

التحقيق في خبر التهديد بالتحريق

دراسة حديثية نقدية
لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة
رضي الله تعالى عنهما

تأليف

محمد العمراني حلحول الحسني

تقريظ

د. محمد بن موسى الشريف
نائب رئيس
رابطة علماء أهل السنة

د. بدر العمراني الطنجي
رئيس مركز عقبة بن نافع
للدراسات والأبحاث حول الصحابة

مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية



دراسة حديثية نقدية
لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة
رضي الله تعالى عنهما

تأليف
محمد العمراني حلحول الحسني

تقريظ

د. محمد بن موسى الشريف
نائب رئيس
رابطة علماء أهل السنة

د. بدر العمراني الطنجي
رئيس مركز عقبة بن نافع
للدراسات والأبحاث حول الصحابة

مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية

من إصدارات

مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية

GRANADA
Research Center and Studies for Hadith
Email : granada.rcsh@gmail.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

سنة ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

رقم الإيداع القانوني

2014MO 1218

ر.د.م.ك: 978-9954-33-470-6

مطبعة الخليج العربي - تطوان (المغرب)

152، شارع الحسن الثاني تطوان.

الهاتف: 0539710225

التَّحقِيق
في خبرِ التَّهديدِ بالتَّحريق



مَا قَلَّتِ الْآثَارُ فِي قَوْمٍ إِلَّا كَثُرَتْ فِيهِمُ الْأَهْوَاءُ
وَإِذَا قَلَّتِ الْعُلَمَاءُ ظَهَرَ فِي النَّاسِ الْجَفَاءُ

إمام دار الهجرة
مالك بن أنس رحمه الله تعالى





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأميّ الأمين، وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد عرض عليّ الشيخ محمد العمراني حلحول الحسني كتابه المرسوم بـ «ألتحقيق في خبر التهديد بالتحريق: دراسة حديثية نقدية لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة رضي الله تعالى عنهما» فألفيته كتاباً جليلاً، ذا أسلوب جزل رصين، وعبارات جاءت قريبة من عبارات المحدثين ونظام كلامهم ونقدهم، وقد جرى فيه مصنفه على طرائق البحث العلمي، ولم يكتف في توثيق الرجال بما ورد في شأنهم في كتب المتأخرين كالحافظ الذهبي والحافظ المزّي والحافظ ابن حجر، بل عمد إلى أقوال عظماء قدماء رجال الجرح والتعديل كالإمام البخاري والإمام أبي حاتم والإمام أبي زرعة الرازييْن، والإمام علي بن المديني، والإمام شعبة بن الحجاج، وأضرابهم فغاص في تلك الأقوال، وهي -لمن وقف عليها وجَرَّبَهَا- بَحْرٌ خِضَمّ ومُرْتَقى صَعْب، فوقف على أحوال الرجال الذين يريد بيان حالهم من المصادر الأصلية، والأقوال الكاشفة الجليّة، والتقريرات السَنّية، والأحكام العلية، فَلِلَّهِ أبوه، وَلِلَّهِ دَرُّهُ، فما أحسن ما صنع، وما أجمل ما قدم للأمة من منافحة عن بعض رجال الصدر الأول، وأهل العمل الأجلّ الأكمل، فنفى عنهم تلك الأقاويل الشنيعة، والأفعال المقيتة، وأتى بالحوادث على وجهها، وبالأخبار على الجادة.

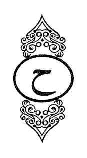
وقد كان كتابه هذا مستنداً على حقائق العلم، بعيداً عن مهاوي العاطفة العمياء، جارياً على سَنَنَ المحدثين القدماء، فجاء قاطعاً للألسنة، خارساً للأفواه التي تتجرأ على الطعن في خير البرية وأزكى البشرية بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله سلم وهم

صحابته - رضي الله تعالى عنهم - الذين اتفقت الأمة على أنهم الجيل الفريد في تاريخ البشرية، وأنهم لن يأتي في مجموعهم مثلهم، وأنهم كانوا خير أصحاب لخير نبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورضي عنهم !

هذا وإن الواقف على كتابه هذا لا يملك إلا أن يدعو الله - تعالى - له بالتوفيق والتسديد، وأن يُنجح عمله، ويُخلص مقصده، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وإنْ نصحتُ صاحب الكتاب بشيء فإنما أنصحه باختصار كتابه هذا؛ فإن عزائم أهل هذا الزمان لا تطيقه؛ فقد كَلّت أفهام الكثير منهم وضعفت هممهم عن القراءة العميقة المطولة، ثم إن مثل هذا التصنيف إنما يصلح لمن تخصص في علوم الحديث النبوي الشريفة المنيفة، أما غيرهم من سائر أهل العلم - ودع عنك المثقفين والعوام وأشباههم - فهم محتاجون إلى تصنيف مختصر، ومفتقرون إلى كلام موجز معتبر، فإن أبى المصنف إلا إخراج هذا الكتاب النفيس على ما هو عليه، فلا أقلّ من أن يقرن به كتاباً آخر يكون على ما وصفت من الوجازة، وفيه تلك الخلاصة، مما أورده في الخاتمة وغيرها مما ورد في صلب الكتاب، فيكون الأصل لخواص طلبة العلم، والمختصر لغيرهم ممن ذكرت وبينت آنفاً، وبذلك يحصل الخير العميم، ويبقى لمصنف الكتابين الأجر الجزيل، والذكر الجميل، إن شاء الله تعالى الجليل، وأراد مولانا العظيم، سبحانه. هذا والله - تعالى - أعلم وأحكم، وأجل وأعظم، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه
حامداً مصلياً العبد المذنب الضعيف
محمد بن موسى الشريف
في آخر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤





تقريظ

إن الناظر في التراث الإسلامي لَيَجِدُ بين يديه رُكاماً من الأخبار والروايات التي تختلف مقاصدها، وتتضارب أهدافها، وأمامها يكون مُحْتَاراً في التعامل معها وفق ما تنطوي عليه من دلالات ومعاني. وهذا الرُّكام يستغله أهل الأهواء لقضاء مآربهم، وتفريخ آرائهم، وتأصيل تأويلاتهم العقيمة، ثم بسطها مزوّقة ومغلّفة ليغتر بها ذوو الأنظار الكليلة، والأبعاد القاصرة؛ إلا أن الجهابذة من النّقاد يكونون لها بالمرصاد، لكشف زيفها، ودحض باطلها.



وبين يديّ الآن كتاب جَيّدٌ غزير الفوائد، جليل العوائد، حوى من العلوم مستخلصها، ومن الأنظار دقيقها، إذ أجلى الحقّ عن فرية تداولتها كتب التاريخ والأدب، حتى ظنّها من لا علم له من المسلّمات الصّحاح، في حين أنها زيف لا يثبت أمام محك النّقد. والكتاب بعنوان: «التحقيق في خبر التهديد بالتحريق، دراسة حديثية نقدية لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة رضي الله عنهما». استوعب فيه صاحبه الكلام عن الخبر، مُمحِّصاً أسانيده، بنخل رواياته، ونقد رجاله، مع الترجيح بين أقوال النقاد عند التعارض؛ بل تصحيح بعض الأوهام التي بَدَرَتْ منهم، وإن تسلسلت بها النقول، وتواصت بذكرها الكتب والدفاتر. والعجيب في استيعابه: إحاطته علماً واطلاعاً بكتب أهل النّحل الأخرى، تفتيشاً وتقميشاً.

وأما الكاتب فهو الأستاذ الباحث الناقد المعتني بعلم الحديث دراسة وتنقيداً

الشريف محمد العمراني حلحول الحسني حفظه الله ووفقه لكل خير، عرفته بنادي مكتبة الإخوان بطنجة منذ سنوات خَلَتْ، أُجَاذِبُهُ أطراف الحديث في علوم الإسناد والأثر، فألفيته رجلاً مُطَّلعاً، ذا ذكاء ومعرفة، ودُرْبَةٍ في هذا العلم، اكتسبها من كثرة ممارسته ومطالعته لكتب هذا الفن حتى تمرّس فيه. ويكفيه في الدلالة على ذلك هذا العِلْقُ الذي بين أيدينا. فَلِلَّهِ دَرُّهُ على ما أفاد به وأجاد، والله الموفق والهادي إلى سبيل الرّشاد.

كتبه

بدر العمراني الطنجي

في طنجة أواخر شعبان سنة ١٤٣٤ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على كل حال، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ذوي المناقب الجمة والخصال الحميدة.

أما بعد؛ فقد رُوِيَ عن أسلم مولى عمر :



«أَنَّهُ حِينَ بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ يَدْخُلَانِ عَلَىٰ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُشَاوِرُونَهَا وَيَرْتَجِعُونَ فِي أَمْرِهِمْ. فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ خَرَجَ حَتَّىٰ دَخَلَ عَلَىٰ فَاطِمَةَ، فَقَالَ :

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَٱللَّهِ مَا مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكِ مِنْكِ. وَأَيْمُ ٱللَّهِ، مَا ذَاكَ بِمَانِعِيَّ إِنِ ٱجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ ٱلنَّفَرُ عِنْدَكِ أَنْ آمُرَ بِهِمْ أَنْ يُحَرَّقَ عَلَيْهِمُ ٱلْبَيْتُ !»

قَالَ : فَلَمَّا خَرَجَ عُمَرُ، جَاؤُوهَا، فَقَالَتْ :

«تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ قَدْ جَاءَنِي، وَقَدْ حَلَفَ بِٱللَّهِ لَئِنْ عُدْتُمْ لَيُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمُ ٱلْبَيْتَ ! وَأَيْمُ ٱللَّهِ، لَيَمْضِيَنَّ لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ! فَٱنْصَرِفُوا رَاشِدِينَ؛ فَرَوْا رَأْيَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا إِلَيَّ».

فَٱنْصَرَفُوا عَنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا حَتَّىٰ بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ».

هذا الخبر تعلقت به طائفتان من الناس :

الأولى : قومٌ من الشيعة بَنَوْا مذهبهم في مسألة الإمامة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أوصى بالخلافة بعده لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، واحتجوا بنصوصٍ «ينقلونها ويؤوّلونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السّنّة، ولا نقلة الشّريعة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون في طريقه [1] ، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة» [2].

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله تعالى :

«لو كان شيءٌ من ذلك صحيحاً أو معروفاً عند الصحابة يوم السقيفة لذكروه، ولرجعوا إليه، ولذكره عليٌّ محتجاً لنفسه، ولما حَلَّ أن يسكت عن مثل ذلك بوجه؛ فإنه حق الله وحق نبيه وحقه وحق المسلمين ! ثم ما يُعلمُ من عظيم عِلْمِ علي رضي الله عنه وصلابته في الدين وشجاعته يقتضي ألا يتَّقِيَ أحداً في دين الله، كما لم يتق معاوية وأهل الشام حين خالفوه. ثم إنه لما قُتل عثمان ولى المسلمون باجتهادهم علياً، ولم يَذْكُرْ هو ولا أحدٌ نَصّاً في ذلك، فعُلِمَ قطعاً كذب من ادعاه [3] ! وما التوفيق إلا من عند الله»اهـ [4].



ولما كانت بيعة علي لأبي بكر الصديق [5] تُعَكِّرُ على أصحاب الوصية والنص ما

---

(١) ومخرج أغلبها من الكوفة؛ قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» كما جاء في «منتخبه» لأبي طاهر السلفي (٤١٩/١) : «لأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عَدُّهُمْ ! قال بعض الحفاظ : تأملتُ ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته، فزاد على ثلاثمائة ألف !!»اهـ.

(٢) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون : «المقدمة» (٣٤٥/١).

(٣) ذكر مؤرخو الملل والنحل وأصحاب المقالات أن أول من أحدث فكرة الوصية وادعى وجودها هو عبدالله بن سبأ الذي ينكر شيعة اليوم وجوده.

(٤) أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي : «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٥٥٧/٤).

(٥) ذهب البيهقي ومن وافقه إلى أن علياً رضي الله تعالى عنه بايع مرتين : يوم بايع الناس أبا بكر، وعقب وفاة فاطمة رضي الله تعالى عنها. وهذه البيعة الأخيرة أشهر، وقعت في المسجد النبوي وحضرها من كان في المدينة، ونُقلت تفاصيلها بالأسانيد الصحيحة في «الصحيحين» وغيرهما من دواوين الحديث المشهورة.

ذهبوا إليه، بل تُقَوِّضُهُ وتأتي عليه من القواعد، سلكوا مسالك ملتوية في التَّنَصُّلِ منها؛ يأتي في مقدمتها الاعتماد على خبر أسلم العدوي هذا الذي وجد القوم فيه مطيتهم إلى دعوى أن علياً إنما بايع أبا بكر مكرهاً ! وقد تباينت سبلهم في الاحتجاج به :

أ ـ فمنهم من استدل به على وقوع «هجوم» من الصحابة على بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها ! وهؤلاء هم الزيدية[1] أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم؛ قال أبو الحسين أحمد بن الحسين الهاروني الزيدي[2] :

«..لم تُجمع الصحابة على إمامة غيره[3]، وذلك أن من يدعي الإجماع على إمامة غيره، لا يدعي البيعة عن كل أحد من الصحابة، وإنما نقول وجدناهم في آخر أمر أبي بكر بين مبايعٍ ومظهرٍ للرضى وساكتٍ، والسكوت لا يدل على الرضى إلا إذا سلمت الأحوال، وقد ثبت أنه جرى حينئذ هناك أمور من القهر والحمل والإلجاء، والسكوت مع هذه الأحوال لا يدل على الرضى.



فإن قيل : وما تلك الأمور التي ادعيتم فيها القهر والحمل والإلجاء ؟

قيل له : هي ما نطقت به الأخبار واتصلت بصحتها الآثار أن الزبير لما امتنع من البيعة حُمِل عليه، وانتهى الأمر إلى أن كُسِرَ سيفه، وأن عمار بن ياسر ضُرِب، وأن سلمان اُسْتُخِفَّ به، وأن فاطمة عليها السلام هجموا على دارها لما تأخر علي عليه السلام عن البيعة، وأن سعد بن عبادة لما أظهر الكراهة اضطر إلى مفارقة المدينة، ثم رُشِقَ بِسَهْمٍ في أيام عمر

---

(١) انظر احتجاجهم بهذا الحديث على سبيل المثال في «الجواب الحاسم لشبه المغني» لبدر الدين محمد بن أحمد ابن الوليد القرشي الزيدي (المطبوع مع «المغني» للقاضي عبدالجبار المعتزلي : ج ٢٠/قسم ٢/ص ٢٦٩).

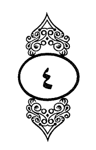
(٢) الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى سنة ٤١١ هـ)، جاء شيء من أخباره في «أخبار قزوين» للرافعي (١٦٧/٢)، وتُرجم له في «الأعلام» (١١٦/١). وأنبه على وقوع وهم للزركلي في تاريخ وفاة صاحب الترجمة، والله أعلم.

(٣) الضمير في الكلام يعود على علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

ومات، وإذا صح هذا الذي ذكرناه[1] ـ وهو يسير من كثير ـ، بان أن السكوت معه لا يدل على الرضى..!»اهـ[2].

وهذا كلام مردود، لأن الدعوى أخصّ من الدليل؛ ووجه ذلك أن «الهجوم» لو وقع لقالت فاطمة رضي الله تعالى عنها في إخبارها لعلي ومن معه: (هجم عمر على داري)، أو (كسر عمر علي الباب)، أو (اقتحم علي الدار) أو نحو ذلك من العبارات التي تفيد أن عمر دخل البيت دون موافقتها. فلما اكتفت فاطمة رضي الله تعالى عنها بالقول: (تعلمون أن عمر جاءني...)، عرفنا أن مجيء عمر إلى البيت كان عارياً عَمَّا يَدَّعِيهِ القوم من العنف والشدة والإكراه، وإن كانت زيارته ـ بحسب هذا الخبر ـ استثنائية لأنها تناولت موضوعاً له شأن.

ولهذا حين اعترض الفقيه الشافعي أبو القبائل عبدالرحمن بن منصور بن أبي القبائل اليمني[3] في كتابه «الرسالة الخارقة لأستار القدرية المارقة» على احتجاج الزيدية بخبر التهديد بتحريق بيت فاطمة لكونه خبراً مكذوباً: شَنَّعَ على القائلين به، واستخفَّ عقولهم السخيفة التي أدت بهم إلى «أمثال هذه الفضائح والإخلاد إلى استحسان هذه القبائح». إلا أن عبدالله بن حمزة بن سليمان اليمني الزيدي[4] لم يعجبه هذا التشنيع والتقريع، فأجاب عنه مُعَرِّضاً بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه:



«إن الحديث قد ورد بذلك، فإن كانت فضيحة فممن هَمَّ بما لا يُجَوِّزُه عقلٌ ولا نقْلٌ، وممن لا ينكر ما ينكره الشرع والعقل (!!!)»اهـ[5].

---

(١) لم يصح من هذه الأخبار شيء البتة، فاعلم ذلك!

(٢) أبو الحسين الهاروني: «التبصرة في التوحيد والعدل» (ص ٨١-٨٥).

(٣) له ترجمة عزيزة في مادة جبلة في «معجم البلدان» (١٠٦/٢)، وأشير إلى وقوع سقط في الموضع المذكور، فصار اسم المترجم منصوراً، كما تحرف فيه (أبو القبائل) إلى (أبي الفضائل)!

(٤) وهو الملقب بالإمام المنصور (المتوفى سنة ٦١٤ هـ)، له ترجمة في «الأعلام» للزركلي (٨٣/٤).

(٥) عبدالله بن حمزة بن سليمان اليمني الزيدي: «الشافي» (٢٠٠/٤).

وهذا كلام لا يُلتفت إليه : فمتى كان مجرد ورود الحديث كافٍ للجزم بصحته..؟! وكيف يجوز الاكتفاء بذلك في هذا الأمر العظيم ؟!

ثم إن اقتطاع جملة من الخبر والجمود عليها مع صرف النظر عن جميع التفاصيل المساعدة على فهمها، ليس من دَأْبِ المحصلين، لا سيما إذا كانت الجملة المذكورة واردة في سياق الاختصار والإيجاز كما الحال هنا. وبيان ذلك أن الحكم على هذا «التهديد» من حيث شرعيته متوقف على معرفة باعثه. وهذه النقطة من الأهمية بمكان لأنها تربط الحادثة - على فرض ثبوتها - بأسبابها ومقدماتها. والراوي لم يتعرض لتوضيحها وتجليتها، فهي بمثابة «الحلقة المفقودة» في خبره. ولو تصدى مُتَصَدٍّ لبحث هذه القضية لكان فيه أكبر نفع لكل ناظر في هذا الحديث، وهو ما لم يسلكه ابن حمزة..! مع أن هذا الفراغ يمكن سَدُّهُ واستكمال صورة الحادثة بواسطة معطيات تاريخية خارجية، بشرط تصفيتها بميزان أصول الحديث، لاستبعاد ما يُكَدِّرُ صَفْوَهَا مما لم يثبت من الأخبار، مثل ما رُوِيَ «أن علياً رضي الله عنه وَعَدَ عشرة من شيعته فتأخروا عن بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وطالبوا علياً بإقامة الدعوة وإظهار أمره، وانتشر ذلك عنهم، وعَلِمَ أبو بكر بأمره، وكذلك الزبير على قولهم، وكذلك سعد بن عبادة»[1]. فهذا النوع من الأخبار لا يستأنس به هنا ولا كرامة، لسقمه نقلاً ونظراً.

فيقال على سبيل المجاراة للخصم : على فرض ثبوت خبر أسلم العدوي، فالمعروف أن علياً تأخر عن المجيء إلى أبي بكر حياة فاطمة رضي الله تعالى عنها لأسباب :

أحدها أنه لوجاهته، وفضيلته في نفسه، وقُرْبه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، كان يرى أنْ لا يُسْتَبَدَّ بأمر البيعة إلا بمشورته. فلما انعقدت الخلافة لأبي بكر، ولم يكن علي حاضراً، بَقِيَ في نفسه عَتْبٌ[2].

---

(١) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني : «مناقب الأئمة الأربعة» (ص ٦٣٠)، نقلاً عن الشيعة.

(٢) يظهر هذا من خلال توضيح علي لموقفه، وذلك في خطبته التي ألقاها لاحقاً في المسجد النبوي

والسبب الثاني أن فاطمة رضي الله تعالى عنها لما وَجَدَتْ على أبي بكر حين منعها من الميراث، «احتاج عليٌّ أن يُرَاعِيَ خاطرها بعض الشيء»[1]، فرأى أن يوافقها في الانقطاع عن حضور مجالس أبي بكر.

والسبب الثالث انشغاله بفاطمة رضي الله تعالى عنها، وتمريضها وتسليتها، عما هي فيه من الحزن على أبيها صلى الله تعالى عليه وسلم[2].

ولم يثبت عن عليٍّ في تلك المُدَّةِ التي كانت قبْل بيعته لأبي بكر أنه أَظْهَرَ عليه خلافاً؛ قال الحافظ ابن كثير:

«ولم يكن عليٌّ مجانباً لأبي بكر هذه ٱلسِّتَّةَ الأشهرِ، بل كان يصلي وراءه، ويحضر عنده للمشورة، وركب معه إلى ذي القَصَّةِ»[3].



وبناء على هذا، حمل العلماء قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في خبر السقيفة: «وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ»[4] على معنى «ٱلتَّخَلُّفِ» لا «ٱلْخِلَافِ»، فقال أبو القاسم

حين بايع أبا بكر أمام جمهور المسلمين، ففيها عظم حق أبي بكر وحرمته، وذكر فضيلته وسابقته، وكونه أهلاً لما ساق الله إليه من الخير، ثم بين أنه لم يحمله على الانقطاع نفاسة على أبي بكر، ولا إنكاراً للذي فضله الله عز وجل به، فقال:

«ولكنا كنا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً، فاستبددتم علينا به، فوجدنا في أنفسنا!»

وانظر «المقدمة الزهرا في إيضاح الإمامة الكبرى» للذهبي (ص ١٤-١٥).

(١) ابن كثير: «البداية والنهاية» (٨/٩٢).

(٢) أشار إلى هذا المعنى الحافظ في «الفتح» (٧/٤٩٤).

(٣) ابن كثير: «البداية والنهاية» (٨/١٨٨-١٨٩). وذو القصة هو الموضع الذي خرج إليه أبو بكر لتجهيز المسلمين لقتال أهل الردة، حيث قطَّع فيه الجنود وعقد الألوية. وهو «على بريدين من المدينة من ناحية طريق العراق» كما قال الزهري فيما أسنده عنه خليفة بن خياط في «تاريخه» (ص ١٠١).

(٤) ورد هذا ضمن خطبة عمر رضي الله تعالى عنه المشهورة التي خطب بها مرجعه من الحج في آخر حياته والتي ذكر فيها خبر اجتماع السقيفة بتفاصيله. وهذا الحرف أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» كما جاء في «تهذيبها» لابن هشام (٤/٣٠٨)، ومن طريقه الذهلي في «الزهريات» كما جاء في «الفتح» (١٢/١٥٣)، من رواية عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري

المهلب بن أحمد بن أبي صُفْرَةَ ٱلْمَرِيِّيُّ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٣٥ هـ):

«ليس هذا خلاف في الرأي والمذهب، وإنما هو في الاجتماع والحضور»[(١)].

ويتأيد قولهم هذا ببقية الروايات التي وردت جميعها بلفظ التخلف «في بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها»[(٢)]. وإن أصرَّ مُتَعَنِّتٌ على بقاء لفظ الخلاف في الموضع الأول محتملاً لمعنى المخالفة، أجيب بما قاله القاضي عياض رحمه الله تعالى:

«وقوله في حديث السقيفة: «وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ» بمعنى تخلف عنا، وكذلك قوله في الحديث: «..أَنَّ ٱلْأَنْصَارَ خَالَفُونَا» ولم يكن بعدَ ذِكْرِ أَحَدٍ وَلَا اتفاقٍ فَيُعَدُّ خِلَافاً، إلا أن يقال: «أَنَّ ٱلْأَنْصَارَ خَالَفُونَا» في طلب الأمر لأنفسهم، فيكون من الخلاف، ويكون ما ذكر عن علي رضي الله عنه والزبير ما آلَ إليه الأمر أولاً مِنْ تَوَقُّفِهِمَا، ويكون «عَنَّا» هنا بمعنى «عَلَيْنَا»..»اهـ[(٣)].



وفي فترة «التوقف» هذه التي أشار إليها عياض، يحتمل أن علياً ـ أو الزبير ـ أخبر في أحد تلك الاجتماعات بما كان يجده في نفسه، لكن حُمل ذلك عنه على أنه تَأْلِيبٌ على أبي بكر؛ خصوصاً وأن المترددين على بيت فاطمة كانوا جماعة كما يشير إليه قول أسلم العدوي في الخبر: «فَيُشَاوِرُونَهَا وَيَرْتَجِعُونَ فِي أَمْرِهِمْ..» بصيغة الجمع، ولم يقل «فيشاورانها ويرتجعان» كما هو الجادة. ويشهد لهذا الذي قلتُه أن الخبر ورد في بعض الطرق بلفظ:

ح وأخرجه البخاري في «الحدود» (باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت: رقم ٦٨٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبير» (١٦/٥٠٧/رقم ١٦٦١٣)، والخطيب البغدادي في «الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة» (ص ٤٨٥)، من طريق صالح بن كيسان

كلاهما: عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، قال:..وذكر الحديث بطوله.

(١) نقله عنه ابن بطال في «شرحه على البخاري» (١٠/٢٤).

(٢) وهي رواية مالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وعباد بن راشد، وسفيان بن عيينة، جميعاً عن الزهري بسنده الذي ذكرناه في الحاشية قبل السابقة.

(٣) القاضي عياض بن موسى اليحصبي: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (١/٢٣٨).

«لما بويع لأبي بكر، كان الزبير والمقداد يختلفان في جماعة من الناس إلى علي وهو في بيت فاطمة، فيتشاورون ويتراجعون أمورهم..»الخ[1].

وإنما اقتصر أسلم في أول الحديث على تسمية اثنين من الداخلين فقط لكونهما الجهة الداعية إلى عقد هذه الاجتماعات في بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها، أو لجلالتهما.

فيحتمل أن بعض من حضر مقالة علي وضعها في غير موضعها، بل ربما كان ذلك عن قَصْدٍ وَتَعَمُّدٍ من بعض المنافقين، لأن وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعلت النفاق يرفع عقيرته في المدينة، قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها:

«تُوُفِّيَ رَسُولُ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَٱللَّهِ لَوْ نَزَلَ بِٱلْجِبَالِ ٱلرَّاسِيَاتِ مَا نَزَلَ بِأَبِي لَهَاضَهَا! **إِشْرَأَبَّ ٱلنِّفَاقُ بِٱلْمَدِينَةِ**، وَٱرْتَدَّتِ ٱلْعَرَبُ..»الحديث[2].



فلما بلغت المقالة عمر، اعتبر تصرف علي والزبير وبقية المجتمعين من المفارقة للجماعة التي جاء الوعيد عليها في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:

«مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ ٱلْجَمَاعَةَ شِبْراً فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً»[3].

---

(١) الخبر بهذا اللفظ عزاه ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» (٢/٤٥) إلى كتاب «السقيفة عن عمر بن شبة» لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري. وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

(٢) وهو حديث صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠/٥٨٤/رقم ٣٨٢١٠)، وخليفة بن خياط في «التاريخ» (ص ١٠٢)، وأحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» (١/١١٨/رقم ٦٨)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/٣٤٠/رقم ٣٥٨٣)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/٥٨ ـ ط. زكار)، وفي «فتوح البلدان» (ص ١٣٢)، وجماعة غيرهم، من طريق عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، عن عبدالواحد بن أبي عون، عن القاسم، عن عائشة.

(٣) حديثٌ متفق عليه، أخرجه البخاري في «الفتن» (٩/٤٧/رقم ٧٠٥٤)، وفي «الأحكام» (٩/٦٢/رقم ٧١٤٣)، ومسلم في «الإمارة» (٦/٢١)، عن حماد بن زيد، عن الجعد أبي عثمان، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس مرفوعاً به.

وفي لفظ :

«مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ ٱلنَّاسِ خَرَجَ مِنَ ٱلسُّلْطَانِ شِبْراً فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً»[(١)].

والمراد بالمفارقة فيما قاله أبو محمد عبدالله بن سعد بن أبي جَمْرَةَ الأزدي الأندلسي هو «السعي في حَلِّ عَقْدِ البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء ! فكنى عنها بمقدار الشبر، لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق»[(٢)].

والمقصود بالخروج من السلطان الخروج من طاعته لا الخروج عليه[(٣)].

والحاصل أن ذلك «التوقف» ـ أو عدم البيعة ـ إذا انضم إليه ما يدل على عدم الانقياد كالتأليب ونحوه، يُعدّ في بعض الظروف الاستثنائية عصياناً وخروجاً من طاعة السلطان. والظرف التاريخي الذي كانت تَمُرُّ به الدولة الإسلامية حينئذ بلغ الغاية في التعقيد، بسبب التحديات والأخطار المحدقة بها داخلياً وخارجياً، فقد «ارتدت العرب، إما عامة وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق، واشرأبت اليهود والنصارى. والمسلمون كالغنم في الليلة المَطِيرَةِ الشَّاتِيَةِ، لِفَقْدِ نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم وقِلَّتِهِمْ»[(٤)]، مما جعل أبا بكر رضي الله تعالى عنه يتخوف عليهم ويقول :

---

(١) هذا اللفظ أخرجه البخاري في «الفتن» (٤٧/٩/رقم ٧٠٥٣)، ومسلم في «الإمارة» (٢١/٦)، من طريق عبدالوارث بن سعيد، حدثنا الجعد بالإسناد السابق.

(٢) هذا معنى كلام ابن أبي جمرة نقلاً عن «فتح الباري» (٧/١٣)، وأما لفظه بحروفه فينظر في كتابه «بهجة النفوس» (٢٥٦/٤-٢٥٧).

(٣) عبدالله بن إبراهيم الطريقي : «مفهوم الطاعة والعصيان» (ص ٣١).

(٤) من كلام عروة بن الزبير، رواه عنه سيف بن عمر التميمي في كتاب «الردة والفتوح»، ومن طريقه الطبري في «تاريخه» (٢٢٥/٣)، من رواية هشام بن عروة، عن أبيه.
وسيف معتمد في الأخبار والتاريخ؛ قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٧٣٩) : «ضعيفٌ في الحديث، عمدة في التاريخ. أفحش ابن حبان القول فيه».

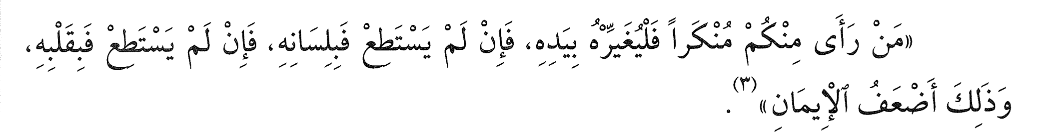
«إِنَّ رَسُولَ ٱللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبِضَ وَٱلنَّاسُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، فَخَشِيتُ أَنْ يَرْتَدُّوا وَيَخْتَلِفُوا، وَخَشِيتُ كَذَا وَكَذَا، فَدَخَلْتُ فِيهِ وَأَنَا كَارِهُهُ»[1].

وفي رواية :

«فَبَايَعُونِي لِذَلِكَ، وَقَبِلْتُهَا مِنْهُمْ، وَتَخَوَّفْتُ أَنْ تَكُونَ فِتْنَةٌ، تَكُونُ بَعْدَهَا رِدَّةٌ»[2].

فهذا المنعطف في تاريخ الدولة الإسلامية ظرفٌ آستثنائيٌّ بلا شك، تَطَلَّبَ طريقةً آستثنائيةً في أسلوب إدارة الدولة، يغلب عليها جانب القوة والحزم. وفي ظل هذا الظرف يحتمل أن عمر تصرف بشكل فردي في إطار معالجة هذه القضية، مُعْتَبِراً هذه الاجتماعات ـ أو بالأحرى ما رَشَحَ منها ـ يَؤُولُ إلى تهييج الفتنة وَتَصَدُّعِ الكلمة، وأنها منكرٌ ينبغي تغييره لما جاء في الحديث الصحيح :





«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ ٱلْإِيمَانِ»[3].

وهذا التأويل كما لا يخفى هو ظاهر قول أسلم العدوي في الخبر : «فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ».

---

(١) ورد من حديث رافع بن عمرو الطائي، وكان رفيقاً لأبي بكر في غزوة ذات السلاسل. وقد رواه عن رافع : طارق بن شهاب، وعبدالملك بن عمير، والشعبي، وبعض الطائيين. ولا تخلو مفردات طرقه من مقال، لكن إذا ضم بعضها إلى بعض اكتسب المجموع قوة. والحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١٠٥٩/٢/رقم ٢٦٨٧)، من طريق عمار بن سيف الضبي، عن الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق، عن رافع بطوله.

(٢) هذه الرواية أخرجها أحمد في «المسند» (٢١٥/١/رقم ٤٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٣٤/١/رقم ٤٧)، في جماعة آخرين من رواية الوليد بن مسلم، قال : وأخبرني يزيد بن سعيد بن ذي عصوان العنسي، عن عبدالملك بن عمير اللخمي، عن رافع الطائي.

(٣) أخرجه مسلم في «الإيمان» من «صحيحه» (٥٠/١) من طريق قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي سعيد الخدري، ومن طريق إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، عن أبي سعيد.

وإما أن عمر أحال هذه القضية في الصورة التي بلغته على الخليفة[(١)]، فكان من رأي أبي بكر تعزير علي والزبير سِيَاسَةً[(٢)] لكونهما الجهة المسؤولة عن عقد تلك الاجتماعات، فإذا أظهر الرجلان الطاعة والولاء كما هو المنتظر من حالهما، انزجر بقية النفر المترددين معهما إلى بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها. فكلف أبو بكر عمرَ بهذه المهمة. وعلى هذا التأويل يكون في خبر أسلم بعد جملة ﴿فَلَمَّا بَلَغَ ذَٰلِكَ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ﴾ حذفٌ تقديره «أخبر أبا بكر بذلك، فأمره بزجر علي والزبير..»، فكأنَّ الراوي اختصر وأوجز، وهذا في الأخبار كثير، إذ «جمهور الرواة كانوا يعتنون برؤوس المعاني لا بحواشيها»[(٣)]، ولم يكن ديدنهم الإطناب في ذكر تفاصيل الحوادث، لأن استحضارها ثقيلٌ على الذاكرة، خصوصاً مع اقترانه بالخشية من الوقوع في الخطأ[(٤)]. وهذا أَوْجَهُ الاحتمالين لما سيأتي..



والتعزير كما قال ابن فرحون هو «تأديب استصلاح وزجر على ذنوب لم تشرع فيها حدودٌ ولا كفارات»[(٥)]. لكنه ليس قاصراً على المعاصي، بل من أقسامه ما يكون على المصلحة العامة، بحيث لا يكون الفعل فيه بالضرورة محرماً «إلا إذا توفر فيه وصف معين؛ لأن الفعل ذاته ليس معصية»[(٦)]. وعلى هذا فالتعزير على المصلحة العامة هو في الحقيقة تدبير وقائي يهدف إلى «حماية أمن الجماعة وصيانة نظامها من الأشخاص المشبوهين والخطرين،

---

(١) مما يذكر هنا للتوضيح على سبيل التمثيل لا الاعتماد ما جاء في «التاريخ» لعبدالملك بن حبيب الأندلسي (ص ١٠٠) «فتكلم عليٌّ بكلام، فقال: «أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي هذا الأمر عليكم رجلٌ من تيم ؟!» فبلَّغ عمر كلامه إلى أبي بكر..»الخ.

(٢) يُقصد بسلوك السياسة كما جاء في «المدخل إلى السياسة الشرعية» (ص ٢٤) : «ما يلجأ إليه الولاة والحكام من العقوبات القاسية التي يقصد بها الردع والزجر، وسد أبواب الفتن والشرور، إن اقتضت مصلحة الأمة وصيانة المجتمع إلى هذا التغليظ».

(٣) الشاه ولي الله الدهلوي : «حجة الله البالغة» : (١/٢٤١).

(٤) قال ابن معين : «إذا خفتَ أن تخطئ في الحديث، فانقص منه ولا تزد» («الكفاية» : ص ٢٥١).

(٥) ابن فرحون : «تبصرة الحكام» (٢/٢١٧)

(٦) عبدالقادر عودة : «التشريع الجنائي الإسلامي» (١/١٢٨).

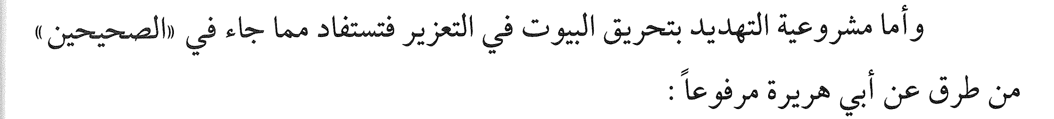
ومعتادي الإجرام، ودعاة الانقلابات والفتن»[١].

وقد تتغلظ عقوبة التعزير بسبب احتفاف الجناية بظروف مشددة، من ذلك ما أشار إليه الإمام ابن ناجي في قوله في كتاب القذف من شرحه على «تهذيب المدونة»:

«الأدب يَتَغَلَّظُ بالزمان والمكان»[٢].

إذا عُلم هذا، فالاجتماع في بيتٍ هو فعلٌ في ذاته مباح. لكن المباح إذا أفضى إلى مفسدةٍ - كأن يكون سبباً للفرقة والشقاق وداعياً إلى إحداث فتق في الإسلام - «فحكمه عند كثير من الفقهاء - وخصوصاً المالكية - أنه يصير حراماً بناء على قاعدة سَدِّ الذرائع، وعلى ذلك فارتكاب مثل هذا الفعل فيه التعزير ما دام ليست له عقوبة مقدرة»[٣].





وأما مشروعية التهديد بتحريق البيوت في التعزير فتستفاد مما جاء في «الصحيحين» من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً:

«إِنَّ أَثْقَلَ صَلاَةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلاَةُ الْعِشَاءِ وَصَلاَةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْواً! وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلاً فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لاَ يَشْهَدُونَ الصَّلاَةَ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ!»[٤]

وعلى الراجح من الأقوال أن هذا الحديث «خرج مخرج الزَّجْرِ لا الحقيقة، وإنما المراد

---

(١) المصدر السابق (١/١٥٢).

(٢) نقله عنه الحطاب في «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (٦/٣١٩-٣٢٠).

(٣) «الموسوعة الفقهية» الصادرة عن وزارة الأوقاف الكويتية (١٢/٢٥٨).

(٤) ينظر تخريجه في «إرواء الغليل» (٢/٢٤٥/رقم ٤٨٦). وفي الباب عن عبدالله بن مسعود، وعمرو ابن أم مكتوم، وجابر.

المبالغة؛ بدليل أنه لم يفعله صلى الله عليه وسلم، ولا دليل على أنهم انزجروا وتركوا التخلف، وكان يمكن له صلى الله عليه وسلم أن يحرق ما في بيوتهم بعد إخراج النساء والذرية منها»[١].

فيستفاد من الحديث جواز تقديم التهديد والوعيد على العقوبة، بل والاكتفاء به دونها في حالة الانزجار، قال ابن فرحون :

«وفائدة قوله : «وَلَقَدْ هَمَمْتُ» تقديم الوعيد بالتهديد على العقوبة، لأن المفسدة إذا ارتفعت واندفعت بٱلأَخَفِّ من الزواجر لم يعدل إلى الأعلى»[٢].

فيكون هذا التصرف «من بَاب الدّفع بالأَخَفِّ» كما قال البدر العيني[٣].

ويستفاد من الحديث أيضاً جواز إطلاق التهديد بتحريق البيت على أصحابه رغم وجود الأبرياء فيه من باب المبالغة في التخويف، لأن النبي صلى الله تعالى لم يُقَيِّدْ كلامه بأنه إنما سيحرق بيوت المتخلفين بعد إخراج النساء والذرية ممن لا تجب عليهم جماعة كما هو معلوم.



فمن خلال ما سبق يظهر للباحث النبه أن خبر أسلم العدوي على فرض ثبوته ليس فيه ما يدل على أن عمر «هَمَّ بما لا يُجَوِّزُه عقلٌ ولا نقلٌ»، وأنه «لَا يُنْكِرُ مَا يُنْكِرُهُ ٱلشَّرْعُ وَٱلعَقْلُ» كما زعم ٱبْنُ حَمْزَةَ الزَّيْدِيُّ، إذ ليس في تصرف عمر ما يُشير إلى اعتداء الصحابة على علي وآل بيته، وخاصة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل على العكس من ذلك، فقد قال لها عمر بن الخطاب في جملة ما قال لها : «وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكِ مِنْكِ»، الأمر الذي يدل على أنه كان عارفاً لقدرها وراعياً لمنزلتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يَسْعَ في تعمُّدِ أذيتها، أو تخصيص تهديدها، وإنما غاية ما في الخبر توجيه

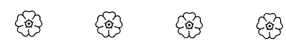
(١) عبيدالله المباركفوري : «مرعاة المفاتيح» (٣/٤٨٦).

(٢) ابن فرحون : «تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام» (٢/١١٩).

(٣) البدر العيني : «عمدة القاري» (٥/١٦٤).

التخويف والتهديد من خلال مسلك تأديبي شرعي معروف إلى كلٍّ من علي بن أبي طالب والزبير بن العوام ـ على سبيل الدفع بالأخف ـ كي يدركا خطورةَ المرحلة التي تَمُرُّ بها دولة الإسلام. ووجود أبرياء في البيت ليس مانعاً من توجيه التهديد كما رأينا قبل. وبما أن انزجار الجاني في هذه الحالة لا سبيل إلى التحقق منه إلا بالبيعة وإظهار الطاعة والتزام الولاء، علق عمر إيقاف العقوبة عليها. ومن هنا اشتبهت هذه القضية على المخالفين بحالة الإكراه، وليست منها في شيء..!

فهذا شرحٌ لتصرف عمر بناء على ما جاء في خبر أسلم العدوي إن صح، يظهر من خلاله أن باب الاعتدال والإنصاف كان واسعاً لو ولجه ابن حمزة، لكن الهوى يورد صاحبه الموارد !





ب ـ ومن المتعلقين بخبر أسلم العدوي مَن زاد ضِغْثاً على إبَّالَةٍ ! فلم يكتف بتصوير دخول عمر بن الخطاب على فاطمة وما دار بينهما من حديث في صورة «هجوم على البيت»، بل جاء بِبَلِيَّةٍ أخرى، ألا وهي اختلاق «حَصِيلَةٍ فظيعة» للهجوم المزعوم مبالغةً منه في التأكيد على انتقال عمر من التهديد الكلامي إلى مباشرة التحريق؛ وهؤلاء هم الرافضة القائلون بالنص الجلي بمختلف طوائفهم ـ كالشيعة الإمامية الاثني عشرية، والإسماعيلية، والنصيرية، وغيرها، ـ إضافة إلى الجارودية من الزيدية ـ؛ وجميعهم يدعي أن أبا بكر «بعث إلى بيت أمير المؤمنين عليه السلام لما امتنع من البيعة، فأضرم فيه النار وفيه فاطمة والحسن والحسين وجماعة من بني هاشم، وأخرجوا علياً عليه السلام كرهاً، وكان معه الزبير في البيت فكسروا سيفه وأخرجوه من الدار، وضُربت فاطمة عليها السلام فألقت جنيناً اسمه مُحَسِّنٌ[1]»[2]، فمرضتْ بسبب ذلك،

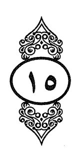
---

(١) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد السين وزان مُحَدِّث.

(٢) ابن المطهر الحلي : «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» لنصير الدين الطوسي (ص ٥١١).

وتوفيت شهيدة رضي الله تعالى عنها (!)

ويُرْجِعُ عددٌ من الشيعة الإمامية المصدر الأول لهذه الفرية إلى «كتاب سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الهِلَالي» الذي يعتبره كثيرٌ منهم «أَبْجَدُ التشيع»، و«سِرُّ أسرار آل محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم(!)» فمؤلفه سُليمٌ يزعمون أنه أدرك علياً والحسن والحسين وعلي بن الحسين والباقر، وتوفي أيام علي بن الحسين مستتراً عن الحجاج الثقفي أيام ولايته سنة ٩٠ هـ. وهذا الكتاب وإن كان مشهوراً بينهم اليوم إلا أن أحد كبار محققي مذهب الإمامية حكم عليه بالوضع والانتحال؛ فحين احتج أبو جعفر بن بابويه الملقب بالصدوق (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) بحديثٍ من «كتاب سُلَيْمٍ» في مصنفه المسمى «الاعتقادات في دين الإمامية» (ص ١١٨)، رَدَّهُ عليه تلميذه أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الإمامي المعروف بالمُفِيدِ (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) بقوله :



«وأما ما تعلق به أبو جعفر رحمه الله من حديث سُليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، فالمعنى فيه صحيح، غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد، والله الموفق للصواب»اهـ [(١)].

كما حُكي هذا القول عن غير المفيد أيضاً؛ ففي معرض انتقاد احتجاج الشيعة الإمامية بروايةٍ مدارها على سُليم قال عبدالحميد بن هبة الله المدائني المعروف بابن أبي الحديد (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) :

«فأما رواية سُليم بن قيس فليست بشيء، وسليم معروف المذهب، ويكفي في رد

---

(١) المفيد : «تصحيح الاعتقاد» (ص ١٤٩).

روايته كتابه المعروف بينهم المسمى «كتاب سُلَيْمٍ». على أني قد سمعتُ من بعضهم[(١)] مَنْ يذكر أن الكتاب المنسوب إليه منحولٌ موضوع لا أصل له، وإن كان بعضهم يذكره في اسم الرجال»اهـ[(٢)].

واستظهر بعض الإمامية المعاصرين أن تكون عملية انتحال كتاب سُليم بن قيس تَمَّتْ في أواخر عصر الحكم الأموي، فقال المعلق على «شرح أصول الكافي» لمحمد صالح الْمَازَنْدَرانيِّ ـ وهو ٱلْمِيرْزَا أبو الحسن ٱلشَّعْرَانيُّ (المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ)[(٣)] ـ ما نصه:

«والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح، نظير «كتاب الْحُسْنِيَةَ»[(٤)]، و«طرائف ابن طاووس»، و«الرحلة المَدْرَسِية» للبلاغي، وأمثاله[(٥)] (!) وأن واضعه جمع أموراً مشهورة وغير مشهورة. ولمَّا لم يكن معصوماً أورد فيه أشياء غير صحيحة. والظاهر أنه وُضع في أواخر دولة بني أمية حين لم يجاوز عدد خلفاء الجور الاثني عشر، إذ ورد فيه أن الغاصبين منهم اثنا عشر، وبعدهم يرجع الحق إلى أهله، مع أنهم زادوا ولم يرجع (!)»اهـ[(٦)].



فإذا كان هذا المصدر «غير موثوق به» أو «منحول موضوع لا أصل له» أو «موضوع لغرض صحيح (!)» حتى عند عدد من علماء المذهب الإمامي، فلا قيمة له في التأريخ لظهور

---

(١) أي من بعض الشيعة الإمامية.

(٢) ابن أبي الحديد: «شرح نهج البلاغة» (١٢/٢١٦-٢١٧).

(٣) من علماء الإمامية، صاحب «حاشية مجمع البيان»، و«المدخل إلى عذب المنهل» وغيرهما. والميرزا لقب فارسي متأخر يطلق على من ينتهي نسبه إلى آل البيت من جهة الأم دون الأب.

(٤) رسالة في الإمامة على لسان جارية شيعية اسمها «حُسْنِية» ادُّعِيَ أنها كانت كافرة ثم أسلمت، وتكلمت في حضرة الرشيد بمذهب الشيعة وإبطال مذاهب أهل السنة. ولم تشتهر هذه الرسالة إلا في زمن إبراهيم بن ولي الله الأسترابادي. انظر خبرها في «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» للطهراني (٧/٢٠).

(٥) والقائمة طويلة؛ راجع مدخل عبد الرضا(!) النجفي لكتاب «إلزام النواصب» (ص ١١ وما بعدها).

(٦) انظر «شرح أصول الكافي» لمحمد صالح المازندراني (٢/٣٧٣-٣٧٤).

«فرية اعتداء الصحابة على فاطمة رضي الله تعالى عنها وإسقاط جنينها» بين الشيعة الإمامية.

نعم، من أوائل رجال الرافضة الذين رُصِدَتْ هذه الفرية في جملة مقالاتهم : هشام ابن الحكم مولى شيبان أبو محمد الكوفي ثم البغدادي (المتوفى سنة ١٨٩ هـ أو بعدها بقليل) ، الذي تنسب إليه فرقة الهشامية من الشيعة؛ فقد نقل أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبدالرحمن المَلَطِي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) عن هشام عدداً من مقالاته الشنيعة، وذكر من جملتها :

«وأن أبا بكر مَرَّ بفاطمة عليها السلام، فرفسها في بطنها فأسقطت، وكان سبب علتها ووفاتها»[١].



وهشام بن الحكم الذي وصفه محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم بأنه «من متكلمي الشيعة، ممن فَتَقَ[٢] الكلام في الإمامة، وهذَّب المذهب والنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام»[٣]، هو شخصية تستدعي منا الوقوف عندها ملياً..! فقد ذكر أصحاب المقالات أنه كان في بداية أمره ملحداً دهرياً، وانتقل بعد ذلك إلى الثنوية[٤] أصحاب الاثنين الأزليين[٥] : النور والظلمة، القائلين بأن فاعل الخير هو النور، وفاعل الشرّ هو الظلمة. ثم غلب هشاماً الإسلام، ودخله كارهاً، فبقيت رواسب عقائده السابقة مخيمة على آرائه وأفكاره في دينه الجديد؛ ولهذا تقلبت به الأهواء، فكان أولاً من أصحاب الجهم بن صفوان، ثم انتهى به الأمر

---

(١) أبو الحسين الملطي : «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص ٢٢).

(٢) فتق الكلام : قَوَّمَهُ ووَسَّعَهُ.

(٣) النديم : «الفهرست» (ص ٢٢٣).

(٤) الثنوية مذهب ديني فلسفي قديم يمثل أحد أطوار الديانة المجوسية، شاع في بلاد فارس قبل النصرانية وبعدها، وانتسبت إليه فرق تحمل أسماء أصحابها، ومن أقدمها : الزرادشتية، والديصانية، والمانوية، والمزدكية («الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» : ١٠٣٢/٢).

(٥) بخلاف المجوس الذين قالوا بأزلية النور وحدوث الظلام.

إلى التشيع والإمامة؛ فجمع من شرِّ تلك البدع ضروباً؛ كالتجسيم، والجبر، والطعن في عصمة القرآن الذي عرف به غلاة الرافضة؛ قال أبو الحسين عبدالرحيم بن عثمان الخياط المعتزلي (المتوفى بعد ٣٠٠ هـ تقريباً) في وصفه :

«..شيخ الرافضة وعالمها هشام بن الحكم المعروف بصحبة أبي شاكر الدَّيْصَانيِّ[(١)] الذي قصد الإسلام فطعن فيه من أركانه :

فقصد إلى التوحيد بالإفساد بقوله : إن القديم جل ثناؤه جسم، فأبطل دلالة الأجسام على الحدث بحكمه أن منها ما هو قديم !

ثم قصد إلى الرسالة فأبطلها بقوله : إن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتدت بعد وفاته، وخالفت أمره، وبدلت حكمه، وأزالت خليفته عن مقامه. وإن القرآن الذي خلفه رسول الله في أمته قد حُرِّفَ وبُدِّل وغُيِّرَ وزِيْدَ فيه ونُقِصَ منه، فليس يُعرف اليومَ محكمُه من متشابهِهِ ولا عامُّه من خاصه.



وهذا قول هشام، وهو قول الرافضة، وهو الإلحاد المجرد، يعلم مَن أنصف أن واضعه إنما أراد إبطال الدين من أصله وإفساده على أهله : ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[التوبة : ٣٢]»اهـ[(٢)].

ولا داعي إلى توثيق كلام أبي الحسين الخياط، فكُتب المقالات التي تعجُّ بكفريات هشام قد تكفلت ببيان حاله. لكن الذي يثير اهتمام الباحث منه هي صلة هشام بالزندقة. وهذه

(١) هو ميمون بن ديصان الخرمي صاحب كتاب «الميزان» في نصرة الزندقة، «المعروف بالقداح، وكان مولى لجعفر الصادق» («الفرق بين الفرق» للبغدادي : ص ٢٨٢)، و«تنسب إليه الفرقة المعروفة بالميمونية التي أظهرت اتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الذي دعا إلى إلهية علي بن أبي طالب»، وكان ميمون ديصانياً («الفهرست» للنديم : ٢/٦٦٦-٦٦٧ نقلاً عن أبي عبدالله بن رِزَامٍ الكوفي). وهو الجد الأعلى لأسرة بني عبيد الذين تسموا بالفاطميين وحكموا مصر !

(٢) الخياط المعتزلي : «الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد» (ص ٤٠-٤١).

حركة استفحل خطرها في العصر العباسي الأول بسبب نشاطها التخريبي المُركَّزِ ضد الإسلام بصفته رمزاً للوحدة بين الشعوب الإسلامية رغم تباينها العرقي والثقافي والتاريخي وبصفته عنصراً من أهم عناصر القوة في الدولة. وسبب ذلك أن الفرس كانوا قبل الفتح الإسلامي «من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلالة الخطر في أنفسهم، حتى أنهم كانوا يُسمون أنفسهم الأحرار والأبناء، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم ! فلما امتُحِنُوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب ـ وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً ـ تعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة»[1]، وأحسوا بأن كرامة أمتهم قد أهينت. ومع قيام الثورة العباسية التي أيقظت الآمال والمشاعر لدى كل فئات المجتمع الإسلامي، بما فيها المشاعر الفارسية القديمة المتأصلة في البيئة الإيرانية قبل الإسلام وبعده، أصبحت مطالب عدد من الفرس تتنامى حول العودة إلى النظم والأساليب الساسانية في إدارة الدولة الجديدة وتشجيع الثقافة والفكر الفارسي، ـ بما في ذلك إحياء العقائد والديانات الإيرانية القديمة ـ. ولما أدرك هؤلاء أن الإسلام ـ دين الدولة العباسية ـ هو سِرُّ قوتها ورمز وحدتها كما قلت، جعلوا هدمه وتفكيكه غايتهم الأساس، لأنه السبيل إلى تحقيق أهدافهم الأخرى. وبما أن مواجهته عسكرياً لم تعد ممكنة لقوة الدولة الإسلامية وهيبتها آنذاك، رأى هؤلاء الفرس أن كيده بالحيلة أنجع، فأظهر قوم منهم الإسلام، وقصدوا تفكيكه من الداخل بواسطة التشكيك في ثوابته العقدية تارة، أو السخرية منها والاستخفاف بها تارة أخرى. فالزندقة في حقيقتها هي «مظهر أساسي من مظاهر «الشعوبية»، وهي أعلى مراحل التحدي الديني والفكري والاجتماعي للإسلام التي استهدفت هدمه من الداخل»[2].



فهشام خرج من رحم هذا الثالوث المشؤوم : (الثنوية ـ الزندقة ـ الشعوبية)، ونشأ وتربى فكرياً في ظله ! نعم، بعد التلاقح الذي وقع لاحقاً بين الاعتزال والتشيع الإمامي[3]

(١) أبو محمد بن حزم : «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ٢٧٣).

(٢) عماد الدين خليل : «مدخل إلى التاريخ الإسلامي» (ص ١٨٦) بتصرف بسيط.

(٣) قال الذهبي في «الميزان» (١٤٩/٣) : «ومن حدود سبعين وثلاثمائة إلى زماننا هذا تصادق الرفض

حاول بعض الإمامية منذ ذلك الحين وإلى اليوم أن يدفع معرة التجسيم عن هشام، إلا أنها ثابتة عنه بطريقة لا يمكن ردها، فقد قال ابن أبي الحديد :

«والمتعصِّبون لهشام بن الحكم من الشيعة في وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل بالتجسيم المعنوي؛ وإنما قال إنه جسم لا كالأجسام، بالمعنى الذي ذكرناه عن يونس والسَّكَّاكِ وغيرهما[1]، وإن كان الحسن بن موسى ٱلنُّوْبَخْتِيُّ - وهو مِنْ فُضلاء الشيعة - قد روى عنه التَّجسيم المحض في كتاب «الآراء والدِّيانات»..!»[2]

وقد ألقى القاضي عبدالجبار المعتزلي بعض الضوء على هذه النقطة حين قال :

«ولو كان هشام من أهل القبلة، لما كانت دعواه ودعوى مائة ألف معه مثله حجة..! فكيف به وليس من أهلِ القبلة..؟! وهو معروف بعداوة الأنبياء ! وقد أُخِذَ مع أبي شاكر الدَّيْصَانِي صاحب الدَّيْصَانية[3] وكان معروفاً به وبصحبته، فادعى أنه من الشيعة، فخلصه بعض أصحاب المهدي حين ادعى أنه يتشيع لبني هاشم، فلم يَصْلِبْهُ مع أبي شاكر..!



والاعتزال وتواخيا !»

(١) والمعنى الذي نقله عن هؤلاء، هو قوله قبل ذلك : «فأمَّا من قال : إنه جسم لا كالأجسام، على معنى أنه بخلاف العرض الذي يستحيل أن يُتوهم منه فعل، ونَفَوْا عنه معنى الجسمية، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه شيءٌ لا كالأشياء، وذات لا كالذوات؛ فأمْرُهم سهل، لأن خلافهم في العبارة، وهم : علي بن منصور، والسكاك، ويونس بن عبدالرحمن، والفضل بن شاذان، وكل هؤلاء من قدماء رجال الشيعة، وقد قال بهذا القول ابن كرَّام وأصحابه. قالوا : معنى قولنا فيه سبحانه إنه جسم أنه قائم بذاته لا بغيره».

(٢) عبدالحميد بن أبي الحديد : «شرح نهج البلاغة» (٢٢٨/٣).

(٣) الديصانية نسبة إلى ابن ديصان معرب Bar-Daïsan، قال المسعودي في كتاب «التنبيه والإشراف» (ص ١١٣) :
«كان أسقفاً للرهاء من بلاد الجزيرة، واليه تضاف الديصانية من أصحاب الاثنين، وتفسير «ابرديصان» - وهي كلمة سريانية - ابن النهر، والنهر هناك معروف بديصان الى هذا الوقت..»اهـ.
ويعدُّ مذهبه أصلاً للمانوية، إذ أخذ منه ماني كثيراً من الأصول الثنوية، ولذلك قال النديم في «الفهرست» (٤٠٧/٣) : «والمذهبان قريب بعضهما من بعض، وإنما بينهما خلف في اختلاط النور بالظلمة..» وذكر تفصيله. وبسط معتقداتهم تجده عند الشهرستاني في «الملل والنحل» (٢٩٦/١ وما بعدها).

وقد ذكره العلماء بالمقالات بمذهب الديصانية؛ وذكره الحسن بن موسى ٱلنُّوْبَخْتِيُّ في كتابه في «الآراء والديانات» حين نقض عليه مذهبه في أن الله جسم ونور يتحرك..(!) فقال له الحسن: هذا مذهب المانوية[1] نعوذ بالله من موافقتهم!»اهـ[2].

ففي اعتراف ٱبْنِ ٱلنُّوْبَخْتِيّ في كتابه «الآراء والديانات» بأن ما نقضه من مذهب هشام بن الحكم في التجسيم هو عين مذهب المانوية، دليل على ثبوت هذه المقالة الخبيثة على هشام، لأن ابنَ ٱلنُّوْبَخْتِي من متكلمي الشيعة أيضاً ومن القائلين بالإمامة، ولا غرض يحمله على الكذب على رجل يُعدُّ من أعيان مذهبه «ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب والنظر»!

وعليه، فما اتفق عليه نَقْلُ الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف مثل أبي عيسى الوراق، وَزُرْقَانَ ٱلْمِسْمَعِي، وٱبنِ ٱلنُّوْبَخْتِيّ كما رأينا، وأبي الحسن الأشعري، وابن حزم الأندلسي، وٱلشَّهْرَسْتَانِي، وغيرهم، من نسبة هشام بن الحكم إلى التجسيم هو حق وصدق، وثابتٌ عنه ثبوت الجبال الرواسي! ولا ينفيه ما ذُكر عنه من تأليفه كتاباً في الرد على الزنادقة وآخر في الرد على أصحاب الاثنين، فإنما فَعَلَ ذلك لدفع التهمة عن نفسه حتى لا ينتهي مصيره إلى القتل مصلوباً كما انتهى إليه صاحبه أبو شاكر الدَّيْصَانِي! وتلوُّنه في الدين بهذا الشكل دليل على أن الاعتقاد كان عنده تابعاً لمصالح السياسة وتقلباتها.



وبالجملة، فَفِكْرُ هذا الرجل كان مزيجاً غريباً من تعاليم الإسلام ومبادئ الديانات الفارسية القديمة. لكن الذي يهمنا هنا هو أنه بهذه الكذبة البلقاء حول إسقاط جنين فاطمة رام مراماً بعيداً حين اتخذها ـ بطريقة شيطانية ـ سُلَّماً إلى إبطال رسالة نبينا محمد صلى الله تعالى

(١) المانوية ـ ويقال لهم المنانية أيضاً ـ «أصحاب ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، وذلك بعد بعثة عيسى ابن مريم عليه السلام. أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية..» «الملل والنحل» (١/٢٩٠). وانظر تفصيل معتقداتهم عند النديم في «الفهرست» (٣/٣٧٨ وما بعدها).

(٢) القاضي عبدالجبار المعتزلي: «تثبيت دلائل النبوة» (١/٢٢٥).

عليه وسلم على ما سنبينه؛ فقد جاء في حديث عائشة الذي استفاض عنها من طرق والذي يعرف بين المحدثين بحديث الْمُسَارَّة :

«أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا تَمْشِي كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مَشْيُ ٱلنَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال ٱلنَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

«مَرْحَباً بِٱبْنَتِي !»

ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ ـ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ ـ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثاً، فَبَكَتْ ! فَقُلْتُ لَهَا : لِمَ تَبْكِينَ..؟ ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثاً، فَضَحِكَتْ ! فَقُلْتُ : مَا رَأَيْتُ كَٱلْيَوْمِ فَرَحاً أَقْرَبَ مِنْ حُزْنٍ ! فَسَأَلْتُهَا عَمَّا قَالَ، فَقَالَتْ : مَا كُنْتُ لأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! حَتَّى قُبِضَ ٱلنَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ : أَسَرَّ إِلَيَّ :



«إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي ٱلْقُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي ٱلْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ أُرَاهُ إِلاَّ حَضَرَ أَجَلِي، وَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لَحَاقاً بِي».

فَبَكَيْتُ ! فَقَالَ :

«أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ ٱلْجَنَّةِ ـ أَوْ نِسَاءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ـ ؟!»

فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ»[1].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (٨/١٣٦) :

«وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم بما سيقع فوقع كما قال. فإنهم اتفقوا على

(١) أخرجه البخاري في «المناقب» (باب علامات النبوة في الإسلام : ٤/٢٠٣/رقم ٣٦٢٣، و٣٦٢٤)، وجماعة من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، قال : حدثنا زكرياء، عن فراس، عن عامر الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت :...فذكرته.

أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعده حتى من أزواجه».

فكون فاطمة أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعده هي قضية مجمع عليها كما أشار إليه الحافظ. لكن هشاماً ـ وهو رجل «معروف بعداوة الأنبياء» على حد تعبير القاضي عبدالجبار[1] ـ ينفي هذا بزعمه، ويقول: بل مات قبل فاطمة ابنها المحسن الذي أسقطه من بطنها بعض الصحابة (!) ولم يكن يقصد من هذه الفرية إحداث شرخ بين الصحابة وآل البيت في الصورة المثالية التي يحملها لهم المسلمون، بقدر ما كان يرمي إلى تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما أخبر به والقدح في رسالته بصورة خفية غير معلنة؛ ومع ذلك صدَّقه الجهلة والرعاع من الرافضة من غير إدراك لمقصده الخبيث. وزاد رؤوسهم بعد ذلك في الطنبور نغمات[2]؛ الأمر الذي يدل على أنهم أكذب مَن دَبَّ ودَرَج! وأما المعاصرون منهم، فوصفوا ما اخترعه هشام بالخبر «الذي قطع به أئمتنا، وأجمع عليه علماؤنا وطائفتنا..!»[3]، بل أصبحت هذه القضية عندهم أساساً للمذهب، حتى قال القائل منهم:



«**الحقيقة أن قضية الزهراء سلام الله عليها أساس مذهبنا**، وجميع القضايا التي لحقت تلك القضية وتأخرت عنها كلها مترتبة على تلك القضية، **ومذهب الطائفة الإمامية الاثني عشرية بلا قضية الزهراء سلام الله عليها وبلا تلك الآثار المترتبة على تلك القضية ـ هذا المذهب ـ يذهب ولا يبقى، ولا يكون فرق بينه وبين المذهب المقابل..!!!**»[4]



---

(١) القاضي عبدالجبار المعتزلي: «تثبيت دلائل النبوة» (١/٢٢٥).

(٢) ووجدوا في قصة حصار الخوارج لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه مادة خصبة، فاستلهموا منها «أسطورة الهجوم على بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها»..!

(٣) علي الميلاني: «مظلومية الزهراء عليها السلام» (ص ٦٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٨-٩).

وأما الطائفة الثانية التي تعلقت بخبر أسلم العدوي: فهم قوم من أهل السنة اختلفت أغراضهم من الاعتماد عليه أو الاستشهاد به:

١ ـ فمنهم من رأى فيه ما يدل على حسن العلاقة بين عمر بن الخطاب وفاطمة رضي الله عنهما[1].

وأما صدر حديث أسلم الذي يعكر صفو هذا الاستدلال لما جاء فيه من تهديد عمر بتحريق بيت فاطمة على مَن فيه وما حام حول ذلك من إشكال؛ فقد أتوا في تأويله بوجوه لا يخلو بعضها من تكلف:

❍ فمنهم من تنصل من نسبة التهديد إلى عمر، وأنكر صحته وحكم عليه بالرد، واعتبره من دَسِّ الروافض، ولهذا أسقطه من متن الخبر، فصارت صيغته عنده على الشكل الآتي:



«عن أسلم العدوي قال: لما بويع لأبي بكر بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان علي والزبير بن العوام يدخلان على فاطمة فيشاورانها، فبلغ عمر، فدخل على فاطمة، فقال: يا بنتَ رسول الله، ما أحدٌ من الخلق أحب إلينا من أبيك، وما أحدٌ من الخلق بعد أبيك أحب إلينا منك، وكلمها، فدخل علي والزبير على فاطمة فقالت: انصرفا راشدين، فما رجعا حتى بايعا»[2].

ثم علق المؤلف في الهامش أسفل الصفحة بقوله: «أخرجه ابن أبي شيبة [في] «المصنف» (٥٦٧/١٤) بإسناد صحيح (!)»

---

(١) كالدكتور علي الصلابي في كتابه الفذ الماتع «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» (٢٠٢/١).

(٢) علي بن محمد محمد الصلابي: «أسمى المطالب» (٢٠٢/١).

قلت : وصنيعه هذا يوهم القارئ أن الخبر مرويٌّ في «مصنف ابن أبي شيبة» بهذه الصيغة المعدلة، وليس الأمر كذلك كما يظهر جلياً من خلال مقايسته بالحديث المخرَّج في «المصنَّف». وأما حكم المؤلف عليه بالصحة والذي أكده مرة ثانية بقوله في صلب الكتاب :

«هذا هو الثابت الصحيح، والذي مع صحة سنده ينسجم مع روح ذلك الجيل وتزكية الله له».

ففيه نظر، لأن الحديث الصحيح الزائد على «الصحيحين» ـ كما تقرر في موضعه ـ إنما يؤخذ من نص إمام من أئمة الحديث أو من مصنفات ملتزمي الصحة، قال الناظم :

وَخُذْهُ حَيْثُ حَافِظٌ عَلَيْهِ نَصْ ❁ وَمِنْ مُصَنَّفٍ بِجَمْعِهِ يُخَصْ [1]

وهذا الخبر لم يَرِدْ في كتابٍ التزم مصنِّفه الصحة، ولا صححه أحدٌ من أئمة الحديث وحفاظه، فالإقدام على تصحيحه ممن لم تتوفر فيه أهلية الاستقلال بالأحكام الحديثية يُعد تَسَوُّراً على ما لا يعلم، وهو مذموم.



ومثله الجزم بزيادة الرافضة في هذا الخبر حكاية تهديد عمر بإحراق بيت فاطمة، وأنها زيادة غير ثابتة، وذلك في قوله :

«وقد زاد الروافض في هذه الرواية واختلقوا إفكاً وبهتاناً وزوراً، وقالوا إن عمر قال :

«إذا اجتمع عندك هؤلاء النفر أن لأُحرقنَّ عليهم هذا البيت، لأنهم أرادوا شق عصا المسلمين بتأخرهم عن البيعة، ثم خرج عنها، فلم يلبث أن عادوا إليها، فقالت لهم : تعلمون أن عمر جاءني وحلف بالله لئن أنتم عدتم إلى هذا البيت ليحرقنه عليكم، وأيم الله ! إنه ليصدقن فيما حلف عليه، فانصرفوا عني فلا ترجعوا إليَّ. ففعلوا ذلك، ولم يرجعوا إليها إلا

---

(١) الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي : «ألفيته في علم الحديث» (ص ١٢).

بعدما بايعوا».

وهذه القصة لم تثبت عن عمر رضي الله عنه، ودعوى أن عمر رضي الله عنه هَمَّ بإحراق بيت فاطمة، من أكاذيب الرافضة، أعداء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم..»اهـ[1].

قلت: نحن لا نشك في كذب كثير من الروافض وإفكهم، لكن ما هكذا تُنتقد الأخبار..! ولو طالب الخصمُ المؤلفَ بإظهار الحجة على ما جزم به من زيادة الروافض في هذه الرواية لَبَقِيَ! إذ لا سبيل له إلى إثبات ذلك، كيف ورواة الخبر ثقات عن آخرهم من رجال البخاري ومسلم ؟!

❍ ومن المصححين لخبر أسلم العدوي من صححه بناءً على اتصال إسناده برواة ثقات[2]، ويفهم من هذا الحكم أن صاحبه لم يجد في ظاهر متن الخبر ما يُنكر في موقف عمر تجاه فاطمة رضي الله عنهما. بل من هؤلاء مَن زاد على تثبيت القصة بتمامها، الاعتراف بملاءمتها - في نظره - لسياق أحداث تلك الحقبة![3]



❍ ومن المصححين لخبر أسلم العدوي مَن اعتذر عن تهديد عمر بأن ذلك كان منه مجرد هَمٍّ؛ ولم يكن عازماً على التحريق جازماً، يعنون أن الهمّ لا مؤاخذة عليه في الشرع:

هَاجِسٌ خَاطِرٌ حَدِيثٌ لِنَفْس ❁ ثُمَّ هَـمٌّ لا إِثْـمَ إِلَّا بِعَـزْم

واستروح هؤلاء بما علقه أبو محمد اليمني - وهو أحد علماء القرن السادس الهجري - على هذه القصة بقوله:

---

(١) علي بن محمد محمد الصلابي: «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه» (١/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) كالدكتور بشار عواد معروف العراقي حفظه الله تعالى؛ فقد قال في تعليقه على «تاريخ بغداد» (٦/٧٥): «الأثر صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة ١٤/٥٦٧ وفيه قصة». ولم يزد على هذا!

(٣) كالشيخ محمد صالح المنجد في كلام له على «موقع الإسلام سؤال وجواب» (فتوى رقم ٩٨٦٤١).

«فأي شيء على عمر منقود في هذا ؟! لأنه هَمَّ ولم يفعل، ما أراد بذلك إلا الإصلاح، ألا ترى إلى قول الله تعالى في قصة يوسف عليه السلام : ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، ولم ينقد عليه بذلك ناقد وهو نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف مع أنه لم يقصد بذلك فاطمة رضي الله عنها بل المتأخرين عن البيعة ؟!»[١]

٢ ـ ومن أهل السنة كالإمام أبي بكر البيهقي رحمه الله تعالى ومن وافقه من أهل العلم مَن يرى أن علياً بايع مرتين :

الأولى : يوم بايع الناس أبا بكر البيعة العامة.

والثانية : بعد وفاة فاطمة رضي الله تعالى عنها.



وحاول بعض المعاصرين الانتصار لهذا الرأي، فاستدل للبيعة الأولى بخبر أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه المعروف في هذا المعنى[٢]، وساق له شواهد؛ منها : قول أسلم العدوي : «فَٱنْصَرَفُوا عَنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا حَتَّىٰ بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ»[٣].

والاستشهاد بهذه الجملة على مبايعة علي لأبي بكر في حياة فاطمة رضي الله تعالى عنها فيه نظر، لاختلاف الرواة في سياقها، فهي وإن رواها بعضهم بلفظ : «فَمَا رَجَعَا إِلَيْهَا حَتَّى بَايَعَا» الذي هو صريح في المعنى الذي استدلوا له، إلا أن بعض الثقات رواه بلفظ مغاير، فقال :

«فَتَفَرَّقُوا حَتَّى بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»[٤].

---

(١) أبو محمد اليمني : «عقائد الثلاث والسبعين فرقة» (١/١٤١-١٤٢).

(٢) وقد بيَّنتُ ضعفه في كتابي : «إتقان الصنعة في نفي تعدد البيعة» يسر الله إخراجه بمنه وكرمه.

(٣) كعبدالفتاح محمود سرور، فقد قال في «تسديد الملك لحكم أبي بكر في فدك» (ص ٥٤) : «وهذا سند رجاله ثقات وظاهره الإرسال؛ لكن يحمل على تلقي أسلم مولى عمر هذا منه (!) وإن كان يمكن القدح فيه فلعنعنة زيد ابنه؛ فإنه مدلس (!)»اهـ.

(٤) وسيأتي الكلام على هذا عند عزو الحديث والتعليق على اختلاف ألفاظه في مدخل هذا البحث.

فقول الراوي هنا : (فَتَفَرَّقُوا) يقصد علياً والزبير وغيرهما ممن كان يجتمع في بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها (حَتَّى بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْه) أي حتى بايع الناس أبا بكر. وهذا لا حجة فيه للقائلين بأن علياً بايع في الوقت الذي بايع فيه الناس كما هو ظاهر.

فالاختلاف في سياق هذه الجملة، يجعل الاحتجاج بها على المعنى الذي ذكروا موضع تردد ونظر؛ هذا علاوة على أن المطلب الذي ينبغي أن تُرفع له أول راية، قبل كل ما يتعلق بالخبر من تفسير أو دراية، هو التحقق من صحته، لأنه المقصد الأعلى من الرواية، فهو الأمر الذي يحتاج إلى تفصيل الكلام عليه قبل كل شيء، وذلك انطلاقاً من قواعد هذا العلم لا تعلقاً بالظنون والاحتمالات..!





وبالجملة، فتزايد اهتمام الناس على اختلاف فرقهم ومذاهبهم بهذا الخبر، مع تباين أغراضهم من الاحتجاج به، أعطاه مكانة متقدمة في الدراسات التي اهتمت بالتأريخ للأحداث التي أعقبت وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. لهذا كثر السؤال عن درجته الصناعية في علم الحديث، لمعرفة مدى صلاحيته للاعتماد عليه في هذا الموضوع. لكن لأسباب يطول شرحها، تضاربت أقوال الناس حوله؛ فمنهم من صححه ورأى أن إسناده على شرط الشيخين وتغافل عن مواضع العطب فيه جملة وتفصيلاً! ومنهم من ضعفه لكن من جوانب لا تمت إلى الضعف والوهن بصلة! ومنهم من حكم عليه لأول نظرة بأنه خبر مكذوب من غير التفات إلى إقامة حجة أو إظهار برهان سوى الاستبعاد المجرد..!

وبسبب وجود هذا الاضطراب في النظر والحكم، احتاج هذا الخبر إلى دراسةٍ فاحصةٍ، وبحثٍ دقيقٍ، ونقدٍ مُتَأَنٍّ، وفق المعايير الحديثية المتبعة في توثيق النصوص المسندة.

❀ ❀ ❀ ❀

والكتاب الذي بين يديك مُسْتَلٌّ من دراسةٍ موسعةٍ لإبطال فِرْيَةِ الهجوم على بيت فاطمة وإسقاط جنينها[1]، كنتُ تعرضتُ فيها لنقد هذا الخبر، وانفصلتُ فيها على أنه إلى إرساله هو حديثٌ منكرٌ رغم ثقة رجال إسناده. فجعلتُ هذا القسم منها تأليفاً مستقلاً، وأضفتُ إليه أشياء انتقيتُها من الأصل لاستكمال الموضوع والخروج بفائدة يحسن السكوت عليها. وسميته:

«التحقيق في خبر التهديد بالتحريق»

دراسة حديثية نقدية لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة رضي الله تعالى عنهما

ولا أدعي السلامة من الخطأ فيما علقته، لكني أتيت بالمستطاع، فإن أصبتُ فأرجو تضعيف الأجر. والله يعفو عن الزلل، ويتفضل بإجزال ثواب بذل المجهود، ولا حول ولا قوة إلا به.



وقد قسمتُ الكتاب إلى ثلاثة أقسام وخاتمة:

- أما القسم الأول فتعرضتُ فيه لما له تعلق باتصال هذا الخبر، وأقمتُ فيه الحجة على إرساله.

- وبَيَّنْتُ في القسم الثاني نكارته وأنه خبرٌ غير محفوظ لوجود قرائن تُنادي عليه بذلك.

- وأما القسم الثالث فخصصتُه لتنقيد الشواهد المعنوية لهذا الخبر؛ وقد جعلتُه على أبواب ثلاثة:

أحدها: في شواهد التهديد بالتحريق

---

(١) وكان بدء العمل في هذا النوع من الدراسات بإشارة من شيخنا ومجيزنا العلامة المحدث الصوفي السيد عبدالعزيز بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى، وذلك في قصة ذكرتها في رسالة «السؤالات».

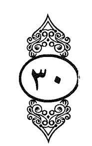
والثاني : في شواهد الهجوم على البيت

والثالث : في قصة تأسف أبي بكر، لتعلقها بالموضوع.

- ثم ختمتُ ذلك كله بخلاصة معتصرة وحصيلة جامعة لأطراف البحث ونتائجه.

آمل من هذا العمل أن يَسُدَّ تلك الثغرة التي تسربت منها سمومٌ طالما أثارت البلبلة في عقول الشباب الغُفْلِ في بلادنا، وأن يصبح ذخيرة للمناظر الذي وطن نفسه لدحض الشُّبَه وإقامة الحجج ومقارعة الخصم دفاعاً عن هذا الدين، وَزَاداً لطالب العلم الذي يسعى إلى الوقوف على النظرة الشرعية الأصيلة من قضايا الخلاف مع الشيعة عموماً.

وبما أن التشيع يُدِرُّ السمن والعسل على كثيرين، فلن أستغرب أن يعتبر هؤلاء مجرد النظر في إسناد هذا الخبر «شارة الأموية، وسمة رين القلب، واتباع الهوى (!)»[1]، وأن مثل هذا العمل يهدف إلى تمزيق وحدة الأمة في زعمهم (!) فهؤلاء لا كلام لنا معهم، بل ينبغي أن يُرحموا ويُعالجوا ! لكن لجوءهم إلى مثل هذه الحيلة العقيمة التي تُسْكِتُ الأصوات، وتَسُدُّ أفق النظر، وتَشُلُّ طُرُق البحث والمراجعة، ينبغي أن لا يَفُتَّ في عزيمة الباحث المتجرِّد، أو يُثْنِيَهُ عن مواصلة طريقه في اتجاه تنقية التاريخ الإسلامي من تحريف الغالين وإفساد المغرضين.. ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾.



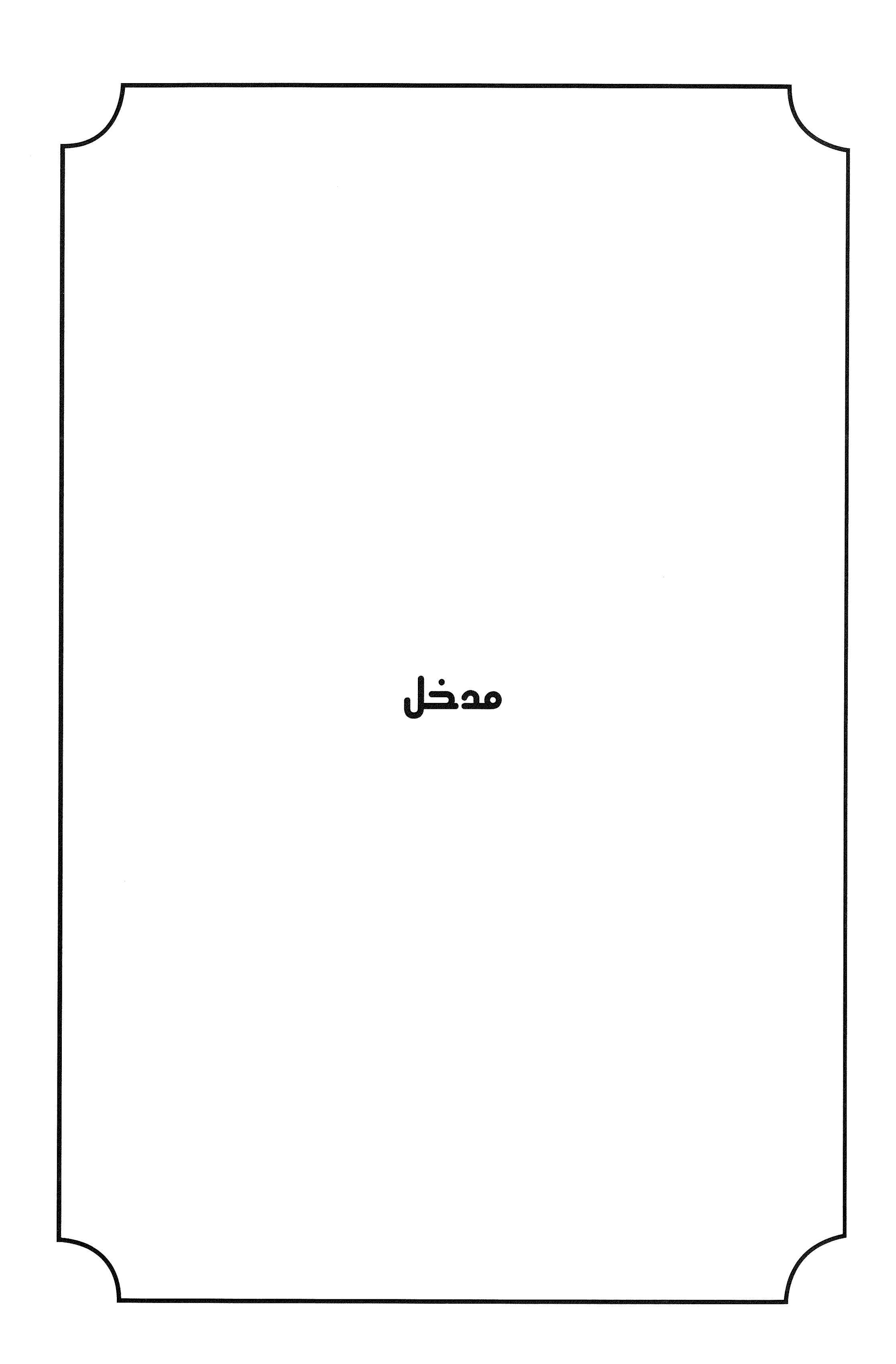
وكتبه أبو عبدالله

محمد العمراني حلحول الحسني

مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية

---

(١) كما قال الأميني في «الغدير» (٢١٩/٣) بشأن النظر في أسانيد حديث الطائر !



مدخل



أول خطوة سنقوم بها ـ إن شاء الله تعالى ـ في هذا البحث هي عزو خبر التهديد بالتحريق إلى مصادره الأصلية المسندة، وسوق حكم المخالفين لنا عليه، ثم بيان المآخذ على هذا الحكم؛ فأقول :

أنبأنا شيخنا محدث المغرب الأقصى في وقته السيد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُمَارِي رحمه الله تعالى، قال : أنبأنا شيخ علماء الشام السيد بدر الدين الحسني البِيْبَانِي المغربي، عن والده السيد يوسف بن بدر الدين، أنا الكُزْبَرِي الحفيد، أنا الرَّحْمَتِي، أنا عبدالغني النَّابُلُسي، أنا النَّجْمُ الغَزِّي، عن والده البَدْرِ الغَزِّي، أنا أبو الفتح المِزِّي، عن عائشة بنت محمد بن عبدالهادي، أنا الحَجَّارُ، أنا أبو الفضل جعفر بن علي الهَمْدَانِي، عن أبي القاسم بن بَشْكُوَال، قال : أنبأنا عبدالرحمن بن محمد بن عَتَّاب، أنبأنا أبو عمر بن عبدالْبَرِّ، أنبأنا أبو عمر أحمد بن عبدالله البَاجِي، عن أبيه، عن عبدالله بن يونس الْقَبْرِي، عن بَقِيِّ بن مَخْلَد، عن أبي بكر بن أبي شَيْبَة، قال : حدثنا محمد بن بِشْرٍ، حدثنا عُبَيْدُالله بن عمر، حدثنا زيد بن أَسْلَم، عن أبيه أسلم «أَنَّهُ حِينَ بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُشَاوِرُونَهَا وَيَرْتَجِعُونَ فِي أَمْرِهِمْ. فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ، فَقَالَ :

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ صلى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَٱللَّهِ مَا مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكِ مِنْكِ. وَأَيْمُ ٱللَّهِ، مَا ذَاكَ بِمَانِعِيَّ إِنِ ٱجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ ٱلنَّفَرُ عِنْدَكِ أَنْ آمُرَ بِهِمْ أَنْ يُحَرَّقَ عَلَيْهِمُ ٱلْبَيْتُ !»

قَالَ : فَلَمَّا خَرَجَ عُمَرُ، جَاؤُوهَا، فَقَالَتْ :

«تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ قَدْ جَاءَنِي، وَقَدْ حَلَفَ بِٱللَّهِ لَئِنْ عُدْتُمْ لَيُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمُ ٱلْبَيْتَ! وَأَيْمُ ٱللَّهِ، لَيَمْضِيَنَّ لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ! فَٱنْصَرِفُوا رَاشِدِينَ؛ فَرَوْا رَأْيَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا إِلَيَّ».

فَٱنْصَرَفُواْ عَنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعُواْ إِلَيْهَا حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ».

قلت: الحديث بهذا اللفظ أخرجه الحافظ الكبير أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب «المصنف» (٥٧٩/٢٠/رقم ٣٨٢٠٠)، وهو من كتب السنة المشهورة ذات الأسانيد العالية، يقع في تسعين جزءاً، قال المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في «الرسالة المستطرفة» (ص ٤٠):

«جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه» اهـ.



وأما مؤلفه فلا يسأل عن مثله؛ أسند أبو بكر بن خير الإشبيلي في «فهرسة مروياته» (ص ١٣٣) من طريق أبي يحيى الساجي، قال:

نا أبو أسامة عبيدالله بن أسامة الكلبي، قال: نا عبيدالله بن أبي زياد القطواني، قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول:

«انتهى علم الحديث إلى أربعة: أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله ويحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة، فكان أحمد أفقههم فيه، وكان علي أعلمهم به، وكان يحيى أجمعهم له، وكان أبو بكر بن أبي شيبة أحفظهم له» اهـ.

وكان أبو بكر أحفظ أهل زمانه للمقاطيع. توفي رحمه الله تعالى سنة خمس وثلاثين ومائتين.

وهذا الحديث رواه عن ابن أبي شيبة: أبو بكر أحمد بن عَمرو بن أبي عاصم الشيباني

في كتاب «المُذَكِّر» (رقم ١٩)، فقال :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا عبيدالله بن عمر، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، قال :

«بَلَغَ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ أَنَّ نَاساً يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ فَأَتَاهَا، فَقَالَ :

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ ٱلنَّاسِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَلَا بَعْدَ أَبِيكِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكِ، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ ٱلنَّفَرَ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَكِ، وَأَيْمُ ٱللَّهِ، لَئِنْ بَلَغَنِي ذَلِكَ لَأُحَرِّقَنَّ عَلَيْهِمُ ٱلْبَيْتَ !»

فَلَمَّا جَاءُوا فَاطِمَةَ، قَالَتْ : إِنَّ ٱبْنَ ٱلْخَطَّابِ، قَالَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ !»

فَتَفَرَّقُوا حَتَّى بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».



قلت : وقول أسلم في حديث ابن أبي شيبة : «حَتَّى **بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ**»، قد يكون معناه حتى بايع المسلمون لأبي بكر، بدليل قول ابن أبي عاصم في حديثه هنا : «فَتَفَرَّقُوا حَتَّى بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ». وعلى هذا المعنى ينبغي حمل قول ابن أبي شيبة في أول حديثه في كتابه «المصنف» : «أَنَّهُ حِينَ بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» على بيعة السقيفة، لا على البيعة العامة في اليوم التالي. فيكون تردد علي والزبير على بيت فاطمة رضي الله تعالى عنهم جميعاً دام مدة ما بين البيعتين، والله تعالى أعلى وأعلم.

والحديث رواه ابن أبي عاصم المذكور مرة أخرى في كتاب «الآحاد والمثاني» (٣٦٠/٥/رقم ٢٩٥٢) فاقتصر على بعضه، فقال :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا محمد بن بشر، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم،

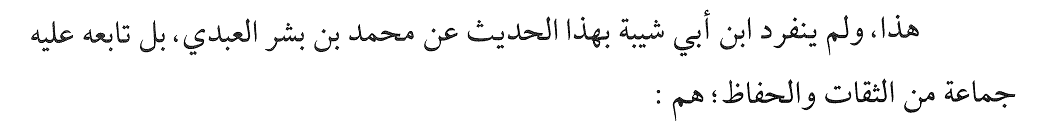
عن أبيه، أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا :

«وَٱللَّهِ مَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَبِيكِ، وَلَا أَحداً أَحَبُّ إِلَيَّ بَعْدَ أَبِيكِ مِنْكِ».

قلت : وتقطيع المتن الواحد المشتمل على معاني متعددة وإن كان جائزاً بشروطه عند أهل العلم، «لا سيما إذا كان المعنى المستنبط من تلك القطعة يَدِقُّ، فإن إيراده ـ والحالة هذه ـ بتمامه يقتضي مزيد تَعَبٍ في استخلاصه منه، بخلاف الاقتصار على محلِّ الاستشهاد، ففيه تخفيفٌ»[1]، لكن لا يخلو هنا من نظر من جهة الإسناد، بسبب ما وقع فيه من تساهل في صيغة التَّحَمُّل بين أسلم العدوي وعمر بن الخطاب رضي الله تعالة عنه على ما سيأتي تحريره في موضعه.







هذا، ولم ينفرد ابن أبي شيبة بهذا الحديث عن محمد بن بشر العبدي، بل تابعه عليه جماعة من الثقات والحفاظ؛ هم :



١ ـ أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي أبو جعفر الكوفي الصوفي

٢ ـ معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي أبو عمرو البغدادي

٣ ـ الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي أبو العباس مولى بني هاشم

٤ ـ أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد البصري نزيل بغداد

٥ ـ وبعض شيوخ أبي زيد عمر بن شبة النُّمَيْرِيّ البصري صاحب كتاب «أخبار المدينة».

---

(١) السخاوي : «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣/١٥٧).

وإليك أحاديثهم..

١ـ حديث أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي :

أخرجه البزار في بعض تصانيفه، ومن طريقه ابن عبدالبر القرطبي في ترجمة أبي بكر الصديق في كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (ص ٣٧٨)، من رواية أحمد بن يحيى، قال : حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه «أَنَّ عَلِياً وَٱلزُّبَيْرَ كَانَا حِينَ بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ يَدْخُلاَنِ عَلَى فَاطِمَةَ، فَيُشَاوِرَانِهَا وَيَتَرَاجَعَانِ فِي أَمْرِهِمْ، فَبَلَغَ ذٰلِكَ عُمَرَ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا عُمَرُ، فَقَالَ :

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ، مَا كَانَ مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْنَا بَعْدَهُ مِنْكِ، وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ هٰؤُلاَءِ ٱلنَّفَرَ يَدْخُلُونَ عَلَيْكِ، وَلَئِنْ بَلَغَنِي لَأَفْعَلَنَّ وَلَأَفْعَلَنَّ !»



ثُمَّ خَرَجَ وَجَاءُوهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ :

«إِنَّ عُمَرَ قَدْ جَاءَنِي، وَحَلَفَ لَئِنْ عُدْتُمْ لَيَفْعَلَنَّ، وَأَيْمُ ٱللَّهِ لَيَفِيَنَّ بِهَا ! فَٱنْظُرُوا فِي أَمْرِكُمْ، وَلاَ تَرْجِعُوا إِلَيَّ !»

فَٱنْصَرَفُوا، فَلَمْ يَرْجِعُوا حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ».

قلت : الخبر من هذا الوجه لم يخرجه البزار في «المسند»، بدليل إغفال أصحاب الزوائد له : كالهيثمي وابن حجر والبوصيري، مع اعتمادهم جميعاً على نفس رواية المغاربة التي اعتمدها ابن عبدالبر في النقل من هذا «المسند». فلعل البزار أخرج هذا الخبر في كتاب «السنن» أو غيره من تآليفه. وعلى هذا، فلا ينبغي إطلاق عزو هذا الحديث إليه، والله أعلم.

وشيخه أحمد بن يحيى الكوفي العابد كان أحد الثقات، روى عنه البخاري في «التاريخ»، واحتج به النسائي في «السنن» في مواضع عدة، وكتب عنه أبو حاتم الرازي وابنه،

وروى عنه الحافظ أحمد بن هارون البرديجي، وزكريا بن يحيى الساجي، وأبو بكر بن أبي داود، ومُطَيَّنٌ، وغيرهم من أعيان الحفاظ على ما جاء في ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥١٨/١). قال أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٨٢/١/١):

«ثقة».

وذكره النسائي في «تسمية الشيوخ» (رقم ٦٧)، وقال:

«كوفي، لا بأس به».

فهذا إسنادٌ آخر صحيح متصل إلى محمد بن بشر العبدي، ومتنه مطابقٌ لحديث ابن أبي شيبة السابق إلا في إبهام التهديد بالتحريق. ولعل هذا التصرف عندي ـ والله تعالى أعلم ـ من البزار صاحب «المسند» كغيره من أهل التصنيف من المحدثين. ومن خلال التتبع لعدد من المواضع التي وقع منهم هذا، يظهر أن الحامل لهم عليه إما الاحتياط، وإما الستر، وإما الأدب. وينبني جوازه على جواز اختصار الخبر[1] **إذا كان عن غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم**. وإلى الجواز ذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه؛ فقد روى الخطيب البغدادي في كتاب «الكفاية» (ص ٢٥١) عن عبدالله بن عبدالحكم، قال: قال أَشْهَب: سألتُ مالكاً عن الأحاديث يُقَدَّمُ فيها ويُؤَخَّرُ والمعنى واحدٌ، قال:

«أما ما كان منها من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أكره ذلك، **وأكره أن يُزاد فيها وينقص منها. وما كان من قول غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا أرى بذلك بأساً، إذا كان المعنى واحداً**».

ويزداد الجواز قوة إذا كان المختصِر قد رواه على التمام مرة أخرى، أو علم أن غيره

---

(١) الدقيق أن يعبر بالاقتصار كما نبه عليه السخاوي وغيره، لأن الاختصار هو الإتيان بالمعنى بعبارة وجيزة، بينما الاقتصار هو ذكر بعض الخبر وترك بعضه، وهو المراد هنا.

قد رواه كذلك كما هو الحال، فيؤمن من إحالة معناه، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢ ـ حديث معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي :

أخرجه أبو بكر القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل» (١/٤٤٥/ رقم ٥٣٢)، قال :

حدثنا محمد بن إبراهيم، قثنا أبو مسعود، قال : نا معاوية بن عمرو، قثنا محمد بن بشر، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال :

لَمَّا بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ بْنُ ٱلْعَوَّامِ يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ فَيُشَاوِرَانِهَا، فَبَلَغَ عُمَرَ، فَدَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ فَقَالَ :



«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ، مَا أَحَدٌ مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا أَحَدٌ مِنَ ٱلْخَلْقِ بَعْدَ أَبِيكِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكِ..» وَكَلَّمَهَا.

فَدَخَلَ عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ عَلَى فَاطِمَةَ، فَقَالَتْ :

«إِنْصَرِفَا رَاشِدَيْنِ».

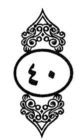
فَمَا رَجَعَا إِلَيْهَا حَتَّى بَايَعَا.

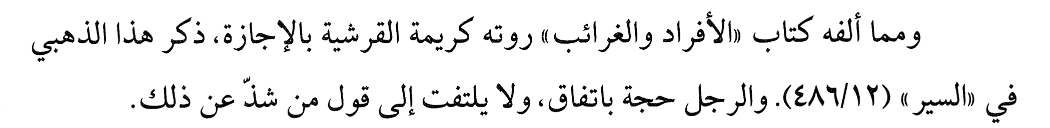
قلت : شيخ القطيعي هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن إسحاق العقيلي الأصبهاني المعروف بالفَاذُجَاني، من شيوخ الحديث، روى عنه جماعة من الحفاظ، كابن عدي الجرجاني، وأبي جعفر القطيعي، ومحمد بن العباس بن حيويه، وتلك الطبقة، وحدَّث في عدد من الأمصار كالبصرة وبغداد والمصِّيصَة ودمشق. له ترجمة في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢/٢٣٢)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٢/٢٩٢)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥١/١٨٥).

لم أقف على توثيق فيه، ولعل سبب ذلك كونه ينتمي لمرحلة «رواية المصنفات»، وهي مرحلة «لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين يتم عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم»[1]، والله تعالى أعلم.

وأبو مسعود هو أحمد بن الفرات بن خالد الضبي الرازي الحافظ نزيل أصبهان، قال أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» (٢/ ٢٥٤):

«توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، صلى عليه إبراهيم بن أحمد الخطابي. يروي عن عبدالرزاق. حدثنا عنه الفريابي، وأبو خليفة. من الحفاظ الكبار، وصنف المسند، والكتب الكثيرة...»اهـ المراد نقله.





ومما ألفه كتاب «الأفراد والغرائب» روته كريمة القرشية بالإجازة، ذكر هذا الذهبي في «السير» (٤٨٦/١٢). والرجل حجة باتفاق، ولا يلتفت إلى قول من شذّ عن ذلك.

ومعاوية بن عمرو هو الأزدي؛ أصله كوفي، نزل بغداد. من شيوخ أبي عبدالله البخاري. وثقه أحمد وأبو حاتم الرازي، وهو من «رجال الصحيحين»، وصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١٤/١٠) بـ«الإمام الحافظ الصادق».

فهذا إسنادٌ ثالثٌ صحيح إلى محمد بن بشر العبدي، ولفظه نحو حديث أبي بكر بن أبي شيبة السابق، وإبهام التهديد بالتحريق أظنه من القطيعي رحمه الله تعالى، فإن موضوع الكتاب هو إبراز ما جاء في حق الصحابة رضي الله تعالى عنهم من المناقب والفضائل والمحاسن، لا ما ينسب إليهم من المثالب والمساوئ. وبما أن الظاهر لأول وهلة من حديث أسلم أنه جمع بين هذا وذاك، رام القطيعي اختصار لفظه على مقتضى مقصد تأليفه، فكنى عن

---

(١) الشريف حاتم بن عارف العوني: «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص ٥٢).

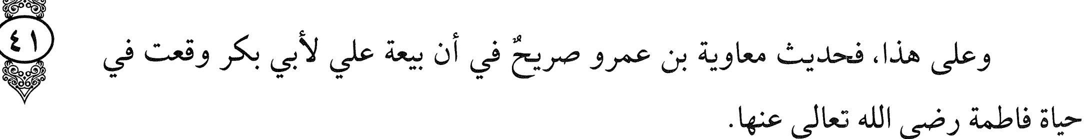
تهديد عمر بقوله: (فَكَلَّمَهَا). ولفظ الحديث الأصلي معروف، خرَّجه قبله ابن أبي شيبة في «مصنفه» كما رأينا.

وأما قول أسلم في حديث ابن أبي شيبة: «**حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ**»، فقد يكون له تأويل آخر غير ما سبق ذكره، إذ يمكن تركه على ظاهره بناء على عود ضمير الجمع على علي والزبير رضي الله تعالى عنهما:

- إما بأن يحمل الجمع فيه على أن أقله اثنان، ويتأيد هذا بقول معاوية بن عمرو في حديثه: «**فَمَا رَجَعَا إِلَيْهَا حَتَّى بَايَعَا**».

- وإما بأن يحمل الجمع فيه على أن المترددين على بيت فاطمة رضي الله تعالى كانوا جماعة، فيهم علي والزبير، ويشهد له ما سيأتي عند الكلام على المتابعة الخامسة.





وعلى هذا، فحديث معاوية بن عمرو صريحٌ في أن بيعة علي لأبي بكر وقعت في حياة فاطمة رضي الله تعالى عنها.

٣ ـ حديث الفضل بن سهل الأعرج:

أخرجه الخطيب في ترجمة أبي الفرج أحمد بن محمد بن بشار الصيرفي من «تاريخ بغداد» (٧٥/٦)، قال:

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد العتيقي، أخبرنا أبو الفرج أحمد بن محمد بن بشار الصيرفي في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، حدثنا الفضل بن سهل الأعرج، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: قال عمر بن الخطاب لفاطمة:

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ ٱلنَّاسِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ،

وَمَا أَحَدٌ بَعْدَ أَبِيكِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكِ».

قلت : الإسناد دون الفضل نظيف، والفضل بن سهل الأعرج ثقة مشهور، من شيوخ البخاري ومسلم في صحيحيهما. ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٥٢-٥٥٣)، فقال :

«كان موصوفاً بالذكاء والمعرفة والإتقان، وثقه النسائي وغيره، وكان لا يكاد يفوته حديث فرد؛ قال أحمد بن الحسين الصوفي : «كان الفضل بن سهل أحد الدواهي !» يعني في الحفظ».

فهذا إسنادٌ رابعٌ صحيح إلى محمد بن بشر العبدي. وأما متن حديثه فسياقه مختصر كسياق حديث ابن أبي شيبة عند ابن أبي عاصم في «الأوائل والمثاني». ولعل الاختصار من الخطيب أو من بعض من فوقه من أهل التصنيف. ولا يخلو ذلك من تساهل في صيغة التحمل بين أسلم العدوي وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، كما سيأتي تحريره في موضعه بحول الله وقوته.



٤ ـ حديث أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان :

أخرجه الشريف أبو عبدالله محمد بن علي الحسني العلوي الكوفي[(١)] في بعض تصانيفه، ومن طريقه أبو الحسن علي بن الحسين الديلمي الزيدي في «المحيط بالإمامة»، وعبدالله بن حمزة الزيدي في «كتاب الشافي» (٤/١٧٤)، من رواية محمد بن حميد بن الحسين بن حميد اللخمي، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن سهل بن هارون العسكري في سنة ثلاثين وثلاثمائة، قال : حدثنا أحمد بن محمد [بن يحيى] بن سعيد، قال : حدثنا ٱبن بشر **إملاء**، قال : حدثنا عبيدالله بن عمر، قال : حدثنا زيد بن أسلم [عن أبيه] أنه قال :

«حِينَ بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، كَانَ عَلِيٌّ وَٱلزُّبَيْرُ

(١) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/٦٣٦)، وغيره.

يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيَتَرَاجَعَانِ فِي أَمْرِهِما، فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرَ ذَلِكَ، خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ، فَقَالَ :

«يَا ٱبْنَةَ رَسُولِ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَٱللَّهِ مَا مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكِ بَعْدَ أَبِيكِ، وَأَيْمُ ٱللَّهِ مَا ذَاكَ بِمَانِعِيَّ إِنِ ٱجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ ٱلنَّفَرُ عِنْدَكِ أَنْ آمُرَ بِهِمْ أَنْ يُحَرَّقَ عَلَيْهِمُ [ٱلْبَيْتُ] !»

فَلَمَّا خَرَجَ جَاؤُوهَا، فَقَالَتْ :

«تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ جَاءَنِي، وَحَلَفَ بِٱللَّهِ لَئِنْ عُدْتُمْ لَيُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمُ [ٱلْبَيْتَ]. وَأَيْمُ ٱللَّهِ، لَيَمْضِيَنَّ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ. فَٱنْصَرِفُوا رَاشِدِينَ، فَرَوْا رَأْيَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا إِلَيَّ !»

فَٱنْصَرَفُوا عَنْهَا، وَلَمْ يَرْجِعُوا حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ.



قلت : سقط من إسناد ومتن الحديث في «كتاب الشافي» لابن حمزة أشياء الصواب إثباتها، فاستدركتها ووضعتها بين معكوفين، لأن طبعة «الشافي» التي عندي كثيرة الأسقاط وسقيمة للغاية.

وشيخ العلوي هو محمد بن حميد بن الحسين بن حميد اللخمي «من بيت علم وشهرة» كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧٠٧/٨)، لكن قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٨/٣) :

«قال لي الأزهري : ولد محمد بن حميد للنصف من شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، وكان ثقة. وذكره لي مرة أخرى، فقال : كان ضعيفاً !»اهـ.

وهذا كلام لا يضر إن شاء الله تعالى لأسباب :

أحدها أن الأزهري نفسه قد روى عنه[1].

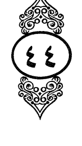
والثاني سكوت بقية النقاد البغداديين عن حاله، الأمر الذي يدل على أن الرجل من أهل الستر.

والثالث : أنه لا يعرف له شيء أُنْكِرَ عليه أو تفرد به، والله تعالى أعلم.

وأما أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد البصري فقد ذكره ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٧٤/١/١) :

«كتبنا عنه بسامراء قدم من البصرة، وكان صدوقاً، سئل أبي عنه فقال : صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٨/٨-٣٩)، فقال :



«ثنا عنه محمد بن صالح الطبري بالبصرة، وكان متقناً، كنيته أبو سعيد، عداده في أهل البصرة»اهـ.

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٠٨/٦) فقال :

«سكن بغداد وحدَّث بها عن جده يحيى بن سعيد، وعن يونس بن بكير، وعبدالله بن نمير، **ومحمد بن بشر العبدي**، وأبي أسامة الكوفيين، ويزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وأبي عامر العقدي، وسعيد بن عامر، ومحمد بن عمر الواقدي، وغيرهم. روى عنه : عبدالله ابن محمد بن ناجية، ويحيى بن محمد بن صاعد، وعبدالله بن جعفر بن خشيش، والقاضي المحاملي، ومحمد بن مخلد، وابن عياش القطان».

---

(١) انظر ذلك في «تاريخ بغداد» (٣٢٦/٢، ٢٠/٥، ٥٧٦/٧، ٣٤٨/٩)، وفي «التطفيل وحكايات الطفيليين» (رقم ١٧٥).

وأسند في ختام ترجمته عن محمد بن مخلد العطار قال :

«ومات أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان بالعسكر، سنة ثمان وخمسين يعني ومائتين».

فهذا إسنادٌ خامسٌ قوي إلى محمد بن بشر العبدي، ومتنه نحو متن حديث ابن أبي شيبة السابق، والله تعالى أعلم. واستفدنا من إسناده فائدة عزيزة، وهي أن أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان إنما سمع هذا الحديث من محمد بن بشر العبدي في مجلس إملاء، وسيأتي مزيد الكلام على هذا في موضعه من هذا الكتاب.

٥ ـ حديث بعض شيوخ عمر بن شبة البصري :

الخبر تجده عند ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» (٤٥/٢)، عزاه إلى كتاب «السقيفة عن عمر بن شبة» لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري بلفظ :



«لَمَّا بُويِعَ لِأَبِي بَكْرٍ، كَانَ ٱلزُّبَيْرُ وَٱلْمِقْدَادُ يَخْتَلِفَانِ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ ٱلنَّاسِ إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ، فَيَتَشَاوَرُونَ وَيَتَرَاجَعُونَ أُمُورَهُمْ. فَخَرَجَ عُمَرُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، وَقَالَ :

«يَا بِنْتَ رَسُولِ ٱللَّهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ ٱلْخَلْقِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكِ بَعْدَ أَبِيكِ. وَأَيْمُ ٱللَّهِ، مَا ذَاكَ بِمَانِعِيَّ إِنِ ٱجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ ٱلنَّفَرُ عِنْدَكِ، أَنْ آمُرَ بِتَحْرِيقِ ٱلْبَيْتِ عَلَيْهِمْ !»

فَلَمَّا خَرَجَ عُمَرُ جَاءُوهَا، فَقَالَتْ :

«تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ جَاءَنِي وَحَلَفَ لِي بِٱللَّهِ إِنْ عُدْتُمْ لَيُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمُ ٱلْبَيْتَ، وَأَيْمُ ٱللَّهِ، لَيَمْضِيَنَّ لِمَا حَلَفَ لَهُ، فَٱنْصَرِفُوا عَنَّا رَاشِدِينَ !»

فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى بَيْتِهَا، وَذَهَبُوا فَبَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ».

قلت: الظاهر أن الجوهري المذكور أسنده عن ابن شبة كما هو الغالب على مادة هذا الجزء. ويؤيد هذا أن الحديث أخرجه أيضاً عمر بن شبة في كتاب «أدب السلطان» على ما يستفاد من كلامٍ للحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٤٥٩/٥)، والله تعالى أعلم. وعمر بن شبة يروي عن محمد بن بشر العبدي بواسطة شهاب بن عباد العبدي[1] وقد يروي عن غيره عنه أيضاً، لكني لم أر ذلك، والله تعالى أعلم. وبما أننا لم نقف على إسناد هذه المتابعة، فلا سبيل للكلام عليها، وإنما العمدة على غيرها، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁ ❁

لكن يحسن هنا قبل مواصلة الكلام على إسناد هذا الخبر أن أتحدث بعض الشيء عن هذا الكتاب لأهميته في هذه المواضيع، ولتضارب الأقوال حول مذهب مصنفه؛ أعني كتاب «السقيفة» لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري. وما يمكن قوله هنا باختصار أن هذا الرجل كان أحد الأدباء، من شيوخ أبي القاسم الطبراني وأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني صاحب «الأغاني» وأبي عبيدالله المرزباني وأبي أحمد العسكري والرقام البصري صاحب ابن دريد وغيرهم. يروي عن: عمر بن شبة، وأبي يعلى زكريا بن يحيى المنقري، ومحمد بن القاسم بن مهرويه، وسليمان بن الربيع النهدي، وأبي الحسن علي بن محمد بن سليمان النوفلي، وعبدالله بن أبي سعد، وسليمان بن أيوب المدني، وقعنب بن محرر البصري، والقاسم بن الحسن الزبيري، والليث بن الفرج، وأحمد بن عيسى اللخمي، وغيرهم.



ذكره الشيخ الطوسي الشيعي الإمامي الملقب عندهم بشيخ الطائفة (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) في «الفهرست» (ص ٨٣/ترجمة رقم ١١٠)، فقال:

---

(١) انظر ذلك في «أخبار المدينة» (٩٢/٣).

«أحمد بن عبدالعزيز الجوهري؛ له كتاب السقيفة».

وإيراد الطوسي للجوهري في «الفهرست» يقتضي أنه كان شيعياً إمامياً، لأن الكتاب المذكور «موضوع لذكر مصنفي الإمامية»[1]. وتابعه على عَدِّ الجوهري في الإمامية: ابن شهرآشوب المازندراني في «معالم العلماء» (ص ١٨/رقم ٩٨) الذي هو بمثابة ذيل على «فهرست الطوسي» وتكملة له. واستسلم لهذا المحدث الألباني رحمه الله، ومشى عليه في بعض تخريجاته[2] ظناً منه أن ما ذكره الطوسي حق. مع العلم أن ابن أبي الحديد (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) قد خالف في ذلك، فقال في «شرح نهج البلاغة» عند الكلام على فدك:

«**الفصل الأول**: فيما ورد من الأخبار والسير المنقولة من أفواه أهل الحديث وكتبهم، لا من كتب الشيعة ورجالهم، لأنا مشترطون على أنفسنا أن لا نحفل بذلك، وجميع ما نورده في هذا الفصل من كتاب أبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في السقيفة وفدك وما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم؛ وأبو بكر الجوهري هذا عالم محدث كثير الأدب، ثقةٌ ورع، أثنى عليه المحدثون ورووا عنه مصنفاته»[3].



وهذا الذي سطره ابن أبي الحديد هو الأقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى أعني نفي كون الجوهري من الشيعة ورجالهم؛ فقد ذكر أبو أحمد العسكري أن لهذا الرجل مُصَنَّفاً فيمن روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم[4]. والشيعة الإمامية أبعد الناس عن التأليف في مثل هذا الموضوع، إذ جمهور الصحابة عندهم غير عدول، لا يستثنون منهم إلا شرذمة قليلة كما هو معلوم من مقالتهم. فهذا يشير إلى أن الجوهري لم يكن شيعياً إمامياً، والله أعلم.

---

(١) محسن الأمين: «أعيان الشيعة» (٦/٣).

(٢) الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٧١٩/١٠).

(٣) ابن أبي الحديد: «شرح نهج البلاغة» (٢١٠/١٦).

(٤) العسكري: «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (٤٢٩/٢).

ويظهر أن هذا الرجل كان صاحب دراية وتصرف في علم اللغة، معروفاً بصحة الضبط وجودة الفهم، ولهذا وصفه العسكري بأنه كان ضابطاً صحيح العلم[1]، ويتجلى ذلك واضحاً من خلال الفوائد والنكت العلمية التي ينقلها عنه.

أما بخصوص «كتاب السقيفة» المنسوب إليه فلم يُنْقَلْ إلينا بالإسناد المتصل إلى مؤلفه، وهي الطريقة العلمية المثلى للتثبت من نسبة الكتاب إلى صاحبه شكلاً ومضموناً بما لا يدع مجالاً للشك فيه. نعم، عزت بعض مصادر ترجمة أبي زيد عمر بن شبة تأليف كتاب السقيفة إليه[2]، فعلى هذا يكون للجوهري في الكتاب مجرد الرواية عن شيخه فقط، تماماً كما روى الجوهري عن عمر بن شبة كتابه الآخر «أخبار المدينة» على ما جاء في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي (٣٣٥/٣). لكن يعكر على هذا أن بهاء الدين أبا الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي البغدادي الشيعي الإمامي (المتوفى سنة ٦٩٣ هـ) علق في كتابه «كشف الغمة في معرفة الأئمة» عند كلامه على خطبة فاطمة رضي الله تعالى عنها ـ المشهورة عند الشيعة[3] ـ قائلاً:



«وقد أوردها المؤالف والمخالف، ونقلتُها من كتاب السقيفة عن عمر بن شبة تأليف

---

(١) العسكري: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» (ص ٤٥٧)، ونص عبارته بتمامها:
«وقرأتُ على أبي بكرٍ أحمدَ بن عبدِالعزيز الجوهري ـ وكان ضابطاً صحيحَ العلم ـ ذكر سَلَمَةَ بْن الْمُحَبَّقِ الهُذَلِي فأنكره؛ وقال: ما سمعتُ من ابن شَبَّةَ وغيره إلا ٱلْمُحَبِّق بكسْرِ البَاءِ! فقلت: إن أصحابَ الحديث كُلّهم يفتحون الباء؛ وقد قرأته على أبي بَكْرِ بْنِ دُرَيْدٍ في كتاب «الاشتقاق» الْمُحَبَّق بالفتح..! فقال الجوهري: أيُّ شيءٍ ٱلْحَبَقُ في اللغةِ؟ قلتُ: ٱلضَّرْطُ! فقال: هل يَسْتَحْسِنُ أحدٌ أنْ يُسمِّيَ ٱبنَهُ ٱلْمُضرَّط ؟! وإنما سماه المُحَبِّق تفاؤلاً له بالشجاعة، وأنه يُضَرِّطُ أعداءَه، كما سَمَّوْا عَمْرو ابنَ هندٍ مُضَرِّطَ ٱلْحِجَارَةِ»انتهى.
وجاء مثل ذلك في «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (٤٥٢/٢).

(٢) مثل «توضيح المشتبه» (٢٨٨/٥-٢٨٩)، و«التبيان لبديعة البيان» (٤٠٥/١) كلاهما لابن ناصر الدين الدمشقي الحافظ.

(٣) والخطبة المذكورة كذبٌ على فاطمة رضي الله تعالى عنها، فلا تغتر بمن أوردها من المصنفين في مؤلفاتهم: كأبي الفضل بن أبي طاهر المروزي الكاتب (المعروف بابن طيفور) في «بلاغات النساء»، والجوهري المذكور، والحاكم النيسابوري في «فضائل فاطمة».

أبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري من نسخة قديمة مقروءة على مؤلفها المذكور، قرئت عليه في ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة»[1].

فقول ابن أبي الفتح الإربلي هذا: (ونقلتها من كتاب السقيفة عن عمر بن شبة) يشير إلى أن هذا هو عنوان الكتاب، وليس مراده أنه نقل الخطبة من طريق عمر بن شبة، بدليل أن الخطبة المذكورة نقلها ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» (١٦/٢١١-٢١٤) عن كتاب «السقيفة» بإسناد المؤلف يقول فيه: (وحدثني أحمد بن محمد بن يزيد، عن عبدالله بن محمد بن سليمان..) الخ، فبان أن الخطبة ليست من رواية عمر بن شبة أصلاً. فكلام الإربلي لا محمل له إلا ما قلتُه من أن عنوان الكتاب عند الجوهري هو «كتاب السقيفة عن عمر بن شبة».

وهذا الكتاب قد ضاع أغلبه، لكن بقيت منه شذرات محفوظة في ثنايا «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، نُشرت مفردة[2]. وبعد فحصها وتتبعها وإحصائها، تبين لي أمران:



أحدهما: أن عدد الأخبار المروية عن أبي زيد عمر بن شبة نسبة نسبة كبيرة، تزيد على ٦٦ في المائة من مجموع تلك النصوص.

والثاني: أن بقية الأخبار رواها الجوهري عن شيوخ آخرين غير ابن شبة.

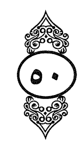
فالظاهر أن «كتاب السقيفة» صنفه أولاً ابن شبة، ورواه عنه الجوهري مضيفاً إليه بعض الزوائد هنا وهناك على طريقة المتقدمين في رواية مصنفات شيوخهم. ولعل لنسبة تلك الزوائد أو لأهميتها أو لغيرها من التفاصيل اشتهر بين الناس أن الكتاب من تصنيف الجوهري لا من تصنيف ابن شبة. وما نقله ابن أبي الفتح الإربلي شاهد في الجملة على ذلك، وهو ما حملني على نسبة كتاب السقيفة إلى الجوهري في هذا البحث الذي بين يديك، فاعلم ذلك.

---

(١) ابن أبي الفتح الإربلي: «كشف الغمة في معرفة الأئمة» (٢/١٠٨).

(٢) وقد نشر هذه النصوص محمد هادي الأميني، وطبعتها شركة الكتبي في بيروت، والعزو في هذا البحث سيكون إن شاء الله تعالى إلى هذه النشرة في طبعتها الثانية (سنة ١٤١٣ هـ).

ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك المادة المنقولة من الكتاب جاءت وفق انتقاء ابن أبي الحديد واختياره، فربما فاتتنا أشياء نادرة تجنب نقلها عمداً طلباً للاختصار أو تفادياً للتكرار. كما أن طريقة ابن أبي الحديد في النقل من الكتاب جاءت مشوبة بالتصرف حسب ما يظهر من تتبع نصوص كتاب «السقيفة» في مختلف دواوين السنة والتاريخ؛ فقد كان أحياناً ينقل الخبر بتمامه إسناداً ومتناً، وأحياناً يحذف السند كله أو بعضه مغفلاً الضوابط الصناعية المتبعة في ذلك، وأحياناً أخرى يعلق الخبر ويختصر متنه فلا يورد منه إلا ما يقتضيه السياق والمناسبة، وربما يزيد أشياء من كيسه في متن الخبر على سبيل الشرح والتوضيح[1]. ومما زاد الطين بلة أن طبعة «شرح نهج البلاغة» ـ رغم تقدم القائم عليها في فن تصحيح الكتب ـ فقد انتشرت في نصوص «السقيفة» التحريفات والتصحيفات في أسامي النقلة، وكثرت فيها الأسقاط في الأسانيد والمتون. ولو توجهت إليها عناية المشتغلين بالحديث في هذا العصر بالتصحيح والتخريج، لكان في ذلك خدمة جليلة للأبحاث التاريخية التي تعنى بحقبة الخلافة الراشدة.



وبالرغم من هذا التحفظ الذي أبديته هنا على كتاب «السقيفة»، فإني أدخلته ـ أثناء عملية تتبعي لأسانيد خبر التهديد ـ في سلك المصادر المشهورة للأخبار، وغايتي من ذلك استيعاب أكبر قدر ممكن من النصوص في هذا البحث بحيث لا يفوتنا شيء منها له تعلق من قريب أو بعيد بادعاءات الشيعة حول التهديد بإحراق بيت فاطمة وما إليه، وإخضاع مجموع ذلك للنقد العلمي الدقيق، حتى لا يبقى للمخالف شيء يتمسك به إلا وبيَّنَّا درجته وفق المعايير النقدية الحديثية ومدى صلاحيته للبناء عليه.

❁ ❁ ❁ ❁

بعد هذا الاستطراد اللازم نعود إلى ما كنا بصدده من الكلام على سند خبر التهديد

---

(١) وسيأتي في هذا البحث إن شاء الله تعالى أمثلة من تصرف ابن أبي الحديد في النقل.

بالتحريق، فنقول: حاصل ما سبق أن الخبر رواه جماعة من الثقات والحفاظ كما رأينا، هم:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة

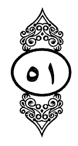
٢ ـ وأحمد بن يحيى الصوفي

٣ ـ ومعاوية بن عمرو الأزدي

٤ ـ والفضل بن سهل الأعرج

٥ ـ وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد البصري

كلهم رواه بهذا الإسناد؛ عن محمد بن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه.



ورجال هذا الإسناد ثقات من رجال الشيخين، فلا نطيل الآن بأكثر من هذا. ولهذا جنح علماء الشيعة عموماً إلى تصحيحه بناء على ذلك، قال أحدهم بعد أن ساق ترجمة كل راو من رواة هذا الخبر نقلاً عن «التهذيب» للحافظ ابن حجر:

«وقد اكتفينا في ترجمة رجال السند بما نقله ابن حجر العسقلاني، ولم نذكر ما ذكره غيره في حقّهم روماً للاختصار. فتبين من هذا البحث أنّ الرواية صحيحة (!) والإسناد في غاية الصحّة (!)»[(١)]

وهذا الكلام مثبتٌ بحذافيره على إحدى صفحات موقع «مركز الأبحاث العقائدية» التابع للمرجع السيستاني من غير عزو إلى صاحبه[(٢)]. وقال آخر بعد سرد تراجم رجال هذا

---

(١) جعفر السبحاني: «الحجة الغراء على شهادة الزهراء عليها السلام» (ص ٢٧).

(٢) ينظر ذلك على الصفحة: **http://www.aqaed.com/faq/2325/**

السند :

«إذن فالسند صحيح ومعتبر (!)»[1]

والنقول بين يديَّ في هذا المعنى كثيرة جداً، ولكن اكتفيتُ هنا بما ذكرتُ تفادياً للتطويل. واقتصرت على سوق كلام الإمامية دون غيرهم من طوائف الشيعة الأخرى لكثرة تشغيبهم بهذا الخبر على الناس، بحيث لا يُحصى كم عدد المؤلفات التي وضعوها في هذا العصر للتأكيد على صحته. ولهذا سيكون كلامي موجهاً إليهم بالإصالة، مع عدم إخلائه من التعرض لشُبَهِ الزيدية ومناقشتها أيضاً، فأقول وبالله التوفيق :

هذا التصحيح مردود غير معتبر، ولنا عليه مأخذ إجمالي وآخر تفصيلي.

أما الإجمالي فإن أحكام علماء الشيعة عموماً بالتصحيح والتضعيف غير معتبرة، ولا يصح الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها جملة وتفصيلاً، ويرجع ذلك لأسباب :



أولها : ما تقرر في أصول الحديث أن الخبر إذا كان مروياً في مصنفات لم تلتزم الصحة ـ كالسنن الأربعة لا سيما «سنن ابن ماجه»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«عبدالرزاق»، ونحوها مما الأمر فيها أشد ـ فليس لأحد أن يحتج به إلا إذا كان متمكناً من قواعد هذا الفن، ناقداً ماهراً خبيراً، من الذين تفرغوا لعلم الحديث، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله. وأما إذا كان أجنبياً عن هذه الصناعة، غير متأهل لتمييز الصحيح من غيره، فالواجب على مثله ـ حتى وإن كان مقدماً في علوم شرعية أخرى ـ أن يلجم نفسه عن الخوض في مثل هذه المسالك الوعرة، وأن يكتفي بتقليد غيره ممن توفرت فيهم أهلية التصحيح والتضعيف، فإن الله تعالى خلق لكل فَنٍّ رجالاً :

---

(١) يحيى عبد الحسن (!) الدوخي : «ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة» (ص ٦٦). والمؤلف أستاذ الدراسات العليا في علوم الحديث المقارن في إحدى الجامعات الشيعية. وكتابه هذا مشحون بالأخطاء والمغالطات المقصودة، وسيأتي مناقشة بعضها.

لِلْحَرْبِ أَقْوَامٌ لَهَا خُلِقُواْ ❁ وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابُ

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى :

«واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم»[1].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى بشأن أهل الحديث :

«إذا اختُلِفَ في حديثٍ : كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع»[2].

وأما إذا لم يجد للنقاد المتخصصين حكماً على ذلك الخبر، فليس له أن يحتج به حتى لا يقع في المحذور، ويكون كحاطب ليل أو حميل سيل يتعلق بكل غث وسمين[3].



والشيعة الإمامية من أبعد الناس عن هذه الصناعة، ومن أكثرهم طعناً في الحديث وتشغيباً على أهله كما تشهد بذلك تصانيفهم، ففيها يظهر بجلاء عداؤهم الشديد لهذا العلم واستخفافهم بأهله، ونبزهم لهم بـ«الحَشْوِية»[4] وغيرها من الألقاب المصنوعة، كأنهم ورثوا موقفهم هذا من أسلافهم المعتزلة. ولهذا لم يوجد في الشيعة الإمامية عبر التاريخ من كانت

---

(١) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : «كتاب التمييز» (ص ٢١٨). ويشبه أن يكون هذا المطبوع مختصر من أصل الكتاب، وليس بين يدي الآن من القرائن ما يكفي للبت في هذا الأمر. لهذا سيكون العزو في دراستنا هذه إلى كتاب «التمييز»، فاعلم ذلك.

(٢) الخطيب البغدادي : «شرف أصحاب الحديث» (ص ٩).

(٣) انظر هذا المعنى في «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (٤٩٩/١)، وغيره.

(٤) بإسكان الشين وفتحها، لكن قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح فيما علقه على «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١١٠) :
«الحَشْوِيَةُ بإسكان الشين لا غير، وفتحها غلط استمرت عليه العامة وأشباه العامة، والله سبحانه أعلم».
وقال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٧١) جواباً عن هذا النبز وغيره لأهل الحديث :
«والأسماء لا تقع غير مواقعها، ولا تلزم إلا أهلها، ويستحيل أن تكون الصياقلة هم الأساكفة، والنجار هو الحداد ! والفطرة التي فُطر الناس عليها، والنظر، يبطل ما قذفوهم به !»اهـ.

له مشاركة في علم الحديث، فضلاً عن أن يوجد بينهم من اعتنى به العناية الكاملة وبلغ فيه حد التحقيق التام. فكان هذا العلم بينهم صناعة غريبة كالكبريت الأحمر، بل معدومة كعنقاء مغرب ! لأن رأس مال هذه الفرقة من قديم العهد والزمان فنون الفلسفة وحكمة اليونان، مع إفلاس تام في علوم السنة والأثر، ولم تتوجه عنايتهم إلى تأصيل علوم الرواية وتقعيدها على قواعدهم المهترئة إلا في زمن متأخر جداً. وهم إلى عصرنا الحاضر أعْرَاء منها، حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين في تقريظه لكتاب في قواعد الحديث عندهم بعد الديباجة :

«أما بعد، فإن البحث عن الحديث وقواعد العمل به من أهم الأبحاث التي يحتاج الفقيه إلى تنقيحها والاجتهاد فيها كاجتهاده في أصول الفقه. ومع كثرة ما كُتب في الأصول **نرى الكتابة في شؤون الحديث نادرة جداً...**»[1]

ولهذا كان جُلُّ كلامهم في هذا الفن من جنس ما يصدر عن الجاهل به، بدليل واقع حالهم : فإنهم يردون الأخبار المتواترة ويحكمون عليها بالوضع والاختلاق، وإن كانت أسانيدها كالشمس ! ويصححون الأباطيل التي يُعلم كذبها بالضرورة من دين الإسلام، وإن كانت أسانيدها ظلمات بعضها فوق بعض ! فكانت أحكامهم ضُحكة للناظرين وهزأة للساخرين..! فكيف تُقبل أو يعول عليها وحالهم أسوء وأشنع مما وصفت..؟!



وأؤكد هنا مرة أخرى ـ وإن كان ظاهراً من خلال ما سبق ـ أن ردَّنا لأحكامهم ليس لكونهم شيعة مخالفين لنا في المعتقد، وإنما لكونهم ليسوا من أهل الاختصاص والتبحر في هذا العلم، وأن حكمهم فيه كجنس حكم الفقهاء وأهل الأصول وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى من أهل السنة ممن ليست لهم خبرة بهذه الصناعة، إذا تكلم أحدهم فيها لم يكن حكمه مُعْتَدّاً به حتى يكون موافقاً لقواعد أهلها كما هو مقرر في موضعه[2].

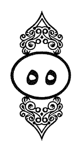
---

(١) من تقريظ أبي القاسم الخوئي لكتابٍ لمحيي الدين الموسوي الغُريفي بعنوان «قواعد الحديث» (ص ٧).

(٢) انظر مثلاً «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لعبدالحي اللكنوي (ص ٨ وما بعدها).

والسبب الثاني : أن الشيعة الإمامية يصححون الأخبار بناء على وجود الشروط الثلاثة من اتصال وعدالة الناقل وضبطه فقط، ولم يشترطوا انتفاء الشذوذ والعلة عن الخبر، فالخبر الصحيح عندهم هو «الذي اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات **وإن اعتراه شذوذ** (!)»(١)

وهذا منهج قاصر لأنه يلغي من اعتباره احتمال خطأ الثقة الضابط في روايته لذلك الخبر بعينه، مع أنه احتمالٌ وارد جداً كما يدل عليه واقع مصنفات الجرح والتعديل والعلل والغرائب ونحوها؛ فإن الثقة الضابط مهما عَلَتْ رتبته في الحفظ والإتقان يبقى عرضة للخطأ والوهم والنسيان بمقتضى طبيعته البشرية. ولهذا قال الإمام مسلم بن الحجاج في معرض حديثه عن أصناف النقلة :



«فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقِّيه فيه، ومنهم المتساهل الْمُشِيبُ حفظه بتوهمٍ يتوهمه، أو تلقينٍ يُلَقَّنُهُ من غيره، فيخلطه بحفظه ثم لا يُميزه عن أدائه إلى غيره. ومنهم مَن همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر؛ يتخرَّصُها من بُعد، فيحيلها بالتوهم على قومٍ غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم، وكلُّ ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقَّال الأخبار فهو موجودٌ مستفيض.

ومما ذكرتُ لكَ من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، **فليس من ناقل خبرٍ وحامل أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان مِنْ أحفظ الناس وأشدِّهِمْ تَوَقِّياً وإتقاناً لِما يَحْفَظُ ويَنقلُ ـ إلا الغلط والسهو ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفتُ لك ؟!**»(٢)

قلت : ولهذا اشترط المحدثون لصحة الحديث ـ بالإضافة إلى الشروط الثلاثة

---

(١) زين الدين العاملي الملقب بالشهيد الثاني : «البداية في علم الدراية» (ضمن «رسائل في دراية الحديث» لأبي الفضل حافظيان البابلي : ١/١٢٥)، و«الرعاية في علم الدراية» (ص ٧٧).

(٢) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : «كتاب التمييز» (ص ١٧٠).

السابقة ـ : انتفاء العلة والشذوذ عن الخبر.

ولا يقولن قائل إن منهج الشيعة الإمامية في نقد الأخبار يلتقي هنا مع منهج فقهاء المحدثين في إسقاط قيدي عدم الشذوذ والعلة من رسم الصحيح (!) فإن منهج الشيعة في واد، ومنهج فقهاء المحدثين في واد آخر ! لأن دعوى إسقاط الفقهاء قيدي عدم الشذوذ والعلة من رسم الصحيح غير مسلمة، بل غلطٌ على الفقهاء، وإن راجت على بعض طلبة العلم اليوم، ويكفي في بيان بطلانها قول الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه تلميذه الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي في «النكت الوفية بما في شرح الألفية» (٨٢/١) :

«زاد أهل الحديث [أي في تعريف الصحيح][1] قَيْدَي عدم الشذوذ والعلة، لأن أحداً لا يقول : إن الحديث يُعمل به وإن وُجدت فيه علة قادحة. غايته أن بعض العلل التي ذكروها لا يعتبرها الفقهاء، فهم إنما يخالفونهم في تسمية بعض العلل علة، لا في أن العلة توجد ولا تقدح ! فأهل الحديث يشترطون في الحديث الذي اجتمعت فيه الأوصاف مزيد تفتيش حتى يغلب على الظن أنه سالم من الشذوذ والعلة، والفقهاء لا يشترطون ذلك، بل متى اجتمعت الأوصاف الثلاثة سموه صحيحاً، ثم متى ظهر شاذاً ردوه».



قال :

«فلا خلاف بينهما في المآل، وإنما الخلاف في تسميته في الحال بعد وجود الأوصاف الثلاثة، والفريقان مجمعون على أن العلة القادحة متى وُجدت ضَرَّتْ».

قلت : وعليه، فمناهج نقد الأخبار ترجع في الحقيقة إلى منهجين :

أحدهما : شامل، يتعدى حدود ظواهر الأسانيد بحثاً عن القرائن المحتفة بها لملاحقة

---

(١) ما بين المعكوفين زاده الأمير الصنعاني في «إسبال المطر على قصب السكر» (ص ٢٢٥) على سبيل التوضيح.

الخطأ واستبعاد الوهم عن الرواية. وهذا منهج أهل الحديث.

وثانيهما : ظاهري، يقف عند حدود ظواهر الأسانيد، ويحكم عليها بطريقة «شبه رياضية» : ثقة يروي عن ثقة يساوي صحيح (!) وهذا منهج النقد الشيعي، وفيه توسع مذموم لأنه يصحح الأخبار الشاذة والمعلولة ! وأحسن دليل على ما نقول هو هذا الخبر الذي نحن بصدد الحديث عنه، لأن في إسناده علة قادحة كما سنبينه في جوابنا التفصيلي إن شاء الله تعالى، وهذا المنهج الظاهري قاصر وغير قادر على الكشف عنها. فسقط بالتالي تصحيح الشيعة لهذا الخبر.

ونتيجة لما سبق يُعلم أن تطبيق هذا المنهج الشيعي الإمامي الظاهري في نقد الأخبار الواردة في مصنفات أهل الحديث والحكم عليها من خلاله، ثم تقديمها بعد ذلك لعموم المسلمين على أنها صحيحة «وفق المباني السنية في علم الدراية والرجال»[1] وملزمة لهم : إنما هو تدليس وتلبيس ومراوغة، بل كذب على منهج أهل الحديث في نقد الأخبار، فينبغي التنبه لهذا !



بل حتى لو سلك الشيعي الجادة في النقد وفق القواعد التي يتبعها أهل الحديث، فإن الإلزام حينئذ لا يصح من أصله؛ لأن المقرر عند علماء الجدل والخلاف أن «المعلل» لا يجوز له أن يُلزم «السائل» إلا بما يقول هو به ويلتزمه في نفسه. والشيعة الإمامية تتنكر للمنهج الحديثي في نقد الأخبار وتخالفه نظرية وتطبيقاً كما يدل عليه حالهم ومقالهم، فكيف يصح أن تُلزم أهل الحديث بنتائجه التطبيقية ؟!

والسبب الثالث من أسباب عدم اعتبار ذلك التصحيح : أنه على فرض سلامة المنهج الشيعي الإمامي في نقد الأخبار من النقص والقصور، فإن تصحيح هذا الخبر لا يخلو

(١) وهو تعبير مأخوذ من عنوان كتاب الدوخي الذي أشرتُ إليه في صحيفة ٤٧ (حاشية ٣)؛ سماه : «ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة، دراسة تأريخية حديثية تحليلية وفق المباني السنية في علم الدراية والرجال» (!!!) سلك فيه هذا المسلك.

من خطأ فاحش، فإن شرط الاتصال معدوم في إسناد هذا الخبر كما سنبينه، ومع ذلك لم يتنبه له كل من جنح إلى صحته.

وخلاصة القول أن عدم أهلية المصححين من جهة، وقصور منهجهم النقدي وما يترتب عنه من جهة أخرى، إضافة إلى إساءة تطبيقه، جعلت الحكم بتصحيح خبر محمد بن بشر العبدي مردوداً على صاحبه، وساقطاً عن الاعتبار.

وأما المأخذ التفصيلي على تصحيح الشيعة لهذا الخبر فيسير في اتجاه بيان مواضع الخلل في إسناده التي تقضي عليه بعدم القبول، ولا يستقيم معها القول بثبوته؛ فاعلم أن لهذا الإسناد علتين دقيقتين خفيتين :

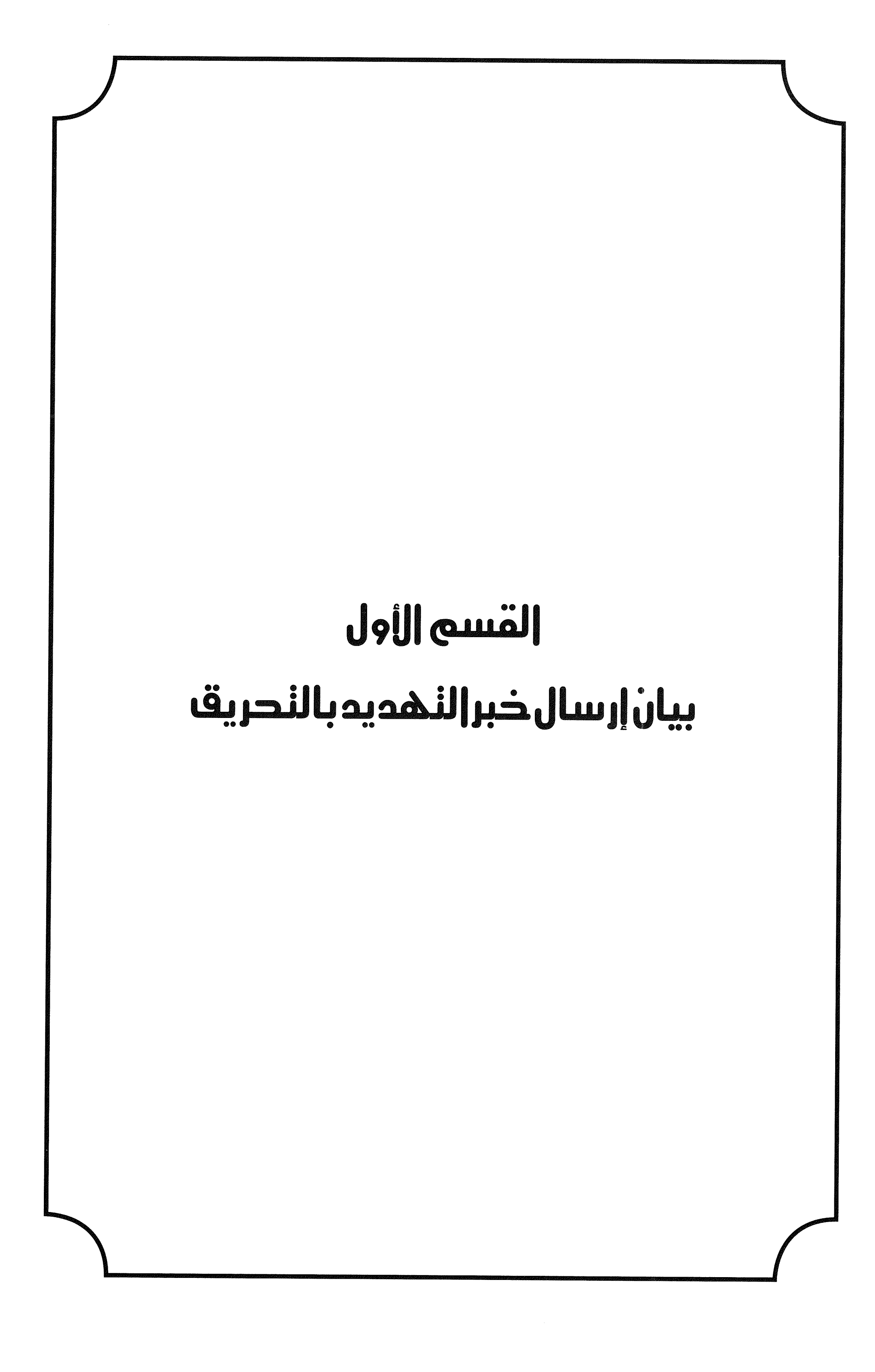


الأولى : الإرسال

والثانية : النكارة

وقد جعلتُ الكلام على كل علة في قسم مستقل. وبما أن الكلام على العلة الأولى يستدعي منا التوقف عند قاعدة مهمة في الاتصال، رأيت أن أبدأ بتقريرها قبل الشروع في بيان وجه إرسال خبر التهديد بالتحريق، وإليك بيان ذلك كله وتفصيله..





القسم الأول

بيان إرسال خبر التهديد بالتحريق

الباب الأول

قاعدة
تقييد الاتصال بالإدراك
فيما سبيله الحكاية في أخبار التابعين

اختلف أهل الحديث في الفرق بين صيغتي ﴿أن﴾ و﴿عن﴾ على قولين معروفين :

أحدهما أنهما سواء، وهو قول الإمام مالك بن أنس، فقد نقل أبو داود السجستاني، عن الإمام أحمد قال :

«كان مالك ـ زعموا ـ يرى ﴿عن فلان﴾ و﴿أن فلاناً﴾ سواء..».

قال أبو داود :



«ذكر أحمد مثل حديث جابر «أن سليكاً جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب»، أو عن جابر، عن سليك : «أنه جاء»..»[1].

ونسبه ابن عبدالبر لجمهور أهل العلم، ونص عبارته :

«واختلفوا في معنى ﴿أن﴾ : هل هي بمعنى ﴿عن﴾ محمولة على الاتصال بالشرائط التي ذكرنا حتى يتبين انقطاعها، أو هي محمولة على الانقطاع حتى يعرف صحة اتصالها ؟ وذلك مثل مالك، عن ابن شهاب : أن سعيد بن المسيب قال كذا..، ومثل مالك، عن هشام بن عروة : أن أباه قال كذا، ومثل : حماد بن زيد، عن أيوب : أن الحسن قال كذا»[2].

والقول الثاني : أن بين الصيغتين فرقاً؛ وهو قول الإمام أحمد، فقد قال أبو داود السجستاني :

---

(١) أبو داود السجستاني : «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود» (رقم ١٩٧٨).

(٢) أبو عمر بن عبدالبر القرطبي : «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢٦/١).

سمعت أحمد، قيل له: إن رجلاً قال: (عروة أن عائشة..)، و(عروة، عن عائشة، قالت: يا رسول الله..)، و(عن عروة، عن عائشة) سواء؟ فقال: كيف هو سواء؟!»

قال أبو داود:

«أي ليس هو بسواء»[1].

ونقل ابن الصلاح مثل هذا القول عن الحافظ يعقوب بن شيبة، فقد ذكر هذا الأخير في «مسنده» «ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية، عن عمار، قال: «أتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمتُ عليه فردَّ علي السلام» وجعله مسنداً موصولاً.

وذكر رواية قيس بن سعد لذلك، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن الحنفية «أن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي...» فجعله مرسلاً، من حيث كونُه قال: (إن عماراً فعل)، ولم يقل: (عن عمار)»[2].



وهذا قول الحافظ أبي بكر البرديجي أيضاً، فقد نقل عنه ابن عبدالبر أنه قال:

«﴿أن﴾ محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده وسمعه»[3].

وقد أوضح الحافظ العراقي سبب تفريق هؤلاء الأئمة بين الصيغتين، فقال رحمه الله تعالى:

«ولم يفرق أحمد ويعقوب بين ﴿عن﴾ و﴿أن﴾ لصيغة ﴿أن﴾ ولكن لمعنى آخر

---

(١) أبو داود السجستاني: «المسائل» (رقم ١٩٧٨).

(٢) الحافظ ابن الصلاح: «كتاب معرفة أنواع علم الحديث» (ص ١٤٢).

(٣) أبو عمر بن عبدالبر القرطبي: «التمهيد» (١/٢٦).

أذكره؛ وهو أن يعقوب إنما جعله مرسلاً من حيث أن ابن الحنفية لم يسند حكاية القصة إلى عمار، وإلا فلو قال ابن الحنفية: «إن عماراً قال: مررتُ بالنبى صلى الله عليه وسلم..» لما جعله يعقوب بن شيبة مرسلاً. فلما أتى به بلفظ «أن عماراً مرَّ..» كان محمد بن الحنفية هو الحاكي لقصةٍ لم يُدركها، لأنه لم يُدرك مرور عمار بالنبى صلى الله عليه وسلم، فكان نقله لذلك مرسلاً، وهذا أمر واضح. ولا فرق بين أن يقول ابن الحنفية: «إن عماراً مرَّ بالنبى صلى الله عليه وسلم»، أو «أن النبى صلى الله عليه وسلم مرَّ به عمار»، فكلاهما مرسل بالاتفاق. بخلاف ما إذا قال: «عن عمار، قال: مررتُ..»، أو «أن عماراً قال: مررتُ..»، فإن هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أُسندتا إلى عمار»[(١)].

وعلى هذا المعنى حمل العراقي عبارة الإمام أحمد، فقال رحمه الله تعالى:



«وكذلك ما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل من تفرقته بين ﴿عن﴾ و﴿أن﴾ فهو على هذا النحو. ويوضح لك ذلك حكاية كلام أحمد، وقد رواه الخطيب وفي «الكفاية» بإسناده إلى أبي داود، قال: سمعت أحمد قيل له أن رجلاً قال: (عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله...)، و(عن عروة، عن عائشة) سواء؟ قال: كيف هذا سواء؟! ليس هذا سواء» انتهى كلام أحمد».

قال الحافظ العراقي:

«وإنما فَرَّقَ بين اللفظين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة، ولا أدرك القصة، وإلا فلو قال عروة: «إن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله..) لكان ذلك متصلاً، لأنه أسند ذلك إليها.

وأما اللفظ الثانى: فأسنده عروة إليها بالعنعنة، فكان ذلك متصلاً.

---

(١) الحافظ العراقي: «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» (ص ٦٨ وما بعدها).

فما فعله أحمد ويعقوب بن شيبة صواب سواء، ليس مخالفاً لقول مالك ولا لقول غيره، وليس في ذلك خلاف بين أهل النقل»[(١)].

وهذا تحقيق نفيس في هذا الموضع، يتلخص منه أن صيغة ﴿أن﴾ تختلف حالها باختلاف قصد صاحبها:

- فإن قصد بها الرواية عن صاحب القصة وإسنادها عنه؛ فهي محمولة على الاتصال إذا عُلم الاتصال بين الراوي وذلك الشخص.

- وإن قصد بها حكاية القصة وليس الرواية عنه، فهذه لا يُبحث في اتصال الإسناد وانقطاعه بين الراوي وبين صاحب القصة، هل سمع منه أم لا، لأنه تبين أنه لم يرد الرواية عنه، وإنما يُبحث في إدراك هذا الراوي لزمن القصة: فإن أدركها كانت متصلة، وإلا فلا.



وتأثير هذا الاختلاف يظهر بشكل أوضح فيمن دون الصحابي، قال الخطيب:

«وتأثير الخلاف بين اللفظتين إنما يتبين في رواية غير الصحابي؛ مثل ما ذكره أحمد من رواية عروة عن عائشة، وأن عائشة»[(٢)].

وقد حقق الحافظ زين الدين العراقي الكلام في هذا المبحث سواء كان الراوي صحابياً أو تابعياً، فقال رحمه الله تعالى:

«وجملة القول فيه أن الراوي إذا روى قصة أو واقعة:

[١] - فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض أصحابه، والراوي لذلك صحابي قد أدرك تلك الواقعة حكمنا لها بالاتصال

---

(١) المصدر السابق (ص ٦٩).

(٢) الخطيب البغدادي: «الكفاية في علم الرواية» (ص ٥٤٥)

وإن لم يعلم أن الصحابي شهد تلك القصة.

[٢] ـ وإن علمنا أنه لم يدرك الواقعة، فهو مرسل صحابي.

[٣] ـ وإن كان الراوي لذلك تابعياً كمحمد بن الحنفية مثلاً فهي منقطعة.

[٤] ـ وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها كان متصلاً ولو لم يصرح بما يقتضي الاتصال إن سلم ذلك التابعي من وصمة التدليس.

[٥] ـ وإن لم يُدرك وقوعها وأسندها إلى الصحابي بلفظ (عن) أو بلفظ: (أن فلاناً قال) أو بلفظ (قال: قال فلان) فهي متصلة أيضاً كرواية ابن الحنفية الأولى عن عمار بشرط سلامة التابعي من التدليس كما تقدم. وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعة كرواية ابن الحنفية الثانية. فهذا تحقيق القول فيه».



وقد صاغ الحافظ زين الدين العراقي هذا في قاعدة عامة في الصحابي والتابعي وغيرهما، فقال في «الألفية» في مبحث العنعنة (ص ١٠٦):

قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا ❁ رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَا
يُحْكَمْ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى ❁ بِـ«قَالَ» أَوْ «عَنْ» أَوْ بِـ«أَنَّ» فَسَوَا
وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ ❁ وَقَوْلِ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزِّلِ

قوله: ﴿**قلتُ**﴾ القائل هو الحافظ العراقي[1]: ﴿**الصواب أن من أدرك ما رواه**﴾ أي على سبيل الحكاية من «**قصة أو واقعة**» كما قال الحافظ السخاوي[2]؛ فخرج بهذا القيد ما كان سبيله الرواية من الأخبار. ولهذا وضعنا فوق تلك الجملة خطاً، لأنها تبين لنا محل تطبيق

(١) وهذا اصطلاحه فيما زاده في «ألفيته» على كتاب «معرفة أنواع علم لحديث» للحافظ ابن الصلاح.

(٢) الحافظ السخاوي: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (١/٢٩٧).

هذه القاعدة، وستنفعنا فيما يأتي بحول الله وقوته.

وينبغي أن نقف هنا وقفة مع الشيخ زكريا الأنصاري، فقد زاد بعد هذا القيد قوله:

«وإن لم يُعلم أنه شاهدها»[1].

وهذا إطلاق في محل التقييد؛ لأن ما زاده لا يصح إلا إذا كان راوي الحكاية صحابياً، ففي هذه الحالة إذا أخبر عن غير مشاهدة احتمل أن يكون سمع الحكاية من صحابي آخر، فيكون خبره من قبيل مرسل الصحابي، وهو في حكم الموصول كما تقرر. وأما في حالة كون راوي الحكاية تابعياً فمن دونه، فإن المشاهدة معتبرة، إذ ربما يدرك التابعي زمن القصة، لكنه يكون غائباً عن مكانها لقيام الدليل النقلي على إقامته في بلد آخر مثلاً، فينسحب على خبره الحكم بالإرسال لوجود العلة نفسها التي لأجلها حُكِمَ بالإرسال على رواية الصحابي غير المدرِك.



فظهر بهذا أن الشيخ زكريا الأنصاري أغفل قيد الصحابي هنا، بينما عبارة الحافظ العراقي التي لخص الشيخ منها كلامه كانت واضحة في هذا المعنى؛ قال رحمه الله تعالى:

«وتقرير هذه القاعدة أن الراوي إذا روى حديثاً فيه قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه، بأن حكى قصةً وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة، فهي محكوم لها بالاتصال، وإن لم يعلم أنه شاهدها. وإن لم يدرك تلك الواقعة، فهو مرسل صحابي. وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطع.

وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها، كان متصلاً، وإن لم يدرك وقوعها، وأسندها إلى الصحابي كانت متصلة. وإن لم يدركها، ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي

(١) الشيخ زكريا الأنصاري: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» (١/٢١٤).

منقطعة»[1].

وقول العراقي في «ألفيته» : ﴿بالشرط الذي تقدما﴾ يعني به شرط السلامة من التدليس فيمن دون الصحابي.

وقوله : ﴿يُحكَمْ لَهُ﴾ أي لحديثه ﴿بالوصل كيف ما روى بـ«قَالَ» أو﴾ بـ﴿«عَنْ» أو بـ«أَنَّ»﴾ وكذا ذكَرَ، وَحَدَّثَ، وكَانَ يَقُولُ، وما جانسها ﴿فـ﴾ـكلها ﴿سوا﴾.

قال الشيخ زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (٢١٤/١) :

«وهذه قاعدة يُعمل بها».

قلت : وهي قاعدة في غاية الأهمية، وعليها العمل لدى جهابذة المحدثين ونقاد الأخبار، وممن حكى اتفاق أهل الحديث عليها : الحافظ الناقد القاضي أبو عبدالله بن الْمَوَّاق[2] ـ تلميذ أبي الحسن بن القطان الفاسي ـ في كتابه النفيس «بغية النقاد»[3] [مخطوطة مكتبة دير الإسكوريال : ق ١/أ-ب]؛ فقد ذكر حديثاً أخرجه أبو داود في «سننه» (رقم ٤٢٣٢)



---

(١) الحافظ العراقي : «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٢٤/١).

(٢) له ترجمة جيدة في السفر الثامن من «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» لابن عبدالملك المراكشي (٢٧٢/١/رقم ٧٤)، وذكر له عدة مؤلفات، أولها كتابه هذا في التعقب على ابن القطان، وقال : «ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث، واستقلاله بعلومه، وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه».

(٣) هكذا عنوان الكتاب فيما شاهدته بخط مغاير على الصفحة الأولى من نسخة الإسكوريال. وكتابه هذا سماه مؤلفه «المآخذ الحفال السامية على مآخذ الإهمال، في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»، وقد تولى تخريج بعضه من المبيّضة، لكن اخترمته المنيّة، ولم يبلغ من تكميله الأمنية؛ فتولّى الحافظ ابن رُشَيْد الفهري (المتوفى سنة ٧٢١ هـ) تكميل تخريجه، مع زيادة تتمّات، وكَتْب ما تركه ابن الموَّاق بياضاً ـ كما ذكر هو نفسه في «ملء العَيْبة» (٤٩/٥-٥٠) ـ، وسمَّاه «بغية النقاد النقلة، فيما أخلَّ به كتاب «البيان» وأغفله، أو ألمَّ به فما تمّمه ولا كمَّله»، واشتهر الكتاب بهذا الاسم مغرباً ومشرقاً. وعليه، فنسبة «بغية النقاد» إلى ابن المواق لا تخلو من تجوُّز، والله تعالى أعلم.

من رواية عبدالرحمن بن طرفة :

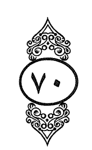
«أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلاَبِ [1] ، فَاتَّخَذَ أَنْفاً مِنْ وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ؛ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صلى الله تعالى عليه وسلم فَاتَّخَذَ أَنْفاً مِنْ ذَهَبٍ».

وعبدالرحمن بن طرفة تابعي أدرك جده عرفجة بن أسعد وسمع منه، إلا أنه كما قال الحافظ أبو عبدالله بن المواق :

«تابعي لم يُشاهد القصة، ولم يَذكر مَن حدَّثه، فبقي الحديث مرسلاً».

ثم أضاف رحمه الله تعالى معلقاً على الحديث :

«وهو [2] أمرٌ بَيِّنٌ ! لا خلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يُروى كذلك وإرساله إذا عُلِمَ أن الراوي لم يُدرك زمان القصة..».



وقول ابن المواق : (إذا عُلِمَ أن الراوي لم يُدرك) أي إذا قامت قرينة فيها دلالة بينة على عدم إدراكه لزمان القصة، كأن يثبت أن الراوي تابعي صغير، بينما هو يروي لنا قصة وقعت زمنَ الجاهلية مثلاً.

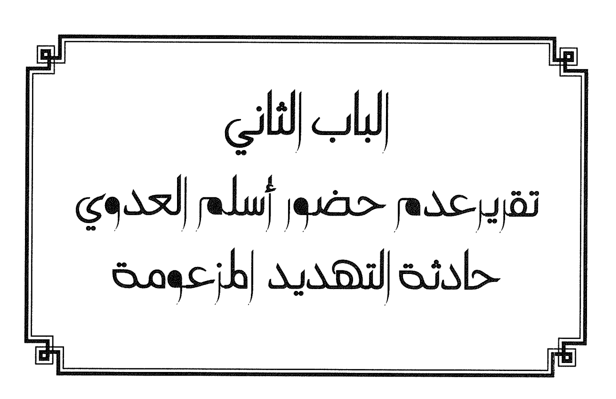
بعد التذكير بهذه القاعدة، يمكننا الآن خوض موضوع إرسال خبر التهديد بالتحريق، انطلاقاً من تقرير عدم حضور أسلم العدوي للحادثة التي دار عليها خبره هذا..

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/١٢٣) : «يوم الكلاب بضم الكاف وتخفيف اللام وباء بواحدة موضعٌ كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة؛ الكلاب الأول، والكلاب الثاني. واليومان في موضع واحد؛ وقيل : هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليالٍ من اليمامة، فكانت به وقعة في الجاهليّة..».

(٢) أي التقييد بالإدراك كما جاء في «فتح المغيث» للسخاوي (١/١٩٧).



الباب الثاني

تقرير عدم حضور أسلم العدوي

حادثة التهديد المزعومة



أسلم مولى عمر بن الخطاب في هذا الإسناد لم يخبر عن سماع ولا مشاهدة، لأنه لم يكن حاضراً في المدينة عند وقوع اجتماع السقيفة وما واكبه من أحداث، فالإسناد مرسل.

والدليل على ذلك: أن أسلم كان رجلاً من السبي، ابتاعه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مكة بسوق ذي المجاز بجانب عرفة كما قال يحيى بن معين في «تاريخه» برواية الدوري عنه (٢٢٤/٣/رقم ١٠٤٥)، واختلف في تاريخ ذلك على قولين:

أحدهما: أن ذلك كان في السنة الثانية عشرة



وهذا قول الواقدي ومصعب بن عبدالله الزبيري. أما الواقدي فأسند في ذلك خبراً، وذلك فيما أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٢٣٦/٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤١/٨)، عن الواقدي، قال:

حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال:

«اشتراني عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة، وهي السنة التي قدم بالأشعث بن قيس فيها أسيراً؛ فأنا أنظر إليه في الحديد يكلم أبا بكر الصديق..»ثم ذكر قصة الأشعث بن قيس.

وهذه الرواية فاصلة في هذا الموضوع لو صحَّ سندها، لكن راويها هو الواقدي، والجمهور على توهين روايته، كما تقرر.

وأما قول مصعب الزبيري، فقد أسنده عنه ابن أبي خيثمة في «السفر الثالث من التاريخ الكبير» (٨١/٢/رقم ١٨٢١)، قال:

أخبرنا مصعب بن عبدالله، قال:

أسلم مولى عمر بن الخطاب: اشتراه عمر سنة اثنتي عشرة..».

وبهذا جزم الطبري في «تاريخه» (٣٨٥/٣) وغيره من القدماء.

والقول الثاني أن عمر ابتاع أسلم مولاه سنة إحدى عشرة

وهو قول الواقدي ـ في رواية عنه ـ وابن إسحاق. أما الواقدي فقد أسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٧/٨) عنه أنه قال:

«وأبو زيد الحبشي البجاوي ـ من بجاوة ـ مولى عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني؛ كان من سبي عين التمر. ابتاعه عمر بن الخطاب بمكة سنة إحدى عشرة، إذ بعثه أبو بكر الصديق ليقيم الحج فيها للناس».



قلت: إن كان أسلم من سَبْيِ عين التمر[1]، فهذه الحادثة كانت في السنة الثانية عشرة[2]! فكيف يصح أن عمر ابتاع أسلم بمكة سنة إحدى عشرة؟! هذا مشكل!

وأما ابن إسحاق فأسند في ذلك خبراً، فقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٥٥/١/ رقم ٨٦٨):

حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا أبو شعيب الحراني، ثنا أبو جعفر النفيلي، ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال:

«بعث أبو بكر الصديق رضي الله عنه ـ كما حدثني نافع، عن عبدالله بن عمر ـ عمرَ

---

(١) بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة على طرف البادية، فتحها خالد بن الوليد عنوة سنة ١٢هـ بعد معركة جرت بينه وبين نصارى العرب.

(٢) انظر «تاريخ الطبري» (٣٧٦/٣).

ابن الخطاب سنة إحدى عشرة إلى الحج، فأقام للناس الحج، وابتاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تلك السنة مولاه أسلم من أناسٍ من الأشعريين».

وهذا إسنادٌ صحيح إلى محمد بن إسحاق؛ شيخ أبي نعيم هو الشيخ الإمام المحدث الثقة الحجة أبو علي ابن الصواف، قال الخطيب في ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١٦/٢) :

سمعت محمد بن أحمد بن أبي الفوارس يقول : سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول :

«ما رأت عيناي مثل أبي علي بن الصواف...» ورجل آخر بمصر لم يسمه أبو الفتح.

ونقل مرة أخرى عن محمد بن أحمد بن أبي الفوارس أنه قال :

«كان ثقة مأموناً من أهل التحرز، ما رأيت مثله في التحرز !»



وتوفي رحمه الله تعالى سنة تسع وخمسين وثلاث مئة، وله تسع وثمانون سنة.

وشيخه أبو شعيب الحراني هو الشيخ المحدث المعمر المؤدب عبدالله بن الحسن ابن أحمد بن أبي شعيب؛ نقل السهمي في «سؤالاته» (رقم ٣٢٦) عن الدارقطني أنه قال :

«ثقة مأمون».

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٦/١١) :

أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال : سمعت أبا علي بن الصواف يقول :

«مات أبو شعيب الحراني آخر سنة خمس وتسعين ومئتين، وكان سماعه من أبي جعفر النفيلي سنة ثماني عشرة ومئتين».

وأبو جعفر النفيلي هو الإمام الحافظ عالم الجزيرة عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل

أحد أعلام الحفاظ، من رجال البخاري. نقل أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢/٢٦٣/رقم ١٧٩٢) عن أبي داود السجستاني أنه قال:

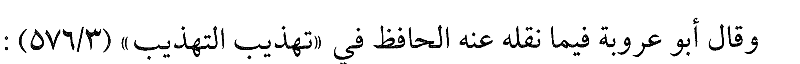
«اشهدْ عَلَيَّ أني لم أر أحفظ من النفيلي!»اهـ.

وهو إمام مجمع على ثقته وإتقانه وحفظه. توفي سنة ٢٣٤ هـ. وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/٤٤٠).

ومحمد بن سلمة هو الإمام المفتي أبو عبدالله الحراني، ثقة من رجال مسلم، قال محمد بن سعد في «الطبقات الكبير» (٩/٤٩١/رقم ٤٨٠٦):

«كان صدوقاً ثقة إن شاء الله، وكان له فضل ورواية وفتوى، مات في آخر سنة إحدى وتسعين ومائة في خلافة هارون».





وقال أبو عروبة فيما نقله عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/٥٧٦):

«أدركنا الناس لا يختلفون في فضله وحفظه».

وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/٣١٦).

وهذا الإسناد من أبي نعيم إلى محمد بن إسحاق هو إسنادٌ معروف، به يتصل أبو نعيم الأصبهاني بكتاب «السيرة» لابن إسحاق رواية محمد بن سلمة عنه[1]، الأمر الذي يدل على أن هذا النقل عن ابن إسحاق مستخرجٌ منها.

وابن إسحاق أحد الأئمة الأعلام، صدوق من بحور العلم، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة من المتقدمين، والرجل كما قال شيخنا المحدث السيد عبدالعزيز بن الصديق

(١) انظر في هذا الصدد «سيرة ابن إسحاق» تحقيق محمد حميد الله (ص ٢٨٥).

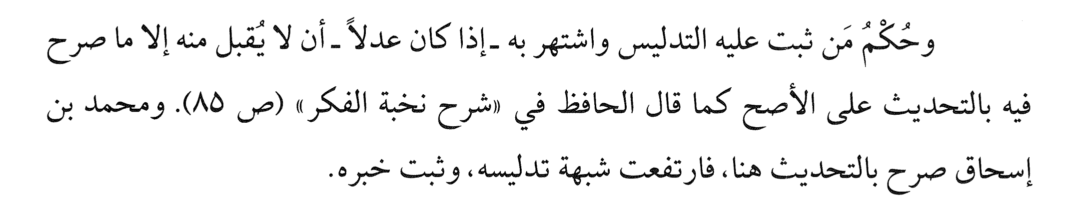
الغماري رحمه الله تعالى في «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» (ص ٦٦) :

«كان ثقة علماً من الأعلام راوية حافظاً، ومَن تكلم فيه إنما تكلم فيه لخصومة وقعت بينه وبينه كمالك بن أنس، وإما تكلم فيه بجرح غير مفسر وهو مردود، أو تكلم فيه تبعاً لغيره ممن تكلم فيه. وقد استوفى الكلام على ما جرح به ابن إسحاق وبينَّ فساده وعدم الالتفات إليه الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه «عيون الأثر في فنون المغازي والسير»، فراجعه تستفد»اهـ.

لكن الرجل معروف بالتدليس مشهورٌ به؛ ذكره الحافظ في «طبقات المدلسين» (رقم ١٢٥)، فقال :

«صاحب المغازي، صدوق، مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم..! وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما».




وحُكْمُ مَن ثبت عليه التدليس واشتهر به ـ إذا كان عدلاً ـ أن لا يُقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح كما قال الحافظ في «شرح نخبة الفكر» (ص ٨٥). ومحمد بن إسحاق صرح بالتحديث هنا، فارتفعت شبهة تدليسه، وثبت خبره.

وخلاصة الكلام أن هذا القول الثاني هو أصح ما ورد في هذه المسألة، وعلمنا منه أن أسلم لم يكن من سبي عين التمر كما اشتهر عند كثير من أهل التواريخ، وإنما جاء به أناس من الأشعريين اليمنيين إلى مكة. وهذا ما اعتمده إمام هذه الصناعة أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، فقال في «التاريخ الكبير» (١/٢/٢٣-٢٤) :

«أسلم مولى عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني أبو خالد : كان من سبي اليمن، سمع عمر، وروى عنه القاسم بن محمد وزيد بن أسلم..»اهـ.

على أن الجمع بين القولين ممكن؛ فابن إسحاق أرخ شراء عمر لأسلم بموسم الحج، وقد كان ذلك في شهر ذي الحجة سنة إحدى عشرة، وأما مصعب الزبيري فأرخ ذلك برجوع عمر بمولاه إلى المدينة بعد قضاء مناسك الحج، والغالب أن ذلك كان بعد شهر ذي الحجة ودخول المحرم من السنة الثانية عشرة. وبسبب هذا حصل تفاوت سنةٍ في تعيين التاريخ الذي اشترى فيه عمر مولاه أسلم كما رأينا.

إذا تقرر هذا، فإن حادثة السقيفة واستخلاف أبي بكر كانا عقب الوفاة النبوية، أي في شهر الربيع الأول من السنة الحادية عشرة! وكانت وفاة السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها في شهر رمضان من السنة نفسها على ما ذكره أهل السير!

فهذا مما يُبين لك أن أسلم مولى عمر لم يكن حاضراً في المدينة أثناء عملية الاستخلاف وما واكبها من أحداث، بل تأخر مجيئه إلى ما بعد وفاة السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها. وبما أنه لم يسند الحكاية عن عمر، فالإسناد من قبيل المرسل بناء على القاعدة التي أشرتُ إليها في الباب الأول من هذا القسم!



❁ ❁ ❁ ❁

بقيت شبهات ربما شغب بها بعض ذوي الأهواء لإثبات حضور أسلم العدوي للحادثة المزعومة، أو تعلق بها بعض من لا يُحسن هذا العلم لادعاء اتصال الخبر، ويمكن تلخيص ذلك كله في المسائل التالية:

١ ـ أن أسلم أدرك زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فإدراكه لاجتماع السقيفة من باب أولى (!)

٢ ـ أن في الخبر قرينة تدل على سماع أسلم للقصة من عمر.

٣ ـ أن الخبر ورد في بعض مصادر الزيدية عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال :

كنتُ فيمن حمل الحطب إلى باب علي عليه السلام (!!) فقال عمر :

«والله لئن لم تخرج يا علي لأحرقن البيت بمن فيه(!!)»

وهذا ظاهر في حضور أسلم في هذه الحادثة ومشاركته فيها.

٤ ـ أن الخبر لم ينفرد به محمد بن بشر العبدي، بل تابعه عليه عبدالسلام بن حرب، إلا أنه قال فيه : عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه :

أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال :

«يا فاطمة ! والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منك..! والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك صلى الله تعالى عليه وسلم أحب إلي منك !»

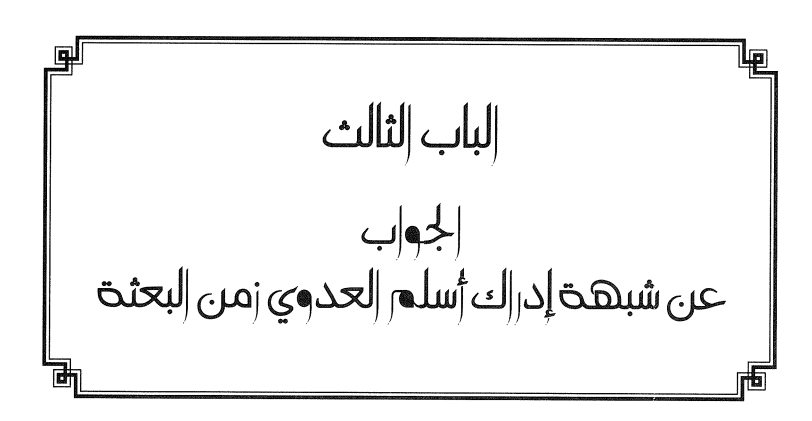


رواه الحاكم في «المستدرك» وصححه؛ وهذا يعني أن أسلم العدوي إنما روى القصة عن عمر، فصار الخبر متصلاً برواية الثقات.

هذه بالجملة، شبهات ـ كما قلت ـ ينبغي مناقشتها، حتى تتضح الحقائق في الأذهان حول مسألة إرسال هذه الرواية. وسنفرد جواب كل شبهة على حِدَة مع تفصيل جميع ذلك..





الباب الثالث

الجواب
عن شبهة إدراك أسلم العدوي زمن البعثة



نبدأ بمناقشة الشبهة الأولى حول إرسال خبر محمد بن بشر العبدي في التهديد بالتحريق؛ وهي زعم اتصال إسناد الخبر بناء على أن أسلم العدوي أدرك زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فضلاً عن زمن قصة التهديد بالتحريق، وذلك لما قاله البخاري في «التاريخ الأوسط» برواية ابن زنجويه اللباد عنه (٨٠٣/٢/رقم ٥٥٤) :

حدثني إبراهيم بن المنذر، عن زيد بن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، قال :

«توفي أسلم وهو ابن أربع عشرة ومائة، وصلى عليه مروان بن الحكم..»اهـ.



ومروان توفي سنة ٦٤ هـ، على أنه عزل قبل ذلك. ولهذا ذكر الإمام البخاري أسلم العدوي فيمن توفي بين سنتي ٦٠-٧٠ هـ.. فظهر من هذا أن أسلم عاصر زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فكان إسناد قصة التهديد بالتحريق متصلاً بناء على ذلك (!)

والجواب عن هذا أن إدراك أسلم للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو محل اتفاق، بهذا جزم غير واحد أصحاب المصنفات المتخصصة في تراجم صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فقد ذكره البرقي في «فصل من أدرك سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت له عنه رؤية». وقال أبو أحمد العسكري فيما نقله عنه مغلطاي في «الإنابة» (٦٦/١) :

«ولد في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يره ولم يرو عنه شيئاً»اهـ.

فمعاصرة أسلم العدوي للنبي صلى الله تعالى وسلم لا ينكرها المحدثون، بل هو أمر

يكاد يكون مسلَّماً بينهم. لكن يرد استدلال المخالف بالمعاصرة لإثبات إدراك الراوي زمن الواقعة المفترضة أن أسلم كان مبدأ قصة التهديد بالتحريق، ولم يسندها عن عمر أو غيره ممن شهدها أو شارك فيها على فرض وقوعها. فالحكم باتصال إسنادها متوقف على حضور أسلم الحادثة ومشاهدته لها، ولا يُكتفى فيه بمجرد المعاصرة لما سبق تحريره في الباب الأول من هذا القسم.

وعليه، فالمطلوب إثباته هو حضور أسلم ومشاهدته للقصة، ودون ذلك خرط القتاد! خصوصاً مع قيام الدليل النقلي على تأخر دخوله المدينة إلى ما بعد وفاة فاطمة رضي الله تعالى عنها كما رأينا في الباب السابق. فالاقتصار على المعاصرة في الحكم باتصال مثل هذا الإسناد مراوغة مكشوفة!





فإن قيل: قد ورد أن أسلم العدوي سافر مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين، ويلزم من هذا أنه كان مقيماً بالمدينة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (!) فإدراكه لاجتماع السقيفة وما تمخض عنها من أحداث محقق، فهذا يصحح القول باتصال إسناد خبر التهديد بالتحريق (!)

والجواب عن هذه الشبهة أن خبر السفرتين المشار إليه أخرجه ابن منده في «الصحابة» كما جاء في «الإصابة» (١/١٣٠/رقم ١٣١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٣٤٧)، عن سهل بن السري ببخارى، قال:

ذكر صالح بن محمد البغدادي حديثاً رواه هارون بن سعيد الأيلي، عن عبدالمنعم ابن بشير، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده:

«أنه سافر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سفرتين (!)»

قال عبدالمنعم : فسمعت العطاف بن خالد يسأل أسامة بن زيد : أي أسفاره كان..؟ قال : لا أدري.

فأنكره صالح جداً، وقال : «عبدالمنعم لا يعرف».

والاستدلال بهذا الخبر على أن أسلم كان مقيماً بالمدينة في حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مردودٌ من وجوه :

أحدها أن الخبر لا دلالة فيه على هذه الدعوى، فالقول بأن هذا الراوي كان مقيماً في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قولٌ باطل، لأن الحديث لا يُساعد عليه، بل غاية ما فيه أن أسلم صحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفره مرتين؛ وهذا لا دلالة فيه على إقامة هذا الراوي بالمدينة دون غيرها، لاحتمال أن تكون السفرتين حصلتا في مكة مثلاً، أو لاحتمال أن يكون رافق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في بعض سفره لا انطلاقاً من جهة بعينها. وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال !

والوجه الثاني أن خبر السفرتين ساقط موضوع، والتهمة لا تجاوز أحد رجلين : عبدالمنعم بن بشير المصري، أو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

أما عبدالمنعم بن بشير فليس بالمجهول خلافاً لما يتبادر من ظاهر عبارة صالح بن محمد الحافظ، بل هو معروف، لكن بالكذب ! ففي «سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين» (رقم ٨٥١) :

قلت ليحيى : بلغني أنك كتبتَ عن عبدالمنعم الذي كان بمصر. فقال :

«أتيته، فأخرج إلينا أحاديث أبي مودود، نحواً من مائتي حديث كذب !» قال : «فقلت له : يا شيخ، أنتَ سمعتَ هذه من أبي مودود ؟ قال : نعم، ورأيتُ شيخاً له هيبة، مدني». قال :

«فقلتُ له : اتق الله، فإن هذه كذب ! وقمتُ ولم أكتب شيئاً».

وساق أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» - كما جاء في «المنتخب منه لأبي طاهر السلفي»[1] (١/١٥٨-١٥٩) - حديثاً من طريق عبدالمنعم بن بشير، ثم قال عقبه :

«هذا وضعه عبدالمنعم ! وهو وَضَّاعٌ على الأئمة، سمعت الحاكم يقول : سمعت محمد بن علي، يحكي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال : قلت لأبي : يا أبت، رأيتُ عبدالمنعم بن بشير في السوق ؟ فقال :

«يا بني، وذاك الكذاب يعيش ؟»

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/١٤٤/رقم ٧٧٥) :

«منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال».



وقال ابن عدي في «الكامل» (٨/٥٠٨) :

«وعامة ما يرويه عبد المنعم لا يتابع عليه».

---

(١) وهو نفس المطبوع باسم «الإرشاد»، وهذه المسألة فات أن ينبه عليها مصحح الكتاب ! ولنا قرائن عديدة على كون القدر المطبوع ليس هو أصل كتاب الخليلي وأنه انتخاب منه فقط؛ من ذلك ما جاء مثلاً في آخر الجزء الأول (١/٢٥٥ - حاشية ٣) ما نصه :
«آخر الجزء الأول من انتخاب الإمام الأوحد الحافظ شيخ الإسلام أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني رضي الله عنه. والأصل منقولٌ من أصل السلفي المكتوب بخطه والحمد لله رب العالمين».
وجاء أيضاً في (١/٢٥٩ - حاشية ١) من المطبوع أن أصل السلفي المشار إليه «نقله من أصل أبي الفتح الماكي وانتخبه منه وتسمَّعه عليه، عن مصنِّفه أبي يعلى الخليلي رحمة الله عليهم جميعاً».
وقد طبع الكتاب في مصر مرة ثانية، لكن لم أقف على هذه الطبعة، إلا أني رأيتُ صورة لواجهة الكتاب على موقع الدار التي تولت نشره، جاء فيها منسوباً إلى الخليلي أيضاً. فاقتضى هذا التنبيه.

وقال أبو سعيد بن يونس في «الغرباء» كما جاء في «الاكتفاء» لمغلطاي (١٢/٣) :

«منكر الحديث».

وقال الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني» (رقم ٣١٤) :

«عبدالمنعم بن بشير، مصري متروك».

وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١٩٨/١/رقم ١٤٢) :

«يروي عن مالك وعبدالله بن عمر الموضوعات. روى عنه يعقوب بن سفيان الفسوي وأزهر بن زفر».



ومن خلال أقوال النقاد يُعلم أن قول أبي علي صالح بن محمد البغدادي الحافظ في عبدالمنعم بن بشير : «لا يُعرف» ليس مقصوده الجهالة، فإن حال مثل هذا الراوي مما لا يخفى عليه، لكن مراده بهذا الكلام أن عبدالمنعم بن بشير «لا يعرف بعدالة» كما نبه عليه ابن قطلوبغا في كتاب «من روى عن أبيه عن جده» (ص ٣٩٩).

وأما عبدالرحمن بن زيد بن أسلم فهو صاحب حديث سفينة نوح ! قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٢/١/رقم ٢٢٥) :

أنبأنا يحيى بن علي المدير، قال : أنبأنا أبو محمد بن أبي عثمان، قال : أنبأنا أبو أحمد عبيدالله بن محمد الفرضي، قال : حدثنا أبو صالح سهل بن إسماعيل الطرسوسي، قال : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، قال : حدثنا الربيع بن سليمان، قال : حدثنا الشافعي قال :

«قيل لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم : حدثك أبوك، عن جدك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت خلف المقام ركعتين»..؟

قال : نعم (!)

ولهذا كان مالك يَضرب به المثل في التخريف ! قال ابن حبان في «المجروحين» (٢٢/٢-٢٤/رقم ٥٩٣) :

أخبرنا أحمد بن الحسن بن أبى الصغير بالفسطاط، قال : حدثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال : سمعت الشافعي يقول : ذكر لمالك حديث، فقال له (أي لمن حدثه) : مَن حدثك ؟ فذكر له إسناداً منقطعاً، فقال له :

«اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح !»

وقال الحاكم في «المدخل» (١٨٠/١/رقم ٩٧) :



«روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه !»

وكلامنا على الإسناد لبيان حال واضع هذا الإفك، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، بل لو رُوي مثل هذا المستحيل بإسناد كالشمس لحكمنا عليه بمقتضى قواعد علم الحديث بالوضع، وعلى رواته بالوهم والخطأ كما لا يخفى. قال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب «الموضوعات» (١٥٠/١-١٥١) وهو يقرر هذا المعنى :

«ألا ترى أنه لو اجتمع خلقٌ من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سَمِّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم ! لأنهم أخبروا المستحيل. فكل حديثٍ رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره !»اهـ.

والوجه الثالث سلمنا أن أن خبر السفرتين صحيح ثابت، لكن ذهب بعض المحدثين أن المرافق للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيهما ليس هو العدوي، وإنما هو حادي النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا رجلٌ آخر ذُكر بصحبة، وقد ورد ذكره في رجز بعض الشعراء :

لا يأخذِ الليل عليك بالهمْ ❁ وَالبِسَنّ له القميص واعتمْ
وكُنْ شريكَ رافعٍ وأسلمْ ❁ وَاخْدمِ القومَ كما تُخْدَمْ

قال ابن قطلوبغا في كتاب «من روى عن أبيه عن جده» (ص ٤٠٠) :

«وأسلم الحادي لا يُعرف اسم أبيه، ولم يذكره غير ابن منده».

قلت : بل ذكره أيضاً أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٥٦/١)، وقال :

«وروى إسحاق بن سليمان، عن سعيد بن عبدالرحمن المدني، فقال : كان رافع، وأسلم حاديين للنبي صلى الله عليه وسلم».



وإلى هذا القول جنح أبو الفضل المقدسي في «إيضاح الإشكال» (ص ٤٧)، فعلق على حديث عبدالمنعم بن بشير بقوله :

«ويشبه أن يكون المتقدم الذي ذكره في الشعر، لأن حديثه قريبٌ منه»اهـ.

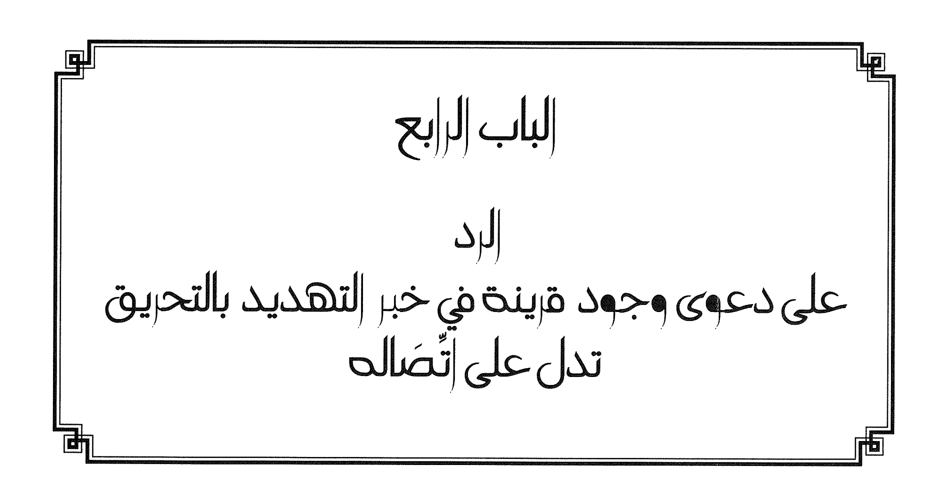
فإذا ثبت أن أسلم المذكور في خبر السفرتين هو رجلٌ آخر يعرف بحادي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، سقط الاستدلال بخبره على أن أسلم العدوي كان مقيماً بالمدينة حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم !



وبالجملة، فأسلم العدوي أدرك زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما اتفق عليه المحدثون وأهل السير، كما اتفقوا على أنه لم يره، ولم يسمع منه كما قلنا. لكن قام

الدليل النقلي على تأخر دخول أسلم المدينة إلى ما بعد وفاة فاطمة رضي الله تعالى عنها كما رأينا في الباب السابق. الأمر الذي يدل على عدم إدراكه قصة التهديد بالتحريق زمن وقوعها، وهذه حجة بينة على الإرسال عند النقاد. وبهذا يكون خبر التهديد بالتحريق من قبيل المرسل الخفي. ولا يؤثر في هذا الحكم مثل هذه الشبهة الواهية، والله الموفق.





الباب الرابع

الرد
على دعوى وجود قرينة في خبر التهديد بالتحريق تدل على اتِّصاله



للحافظ ابن حجر كلام ناقش فيه دعوى بعض النقاد إرسال خبرٍ في «صحيح البخاري» عن أسلم العدوي، أجاب فيه بما يقتضي رَدّ تلك الدعوى، مستنداً إلى وجود قرينة في سياق الرواية نفسها. فتلقف كلامه كاتبٌ شيعي معاصر، وحاول أن يجعل منه جواباً على ما بيناه من انقطاعٍ في خبر محمد بن بشر العبدي، وبنى عليه استنتاجاتٍ سقيمة تدل على فَرْطِ جَهْلِهِ بقواعد نَقْدِ الأخبار. وحتى لا يتعلق بكلامه مَنْ هو على شكله وشاكلته، سنتعرض لمناقشته في الفصول التالية...

فصل

المثال المقيس عليه وتوضيحه



ولنبدأ أولاً بذكر الخبر الذي أعله الدارقطني بالإرسال حتى نضع القارئ أمام الصورة كاملة...

أخرج البخاري في «المغازي» (باب غزوة الحديبية: ١٢٦/٥/رقم ٤١٧٧)، عن عبدالله بن يوسف التنيسي، وفي «التفسير» (باب ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾: ١٣٥/٦/رقم ٤٨٣٣)، عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وفي «فضائل القرآن» (باب فضل سورة الفتح: ١٨٩/٦/رقم ٥٠١٢)، عن إسماعيل بن أبي أويس

ثلاثتهم: عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه:

أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً، فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يُجبه رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه ! فقال عمر بن الخطاب : ثكلت أم عمر ! نزرْتَ رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاث مرات كلَّ ذلك لا يجيبك.

قال عمر : فحركتُ بعيري ثم تقدمتُ أمام الناس، وخشيتُ أن ينزل في القرآن ! فما نشبتُ أن سمعتُ صارخاً يصرخ بي، فقلتُ : لقد خشيتُ أن يكون نزل فيَّ قرآن ! فجئتُ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسلمتُ عليه، فقال :

«لقد أُنْزِلَتْ عَلَيَّ الليلةَ سورةٌ لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس»، ثم قرأ : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

وهذا الإسناد ادعى فيه الحافظ الناقد أبو الحسن الدارقطني الإرسال، فقال في «جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري» (رقم ١٢) :



«وهذا الحديث مرسل؛ وكذا رواه أصحاب «الموطأ» عن مالك. وأسلم لم يدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمانه.

قلت : وقد حدث به ابن عَثمة وقُرادٌ وغيرهما ـ في غير «الموطأ» ـ عن مالك فوصلوه. ولم يُخرج البخاري حديث مَنْ وَصَلَهُ عن مالك» انتهى كلام الدارقطني.

وقبل الخوض في مناقشة هذا الكلام، أثير انتباه القارئ أولاً وقبل كل شيء إلى أن قول الدارقطني بشأن أسلم العدوي أنه لم يدرك زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير دقيق، قال الحافظ في ترجمته في «التقريب» (رقم ٤١٠) :

«أسلم العدوي مولى عمر، ثقة مخضرم».

قلت : والمخضرمون من التابعين كما قال ابن الصلاح في «كتاب معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٣٠٣) : «هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم: مخضرم بفتح الراء، كأنه خُضرِمَ أي قُطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها»اهـ.

نعم، لم يلق أسلم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع منه، وهذا هو مقصود الدارقطني، لكنه تجوَّز في العبارة، فجلب عليه الانتقاد رحمه الله تعالى. إذا عُلِم هذا، فجزمه بإرسال الحديث فيه نظر؛ يمكن تلخيصه في نقطتين:

الأولى أننا لا نسلم باتفاق رواة «الموطأ» على رواية الخبر هكذا مرسلاً؛ بل الحديث رواه أبو مصعب الزهري في «الموطأ» (١/١٠٥/رقم ٢٧٢)، فقال:

حدثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه:

«أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسير مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلاً في بعض أسفاره...» وذكر بقية الحديث.

ومن طريق أبي مصعب أخرجه جماعة، منهم: الجوهري في «مسند الموطأ» (رقم ٣٥٥)، وقال عقبه:

«هذا حديث مرسل في «الموطأ» غير أبي مصعب فإنه أسنده، فقال فيه: (عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عمر..)» انتهى.

وكثرة موافقة رواية أبي مصعب الزهري لرواية يحيى بن يحيى الليثي باعتبار الوصل والإرسال أمرٌ معلومٌ لدى النقاد، قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/٣٣٩):

«وقد تأملتُ رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصل في «الموطأ» فرأيتها أشد موافقة لرواية أبي مصعب في «الموطأ» كله من غيره، وما رأيتُ في رواية في «الموطأ» أكثر اتفاقاً منها»اهـ.

فحكاية الدارقطني اتفاق رواة «الموطأ» على إرسال الخبر فيها تسرع ظاهر !

ثم إن رواية أبي مصعب الزهري تتأيد باتفاق الجماعة الذين رووا الحديث عن مالك خارج «الموطأ» فأسندوه، وقد أشار الدارقطني نفسه إلى أسماء بعضهم، فلا نطيل الكلام بذكر أحاديثهم.

يُضاف إلى هذا أن المقايسة بين الرواية المسندة والرواية المرسلة تُبين أن لا فرق بينهما إلا من حيث التقديم والتأخير[1]، فأبو مصعب ومن معه رووا عن مالك، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه :

«أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسير مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلاً في بعض أسفاره...»



وروى غيرهم من أصحاب مالك، عنه، عن زيد، عن أبيه :

«أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً».

وهذا النوع من الاختلاف يدل على أنه وقع من أحد الفريقين على سبيل التسامح وعدم التحرير.

النقطة الثانية أن الحديث وإن كان صورته صورة المرسل، إلا أنه ليس كذلك، بدليل قول أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي القيرواني (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ) في «الملخص» (رقم ١٦٧) :

---

(١) وزيادة في التوثق من هذا الذي كتبته، سألت الشيخ أبا إسحاق الحويني حفظه الله تعالى في لقاء مسجل معه لما زار مدينة بروكسيل أثناء رحلته العلاجية إلى أوروبا، فأجابني حفظه الله بنفس هذا الكلام. فالحمد لله على توفيقه.

«قوله : «قال : فحركتُ بعيري...» إلى آخره يُبَيِّنُ أَنَّ أَسْلَمَ عَنْ عُمَرَ رَوَاهُ»انتهى.

وكذلك جاء في رواية ابن القاسم عن مالك ـ وهي التي اعتمدها أبو الحسن القابسي في «الملخص» ـ :

قال : قال عمر : فحركتُ بعيري ثم تقدمتُ أمام الناس...الخ.

والقائل هو أسلم، وقوله (قال عمر) محمول على الاتصال بشرطها عند أهل الحديث. وأسلم لم يكن مُدلِّساً باتفاق، ولقاؤه لعمر ثابت بلا نزاع، فيُحْكَم مِنْ ثَمَّ لحديثه بالاتصال. فعلمنا بهذا أن الحديث إنما سمعه أسلم العدوي من عمر، وعنه رواه.

فهذه قرينة في سياق الرواية ترتفع بها شبهة الإرسال عن إسنادها. وهو ما استدل به القابسي رحمه الله تعالى على اتصال هذا الخبر، وهو عين ما استند إليه جماعة لرد شبهة الإرسال فيه، منهم : ابن عبدالبر القرطبي، وأبو العباس الداني، وغيرهما. وممن جنح إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر، فقال رحمه الله في «مقدمة الفتح» (ص ٣٧٣-٣٧٤) جواباً على دعوى الدارقطني :

«بل ظاهر رواية البخاري الوصل، فإن أوله وإن كان صورته صورة المرسل، فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر! ففيه بعد قوله : «فسأله عمر عن شيء فلم يجبه، فقال عمر : نزرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر : فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن ينزل فيَّ قرآن...» وساق الحديث على هذه الصورة حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلاً؟! هذا من العجب!!! والله أعلم».

وهذا النص الذي نقلناه عن الحافظ من «مقدمة الفتح» تعلق به الكاتب الشيعي، ونفخ فيه حتى يُنَفِّقَ سلعته البائرة، ظناً منه أنه صالح للقياس عليه لإثبات اتصال خبر محمد بن بشر

العبدي في التهديد بالتحريق. وفي التالي سوق لشبهته ومناقشتها...

فصل
الشبهة وإبطالها

بعد وضع القارئ أمام الصورة كاملة للمثال الذي قاس عليه الشيعي، أبدأ بنقل كلامه أولاً، ثم أعقب عليه...

قال تحت عنوان (**قاعدة يقررها ابن حجر**):

«ثم إن ابن حجر ذكر مورداً يشابه ما نحن فيه، وهو أن حكم الإرسال بالقطع ـ على فرض أن هذه الرواية مرسلة ـ يأخذ حكم الاتصال وتصحح الرواية، وذلك لوجود قرينة: وهي نفس نقله (أي أسلم) لمجريات هذه الأحداث، وهذا كاشفٌ عن أن الذي حدثه هو (عمر)، وعليه فالرواية تكون متصلة وصحيحة».



وساق الشيعي كلام الحافظ ابن حجر السابق، ثم علق عليه بقوله:

«إذن فالكلام هو الكلام، لأن روايتنا التي نقلها أسلم كان يتحدث فيها عن وقائع عاشها مع مولاه عمر بن الخطاب، وإن لم يكن المتحدث هو عمر، وعليه، فالرواية تأخذ حكم الاتصال وليست مرسلة»[(١)].

قلت: وهذا كلام بمعزل عن العلم والتحقيق، وهذيان لا يخفى فساده على من يدرك مقاصد النقد الحديثي ويفهم مسالكه! ويحتاج منا إلى أكثر من وقفة لبيان ما فيه من الجهل والتمويه والفُشار! ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

١ ـ كلام الحافظ الذي سقناه آنفاً أورده الكاتب الشيعي تحت عنوان: (**قاعدة**

---

(١) يحيى عبد الحسن (!) الدوخي: «ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة» (ص ٦٤-٦٥).

يقررها ابن حجر)؛ وكأن تلك القاعدة في نظره السقيم من اكتشاف ابن حجر نفسه، لم يتنبه لها من سبقه من النقاد ! مع أن ذلك الجواب إنما أخذه الحافظ من أبي الحسن القابسي رحمه الله تعالى على ما صرح به نفسه في «الفتح» (٥٨٣/٨). كما أن كلام القابسي لا يعدو أن يكون تطبيقاً لقاعدة نقدية في الاتصال اتفق عليها المحدثون في العصر الذهبي لعلم الحديث، ونُقلت حكاية اتفاقهم عليها قبل أن يكون ابن حجر في الوجود شيئاً مذكوراً ! وقد سبق الكلامُ عليها في الباب الأول من هذا القسم.

٢ ـ إرسال الرواية التي نحن بصدد الكلام عليها ليس فرضاً ولا تقديراً كما يزعمه الشيعي، وإنما هو علة حقيقية وقادحة في صحة الإسناد. فقد قام الدليل النقلي الصحيح على أن راويها أسلم لم يكن حاضراً في المدينة عند وقوع الحادثة المزعومة. وبما أنه لم يسند الحكاية لا تصريحاً ولا تلويحاً عن عمر أو غيره ممن أدرك الحادثة، توجه الحكْمُ على خبره بالانقطاع ابتداءً بناء على القاعدة المشار إليها. قال الدكتور إبراهيم اللاحم في كتاب «الاتصال والانقطاع» (ص ٤٢):



«وإن روى التابعي حكاية جرت لصحابي غير مرفوعة، فإن كان يمكنه إدراكها وحضورها، وقد عُلم سماعه من ذلك الصحابي، فهو متصل، بشرط أن لا يُعرف الراوي بالتدليس. وإن لم يمكنه حضورها **فهو منقطع حتى وإن كان قد سمع من ذلك الصحابي صاحب القصة، إذ قد يكون سمع منه، لكن تلك القصة وقعت في وقت لا يمكنه السماع منه وحضور قصة له، وهو لم يسندها إليه رواية**»اهـ.

٣ ـ قياس الشيعي خبر محمد بن بشر العبدي على خبر مالك عند البخاري، هو قياس مع فارق جوهري بينهما، فخبر مالك هو رواية أسلم العدوي لقصةٍ عن عمر، وخبر ابن بشر العبدي هو حكاية أسلم لقصةٍ وقعت لعمر. فعلى هذا الأخير يكون ذكر عمر في المتن لا في الإسناد. ولكلٍّ من رواية التابعي لقصةٍ عن الصحابي وحكاية التابعي لقصةٍ وقعت للصحابي

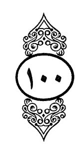
حكمها الخاص بها :

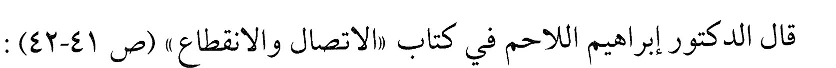
أ ـ فاتصال رواية التابعي للقصة عن الصحابي، يُكتفى فيه بإثبات الاتصال بينهما، فإن وردت في صورة المرسل، يُنظر حينئذ في الطرق الأخرى، أو في متن القصة بحثاً عن القرائن المشيرة إلى الاتصال .

ب ـ وأما حكاية التابعي لقصة وقعت للصحابي، فهذه يُنظر فيها من جهة إدراك التابعي لها :

ـ فإن كان يمكنه إدراكها وحضورها، فهي متصلة، بشرط أن لا يُعرف الراوي بالتدليس .

ـ وإن لم يمكنه حضورها فهي منقطعة، حتى وإن كان التابعي قد ثبت سماعه من ذلك الصحابي !




قال الدكتور إبراهيم اللاحم في كتاب «الاتصال والانقطاع» (ص ٤١-٤٢) :

«والقاعدة في جميع ما تقدم :

ـ أن كل صيغة تُبين أن الراوي قصد بها الرواية عن الشخص، أو من حضر قصته ـ سواء كان من ظاهر الصيغة أو عُرف ذلك بقرينة في المتن ـ : فإنه يبحث في الاتصال بينهما، هل يثبت أم لا.

ـ وكل صيغة تبين أن الراوي قصد بها حكاية قصة الشخص وليس الرواية عنه ـ سواء عُرف ذلك من ظاهر لفظ الصيغة أو من متن الحديث، أو من الطرق الأخرى ـ، فإنه لا يُبحث في اتصال الإسناد وانقطاعه بين الراوي وبين صاحب القصة، هل سمع منه أم لا، لأنه تبين أنه لم يرد الرواية عنه، **وإنما يكون النظر في حاكي القصة هل أدرك زمانها أو لا ؟ فإن لم يكن أدرك زمانها فالإسناد منقطع ابتداء، وإن كان أدرك زمانها ويمكنه حضورها ومشاهدتها**

فيبحث في اتصال الإسناد »اهـ.

إذا عُلِمَ هذا، فخبر محمد بن بشر العبدي يحكي فيه أسلم لقصة وقعت لمولاه عمر لا يمكنه حضورها، بخلاف خبر مالك بن أنس فإنه جاء فيه نقلُ أسلم لقصةٍ عن عمر بن الخطاب تضمنت الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لحديث :

«لقد أنزلت علي الليلةَ سورةٌ لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس»، ثم قرأ : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

فظاهر جلي أن خبر مالك بن أنس من قبيل رواية التابعي للقصة عن الصحابي. وبما أن اتصال إسناد القصة لا يلوح من صيغة الأداء، لكونها وردت في صورة المرسل، اضطر أهل العلم للبحث عن القرائن الدالة على اتصال الإسناد في متن القصة.



وإذا تباين الخبران بهذا الاعتبار، فلا يصح أن يقاس أحدهما على الآخر من حيث الحكم بالاتصال. ولا يرى التسوية بينهما إلا من لا مذاق له في هذه الصناعة ! فقول الشيعي : «إذن فالكلام هو الكلام..» دليل على أنه لم يدقق النظر في كلام الحافظ، ولا تفهم معانيه قبل إرسال الاحتجاج به، ولا تبين مدى مطابقته لما نحن فيه، والله المستعان.

٤ ـ وأما دعواه أن مجرد رواية أسلم لتلك الأحداث هي قرينة على اتصال الخبر، «وهذا كاشفٌ عن أن الذي حدثه هو (عمر)»، فكلام مردود وهذيان لا يُلتفت إليه :

أولاً لأن البحث عن القرائن التي تؤيد الاتصال ليس هذا موطنه كما سبق تقريره، فلا ينتهض هذا المسلك حجة لصاحبه فيما نحن فيه.

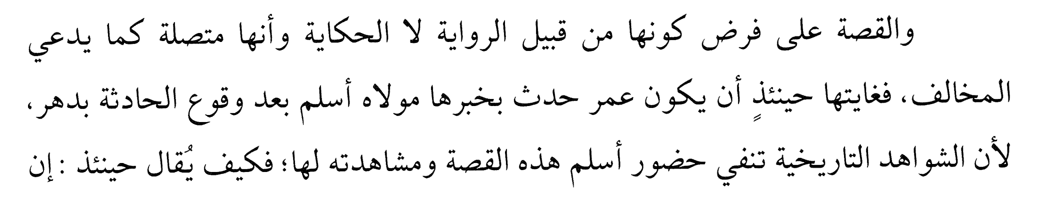
وثانياً أن هذه الدعوى هي قولٌ بالاحتمال ما دام أسلم لم يسند القصة عن عمر، والمطالب النقلية لا يُكتفى فيها بالاحتمال، بل لا بد فيها من الوقوع والثبوت كما هو مقرر في

موضعه. قال الحافظ أبو الحسن بن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤٧٢/٢):

«ليس بالاحتمال يجزم بالاتصال، فاعلم ذلك»اهـ.

وثالثاً أن هذا الاحتمال مقابل باحتمالات أخرى[١]؛ وترجيح احتمال بعينه من غير دليل لا يسوغ[٢].

٥ ـ وأما قول الشيعي على سبيل التأكيد على اتصال رواية أسلم بأنه: «كان يتحدث فيها عن وقائع **عاشها مع مولاه عمر بن الخطاب**»، فهذه زيادة من كيسه أتى بها للتمويه والفشار! إذ لو كان في قصة التهديد بالتحريق ما يشير إلى أن أسلم عاشها مع مولاه عمر لانقطع الكلام، وكُسرت الأقلام، وطويت الصحف، وصارت القصة متصلة الإسناد بسبب مشاهدته وحضوره أو مشاركته فيها.



والقصة على فرض كونها من قبيل الرواية لا الحكاية وأنها متصلة كما يدعي المخالف، فغايتها حينئذٍ أن يكون عمر حدث بخبرها مولاه أسلم بعد وقوع الحادثة بدهر، لأن الشواهد التاريخية تنفي حضور أسلم هذه القصة ومشاهدته لها؛ فكيف يُقال حينئذ: إن

---

(١) وبيان ذلك أن القصة على فرض وقوعها يُحتمل أن يكون الذي حدث أسلم بها صحابياً، أو تابعياً:
ـ فإذا كان صحابياً احتمل أن يكون عمر، كما احتمل أن يكون أحداً غيره من الصحابة، فإذا كان هذا الثاني تطرق إلى خبره احتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر، كما يحتمل أن يكون سمعه من تابعي، فيحتاج إلى الكشف عن حاله، هذا بالإضافة إلى الاحتمالات لا تنتهي عند هذا الحد على ما سيأتي بيانه.
ـ وإذا كان الذي حدث أسلم بالقصة تابعياً، تطرق إلى خبره احتمال كون ذلك التابعي روى عن تابعي أيضاً، وذلك التابعي يحتمل بدوره أن يكون سمعه من تابعي ثالث، وهكذا إلى ستة أو سبعة، فهو أكثر ما وجد بالاستقراء من رواية التابعين بعضهم عن بعض.
فلا يصار إلى أحد هذه الاحتمالات إلا بدليل.

(٢) وفي الوجهين الثاني والثالث ردٌّ على الشيخ محمد صالح المنجد الذي أقرَّ على موقع «الإسلام سؤال وجواب» (فتوى رقم ٩٨٦٤١) بإرسال خبر أسلم العدوي، إلا أنه استدرك قائلاً:
«إلا أن الغالب أن أسلم سمع القصة من عمر بن الخطاب أو غيره من الصحابة الذين عاشوا تلك الحادثة» (!)

أسلم (كان يتحدث فيها عن وقائع **عاشها مع مولاه عمر**) ؟! وهذا سياق القصة بين يديك، فقل لي بربك في أي موضع منها يوجد التصريح بحضور أسلم أو مشاركته في الحادثة ؟! أليس هذا افتياتاً على نص الرواية ؟! أليس هذا اختلاقاً لقرينة خيالية لإيهام العوام أن الخبر متصل الإسناد ؟!

وزبدة المخض أن دعوى اتصال خبر محمد بن بشر العبدي في قصة التهديد بالتحريق قياساً على خبر مالك بن أنس في «الصحيح» هي دعوى باطلة، وقياس مع الفارق، وتدل على أن صاحبها خِلْوٌ من معرفة هذا الشأن، ولا مذاق له فيه، والله المستعان لا رب سواه.

الباب الخامس

تنقيد الخبر في مصدر زيدي

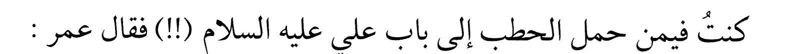
فيه التصريح بمشاركة أسلم العدوي في حادثة التهديد بالتحريق وبيان بطلانه



أما الشبهة الثالثة وهي ورود خبر محمد بن بشر العبدي في بعض المصادر الزيدية جاء فيه التصريح بمشاركة أسلم العدوي في حادثة التهديد المزعومة. وهذه الشبهة اجتمعت الشيعة الزيدية والإمامية على ترديدها. فينبغي النظر فيها ومناقشتها. ولتكن نقطة بداية ذلك سوق سند الخبر ولفظه؛ فنقول :

الرواية المشار إليها أخرجها أبو العبَّاس أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الحسني الزيدي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ) في كتاب «المصابيح» (رقم ١١٢)[١]، ومن طريقه عبدالله بن حمزة الزيدي في «كتاب الشافي» (١٧٣/٤)، من رواية محمد بن جعفر الحداد السروي، قال : حدثنا محمد بن الفضل بن حاتم النجار، قال : حدثنا إسحاق بن راهويه، قال : حدثنا محمد بن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال :




كنتُ فيمن حمل الحطب إلى باب علي عليه السلام (!!) فقال عمر :

«والله لئن لم تخرج يا علي لأحرقن البيت بمن فيه (!!)»

---

(١) يروي عن ابن عقدة الكوفي وأبي نعيم الجرجاني وتلك الطبقة. قال ابن أبي الرجال في «مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية» (ترجمة رقم ٨٤) : «ومن شيوخه عبدالرحمن بن أبي حاتم، والقاسم بن عبدالعزيز بن إسحاق بن جعفر البغدادي، وغيره. وله تلاميذ أجلاء رضي الله عنه»اهـ. قلت : منهم المؤيد بالله أبو الحسين الهاروني وأخوه الناطق بالحق وغيرهما. وقد ذُكرت له مؤلفات، منها كتاب «المصابيح من أخبار المصطفى والمرتضى والأئمة من ولدهما الميامين الأطهار»، ساق تراجمهم إلى زمن خروج يحيى بن زيد المقتول بخراسان، وكان المؤلف يذكر أخبارهم في هذا الكتاب مسندة. إلا أن مصحح المطبوع اعتمد في إخراجه على نسخ مختصرة الأسانيد، إلا في مواضع معدودة. وفاته أن يستدرك إسناد هذا الخبر من «كتاب الشافي» !

قلت : الخبر بهذا اللفظ باطلٌ لا يثبت لمخالفته لقضية تاريخية قام الدليل على صحتها على ما بينته في الباب الثاني من هذا القسم الأول. وتوضيح ذلك يحتاج منا أن نتناوله من أكثر من جانب، لهذا سأجعل كلامي عليه في فصول..

فصل

هذا الحديث رواه أبو العباس الحسني الزيدي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ) في كتابه «المصابيح»، من طريق أحد كبار أئمة الرواية وأقطابها، ألا وهو الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه، صاحب التصانيف كالمسند والتفسير وغيرهما التي أملاها من حفظه إملاء. لهذا، سأجعل نقطة الانطلاق في تقويم هذه الرواية افتراضاً؛ نفترض ثبوت الحديث من هذا الوجه وبهذا اللفظ عن إسحاق بن راهويه. ولذلك لن أتكلم في مرحلةٍ أولى على رجال الإسناد دون إسحاق، بل سأعتبر الإسناد إليه ثابتاً.



ومن المعلوم، أن خبر الثقة إذا احتفت به قرائن تدل على وجود الخطأ فيما جاء به، حكم عليها النقاد بالغرابة والشذوذ والنكارة، ولذلك قال أبو داود السجستاني صاحب «السنن» المشهورة :

«لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أهل العلم !!!»[1]

والمتن بهذا اللفظ يُستغرب من حديث ابن راهويه لأمور :

منها : حضور أسلم هذه الحادثة، وهو باطلٌ لمخالفته للشواهد التاريخية الصحيحة. وتعتبر هذه المخالفة عند أرباب هذه الصناعة من القرائن الدالة على الوضع !

---

(١) أبو داود السجستاني : «رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه» (ص ٤٧).

ومنها : جمع عمر للحطب على باب علي

ومنها : تخصيص علي بالتهديد دون غيره من المجتمعين في البيت

ومنها : إغفاله حوار عمر مع فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغيرها من الجوانب التي وردت في روايات أصحاب محمد بن بشر.

وبالجملة؛ فالخطأ الأول في المتن على الأقل يُعد مثله شديداً عند النقاد، بحيث يطلقون على مَن يأتي بمثله : «صاحب أباطيل»، ويصفونه بأنه «يروي بواطيل»، ونحو ذلك. فكيف ببقية الأمور الأخرى التي أخرجت الخبر من سياقه الأصلي ؟!

يضاف إلى هذا أن خبر ابن راهويه هذا جاء مخالفاً لرواية جمع من الحفاظ من أصحاب محمد بن بشر العبدي، وهم كما رأينا عند تخريج الحديث :



١ ـ ابن أبي شيبة : أبو بكر، ثقة حافظ جبل لا يسأل عن مثله.

٢ ـ معاوية بن عمرو الأزدي صاحب زائدة، ثقة من رجال الشيخين.

٣ ـ وأحمد بن يحيى الصوفي؛ ثقة من شيوخ النسائي، وثقه أبو حاتم الرازي وغيره.

٤ ـ والفضل بن سهل الأعرج، ثقة من رجال الشيخين، كان أحد الدواهي في الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث، وثقه النسائي وغيره.

٥ ـ وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، وهو ثقة.

فإذا كان الخطأ هنا في خبر ابن راهويه بهذا الوضوح، فينبغي ـ على الفرض الذي ذكرتُ ـ أن يُعَدَّ في جملة ما أُنكر على ابن راهويه. فمن أراد أن يعرف درجته من الصحة، عليه أن يراجع قائمة مناكير هذا الإمام، فإن كان هذا الحديث موجوداً بينها، علمنا أن ابن

راهويه هو مصدر الخطأ، وإلا فالخطأ ممن دونه في الإسناد، وبذلك يسقط الفرض الذي افترضناه أولاً، وتحتم علينا حينئذٍ التنقيب في أحوال السند ما بين أبي العباس الحسني وابن راهويه.

فنظرنا في مناكير ابن راهويه، فوجدناها محصورة ومضبوطة عند النقاد؛ قال الذهبي رحمه الله تعالى :

«ما علمنا استغربوا من حديث ابن راهويه على سعة علمه سوى حديث واحد، وهو حديثه عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة في الفأرة التي وقعت في سمن، فزاد إسحاق في المتن من دون سائر أصحاب سفيان هذه الكلمة : «وإن كان ذائباً، فلا تقربوه». **ولعل الخطأ فيه من بعض المتأخرين، أو من راويه عن إسحاق.** نعم، وحديثٌ تفرد به جعفر بن محمد الفريابي، قال : حدثنا إسحاق، حدثنا شبابة، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس، قال :



«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس، صلى الظهر والعصر، ثم ارتحل».

فهذا منكر، والخطأ فيه من جعفر...»

وساق بعض الطرق التي تبين الوهم في هذا الحديث، ثم ختم ذلك بقوله :

«ومع حال إسحاق وبراعته في الحفظ، يمكن أنه ـ لكونه كان لا يحدث إلا من حفظه ـ جرى عليه الوهم في حديثين من سبعين ألف حديث، فلو أخطأ منها في ثلاثين حديثاً، لما حط ذلك رتبته عن الاحتجاج به أبداً، **بل كون إسحاق تتبع حديثه، فلم يوجد خطأ قط سوى حديثين**، يدل على أنه أحفظ أهل زمانه !»اهـ.

قلت : فعلمنا من كلام الذهبي أن مرويات إسحاق بن راهويه قد تتبعها النقاد، فلم يجدوا له غير ذينك الحديثين المنكرين، ليس بينهما الحديث الذي أسنده من طريقه أبو العباس الحسني الزيدي في «كتاب المصابيح». وهذا يعني أن ما افترضناه من ثبوت حديثه عن ابن راهويه هو فرض باطل، وأن هذا الحديث ليس من روايته أصلاً، إذ لو كان من روايته حقاً لعُدَّ في جملة مناكيره، لأن النقاد «تتبعوا» حديثه بالنقد كما قال الذهبي.

ومن ثَمَّ فالخطأ في الخبر الذي أسنده أبو العباس الحسني الزيدي في «كتاب المصابيح»، ينبغي أن يكون إما من «بعض المتأخرين، أو من راويه عن إسحاق». وعلى هذا فالخطأ لا يجاوز أحد رجلين :

أحدهما : محمد بن الفضل بن حاتم النجار؛ راويه عن إسحاق



والثاني : محمد بن جعفر الحداد السروي؛ شيخ أبي العباس الحسني.

فنحتاج إلى الكشف عن حالهما، وهو ما سنتعرض لدراسته في الفصول التالية..

فصل
الكلام على محمد بن الفضل بن حاتم النجار

أما النجار فهو أبو بكر محمد بن الفضل بن حاتم الآملي الطبري الفقيه المقرئ؛ جاء في «إكمال تهذيب الكمال» (٧٠/٢) لمغلطاي أن أبا عبدالله الحاكم ذكره في «تاريخ نيسابور» في جملة الرواة عن الإمام إسحاق بن راهويه، ونسبه شعرانياً. وذكر أبو بكر أحمد بن نصر بن منصور الشَّذَائِيُّ البصري المقرئ ـ فيما نقله عنه ابن الجزري في «غاية النهاية» (٢٠٢/٢) ـ أن أبا بكر محمد بن الفضل بن حاتم الآملي الطبري روى الحروف عن أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي المقرئ. ووصفه غير واحد بـ«الفقيه» كما جاء في مواضع من كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي (ص ٧٠، ٨٤، ١٢٨، ١٥٩، ١٦٥). ونقل ابن الجزري

عن أبي عمرو الداني أنه قال فيه :

«لا أدري مَنْ هو».

قلت : أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى أندلسي، خِبْرَتُهُ بمقرئي بلاد العجم وشيوخها ضعيفة، فعدم معرفته بهذا الآملي لا تضر بعد ما عرفه قبله أبو بكر الشذائي البصري.

والآملي يروي أيضاً عن هناد بن السري، ومحمد بن بشار، وأبي موسى محمد بن المثنى البصري الزَّمِن، ويحيى بن حبيب بن عربي الحارثي البصري، وأبو جعفر عبدالله بن معاوية بن موسى الجمحي البصري، وأحمد بن عبدة الضبي البصري، وإسماعيل بن بهرام بن يحيى الهمداني الكوفي، في آخرين.

وروى عنه من الثقات :



١ ـ أبو الحسن أحمد بن جعفر بن أبي توبة االفسوي الصوفي (١)

٢ ـ وأبو بكر محمد بن إسحاق بن يعقوب بن إسحاق الشيباني الطبري (٢)

٣ ـ وأبو بكر محمد بن يحيى بن هلال البَرْدَعي (٣)

---

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (١٠/٢٢٤) : «كان شيخاً نبيلاً ثقة زاهداً، وكان أوحد وقته في التصوف وفي الحديث، وكانت إليه الرحلة». وذكر أنه يروي عن جماعة من أهل العراق والري وطبرستان وفارس، وأنه توفي سنة ٣٦٥ هـ. وروايته عن محمد بن الفضل بن حاتم عند البيهقي في «السنن الكبير» (٥/٢٩٥/رقم ٤٦٢١، و٣٣٦/رقم ٤٦٩٥، ٧/٢٥٥/رقم ٦٧٨٦، ٩/٤٧٥/رقم ٩١٨٤، ١٠/٢٥٢/رقم ٩٨٩٤)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٣/٢١٨/رقم ٤٣٣٣، ٤/٤٤/رقم ٥٤٢٠).

(٢) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢/٧١/رقم ٣٧)، قال فيها الخطيب : « قدم بغداد حاجاً في سنة خمسين وثلاث مائة، وحدث بها عن محمد بن الفضل بن حاتم، وعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي».

(٣) ترجم له أبو سعد الإدريسي في «تاريخ سمرقند»، فقال : «سكن بغداذ، وكان فاضلاً أديباً شاعراً، قدم علينا سمرقند سنة خمسين وثلاث مائة، وكتبنا عنه بها. يروي عن أبي بكر محمد بن الفضل ابن حاتم الطبري، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي الطبري». وروى عنه الإدريسي حديثاً، قاله الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٥/١٣٢).

٤ ـ وأبو العباس الوليد بن أبان بن بونة الأصبهاني[١].

ومن جملة أصحابه المساتير فمن دونهم: أبو زرعة أحمد بن محمد بن موسى الفارسي قاضي إستراباذ بجرجان، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم القزويني، وأبو بكر عبدالله بن أحمد الصفار، وعبدالرحمن بن عبدالله الآملي.

كما روى عنه من المجروحين: أبو بكر أحمد بن يعقوب الأموي، وأبو بكر محمد ابن الحسن بن زياد النقاش المقرئ.

ولا تُعرف سنة وفاته، لكن بما أن خاتمة أصحاب ابن راهويه هو أبو العباس السراج، وكانت وفاة السراج سنة ٣١٣ هـ[٢]، فعلى هذا ينبغي أن تكون وفاة محمد بن الفضل بن حاتم الآملي الطبري قبل هذا التاريخ، والله تعالى أعلم.



ثم إن هذا الرجل لم يُذكر في الكتب المخصصة للرواة الضعفاء قط، ككتاب أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، وكتاب الحافظ أبي نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الإستراباذي الجرجاني[٣] (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ)، وقد شرط تلميذه الحافظ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ) في «كامله» أن يستوعب كل من تُكلم فيه، ونص عبارته فيه (٨٤/١):

---

(١) حافظ رحالة، توفي سنة ٣١٠ هـ. وروايته عن محمد بن الفضل بن حاتم عند أبي الشيخ في «كتاب العظمة» (١٤٥٠/٤/رقم ٩٦٤)، والتبس على مصحح الكتاب فظنه يروي عن محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم. وإنما يروي عن الفقيه الآملي.

(٢) ذكر ذلك الحاكم في «تاريخ نيسابور» عند تقسيمه لأصحاب ابن راهويه على طبقات؛ ونقل نص كلامه الذهبي في «السير» (٣٧٠/١١).

(٣) نسبة إلى إِسْتِرَابَاذ: بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان على ما جاء في «معجم البلدان» (١٧٤/١-١٧٥)، وضبط الهمزة والمثناة بالفتح، وكسرهما السمعاني في «الأنساب» (١٩٩/١).

«وذاكرٌ في كتابي هذا كلّ من ذُكر بضربٍ من الضعف، ومن اختلف فيهم..»الخ

إلى أن قال:

«..وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم، **ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول**، وأرجو أن أشبع كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً...»الخ ما قال.

ومع ذلك لم يذكر ابن عدي أبا بكر الآملي في «الكامل» مع خبرة هذا الإمام التامة بمحدثي خراسان.



يُضاف إلى هذا أن البيهقي أخرج للآملي عدة أحاديث في «السنن الكبير» (٢٩٥/٥/ رقم ٤٦٢١، و٣٣٦/رقم ٤٦٩٥، ٢٥٥/٧/رقم ٦٧٨٦، ٤٧٥/٩/رقم ٩١٨٤، ٢٥٢/١٠/رقم ٩٨٩٤)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٢١٨/٣/رقم ٤٣٣٣، ٤٤/٤/رقم ٥٤٢٠)، محتجاً ببعضها أو ساكتاً عنها، وعادة هذا الإمام أن لا يحتج في كتبه بحديث موضوع أو تفرد به كذاب **دون أن ينبه على ذلك**، قال رحمه الله تعالى في «المدخل إلى دلائل النبوة» (٤٧/١):

«وعادتي في كتبي المصنفة في الأصول والفروع الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح، ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه..».

وهذا المنحى وإن كان ضعيفاً في ميزان النقد، إلا أنه كافٍ لتصنيف أبي بكر الآملي في عداد الشيوخ المساتير، لكونه لم يُمَسَّ بجرح إطلاقاً كما يقتضيه عدم ذكره في الضعفاء، ولرواية جماعة من الثقات الرفعاء عنه، والله تعالى أعلم. وإنما لم يصرح النقاد بتوثيقه لأنه ينتمي لمرحلة «رواية الكتب»، وهي مرحلة «لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين

يتم عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم»[1].

قلت: فإذا كان أبو بكر محمد بن الفضل بن حاتم النجار الآملي الطبري في عداد الشيوخ المساتير، فمثله لا يحتمل هذا الخبر الباطل، والله تعالى أعلم.

فلم يبق محلاً للنظر إلا محمد بن جعفر الحداد السروي؛ وهو من الرواة الذين لن تجد لهم أثراً إلا في مصنفات الزيدية. فنحتاج إلى الكشف عن حاله من خلالها.

فصل

الكلام على محمد بن جعفر الحداد السروي



قال عبدالله بن الحسن بن يحيى القاسمي الضحياني الزيدي (المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ) في كتابه «الجداول الصغرى المختصرة من الطبقات الكبرى» (٤٠٨/٢):

«محمد بن جعفر الأنماطي أبو أحمد الحذاء: عن محمد بن يوسف وجماعة. وعنه أبو العباس الحسني. قال مولانا: وثقه المؤيد بالله، وروى له كثيراً».

قلت: واتفاق «المصابيح» و«كتاب الشافي» على نسبة (الحداد)، جعلها أولى بالصحة من (الحذاء)، لأن صاحب «الجداول» اعتمد في عمل مصنفه على نسخة سقيمة من كتاب «طبقات الزيدية الكبرى»[2]، فالظاهر أن نسبة (الحداد) تحرفت على صاحب «الجداول» إلى

---

(١) الشريف حاتم بن عارف العوني: «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص ٥٢).

(٢) بدليل قوله في «مقدمة الجداول» (٤/١): «ثم إن الله ـ وله المنة ـ أظفرني بـ«الطبقات» التي هي من أجلِّ الكتب قدراً وأعظمها جمعاً وأتقنها تأليفاً وأحسنها ترتيباً، إلا أن المتأخرين من أصحابنا غلب على كثيرٍ منهم التقصير في الضبط والتصحيح، ولم أجد إلا نسخة ضعيفة كثيرة التصحيف قليلة الضبط، فاستخرتُ الله سبحانه وجمعتُ ما أمكن من كتب الفن، ولخصتُ هذا الكتاب، وصححتُ ما استطعتُ ولم آلو جهداً، واعتمدتُ في الضبط على تلك الكتب التي هي مظنة الصحة، ومع ذلك لا آمن من تصحيفٍ في بعض الأسماء، فمن وجد فليعذرني وليصلح، وأجره على الله سبحانه».

(الحذاء)، وأن ما جاء في «المصابيح» هو الصواب، والله أعلم.

وأما قول صاحب «الجداول»: (قال مولانا) فيعني به: السيد صارم الدين إبراهيم ابن القاسم بن محمد الشهاري صاحب «طبقات الزيدية الكبرى» التي اختُصر منها «الجداول الصغرى»، توفي إبراهيم المذكور في سنة نيف وأربعين ومائة وألف (وقيل غير ذلك). وله ترجمة في «البدر الطالع» للشوكاني (ص ٥٣).

وأما (المؤيد بالله) فالمقصود به هنا أبو الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الهاروني الزيدي أحد كبار علماء الزيدية، توفي سنة سنة ٤١١ هـ. وهو عند الزيدية من المقدَّمين في علم الحديث، وأغلب الكلام على الرجال والرواة المنسوب إليه منقول من كتابه «شرح التجريد»، وهو مصنفٌ لا نظير له عند الشيعة بمختلف طوائفها، وفي مادته الحديثية حظ وافرٌ مروي من طريق مصنفات محمد بن شجاع بن الثلجي، وأبي جعفر الطحاوي. وقد التزم الصحة فيما يسنده من أحاديث في هذا الكتاب، بدليل قوله في «مقدمته» (١/١):



«سألني بعض من وجب عليَّ حقه عند فراغي من كتابي المسمى بـ«التجريد» **أن أورد فيه من الأخبار الصحيح عندي سندها بأسماء الرواة المجمع على عدالتهم عند الفريقين من أصحاب الحديث وغيرهم**، وأسماء الرواة الذين يروون عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، وعن الأئمة من ولده بما لا ينكره الجميع ملخصاً، فأجبته إلى ذلك مستعيناً بالله سبحانه، ومعتمداً عليه..»اهـ.

فالرواة الذين أخرج لهم في هذا الكتاب هم في حكم المصنف وحسب ما أداه إليه اجتهاده «مجمع على عدالتهم عند الفريقين من أصحاب الحديث وغيرهم». وعلى هذا مشى مصنفو الزيدية، منهم صاحب «طبقات الزيدية الكبرى» في كتابه، فكل رجل أُخرج له في «شرح التجريد» يقول فيه إبراهيم بن القاسم: (وثقه المؤيد بالله). فهو لا يعني توثيقاً صريحاً من المؤيد بالله في الراوي، وإنما يدل ذلك على أن الراوي على شرط صاحب «شرح

التجريد»، فاعلم ذلك.

وبناء عليه، فالنظر في حال محمد بن جعفر الأنماطي الحداد كما ترى يمر عبر البحث في التوثيقات المنسوبة إلى المؤيد بالله، ودراستها في كتابه بطريقة رصينة متأنية، لمعرفة مدى صلاحيتها للاعتماد عليها أم لا...

فصل

الذي ظهر لي بالتتبع لتراجم رجال كتاب «شرح التجريد» : أن ما زعمه مؤلفه من أن الرواة الذين أخرج لهم في هذا الكتاب «مجمع على عدالتهم عند الفريقين من أصحاب الحديث وغيرهم» هو كلام ادعائي، وواقع الكتاب يرده، ويتجلى ذلك واضحاً من خلال الملاحظات التالية :



الأولى : أن المصنف تساهل في كتابه، فأخرج لجماعة من المجاهيل الذين ليس لهم إلا راو واحد، منهم :

(١) **أحمد بن محمد بن جعفر العلوي المحمدي**، لم يرو عنه غير الحسين القاسم القلانسي الكوفي؛ أخرج له في الخرص، وفي زكاة الإبل

(٢) و**القلانسي** المذكور لم يرو عنه غير عيسى بن محمد العلوي، في الموضعين السابقين

(٣) و**خالد بن عيسى العكلي**، لم يرو عنه غير حسين بن نصر بن مزاحم؛ أخرج له في البول قبل الغسل

(٤) و**سليمان بن إبراهيم بن عبيد المحاربي النخعي أبو أسامة**، لم يرو عنه إلا علي

ابن محمد بن كأس النخعي؛ أخرج له في حكم القنوت وموضعه، وفي زكاة البقر

(٥) **وسمعان بن مالك الأسدي**، لم يرو عنه غير أبي بكر بن عياش؛ أخرج له في كيفية الاستنجاء

(٦) **وعيسى مولى حذيفة**، لم يرو عنه سوى يحيى بن عبدالله التيمي؛ أخرج له في تكبير الجنازة

(٧) و**محمد بن الحسين بن اليمان الحنفي أبو جعفر**، راوية ابن الثلجي، لم يرو عنه غير أبي الحسين إسماعيل بن علي بن إدريس الزيدي؛ أخرج له في مواضع عديدة، منها في الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة صار نجساً

(٨) و**محمد بن محمد بن عبدالعزيز**، لم يرو عنه سوى علي بن الحسن الظاهري؛ أخرج له في التأذين بحي على خير العمل.



فهؤلاء لا تُعرف حالهم في العدالة إذ لم يوثقهم أحدٌ من أهل الحديث. ومع ذلك احتج المؤيد بأخبارهم في كتابه الذي التزم فيه الصحة.

❁ ❁ ❁ ❁

الملاحظة الثانية : أن المصنِّف أخرج في كتابه لجماعة من الضعفاء عند أهل الحديث :

(١) **كالضحاك بن حُمْرة الأُملوكي الواسطي**، أخرج له في حكم غسل الجمعة والعيدين والإحرام

(٢) و**عبدالله بن بكير الغنوي الكوفي**؛ أخرج له في خطبة المسلم على خطبة أخيه

(٣) و**عبدالله بن أبي مرة الزوفي المرادي**؛ أخرج له في وقت الوتر

(٤) و**عيسى بن المسيب البجلي**؛ أخرج له في سؤر ما لا يؤكل لحمه

(٥) و**محمد بن عمرو بن يونس السوسي الثعلبي**، أخرج له في ما يجب على المستحاضة وما يندب، وفي ما لا يجوز للحائض

(٦) و**محمد بن كثير القرشي الكوفي أبي إسحاق**؛ أخرج له في التشهد الأوسط وصيغته



(٧) و**محمد بن يعلى السلمي أبي علي الكوفي زنبور**؛ أخرج له في اشتراط الولي والشهود

❁ ❁ ❁ ❁

الملاحظة الثالثة : أن المصنِّفَ تساهل كثيراً جداً إلى درجة أنه أخرج في كتابه لجماعة من المتروكين والمتهمين عند أهل الحديث :

(١) **كأبان بن أبي عياش**، علق له في الحجامة للصائم

(٢) و**أصرم بن حوشب**، أخرج له في القول في الاستنجاء

(٣) و**حرام بن عثمان**؛ أخرج له في الخرص

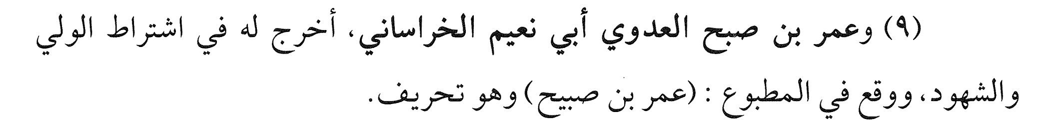
(٤) و**الحسن بن عبدالواحد القزويني**، أخرج له في سؤر ما يؤكل لحمه

(٥) وحسين بن قيس بن علي الرحبي الواسطي لقبه **حنَش**، أخرج له في الوضوء بالنبيذ

(٦) وزيد بن جبيرة الأنصاري، أخرج له في الجماعة تصلى على سطح والإمام أسفل والعكس

(٧) وعبدالله بن أيوب بن أبي علاج الموصلي، أخرج له في حكم غسل الجمعة والعيدين والإحرام

(٨) وعبدالله بن محمد بن المغيرة الكوفي نزيل مصر، أخرج له في مس الفرجين



(٩) وعمر بن صبح العدوي أبي نعيم الخراساني، أخرج له في اشتراط الولي والشهود، ووقع في المطبوع: (عمر بن صبيح) وهو تحريف.



(١٠) وعمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، أخرج له في بول ما يؤكل لحمه

(١١) وعمرو بن شمر الجعفي الكوفي، أخرج له في الوطء في أيام الحيض من طريق إسماعيل بن صبيح، عن عمرو[1]، عن الليث، عن مجاهد، قال: أقبل رجل حتى قام على رأس علي عليه السلام، فقال: إني أتيتها وهي على غير طهر، فما كفارته؟ فقال علي عليه السلام: «انطلق، فوالله ما أنت بصبور، ولا قذور، فاستغفر الله من ذنبك، ولا تعد لمثلها، ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم».

(١٢) وعمرو بن عبدالغفار الفقيمي، أخرج له في حكم القنوت وموضعه، ووقع في المطبوع (عمر)، وهو تحريف.

---

(١) ذكر في «الجداول» أن عمراً المذكور في إسناد هذا الخبر هو ابن شمر.

(١٣) و**كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني المدني**، أخرج له في الإحياء والحجر، وفي باب القول في صدقة الفطر

(١٤) و**مبشر بن عبيد القرشي الحمصي**، أخرج له في أقل المهر

(١٥) و**محمد بن شجاع بن الثلجي**، أخرج له في مواضع كثيرة جداً، منها : في الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة صار نجساً

(١٦) و**محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير الليثي المكي**، أخرج له في الوضوء بالنبيذ

(١٧) و**محمد بن عبيدالله بن أبي رافع المدني**، أخرج له في مسألة في الرجل يدرك الإمام ساجداً





وخلاصة القول أن مُصَنِّفَ «شرح التجريد» خالف شرطه في كتابه الذي التزم فيه صحة الأخبار التي يسندها؛ فأخرج أحاديث جماعة من المجاهيل، كما احتج بأخبار عدد من الضعفاء، لأن هذين الصنفين من الرواة لم تثبت عدالتهم عند النقاد من أهل الحديث، فلا سبيل إلى ادعاء الإجماع عليها ! وليت اختيار المصنف لرواة الأخبار المحتج بها في الكتاب توقف عند هذا الحد، ولكنه بلغ الغاية في التساهل حين أخرج أحاديث جماعة من المتروكين والمتهمين كما رأينا، وهذا من أشنع ما أتى به في الكتاب !

وهذا الخلل يجعل الناقد يرتاب في التوثيقات المحكية عن المؤيد بالله، فالواجب أن لا يُعتمد عليها إلا بعد موازنتها بأقوال جمهور النقاد من علماء الجرح والتعديل، فإن تعذر

ذلك يُصار إلى تصفح مباشر لمرويات الراوي وموازنتها بأحاديث الثقات، بل ربما كانت هذه الطريقة أولى في بعض الأحيان من الاكتفاء بالنظر في أحكام النقاد المجردة كما ذهب إليه التقي السبكي[1]، والله تعالى أعلم.

فصل

وما نحن فيه من أمثلة تساهل المؤيد بالله !

فقد أخرج لمحمد بن جعفر الحداد أبي أحمد الأنماطي السروي في خمسة عشر موضعاً من «شرح التجريد»؛ فيلزم على دعواه أن يكون هذا الراوي مجمعاً على عدالته عند الفريقين من أصحاب الحديث وغيرهم حسب ما ادعاه في مقدمة كتابه. في حين أن هذا الراوي ـ في حدود اطلاعي وحسب ما وقفتُ عليه ـ :



ـ لم يُخَرِّجْ له أحد من أهل الأخبار في مصنفاتهم ما عدا أبو العباس الحسني الزيدي، ومن طريقه المؤيد بالله.

ـ ولم يترجم له أحد من علماء الجرح والتعديل، ولا ذكره أحدٌ منهم في جملة النقلة أو الشيوخ أو طلاب الحديث البتة. كما لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به.

ـ وليس له راو غير أبي العباس الحسني، ولا عُرفت أحاديثه إلا من طريقه.

فمثل هذا الراوي يطلق عليه النقاد الجهالة، قال الخطيب البغدادي :

«المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا

---

(١) تقي الدين السبكي : «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» (ص ١١).

عرفه العلماء به، ومَن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد..» ثم مثل له بأسماء جماعة[1].

وإذا كان محمد بن جعفر الحداد مجهولاً، مع ما انضم إلى ذلك من مخالفات شديدة في متن خبره هذا سبقت الإشارة إليها، بالإضافة إلى تأخر عصره بعد أن استقرت الأخبار في الدواوين، يدل على خلل كبير في ضبط هذا الراوي، لأن مادة المحدثين الذي جاؤوا بعد «عصر الرواية» من الكتب والدواوين المؤلفة في ذلك العصر. فإذا كان هذا الراوي بهذه المثابة، ومع ذلك يأتي بهذه الأوابد، فهذا يعني أنه ساقط في الحديث لا يُعتد بروايته. فما حُكي من توثيق المؤيد بالله لهذا الحداد غير معتبر في ميزان النقد الحديثي، والله تعالى أعلم.

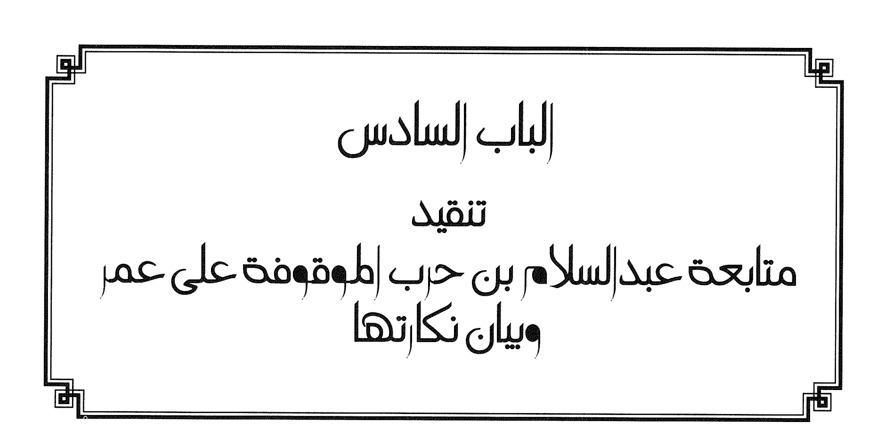




وخلاصة الكلام، أن خبر محمد بن بشر العبدي بالسياق الذي جاء في كتاب «المصابيح» لأبي العباس الحسني الزيدي باطل موضوع، لتفرد محمد بن جعفر الحداد به، مع جهالته عند أهل الحديث قاطبة، فلا يُعرَّج على ما جاء فيه من مشاركة أسلم العدوي في جمع الحطب مع عمر رضي الله تعالى عنه، لمخالفة راويه للسياق المعروف الذي نقله الثقات من أصحاب محمد بن بشر، ولكون أسلم لم يكن حاضراً يوم اجتماع السقيفة في المدينة، بل لم يدخل المدينة إلا بعد شهور من ذلك، والله المستعان.

---

(١) الخطيب البغدادي : «كتاب الكفاية في علم الرواية» (ص ١١٦).



الباب السادس

تنقيد
متابعة عبد السلام بن حرب الموقوفة على عمر
وبيان نكارتها

بعد الفراغ من بيان عدم إدراك أسلم العدوي لحادثة الهجوم المزعوم في المدينة، ننتقل الآن إلى مناقشة الشبهة الرابعة من الشبهات المتعلقة باتصال الخبر؛ وهي أن محمد بن بشر العبدي لم ينفرد به، وأنه رواه أيضاً عبدالسلام بن حرب لكنه جعل الخبر موقوفاً على عمر؛ ولنبدأ ببيان من أخرجه وبسياق لفظه، فنقول:

خبر عبدالسلام بن حرب أخرجه من هذا الوجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (١٥٥/٣)، وفي «فضائل فاطمة» (رقم ٤٢)، فقال:



حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن يوسف الهمداني، ثنا عبدالمؤمن بن علي الزعفراني، ثنا عبدالسلام بن حرب، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه:

أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال:

«يا فاطمة، والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منك..! والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك صلى الله تعالى عليه وسلم أحب إلي منك..!»

قلت: وهذا لفظ «المستدرك» وهو أتم سياقاً. قال الحاكم عقبه:

«هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولَمْ يخرجاه».

وعليه، فقد يُقال: عبدالسلام بن حرب زاد في الإسناد ذِكْرَ عمر كما قلنا، وعبدالسلام أحد الحفاظ، والزيادة من الثقة مقبولة كما تقرر، فعلمنا منها أن الساقط في إسناد خبر محمد

ابن بشر العبدي إنما هو عمر بن الخطاب، فصار الإسناد متصلاً.

وجواب هذه الشبهة أن خبر عبدالسلام بن حرب هو حديث ضعيف ومنكر سنداً ومتناً. أما ضعفه فبسبب ضعف السند إلى المتابِع، الأمر الذي يجعل هذه المتابعة بمنزلة العدم، إذ المقرر في علم الحديث أن صلاحية المتابعة للاعتبار مشروطة بشرطين :

أحدهما : صلاحية المتابِع في نفسه للاعتبار.

وثانيهما : صحة إسناد المتابعة، لأن المتابعة فرعٌ من الرواية وصورة من صورها، فإذا لم تكن الرواية ثابتة، فأنى تثبت المتابعة ؟!

وبما أن النظر في في إسناد هذه المتابعة يقتضي منا أن نتناوله من جهات عدة، جعلنا كلامنا عليه في فصول، بدأناها بالنظر في حال أحمد بن يوسف الهمداني ـ رواي الخبر عن عبدالمؤمن بن علي ـ وما يتعلق به من إشكال...



فصل
التحقيق في نسبة أحمد بن يوسف

هذا الراوي وقعت نسبته في الطبعة الهندية لكتاب «المستدرك» : (الهَمْدَانِي) بالدال المهملة، بينما جاءت في طبعة كتاب «فضائل فاطمة» : (الهَمَذَانِي) بمعجمة، وقد يكون هذا الأخير أصح لسببين :

أحدهما أن طبعة «المستدرك» سقيمة.

والسبب الثاني أنني لم أقف في رواة هذه الطبقة على من يُقال له (أحمد بن يوسف الهمداني).

فإن كان الأمر كذلك، فلعل هذا الراوي هو الملقب (حَمُّوْيَه)؛ وهو والد الحافظ عبدالله بن أحمد بن يوسف بن محمد بن حيان الهاشمي الجعفري مولاهم الهمذاني إمام جامع همذان. ذكره ابن طاهر في «معرفة الألقاب» (رقم ١٩٢)، فقال :

«حمويه : أحمد بن يوسف بن محمد بن حيان، والد عبدالله الإمام الهمذاني».

وزادنا الحافظ ابن حجر معلومة أخرى حول هذا الراوي حين قال في «نزهة الألباب في الألقاب» (٢١٨/١/رقم ٨٣٩) :

«أَصله من أَصْبَهَان؛ سمع وهب بن بَقِيَّة، وهو والد عبدالله»اهـ.

ووهب بن بقية من شيوخ مسلم، فعلمنا بذلك أن حمويه من نفس طبقة راوي هذا الحديث. فيحتمل أن يكون هو. لكن يضعف هذا الاحتمال كون مكرم بن أحمد القاضي لا يعرف بالرواية عن حمويه، فإن مشيخة مكرم معروفة مضبوطة كما سيأتي، ولم يُذكر في جملتهم. وحتى إذا أغمضنا العين عن هذا الجانب وسلمنا بأن حمويه من شيوخ مكرم، يبقى البحث قائماً حول عدالته، فحاله في الرواية غير معروفة !



ثم وقفتُ على مصورة المجلد الثالث من النسخة الأزهرية للمستدرك، وهو مكتوب بخط الشيخ الأصيل والمحدث المفيد ناصر الدين أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم الفارقي [(١)]، فرغ منه في مستهل شعبان من سنة ٧٢٨ هـ بالقاهرة، وهو مجلد نفيس ومقابل بأصل صحيح حسب ما قيده بخطه على هامش الورقة الأخيرة منه (ق ٢٩١/ب) شيخ الحديث بالمدرسة الفارقانية محمد بن الحسن بن عيسى اللخمي المعروف بتقي الدين بن الصيرفي [(٢)].

---

(١) من شيوخ الحافظ العراقي وأبي بكر المراغي وابن رجب والمجد الفيروزآبادي وغيرهم. توفي سنة ٧٦١ هـ. وله ترجمة في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر (٤٠٩/٥).

(٢) توفي سنة ٧٣٨هـ، له ترجمة في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر (١٦٣/٥).

والحديث الذي نتكلم عليه جاء في الورقة (٦٦/أ)، وقد وردت فيه نسبة أحمد بن يوسف (الهَمْدَانِي) بدال مهملة. لكن الهمداني هذا لم أهتد إلى ترجمة له كما قلت. وأما الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى فجزم في كتابه «رجال الحاكم في المستدرك» (رقم ٤٠١) أن الهمداني المذكور هو أحمد بن يوسف التغلبي. وحجته في ذلك أن التغلبي ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦٥/٦) وذكر في جملة أصحابه: مكرم بن أحمد القاضي شيخ الحاكم في هذا الخبر.

لكن يعكر على هذا الذي ذهب إليه الشيخ مقبل أمور:

أحدها أن أحمد بن يوسف ورد منسوباً إلى (همدان) في كتابين مستقلين من مصنفات الحاكم، لأن الموضعين اتفقا على صورة هذه الكلمة بغض النظر عن اختلافهما في إعجام أحد حروفها، الأمر الذي يستبعد معه احتمال تحريفها أو تصحيفها في «المستدرك».

والأمر الثاني أن التغلبي وإن كان من شيوخ مكرم القاضي، إلا أنه ينسب بغدادياً، ودمشقياً كما جاء في ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٠٦/٦)، ويقال له أيضاً: (الأحول) و(صاحب أبي عبيد) يعني القاسم بن سلام، لأنه تفقه به، ولم يذكره مترجموه بنسبة الهمداني.

والأمر الثالث أن الهَمْدَانِي بالمهملة نسبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة، قال السيوطي في «لب اللباب في تحرير الأنساب» (ص ٢٧٩):

«الهمداني ـ بالفتح والسكون ومهملة ـ إلى همدان؛ شعب عظيم من قحطان».

وعليه، فأحمد بن يوسف الهمداني قحطاني النسب. بينما التغلبي نسبه في عدنان؛ قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦٥/٦):

«وهو أحمد بن يوسف بن خالد بن سليمان بن يزيد بن داره بن سنان بن طارق

ابن شهاب بن حنيف بن النعمان بن زيد بن مالك بن حرقة بن ثعلبة بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصي بن دعمي بن جديلة بن أسد ابن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. نسبه أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي فيما حدثني أبو القاسم الأزهري، قال : حدثني أحمد بن إبراهيم بن شاذان، قال : حدثنا ابن عرفة، قال : حدثنا أبو عبدالله أحمد بن يوسف، وساق نسبه كما ذكرته».

فالنسبان مختلفان كما هو ظاهر.

فمثل هذه القرائن تقوض دعوى اتحاد الترجمتين من الأساس، وتؤكد على أن الهمداني والتغلبي رجلان اشتركا في الاسم واسم الأب فقط، واختلفا في النسبة، ومثله في الرواة كثير.



وقد يقول قائل : نسبة (الهمداني) زيادة جاءت في الرواية المتداولة لكتاب «المستدرك»، إلا أنها لم تتفق عليها روايات الكتاب، بدليل أن الحديث رواه تلميذه البيهقي، فقال :

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا مكرم بن أحمد، أخبرنا أحمد بن يوسف، أخبرنا عبدالمؤمن بن علي، حدثني عبدالسلام بن حرب، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر :

أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال :

«يا فاطمة ! والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله منك ! والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك أحب إلي منك !»

أسنده من طريق البيهقي : الموفق الخوارزمي في «مقتل الحسين» (ص ٩٥).

وعلى هذا، يحتمل أن تكون زيادة نسبة (الهمداني) في هذا الإسناد شاذة مردودة.

وهذا لعمري جواب حسن باعتبار كتاب «المستدرك»، لكن تلك النسبة وردت أيضاً في كتاب «فضائل فاطمة» للحاكم كما سبق التنبيه عليه، فهذا يرد احتمال شذوذها في «المستدرك».

نعم، قد يُجاب عن هذا الإشكال من وجهٍ آخر بأن يقال: نسبة الهمداني وهمٌ من الحاكم نفسه، لأن مكرم بن أحمد القاضي لم يكن معروفاً بالرواية عن الهمداني، إذ لم نجده روى عنه شيئاً في «فوائده»، ولا حكى ذلك أحد من أهل التراجم فيما وقفنا عليه. في حين روى مكرم عن التغلبي في ١٤ موضعاً من «فوائده»، وذكر أنه سمع منه في شوال سنة اثنتين وسبعين ومائتين[1]. وتوهيم الحاكم أولى من ادعاء وقوع التحريف في هذه النسبة أو ادعاء الشذوذ فيها كما لا يخفى، فقد كانت له رحمه الله تعالى أوهام عديدة في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم أفردها بعض الحفاظ بالتصنيف. وبذلك يُفسر تكرار نسبة أحمد بن يوسف همدانياً في كتابين مختلفين من كتب الحاكم. وهذا مخلص حسن في الجملة.



فإن صح هذا، توجب علينا حينئذ البحث والنظر في حال أحمد بن يوسف التغلبي تتميماً للفائدة، خصوصاً بعد أن رأينا أن بعض الفضلاء حكم على هذا الراوي بالجهالة..

أسند الخطيب في ترجمته (٤٦٦/٦) عن أبي العباس بن عقدة، عن عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، قال:

«أحمد بن يوسف ثقة مأمون».

وبنفس السند عن ابن عقدة، قال: وسمعت عبدالله بن أحمد يقول:

---

(١) انظر الأحاديث التالية في «فوائد مكرم بن أحمد القاضي»: ٥٢٠، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٧٧، ٥٨٩، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٣٦، ٦٩٧، ٧٢٠، ٧٢٦، ٧٣٩، ٧٦٧، ٧٦٩.

«أحمد بن يوسف التغلبي ثقة».

فهذا كل ما جاء في هذا الراوي من تعديل. وأنتَ ترى أن مدار سند هذين التوثيقين على أبي العباس بن عقدة، وقد تفرد بهما. وهذا الرجل فيه كلام طويل الذيل ليس هذا موضعه. لكن السؤال هنا: هل يُعتمد عليه في نقل كلام أئمة الجرح والتعديل، أم لا؟ والجواب بالنفي، بدليل ما رواه حمزة بن يوسف السهمي في «سؤالاته» (رقم ١٦٦)، عن أبي عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حَيْويه، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن سفيان بن حماد الحافظ، قال:

سألتُ أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره من الشيوخ في الجرح هل يُقبل قوله؟ قال:

«لا يُقبل!»



قلت: أبو بكر أحمد بن عبدان الحافظ محدث الأهواز المعروف بالباز الأبيض (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) أحد أصحاب المعرفة بهذا الشأن، وهذه مقالة صحيحة الإسناد إليه مسلسلة بالحفاظ، ولهذا اعتمدها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٦/٣/رقم ٦٤٤) لرد ما نقل ابن عقدة عن مطين من طعن في محمد بن الحسين بن حميد.

فإن قيل: لفظ مقالة أبي بكر بن عبدان خاص يتناول نقل ابن عقدة لكلام الأئمة بشأن تجريح الرواة، وذلك بسبب اختلاف المعتقد، وهو أمر معلوم مقرر، لكن لا يتناول لفظ مقالته نقل ابن عقدة لتعديلهم. فكلام أبي بكر بن عبدان قاصر عن المعنى الذي تستدلون له.

قلنا: هذا الاعتراض ليس بشيء، لأن خصوص اللفظ غير مقصود، وبيان ذلك أن رواية ابن عقدة للتجريح وروايته للتعديل كلاهما نقل، فلا يعقل أن يكون هذا الرجل مقبول

الرواية في نقل التعديل، و في نفس الوقت متهماً أو فاسقاً في نقل التجريح !

إذا تقرر هذا، فما جاء من توثيقٍ في ترجمة أحمد بن يوسف التغلبي غير معتبر، لعدم ثبوته. وبذلك تبقى حاله في رواية الحديث على الستر. والرجل عُرف برواية كتب أبي عبيد، ونقله لقراءة ابن ذكوان، وأما قول الإمام أبي عمرو الداني فيما ذكره عنه ابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (١٣٩/١) :

«وله عنه نسخة فيها خلافٌ كثيرٌ لرواية أهل دمشق عن ابن ذكوان !»

فأرجو أن لا يضره ذلك في رواية الحديث، خصوصاً أن التغلبي هذا لم يشتهر أمره في أوساط المحدثين، ولو كانت حاله في الحديث كما وصفها الداني في هذه القراءة لتناوله بعض أئمة النقد بالقدح كما يتناسب مع حاله. في حين وجدناهم سكتوا عنه رغم معاصرتهم له وتواجده بين أظهرهم في دمشق وبغداد، ففي هذا ما يدل على كونه من الشيوخ المساتير كما قلت، والعلم عند الله تعالى.



فصل

بيان حال عبدالمؤمن بن علي الزعفراني في الرواية

بعد هذا التحقيق ننتقل إلى الكلام على العلة الحقيقية لخبر عبدالسلام بن حرب ألا وهو عبدالمؤمن بن علي الزعفراني، وهو ما سنتناوله في التالي..

عبدالمؤمن بن علي الزعفراني الأسدي الكوفي نزيل الري نقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٦٦/١/٣) عن مسلم بن الحجاج النيسابوري الحافظ صاحب «الصحيح» أنه قال : سألت أبا كريب عن عبدالمؤمن بن علي الرازي فأثنى عليه وقال :

«لولا عبدالمؤمن من أين كان يسمع أبو غسان النهدي من عبدالسلام بن حرب..؟!»

وأبو كريب هو الحافظ محمد بن العلاء بن كريب الهمذاني الكوفي. والظاهر أنه ذكر هذه الحكاية في سياق بيان وجه الثناء على عبدالمؤمن بن علي وسببه، وهو أن عبدالسلام ابن حرب كما قال ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٥٠٨/٨/رقم ٣٥١٩) :

«كان عسراً».

فإذا أتاه طلبة الحديث بقصد الأخذ والسماع تمنع بالرواية وتعسر في التحديث؛ فكانوا يقصدون عبدالمؤمن بن علي ليتوسط لدى عبدالسلام من أجل تيسير السبيل إلى تحقيق أغراضهم منه. فكان لعبدالمؤمن بسبب هذا أيادي بيضاء على عدد من أهل الحديث، منهم أبو غسان النهدي. فثناء أبي كريب الحافظ على عبدالمؤمن بن علي الزعفراني من هذه الجهة خاصة، وليس على الإطلاق. وكما لا يخفى فإن هذه الخدمة للمحدثين وإن كانت جليلة، إلا أنها أمرٌ أجنبي عن الضبط والتيقظ والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه ووجوه التحرز في الرواية وغير ذلك من أسباب التعديل. ومن ثم فثناء أبي كريب لا يقتضي تعديلاً لعبدالمؤمن بن علي الزعفراني. ولهذا لم يرو عنه الإمام مسلم شيئاً، لا داخل «الصحيح» ولا خارجه، مع أن مسلماً هو ناقل هذه القصة عن أبي كريب. بل في مقابل هذا الثناء وجدنا في ترجمة الهيثم بن اليمان في «الجرح والتعديل» (٨٦/٢/٤) أن ابن أبي حاتم الرازي نقل عن أبيه أنه قال :



«الهيثم بن اليمان [١] أحب إلي من عبدالمؤمن بن علي !»

فقيل له : فما تقول فيه ؟ قال :

«صالح صدوق».

---

(١) يروي عن إسماعيل بن زكريا الخلقاني ومالك؛ يخطئ ويخالف، له ترجمة في «لسان الميزان» (٣٦٥/٨).

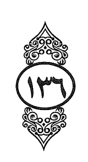
وهذا التركيب وضحه أبو حاتم في موضع آخر من كلامه حين وصف بعض الرواة بأنه (صالح الحديث صدوق)، فقيل له : ثقة ؟ قال :

«صالح الحديث»[1].

وعبارة (صالح الحديث) عند أبي حاتم ليست صيغة تعديل بإطلاق كما سأبينه؛ فهي تأتي عند ابنه في المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب التعديل، وقد ذكر تفسيرها في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/١/٣٧)، حين قال :

«وإذا قيل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

وهذا يعني أن الراوي الذي قيلت فيه هذه العبارة هو دون من تحصل الطمأنينة بتفرده، ومثل أهل هذه المرتبة يقتصر قبول حديثهم على اعتباره بحديث غيرهم من أهل الحفظ : فلا يُقبل حديثه ولا يُرد، ولكن يُنتقى منه ما وافق فيه الثقات.



وقد قلتُ أن العبارة المذكورة تأتي عند ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب التعديل، فهذا يعني أنه ليس بعدها إلا مراتب الجرح، والتي تبدأ عنده بمرتبة (لين الحديث). فإذا كان الهيثم بن اليمان في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، ومع ذلك فضله أبو حاتم الرازي على عبدالمؤمن بن علي الزعفراني كما رأينا، فهذا يعني أن هذا الأخير غايته أن يكون عند هذا الإمام في مرتبة (صالح الحديث) إن لم يكن عنده في المرتبة التي تليها وهي من يُطلق عليه (لين الحديث). هذا ما تدل عليه تلك المفاضلة.

وسبب اللين الذي في عبدالمؤمن هو خطؤه في الرواية، والظاهر أن مقدار ذلك الخطأ لم يكن بالقليل إذا ما قيس بمجموع حديثه، أو أن نوعه موجب لتليين صاحبه. ومما يشير إلى ذلك : تشنيع محدثي الري على من يأخذ عن عبدالمؤمن بن علي الزعفراني ويسمع

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٢/٢٦٨).

منه حتى قال أبو زرعة الرازي فيما نقله عنه أبو عثمان البرذعي في «كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث» (رقم ٥٣) :

«ما تركت الكتاب عن عبدالمؤمن بن علي إلا خوفاً من أهل البلد أن يشنعوا علي بإتياني إياه !!»

والمقصود بأهل البلد في كلام أبي زرعة أهل الحديث منهم كما لا يخفى. فهذا يشير إلى ما قلته. وحتى لا يبقى كلامنا دعوى مجردة، لا بأس من سوق نموذج للكشف عن نوع الخطأ الذي كان يصدر من عبدالمؤمن بن علي في الرواية والذي أوجب ذلك التشنيع؛ وهو قلبه لحديث الرايات السود المعروف الذي رواه يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، قال :



بينما نحن عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، إذ أقبل فتيةٌ من بني هاشمٍ، فلما رآهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، اغرورقت عيناه وتغيَّر لونه...! قال : فقلت : ما نزال نرى في وجهك شيئاً نكرهه، فقال :

«إنا أهل بيتٍ اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً، حتى يأتي قومٌ من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير، فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوا، فلا يقبلونه، حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي فيملؤها قسطاً، كما ملئوها جوراً، فمن أدرك ذلك منكم، فليأتهم ولو حبواً على الثلج !»

فهذا الحديث كما قال البزار في «مسنده» (٣١٠/٤) :

«إنما يعرف من حديث يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٧٠٨/١٠) :

«لا أعلم يرويه عن إبراهيم بهذا الإسناد، غير يزيد بن أبي زياد».

ونقل العقيلي في «الضعفاء» (٣٢١/٦/رقم ٦٥٠٧) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال :

«سمعت أبي يقول : حديث إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، ليس بشيء ! يعني حديث يزيد بن أبي زياد.

قلتُ لعبدالله : الرايات السود ؟ قال : نعم».

ثم قال العقيلي (٣٢٢/رقم ٦٥٠٩) :

حدثنا محمد بن حفص الجوزجاني، قال : سمعت أبا قدامة يقول : سمعت أبا أسامة يقول في حديث يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، في الرايات السود :



«لو حلف عندي خمسين يميناً قسامة ما صدقته ! هذا مذهب إبراهيم ؟! هذا مذهب علقمة ؟! هذا مذهب عبدالله ؟!»

فجاء عبدالمؤمن بن علي الزعفراني بعد ذلك، فقلب إسناد الحديث، فرواه عن محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود !

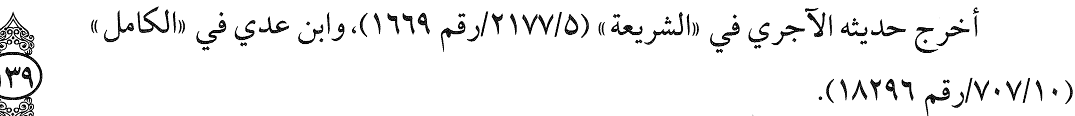
هكذا أخرجه من هذا الوجه مكرم بن أحمد القاضي في «فوائده» (رقم ٧٢٢)، ومن طريقه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم ٥٦)، من رواية عبدالمؤمن بن علي، عن ابن فضيل، قال : قال مغيرة بن مقسم : سمعت من عمارة بن القعقاع حديث إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الفتية من أهل بيته تغير لونه. قال : قال لي المغيرة كان عمارة قد خرج إلى مكة، فاكتريت حماراً فصرتُ إلى القادسية، فلما رآني قال : ما جاء بك ؟ قال : قلت : حديث إبراهيم، عن علقمة عن عبدالله، عن النبي صلى

الله عليه وسلم، فقال : نعم، حدثني إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى الفتية من أهل بيته تغير لونه، وقال :

«إن أهل بيتي هؤلاء اختار الله لهم الآخرة، ولم يختر لهم الدنيا، وسيلقون بعدي تطريداً وتشريداً» وذكر حديثاً طويلاً.

قلت : وصار ظاهر الإسناد الصحة ! وهو وهم قبيح من عبدالمؤمن[1] ؛ كيف وقد خالفه أصحاب ابن فضيل، فرووه عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود به. منهم :

١ ـ علي بن حرب الطائي الموصلي :



أخرج حديثه الآجري في «الشريعة» (٢١٧٧/٥/رقم ١٦٦٩)، وابن عدي في «الكامل» (٧٠٧/١٠/رقم ١٨٢٩٦).



وعلي بن حرب قال الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٦٥٦/٣) :

«وكان ثقة ثبتاً».

٢ ـ وموسى بن داود الضبي الطرسوسي :

وحديثه عند الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣٦٢/١/رقم ٣٥١).

وموسى بن داود ثقة من رجال مسلم.

---

(١) تابعه عليه : أبو عثمان عبدالرحمن بن عمرو الحراني؛ أخرج حديثه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨/١٠/رقم ١٠٠٤٣)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم ٥٥). وأبو عثمان سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال : «شيخ». انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٦٧/٢/٢). فلا قيمة لمتابعته هنا !

٣ ـ نعيم بن حماد الخزاعي :

وحديثه أخرجه في «الفتن» (٣١٠/١/رقم ٨٩٥).

كما أن الحديث لم ينفرد به ابن فضيل من هذا الوجه؛ فقد رواه جماعة من الثقات عن يزيد بن أبي زياد به[1]. فلا نطيل ببيان ذلك لأنه سيفضي بنا إلى الخروج عن المقصود.

فعُلم من هذا أن عبدالمؤمن بن علي الزعفراني كان يخطئ الخطأ القبيح ويخالف الثقات ويقلب الأسانيد توهماً لا تعمداً، وهذا ما حمل أهل الري على التشنيع على المتردِّد على عبدالمؤمن وطالِب السماع منه. لكن ذلك الخطأ في حديث عبدالمؤمن لم يبلغ الحد الذي يهدر معه حديثه بالمرة، وإنما هو «صالح الحديث»؛ يُقبل منه ما وافق الثقات، ويُرد ما تفرد به. وهذا ما يفسر كتابة الرازيَيْنْ لحديثه رغم ما به من ضعف.

وموقف أهل الري من عبدالمؤمن إذا ضُمَّ إلى كلام أبي حاتم الرازي مُقَدَّمٌ على حكم الحافظ أبي حاتم بن حبان البستي الذي أورد الزعفراني في كتابه «الثقات» (٤١٧/٨)، فقال :

«من أهل الري؛ يروي عن عبدالسلام بن حرب، روى عنه : أبو حاتم الرازي وأهل بلده».

لأن أبا حاتم الرازي ممن خبر حديث عبدالمؤمن بن علي الزعفراني، فقد عاين أصول سماعه من عبدالسلام بن حرب كما سيأتي، وكتب أحاديثه وروى عنه اعتباراً لا اعتماداً، فلكلامه قيمة وميزة على غيره من النقاد ممن تأخر عن زمانه، كابن حبان. على أن ابن حبان إنما استقى مادة كتابه على عادته من «التاريخ الكبير» للبخاري و«الجرح والتعديل» لابن

---

(١) فوصف الدراقطني في «العلل» (١٨٤/٥) لحديث عمارة بن القعقاع بأنه أصح طرق هذا الحديث فيه نظر !

أبي حاتم الرازي كما هو معلوم. وبما أن البخاري لم يترجم لعبدالمؤمن بن علي الزعفراني في «التاريخ الكبير» أصلاً، لم يبق إلا كتاب الرازي، فمنه أخذ ابن حبان ترجمة عبدالمؤمن، فربما وثقه بناء على ثناء أبي كريب محمد بن العلاء عليه. لكن فات ابن حبان التنبيه على أن هذا الراوي ليس ثقة بإطلاق، وإنما يكتب حديثه للاعتبار؛ وكأنه لم يتنبه لما جاء في ترجمة الهيثم بن اليمان من مزيد البيان والتعريف بحال هذا الراوي عند أبي حاتم الرازي، والله تعالى أعلم.



نعم، كُتُب عبدالمؤمن بن علي الزعفراني عن عبدالسلام بن حرب سليمة ومستقيمة على ما يبدو؛ فقد نقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٦٦/١/٣) عن أبيه أنه قال:



«أخرج إلي عبدالمؤمن بن علي أصول كتب عبدالسلام بن حرب، فقال: قرأ علي عبدالسلام، ثم وهب لي!»اهـ.

وسكوت أبي حاتم عن التعليق على حكاية عبدالمؤمن بعد معاينة أصوله عن عبدالسلام بن حرب مع ضميمة روايته عنه يشير إلى سلامة تلك الأصول.

لأجل هذا قد يقول قائل: سلمنا لكم أن عبدالمؤمن كان يهم ويخطئ في الرواية، لكن لا نسلم لكم ذلك في خصوص روايته عن عبدالسلام بن حرب، لأن كتبه كانت عند عبدالمؤمن كما سبق في حكاية أبي حاتم الرازي عنه.

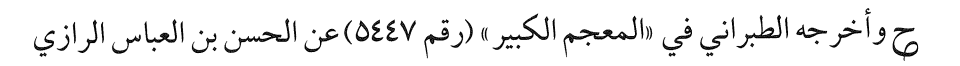
والجواب عن هذا أن هذه دعوى مردودة لا يعول عليها لتوقفها على دعوى ثانية هي اقتصار عبدالمؤمن بن علي على كتبه في روايته عن عبدالسلام بن حرب. وهذا قول بالاحتمال لا دليل عليه. بل واقع مرويات عبدالمؤمن عن عبدالسلام بن حرب يرده. فقد

روى عنه عبدالمؤمن عدداً من الأخبار التي أخطأ فيها؛ وهي على قسمين :

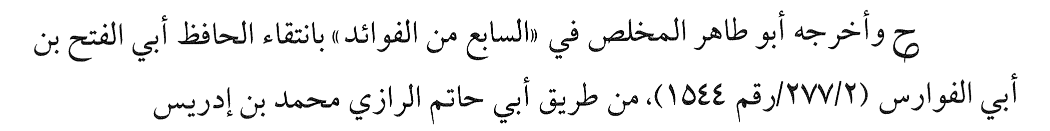
أحدهما : أخبار غرائب لم يروها غير عبدالمؤمن عن عبدالسلام، تفرد بها عنه ولم يروها غيره من أصحاب عبدالسلام.

والقسم الثاني : أخبار خالف عبدَالمؤمن فيها أصحاب عبدالسلام الثقات الحفاظ. ولكون الخطأ في هذا القسم أظهر منه في القسم الأول، سأقتصر على سوق أنموذج واحد منه لبيان ما قصدته..

أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٨/٦/رقم ٥٤٤٧)، وفي «الأوسط» (٢٦٢/٤/ رقم ٤١٤٤)، عن علي بن سعيد الرازي


ح وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ٥٤٤٧) عن الحسن بن العباس الرازي




ح وأخرجه أبو طاهر المخلص في «السابع من الفوائد» بانتقاء الحافظ أبي الفتح بن أبي الفوارس (٢٧٧/٢/رقم ١٥٤٤)، من طريق أبي حاتم الرازي محمد بن إدريس

ثلاثتهم عن عبدالمؤمن بن علي، قال : ثنا عبدالسلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن عبدالملك بن ميسرة، عن أبي صالح، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، فمن زاد أو ازداد فقد أربى» الحديث بطوله.

قال الطبراني عقبه :

«لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك بن ميسرة إلا أبو خالد، ولا رواه عن أبي خالد

إلا عبدالسلام. تفرد به عبدالمؤمن وأبو غسان النهدي »اهـ.

قلت : خالفهما أبو نعيم الفضل بن دكين وهو «ثقة ثبت» كما قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٤٣٦)، فروى الحديث عن عبدالسلام بن حرب، إلا أنه قال : عن مغيرة بن مقسم، عن عبدالرحمن بن أبي نعم، عن أبي سعيد الخدري به.

أخرج حديثه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٦/١-١٧٧/رقم ٤٥٤) واللفظ له، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤٣/٢)، من طريق علي بن عبدالعزيز، قال : ثنا أبو نعيم، عن عبدالسلام ابن حرب، عن مغيرة ـ يعني ابن مقسم ـ، عن عبدالرحمن بن أبي نعم : أن أبا سعيد الخدري، لقي ابن عباس فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة مثلا بمثل، فمن زاد فقد أربى » الحديث.



ومما يؤيد ما رواه أبو نعيم : متابعة جرير بن عبدالحميد الضبي لحديث عبدالسلام ابن حرب من هذا الوجه..

أخرج هذه المتابعة أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤٨٩/٢/رقم ١٣٢٥)، قال :

حدثنا زهير، حدثنا جرير، عن مغيرة، عن عبد الرحمن بن أبي نعم قال : جاء أبو سعيد الخدري إلى رجل فقال له : أقرأت ما لم نقرأ، وصحبت ما لم نصحب ؟ قال : ما قرأت إلا ما قرأتم وقد صحبتم، قال : ففيم تفتي الناس : الدرهمين بثلاثة، والدرهم بدرهمين...؟ فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

«الذهب بالذهب، مثلا بمثل، فما زاد فهو ربا، والفضة بالفضة، مثلا بمثل، فما زاد فهو ربا».

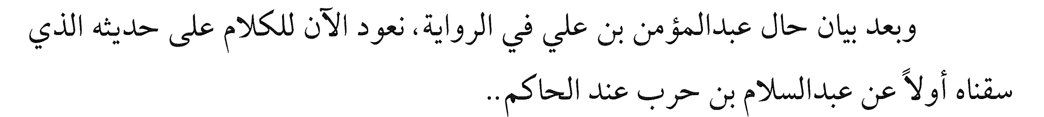
قال : سمعته بعد يقول : اللهم إني أتوب إليك مما كنت أفتي به الناس في الصرف !

قلت : شيخ أبي يعلى هو أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي أحد حفاظ الحديث، قال الخطيب في ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/٥٠٩) :

«وكان أبو خيثمة ثقة ثبتاً حافظاً متقناً».

وجرير بن عبدالحميد الضبي «مجمعٌ على ثقته» كما قال أبو القاسم اللالكائي.

فهذا مثالٌ واحدٌ من أخطاء عدة لعبدالمؤمن بن علي في حديثه عن عبدالسلام بن حرب، الأمر الذي يدل على أنه لم يكن يقتصر على أصله في الرواية عن هذا الشيخ، بل كان يحدث أيضاً من حفظه، فيقع بسبب ذلك في الوهم والغلط، ويخطئ ويخالف الثقات، والله تعالى أعلم.



وبعد بيان حال عبدالمؤمن بن علي في الرواية، نعود الآن للكلام على حديثه الذي سقناه أولاً عن عبدالسلام بن حرب عند الحاكم..



فصل

بيان نكارة خبر عبدالسلام بن حرب

بعد تحرير البحث في المسائل السابقة، نستطيع القول أننا أحرزنا تقدماً مهماً يمكن معه إصدار الحكم اللائق على خبر عبدالسلام بن حرب بشكل دقيق، فنقول :

خبر عبدالسلام بن حرب منكر سنداً ومتناً.

أما نكارة السند فيُستدل لها بالقرائن التالية :

الأولى : التفرد

فالحديث تفرد به عبدالمؤمن بن علي الزعفراني، عن عبدالسلام بن حرب، عن

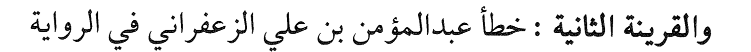
عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفاً عليه. ولهذا علق الذهبي عليه بقوله:

«غريب عجيب!»

وينبغي التنبه إلى أن عبدالسلام بن حرب كان له أصحاب اعتنوا بنقل حديثه فأكثروا الرواية عنه، يأتي في مقدمتهم: أبو نعيم الفضل بن دكين الذي قال عنه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/٦٧):

«وله عنه ألوف!»

فإذا تفرد عبدالمؤمن بحديثٍ عن شيخه عبدالسلام بن حرب دون أبي نعيم وغيره من المقدَّمين في حفظ مرويات هذا الشيخ ونقلها، كان التفرد شديداً كما لا يخفى. فكيف بالتفرد عنهم جميعاً؟!


والقرينة الثانية: خطأ عبدالمؤمن بن علي الزعفراني في الرواية

فقد رأينا في الفصل السابق أن عبدالمؤمن بن علي الزعفراني يأتي عند أبي حاتم الرازي في مرتبة «صالح الحديث» أو دونها، بحيث يُقبل منه ما وافق الثقات، ويُرد عليه ما تفرد به، لأن الرجل كما رأينا يتفرد ويغرب، وربما خالف الثقات وقلب الأسانيد توهماً لا تعمداً. ولم يكن يقتصر على أصل عبدالسلام بن حرب في الرواية عنه، بل كان يحدث عنه أيضاً من حفظه كما رأينا، فربما أوقعه ذلك في الوهم والغلط، فقلب الأسانيد القلب الوحش.

وعليه، فتفرد عبدالمؤمن هنا يندرج تحت ثاني قسمي المنكر عند ابن الصلاح، وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. ومثل له رحمه الله بحديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها:

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

«كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق !»

ثم علق عليه بقوله :

«تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم»[١].

والقرينة الثالثة : المخالفة

كما رأينا فيما سبق من تخريجٍ للحديث، فإن أبا بكر بن أبي شيبة قد رواه عن محمد ابن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه من كلامه. وبينا أنه خبر مرسل.



بينما رواه عبدالمؤمن بن علي، عن عبدالسلام بن حرب، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفاً عليه. فزاد ذكر عمر وجعله موصولاً.

وأبو بكر بن أبي شيبة هو سيد الحفاظ، قال ابن حبان في «الثقات» (٣٥٨/٨) :

«كان متقناً حافظاً ديناً، ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع».

وقال الخطيب في ترجمته في «تاريخ بغداد» (٢٥٩/١١) :

«وكان متقناً حافظاً مكثراً».

---

(١) ابن الصلاح : «كتاب معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٨٢).

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٢/١١):

«وهو من أقران أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني في السِّنِّ والمولد والحِفْظِ».

وقال أيضاً (١٢٣/١١):

«وكان بحراً من بحور العلم، يُضرب به المثل في قوة الحفظ!»

وقد ألف «المصنف» و«المسند» وغيرها من المؤلفات الماتعة التي سارت بها الركبان، وجلُّ مروياته مبثوثة في المصنفات الحديثية بعده على اختلاف أنواعها وطبقاتها.

ومن عادة ابن أبي شيبة في «مصنفه» إذا كان إسناد الحديث قد وقع له من وجهين تارة موصولاً وأخرى مرسلاً، فإنه يبدأ بالموصول أولاً، ويعقبه بالمرسل[1]، وإما يقرن بينهما في سياق واحد[2].



ثم كلٌّ مِن محمد بن بشر وعبدالسلام بن حرب من أهل بلد أبي بكر، ومن شيوخه الذين أكثر الرواية عنهم. لكن عبدالسلام أقدم وفاة من محمد بن بشر، فيكون إسناد أبي بكر عن عبدالسلام أعلى من إسناده عن محمد. وطلب العلو سنة متبعة عند المحدثين.

---

(١) كقول ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥١٧/٣-٥١٨/رقم ٨٣٧٧):
حدثنا ابن علية، وابن نمير، عن سفيان، عن حبيب، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: «صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس ثمان ركعات في أربع سجدات».
ثم أعقبه بالرواية المرسلة، فقال (٥١٨/٣/رقم ٨٣٧٨):
حدثنا وكيع، قال: ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، ولم يذكر ابن عباس.

(٢) مثاله: قول ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٢/١/رقم ٧٨٢):
حدثنا وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن سالم
وحفص، عن الأعمش، عن سالم، عن سارية، - ولم يذكر سفيان سارية -، قال: سئل عبد الله عن الجنب يغسل رأسه بالخطمي، فقال: «يجزئه إذا غسل أن لا يعيد على رأسه».

فلو كان الحديث الذي نقله عبدالمؤمن بن علي عن عبدالسلام بن حرب ثابتاً، لوجدنا أبا بكر بن أبي شيبة مثلاً يذكر حديثَ كلٍّ من محمد بن بشر وعبدالسلام بن حرب مستقلاً عن الآخر على سبيل التنويع، أو يقرن بين هذين الشيخين في الإسناد مع التنبيه على موضع الاختلاف في الوصل والإرسال كما هي عادته. وفي جميع الأحوال لم يكن ليستغني بحديث محمد بن بشر النازل المرسل ويزهد في حديث عبدالسلام العالي الموصول مع كونهما جميعاً في متناوله ! فلما وجدناه اقتصر على رواية حديث محمد بن بشر علمنا أن حديث عبدالسلام لم يقع لابن أبي شيبة. وعدم وقوع الحديث له :

- مع كون راويه عبدالسلام بن حرب، وهو من شيوخه الذين أكثر عنهم

- ومع كون ابن أبي شيبة «أحفظ أهل زمانه للمقاطيع» كما قال ابن حبان



فيه دليلٌ على أن الخبر الذي نقله عبدالمؤمن بن علي عن عبدالسلام مما ينبغي التوقف فيه. فلما رأينا أن بقية المحدثين الثقات الذين نقلوا لنا هذا الحديث اجتمعوا على روايته عن محمد بن بشر العبدي دون عبدالسلام بن حرب، وتتابعوا على ذلك، وهم :



١ ـ معاوية بن عمرو الأزدي صاحب زائدة، ثقة من رجال الشيخين

٢ ـ وأحمد بن يحيى الصوفي؛ ثقة من شيوخ النسائي، وثقه أبو حاتم الرازي وغيره

٣ ـ والفضل بن سهل الأعرج، ثقة من رجال الشيخين، كان أحد الدواهي في الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث، وثقه النسائي وغيره

٤ ـ وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٨-٣٩)، وقال : «كان متقناً»

انقدح في ذهن الناقد أن عبدالمؤمن بن علي شذَّ عن الحفاظ المتقنين الذين نقلوا لنا

هذا الحديث وخالفهم من جهتين :

الأولى : حين جعل الخبر من رواية عبدالسلام بن حرب، وإنما هو حديث محمد بن بشر وقد تفرد به. وهذا قَلْبٌ للإسناد.

والجهة الثانية : حين زاد في الإسناد ذكر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وإنما هو موقوف على أسلم من كلامه. وكأنه تبع فيه طريق المجرة !

وتَرَاكُمُ المخالفتين ينزل بإسناد حديث عبدالمؤمن بن علي إلى حضيض النكارة كما لا يخفى.



وأما نكارة المتن فتتعلق بأمرين :

أحدهما : في تصرف عبدالمؤمن في كلام عمر هكذا :

«يا فاطمة ! والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منك...! والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك صلى الله تعالى عليه وسلم أحب إلي منك !»

مع أن رواية محمد بن بشر لم تتعرض لتفضيل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لفاطمة رضي الله تعالى عنها، وإنما لفظ الخبر :

«يا بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ! والله ما من أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك».

وأهمية هذا التصرف تبدو في :

الأمر الثاني؛ وهو أن جملة: «والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منك!» جاءت مخالفة لما هو مشهورٌ عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهو قوله في أبي بكر:

«كان أبو بكر سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم».

أخرجه الترمذي في «المناقب» (٣٨/٦/رقم ٣٦٥٦)، والبزار في «مسنده» (٣٧٣/١/رقم ٢٥١)، وأبو بكر بن أبي عاصم في «السنة» (٧٨٦/٢/رقم ١٢٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» كما جاء في «الإحسان» لابن بلبان (٢٧٨/١٥/رقم ٦٨٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (٦٦/٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم» (رقم ١٨٤)، وأبو الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد الزهري في «حديثه» (٤٣٧/١-٤٣٨/رقم ٤٣٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٥/٣٠)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٥٥/١/رقم ١٤٥، و٢٥٦/ رقم ١٤٦)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.



قال الترمذي عقبه:

«هذا حديث صحيح غريب».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرطهما ولم يُخرجاه(!)»

قلت: ووهم الحاكم رحمه الله تعالى في نفيه إخراج البخاري ومسلم لهذا الحديث! لأنه قطعة من حديث السقيفة المشهور برواية عائشة عن عمر، وقد أخرجه البخاري بسياقه المطول في «فضائل الصحابة» من «صحيحه» (٦/٥-٧/رقم ٣٦٦٧، ٣٦٦٨). فلا وجه لاستدراك

الحاكم للحديث على صاحبي الصحيح !

وعلى هذا فالثابتُ عن عمر رضي الله تعالى عنه هنا مخالف ـ كما قلت ـ لما جاء في رواية عبدالمؤمن بن علي الزعفراني.



إذا تبين لك هذا، فلا يمكن اعتبار الزائد في رواية عبدالسلام بن حرب زيادة من ثقة، لأسباب :

أحدها أن إسناد الخبر إلى عبدالسلام لا يصح، لمجيئه من طريق عبدالمؤمن بن علي الزعفراني وهو غير معتمد، وقد تفرد بالخبر موصولاً مخالفاً غيره من الأثبات، وهذا يعني أن متابعة عبدالسلام غير معتبرة، لعدم صحة الطريق إلى المتابع.



والسبب الثاني أنه على تقدير صحة إسناد الخبر إلى عبد السلام، فإن الزيادة إنما تُقبل من الثقة الحافظ، قال الإمام مسلم بن الحجاج في كتاب «التمييز» (ص ١٨٩) :

«والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يُعْثَرْ عليهم الوهم في حفظهم».

ويعلم من هذا أن باب الزيادة في الحديث مسدود، لا يلجه إلا الثقة الحافظ، فإذا زاد شيئاً شهدت القرائن بصحته كان أكمل لرتبته في الحفظ، وأدل على اعتنائه بهذا العلم، وضبطه دون أقرانه لأشياء غابت عنهم. فالأولى عندي أن تكون صياغة هذا القاعدة بلفظ: «الحديث للزائد الحافظ»[1]، فهذا هو الموافق لمسالك الحفاظ في المواطن التي تحكم القرائن بقبول الزيادة واعتمادها.

---

(١) من الكلمات الذهبية لفيلسوف هذه الصناعة الإمام مسلم في كتابه «التمييز» (ص ١٩٩)، وصححتُها من طبعة دار الإيمان بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق (ص ٦٥).

وعبدالسلام بن حرب هو حافظ بلا شك، إلا أن له ما ينكر؛ فقد أسند العقيلي في «الضعفاء» (٣/٥٥٦/رقم ٣٥٧٢) عن وكيع أنه قال:

«كل حديثٍ حسن عبدالسلام بن حرب يرويه !»

وليس قصد وكيع بالحسن هنا الاصطلاحي الحادث الذي يعتبر فيه قيد القبول، وإنما قصده بالحسن هنا المنكر، فإن النكارة هي أحد معاني الحسن عند أرباب الاصطلاح، قال ابن عدي في ترجمة عبدالملك بن الحسين أبي مالك النخعي في «الكامل» (٨/٤٣٣):

«له أحاديث حسان، وعامتها لا يتابع عليه !»

وشواهد هذا المعنى كثيرة يمكن الوقوف عليها في مصنفات أصول الحديث، ولهذا قال الحافظ أبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ١٣٥) وهو يبين اصطلاح متقدمي المحدثين:



«وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة».

ويؤكد هذا المعنى بشأن عبدالسلام بن حرب ما قاله ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٨/٥٠٨/رقم ٣٥١٩):

«كان به ضعف في الحديث، وكان عسراً».

ولهذا قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٠٩٥):

«ثقة حافظ له مناكير».

فمثله لا تُقبل زيادته.

والسبب الثالث : أن خبر عبدالسلام بن حرب منكر سنداً ومتناً كما بينا، فلا يعتد به فضلاً عن قبول الزائد فيه، لأن الاعتبار بالطرق المرجوحة ـ وهي التي ثبت في ميزان النقد الحديثي أنها خطأ ـ لا يصح، بحيث لا تصلح حتى في باب الشواهد والمتابعات التي يتساهل فيها النقاد ويتسامحون، فمن باب أولى أن لا يُنتفع بها في باب اعتبار زيادات الثقات الذي الأصل فيه التشدد والإمعان في النقد !

فلهذه الأسباب جميعها كان خبر عبدالسلام غير مُعْتَدٍّ به في هذا المعترك، لوضوح نكارته. وأن الصواب في روايته : ما اتفق عليه الثقات الحفاظ عن محمد بن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه. فمن الخطل والتهافت الإقدام على عضد أحدهما بالآخر، لأن هذه الخطوة في نهاية المطاف هي محاولة لتقوية رواية محمد بن بشر بالخطأ..!! فاعلم ذلك.



بل حتى وإن تنزلنا وقلنا بصحة خبر عبدالسلام بن حرب وسلامته من النكارة التي ذكرنا؛ فإن العنعنة في قول الراوي هنا : (عن عمر) لا يُعتَدُّ بها في الاتصال مع الكلام الذي في حفظ عبدالسلام بن حرب ومجيء سائر الروايات عن محمد بن بشر العبدي مرسلةً، لأن العنعنة كانت تستعمل أحياناً نادرة ولا يُقصد بها الرواية، بل يكون المراد منها سياق القصة، سواءٌ أدركها الراوي أو لم يُدركها، ويكون في ذلك الموضع شيءٌ محذوف تقديره (عن قصة فلان)؛ قال ابن حجر «النكت» (٥٨٦/٢) بعد أن ساق كلام ابن الصلاح في العنعنة :

«فات المصنِّفَ حالةٌ أخرى لهذه اللفظة وهي خفيةٌ جداً قَلَّ مَن نَبَّهَ عليها، بل لم يُنبِّه عليها أحدٌ مِن المصنفين في علوم الحديث مع شدة الحاجة إليها ! وهي أنها تَرِدُ ولا يتعلَّق بها حكمٌ باتصالٍ ولا انقطاعٍ، بل يكون المراد بها سياق القصة سواء أدركها الناقل أو لم يدركها، ويكون هناك شيءٌ محذوفٌ مقدَّر»اهـ.

مثال ذلك : ما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» قال :

ثنا أبي، ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا أبو إسحاق ـ هو السبيعي ـ، عن أبي الأحوص ـ يعني عوف بن مالك ـ أنه خرج عليه خوارج فقتلوه.

قال الحافظ:

«فهذا لم يرد أبو إسحاق بقوله (عن أبي الأحوص) أنه أخبره به، وإنما فيه شيء محذوف تقديره: (عن قصة أبي الأحوص)، أو (عن شأن أبي الأحوص) أو ما أشبه ذلك، لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله!»

ويشهد لهذا ما أسنده أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص ٦٠٥)، والدارقطني في «العلل» (٢٨٩/١٣-٢٩٠) عن الحافظ موسى بن هارون الحمال رحمه الله تعالى قال:

«وكان هذا عند المشيخة الأُوَلِ جائزاً يقولون «عن فلان» وليس هو (عن رواية فلان)، وإنما هو (عن قصة فلان)، و(عن حديث فلان)..!»اهـ.



وذكَرَ الحافظ أمثلةً على هذا، ثم قال (٥٩٠/٢): «وأمثلة هذا كثيرةٌ، ومَن تتَبَّعها وَجَدَ سبيلاً إلى التعقُّب على أصحاب المسانيد ومصنفي الأطراف في عدة مواضع يتعينَّ الحمل فيها على ما وصفنا مِن المراد بهذه العنعنة»اهـ.

وبناء عليه، وعلى فرض صحة خبر عبدالسلام بن حرب الموصول وسلامته من النكارة التي ذكرنا، ينبغي أن تكون العنعنة فيه من هذا القبيل، ويكون قول الراوي فيه (عن عمر) أي (عن قصة عمر) أو (عن شأن عمر)، أراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف، وهذا جمعٌ حسن حملاً لخبر عبدالسلام بن حرب على السلامة من الوهم والخطأ. لكن لا تعارض في هذه الحالة بين روايته ورواية محمد بن بشر العبدي، لأن كل واحدة منهما تكون حينئذ مرسلة، والله تعالى أعلم.

❀ ❀ ❀ ❀

بقي أن نشير إلى وجود متابعٍ لعبدالسلام بن حرب على حديثه من وجه لا يُفرح به..! فلا بأس من الكلام عليه هنا حتى لا يغترَّ أحد بإسناده. هذا المتابع هو أبو عمرو بن العلاء أحد العلماء الثقات. وهو ما سنتعرض له في الفصل التالي..

فصل

نقد متابعة أبي عمرو بن العلاء لعبدالسلام بن حرب وبيان أنها موضوعة

أخرج هذه المتابعة الحاكم في «فضائل فاطمة» (رقم ٤٣)، قال:

حدثنا مكي بن بندار الزنجاني، حدثنا محمد بن فضالة الحنفي، حدثنا ابن أبي الهيذام، حدثنا عثمان بن طالوت، حدثنا بشر بن أبي عمرو بن العلاء، عن أبيه، قال: حدثني عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، فذكره بنحوه.



قلت: وهذا إسنادٌ تالف، مداره على مكي بن بُندار الزنجاني؛ واسمه الكامل: مكي ابن بندار بن مكي بن عاصم أبو عبدالله الزنجاني؛ أخذ عن: أبي العباس بن عقدة، ومحمد ابن الحسين الزعفراني صاحب ابن أبي خيثمة، وتلك الطبقة، وعنه: الدارقطني والحاكم وأضرابهما. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤٩/١٥/رقم ٧٠٥٤)، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما قول الشيخ مقبل «رجال الحاكم في المستدرك» (رقم ١٦٢٦):

«وذكره السمعاني رحمه الله في «الأنساب» في مادة (الزنجاني)، وقال: «قال ابن أبي حاتم: «رأيته ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً»..(!)»اهـ.

فهو وهم في النقل بيقين! كيف ومكي بن بندار متأخر عن طبقة ابن أبي حاتم، وإنما قال ابن أبي حاتم ما قاله بشأن السري بن مهران الرازي نزيل زنجان، يُعرف ذلك

بالرجوع إلى كلام السمعاني في مادة الزنجاني في «الأنساب» (٣٠٨/٦)، ونصه فيها :

«وأبو عبدالله مكي بن بندار بن مكي بن عاصم الزنجاني؛ قدم بغداد وحدث بها عن أسامة بن على بن سعيد الرازي، ومحمد بن زنجويه القزويني، وعرس بن فهد الموصلي، وأبى العباس بن عقدة، ومحمد بن الحسين الزعفرانيّ صاحب ابن أبى خيثمة. روى عنه : أبو الحسن الدار قطني، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن رزق البزاز، وأبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الحافظ، وغيرهم. وذكره أبو بكر في «تاريخه لأصبهان» فقال :

«مكي بن بندار الزنجاني، قدم أصبهان سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، كتب الحديث الكثير بالشام ومصر والعراق».

وأبو سهل السري بن مهران الرازيّ ثم الزنجاني من أهل الري، يروي عن حسين الجعفي، ومحمد بن عبيد، وأبي أحمد الزبيري، قال ابن أبى حاتم : «رأيته ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً»..»اهـ.



ومكي بن بندار ترجم له أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٢٦/٢) أيضاً، فقال :

«حدث بنسخة بشر بن أبي عمرو بن العلاء عن أبيه».

واغتر الحاكم بكون مكي كتب الحديث ورحل في طلبه، فوثقه فيما نقله عنه السجزي في «سؤالاته له» (رقم ٣٠٣)، في حين لم يمنع ذلك أبا الحسن الدارقطني من اتهامه بوضع الحديث، وذلك لمعرفته بحاله أكثر من غيره، فقال السلمي في «سؤالاته» (رقم ٤٦٢، ٤٦٣) :

سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي القاسم بن الثلاج ؟ فقال :

«لا يشتغل به ! فوالله ما رأيته قط في مجلس من مجالس العلم إلا بعد رجوعي من

مصر؛ رأيته أولاً في مجلس أبي حامد الهمداني المروزي، ولا رأيت له سماعاً في كتاب أحد ! ثم لا يقتصر على هذا حتى يضع الأحاديث والأسانيد ويُرَكِّب ! وقد حدثتُه بأحاديث فأخذها وترك اسمي واسم شيخي، وحدث عن شيخ شيخي !!»

(قال السلمي) : **وسألته عن مكي بن بندار الزَّنْجاني ؟ فقال مثلَه أو قريباً منه ، إلا أن مكيًّا كتب الحديث** »اهـ.

وشيخه محمد بن فضالة الحنفي نكرة لا يُعرف ! لكنه لم ينفرد بالخبر من هذا الوجه، بل تابعه أبو محمد بن السقاء..

أخرج حديثه أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السمان الرازي ـ لعله في «الموافقة بين أهل البيت والصحابة وما رواه كل فريق في الآخر» ـ، ومن طريقه الموفق الخوارزمي في «مقتل الحسين» (ص ٩٩)، من رواية عبدالرحمن بن محمّد النيسابوري، قال : أخبرنا عبدالله ابن محمّد الحلواني، أخبرنا أبو محمّد عبدالله بن محمّد، أخبرنا هارون بن محمّد، أخبرنا عثمان بن طالوت، أخبرنا بشر بن أبي عمرو، أخبرنا أبي، أخبرنا عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطّاب أنّه دخل على فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال :



«يا فاطمة، إنّه والله ما كان أحد من الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعزّ عليّ منك».

وفي رواية أخرى : «أكرم علي بعد أبيك منك».

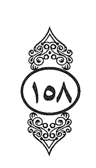
قلت : أما شيخ أبي سعد بن السمان فهو عبدالرحمن بن محمد أحمد بن محمد بن فضالة أبو علي النيسابوري نزيل الري، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٨٦/٩) وغيره.

وأما عبدالله بن محمد الحلواني فهو آفة هذا الإسناد ! واسمه الكامل : عبدالله ابن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبيد بن زياد بن مهران بن البختري أبو القاسم الشاهد المعروف بابن الثلاج، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٣٦٣/رقم ٥٢٣٠)، فقال :

«وهو حلواني الأصل، حدث عن أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وأحمد ابن محمد بن أبي شيبة، وأحمد بن إسحاق بن البهلول، وأحمد بن محمد بن المغلس، ويحيى ابن محمد بن صاعد، ومن في طبقتهم ومن بعدهم».

ثم قال الخطيب بعد كلام :

حدثني التنوخي، قال : قال لنا ابن الثلاج : ما باع أحدٌ من أسلافنا ثلجاً قط، وإنما كانوا بحلوان..» الخ ما قال.



وقال حمزة السهمي في «سؤالاته للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل» (رقم ٣٢٩) :

«أبو القاسم عبدالله بن محمد المعروف بابن الثلاج البغدادي كان معروفاً بالضعف، سمعتُ أبا الحسن الدارقطني وجماعة من حفاظ بغداد يتكلمون فيه ويتهمونه بوضع الأحاديث وتركيب الأسانيد !»

وقال الخطيب في ترجمته (١١/٣٦٤) :

حدثني الأزهري، قال : سمعتُ الدارقطني يقول :

«هاهنا شيوخ قد خرجوا الحديث ورووه، والله ما حضروا معنا في مجلسٍ ولا رأيناهم عند محدث !» يشير بذلك إلى ابن الثلاج.

وسنذكر لاحقاً رواية السلمي عن الدارقطني. وقال الخطيب أيضاً :

سمعتُ الأزهري يقول :

«كان ابن الثلاج يضع الحديث على سليمان الملطي، وعلى غيره».

ورأيتُ الأزهري خرَّق شيئاً من حديث ابن الثلاج، وأخذتُ بعض أصوله عنه فسألته أن أقرأه عليه، فامتنع أشد الامتناع، وقال :

«لا أحدث عنه !»

فلم أزل أسأله حتى أذن لي فقرأتُه عليه، ووهب لي أصله».

ثم قال الخطيب :



حدثني أحمد بن محمد العتيقي، قال : ذكر لي أبو عبدالله بن بكير أن أبا سعد الإدريسي لما قدم بغداد قال لأصحاب الحديث :

ـ إن كان هاهنا شيخ له جموع وفوائد وتخريج فأفيدونى عنه !

فدلوه على أبي القاسم بن الثلاج ! فلما اجتمع معه أخرج إليه جمعه لحديث «قَبْضِ العلم»، وإذا فيه : (حدثني أبو سعد عبدالرحمن بن محمد الإدريسي..) حديثاً، فقال له الإدريسي :

ـ أين سمعتَ من هذا الشيخ ؟

فقال : هذا شيخ قدم علينا حاجاً فسمعنا منه (!) فقال :

ـ أيها الشيخ، أنا أبو سعد عبدالرحمن بن محمد الإدريسي، وهذا حديثي ! ووالله ما

رأيتك ولا اجتمعت معك قبل هذا الوقت !!

فخجل ابن الثلاج ..!

قال العتيقي : ثم اجتمعت مع أبي سعد الإدريسي فحدثني بهذه القصة كما حدثني بها ابن بكير عنه.

وختم الخطيب الترجمة بقوله :

«وكان مخلطاً في الحديث، يدعي ما لم يسمع، ويضع الحديث».

فهذا هو أبو القاسم بن الثلاج راوي هذا الخبر، وتلك هي حاله في الرواية. وشيخه في هذا الإسناد هو أبو محمد بن السقاء واسمه الكامل : عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عثمان بن المختار المزني الواسطي، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١/٣٥٤/رقم ٥٢٢٣).



وخلاصة الكلام أن متابعة أبي عمرو بن العلاء من الطريقين ـ طريق أبي سعد بن السمان الرازي، وطريق الحاكم ـ موضوعة. ومن ثمَّ لا يعرج عليها لأنها بمنزلة العدم. إلى هذا، فخبر عبدالسلام بن حرب منكر سنداً ومتناً كما رأينا، فلا تنفعه المتابعات كما تقرر في موضعه.



وإذا تبين أن متابعة عبدالسلام بن حرب غير معتبرة ولا مُعتد بها للأسباب التي فصلناها فيما سبق، يبقى خبر محمد بن بشر العبدي عن شيخه عبيدالله بن عمر العمري فرداً غريباً. وبناء عليه، ينبغي أن يسير البحث في الاتجاه التالي :

أولاً : نحتاج إلى معرفة مرتبة محمد بن بشر في العدالة والضبط.

ثانياً : نحتاج أيضاً إلى معرفة علاقة محمد بن بشر بعبيدالله بن عمر العمري، هل كان التلميذ معروفاً بملازمة شيخه ملازمة طويلة، أم لا ؟

وهما نقطتان لهما أهمية بالغة على مجرى التحقيق في صحة خبر التهديد بالتحريق. وسيكون الجواب عنهما إن شاء الله تعالى في القسم التالي...





القسم الثاني

في بيان نكارة خبر محمد بن بشر العبدي





الباب الأول

مراجعات لرتبة محمد بن بشر العبدي في الحفظ



مما لا شك فيه أن محمد بن بشر العبدي (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) في مرتبة من يُقبل حديثه، ولهذا احتج به الشيخان في الأصول. فلننظر أولاً في أقوال أئمة الجرح والتعديل بشأنه للتعرف على مرتبته بشكل أدق..

قال ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٥١٦/٨/رقم ٣٥٥٢) :

«كان ثقة كثير الحديث».

وقال الإمام أحمد كما جاء في «مسائل أبي داود» (رقم ١٨٧٨) :



«محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدث من حفظه».

ونقل عثمان الدارمي في «تاريخه» (رقم ٧٦٢) عن ابن معين أنه قال :

«ثقة».

ونقل ابن الجنيد في «سؤالاته» (رقم ٧٦-٧٧) عن ابن معين أنه قال :

«لم يكن به بأس».

قيل له : هو أحب إليك أو أبو أسامة ؟ فقال :

«أبو أسامة !»

وقال العجلي في «الثقات» (رقم ١٢٢٤) :

«كوفي ثقة، يكنى أبا عبدالله».

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٣٢/٣) :

«حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن محمد بن بشر ـ كوفي ثقة ـ، عن زياد بن علاقة. وليس هذا بمحمد بن بشر العبدي. والعبدي أيضاً كوفي ثقة».

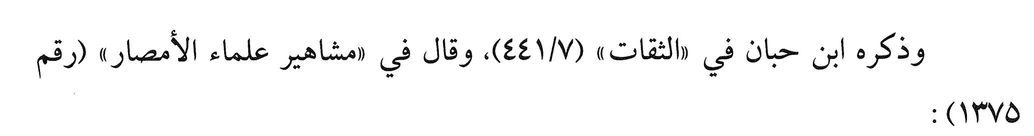
ونقل الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٥٢١/٣) عن النسائي وابن قانع أنهما قالا :

«ثقة».

وقال ابن شاهين في «الثقات» (رقم ١٢٦٩) : قال عثمان بن أبي شيبة :

«محمد بن بشر ثقة ثبت إذا حدث من كتابه».




وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٤١/٧)، وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (رقم ١٣٧٥) :

«من المتقنين، عُمِّرَ حتى مات سنة ثلاث ومائتين».

فهذا كل ما قيل في الرجل، نستخلص منه النقاط التالية :

الأولى : أن محمد بن بشر كان ثقة متقناً، كثير الحديث.

والثانية : أنه ثبتٌ إذا حدث من كتابه.

والثالثة : أن ابن معين فضل أبا أسامة على ابن بشر العبدي.

والملاحظ أن إطلاق وصف الحافظ على ابن بشر لم يوجد في عبارات المتقدمين

كما رأينا من خلال استعراض أقوالهم، وكونه كثير الحديث لا يلزم منه أن يكون حافظاً، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك أمور أخرى كما هو مقرر في موضعه. فعلمنا من هذا أن رتبة الحفظ هي من تحلية المتأخرين لابن بشر واجتهاداتهم في تراجم الرجال. فينبغي البحث والنظر في الأدلة التي حملتهم على هذا الإطلاق؛ فإذا كانت معتبرة اعتمدنا إطلاقهم وصف الحافظ على هذا الراوي، وإلا فلا. وهذا موضوع بحثنا في هذا الباب..

فصل

أدلة المتأخرين على عَدِّهم لمحمد بن بشر العبدي في جملة الحفاظ

أول من حلَّى ابن بشر العبدي بالحافظ ـ فيما وقفنا عليه ـ هو الإمام الذهبي رحمه الله تعالى، وتبعه على ذلك جمهور المتأخرين. واستدل الذهبي على ذلك بأمرين:



أحدهما: حكاية عن أبي نعيم الفضل بن دكين أنه قال: «ذاكرني محمد بن بشر بأحاديث مسعر، فَأَغْرَبَ عَلَيَّ سبعين حديثاً لم يكن عندي منها غير حديث».

وأبو نعيم كما نقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٦٢/٢/٣) عن والده:

«كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره، وكان لا يلقن، وكان حافظاً متقناً» اهـ.

ومع ذلك كله، أغرب عليه محمد بن بشر بسبعين حديثاً من مرويات شيخه مسعر بن كدام كما تقول حكاية أبي نعيم، فهذا يعني أن محمد بن بشر كان حافظاً واسع الرواية. بهذا استدل الذهبي على بلوغ ابن بشر درجة الحفاظ.

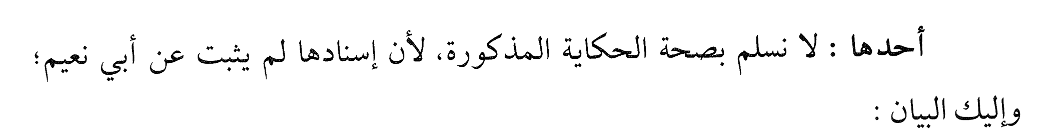
وأما الأمر الثاني الذي استدل به الذهبي في هذه المسألة فهو ما نقله عن أبي عبيد

الآجري أنه قال: سألت أبا داود عن سماع محمد بن بشر من ابن أبي عروبة؟ فقال: «هو أحفظ من كان بالكوفة».

وسلامة استدلال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى تتوقف على ثبوت هذين النقلين وصحتهما؛ وهذه مسألة فيها نظر عند التحقيق. وهو ما سنتعرض لمناقشته في الفصول التالية...

فصل
تنقيد حكاية أبي نعيم بشأن محمد بن بشر العبدي

أما استدلال الذهبي بحكاية أبي نعيم الفضل بن دكين أنه قال: «ذاكرني محمد ابن بشر بأحاديث مسعر، فأغرب علي سبعين حديثاً لم يكن عندي منها غير حديث». فهو استدلال مردود من وجوه:





أحدها: لا نسلم بصحة الحكاية المذكورة، لأن إسنادها لم يثبت عن أبي نعيم؛ وإليك البيان:

قال الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» كما جاء في «المنتقى منه» لأبي طاهر السلفي (٥٦٥/١):

سمعت محمد بن سليمان الفامي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت الكديمي يقول: سمعت أبا نعيم يقول: لما خرجنا في جنازة مسعر جعلت أتطاول في المشي، فقلت: يجيئوني فيسألـ[ـو]ني عن حديث مسعر! فذاكرني محمد بن بشر العبدي بحديث مسعر فأغرب علي بسبعين حديثاً لم يكن عندي منها إلا حديث واحد!»

وهذا الخبر مداره على الكديمي، واسمه محمد بن يونس السامي أحد الحفاظ المتروكين. قال حمزة السهمي في «سؤالاته» (رقم ٧٤):

سئل أبو الحسن الدارقطني عن محمد بن يونس الكديمي فسمعتُه يقول : قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب بن عبدالله بن الواثق الهاشمي :

كنا يوماً عند القاسم المطرز، وكان يقرأ علينا مسند أبي هريرة، فمرَّ في كتابه حديثٌ عن الكديمي، فامتنع من قراءته، فقام إليه محمد بن عبدالجبار وكان قد أكثر عن الكُديمي، فقال : أيها الشيخ، أحب أن تقرأه ! فأبى، وقال :

«أنا أجاثيه بين يدي الله تبارك وتعالى يوم القيامة وأقول : إن هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء !»

وهذه رواية صحيحة عن القاسم بن زكريا المطرز. والمطرز ثقة ثبت، له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٧١٧/٢).



وقد تناول غير واحد من النقاد الكديمي بالجرح الشديد : كأبي داود السجستاني الذي رماه بالكذب، وموسى بن هارون الذي كذبه واتهمه بالوضع، وابن حبان الذي اتهمه بوضع ألف حديث، والدارقطني، وابن عدي، والحاكم، وابن صاعد، وابن عقدة، وغيرهم.

نعم، تبارد إسماعيل الخُطَبِيُّ [1] فأثنى عليه «بجهل» ـ وهذه عبارة الذهبي في «الميزان» (٧٤/٤) ـ فقال :

«ثقة، ما رأيتُ جمعاً أكثر من مجلسه (!)»

ومثل هذا لا ينفع في التوثيق. ثم على فرض قبوله، فهو توثيق غير معتبر، لأن الجرح المفسر مقدم على التوثيق كما هو مقرر، ويتأكد ذلك بقول الدارقطني في رواية السلمي عنه (رقم ٣٤٥) :

---

(١) أخباري عارف بأيام الناس وأخبار الخلفاء، صنف تاريخاً مرتباً على السنين، وكان صدوقاً. له ترجمة حسنة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٢٢/١٥).

«كان يُتهم بوضع الحديث، وما أحسنَ فيه القولَ إلا من لم يختبر حاله !»

فالظاهر أن الخطبي لم يختبر الكديمي في الرواية، فاشتبهت عليه حاله بأحوال غيره من ثقات المحدثين، وأثنى عليه بسبب ذلك.

وخلاصة الكلام أن الكديمي على سعة علمه وحفظه هو «أحد المتروكين» كما قال الذهبي، بل حاله لا تخفى على العميان ! وعليه، فالحكاية التي نقلها هي بمنزلة العدم.

ومما يدل على ذلك : أن محمد بن يونس الكديمي كان يضطرب في لفظ هذه الحكاية؛ فتارة قال بأن عدد الأحاديث التي أغرب بها محمد بن بشر العبدي على أبي نعيم الفضل بن دكين سبعون حديثاً كما سبق، ومرة أخرى ذكر أن جملة ذلك سبعة عشر حديثاً فقط !



قال أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٢٢٣/٧) :

حدثنا الحسين بن محمد، ثنا محمد بن الحسن بن حمدويه، ثنا محمد بن يونس، قال : سمعت أبا نعيم الأحول يقول :

لما خرجنا بجنازة مسعر جعلتُ أتطاول في الطريق فأقول : يرجعون إليَّ فيسألوني عن حديث مسعر ! فلما صرتُ إلى القبر، جاء محمد بن بشر العبدي فقعد إليَّ، فذاكر عن مسعر بسبعة عشر حديثاً لم أسمع منها إلا حديثاً واحداً : عن عبدالملك بن عمير، عن الصقر، عن عروة، عن عائشة قالت : «ناحت الجن على عمر..».

قال أبو نعيم : وكان في ألواحي قد درس فذهب، فلم أدخله في حديث مسعر. فرجعتُ من الجنازة مستخزياً كأنما ديك نقرني !

الوجه الثاني : سلمنا بصحة الحكاية، لكن لا نسلم أن كمية الأحاديث التي أغرب

بها محمد بن بشر العبدي على أبي نعيم الفضل بن دكين في تأخر طبقتهما قد بلغت هذا العدد، سواء اعتمدنا رواية السبعين، أو اعتمدنا رواية السبعة عشر !

بيان ذلك : قال أبو نعيم الأصبهاني في ترجمة مسعر بن كدام من «حلية الأولياء» (٢٢٣/٧) :

«أسند مسعر عن غير واحد من أعلام التابعين.. ».

فمسعر من أتباع التابعين، وتلميذه محمد بن بشر العبدي كان من أصحاب الأتباع، والإغراب في هذه الطبقة نادر كما هو معلوم؛ قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في «الموقظة» (ص ٧٧) :

«فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم :



ـ من التابعين فحديثه صحيح

ـ وإذا كان من الأتباع قيل : صحيح غريب

ـ وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريبٌ فرد؛ ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة !!!»اهـ.

خصوصاً وأن مسعر بن كدام كان أحد أئمة الكوفة الثقات المتثبتين، ولشدة تثبته كان يلقب بالمصحف. فحديثه ـ لصحته وكثرته وعلوه ـ في مرتبة حديث الأئمة الكبار كالثوري وتلك الطبقة التي تتوجه عناية المحدثين إلى حفظه وجمعه والمذاكرة به. ولهذا السبب كان حديث مسعر مبسوطاً مشتركاً بين تلاميذه، يأتي في طليعتهم أبو نعيم الفضل بن دكين الذي كان له مزيد عناية واختصاص بحديث مسعر؛ فقد كان يحفظه عن ظهر قلب، بدليل ما قاله الإمام أحمد بن حنبل فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (٣٥٢/٣/رقم ٥٥٥٢) :

«قرأ أبو نعيم في مجلس واحد حفظاً حديث مسعر بالكوفة في ٱلْجَبَّانَةِ[1] سنة خمس وثمانين».

كما كانت له بحديث مسعر معرفة تامة، بدليل ما أسنده عنه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٤٧٢):

«كان مسعر شكاكاً في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد!»

ففي كلام أبي نعيم دلالة على معرفته الدقيقة بحديث مسعر، وذلك لا يتأتى إلا بالاستقراء التام لمروياته! فكيف يستطيع بعد هذا أن يغرب محمد بن بشر العبدي على أبي نعيم بذلك العدد الكبير من الأحاديث؟!

فهذا مما يوهن حكاية الكديمي ويوضح نكارة متنها، والله تعالى أعلم.



الوجه الثالث: على فرض صحتها وسلامة متنها من النكارة، فإن الحكاية أخص من الدعوى، فكون الراوي حافظاً لحديث شيخٍ من شيوخه متقناً له، غايته أن يصبح مقدماً على أقرانه في التثبت متميزاً عليهم في الإتقان بخصوص الرواية عن ذلك الشيخ. أما أن يرفعه مجرد ذلك إلى رتبة الحافظ بإطلاقٍ في جميع الشيوخ فلا. ولهذا وُجد جماعة من المحدثين من أهل الصدق تَمَيَّزَ كل واحد منهم بإتقان حديث شيخٍ من شيوخه، ومع ذلك لم يرفعهم ذلك إلى مرتبة من يُقبل حديثهم عند النقاد، فضلاً عن أن يجعلهم ذلك في مرتبة الحفاظ؛ منهم:

١ ـ هشام بن سعد المدني؛ نقل أبو عبيد الآجري في «السؤالات» عن أبي داود السجستاني أنه قال:

---

(١) أهل الكوفة يسمّون المقابر (جبّانة)، وبها محالّ تسمّى بهذا الاسم وتضاف إلى القبائل، منها «جبانة كندة»، وهي المقصودة هنا، والله أعلم.

«هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم».

ومع ذلك تكلم علماء الجرح والتعديل في حفظه وضبطه، خلاصة ذلك أن هشاماً يعدُّ عندهم في مرتبة من «يُكتب حديثه ولا يحتج به» كما قال أبو حاتم الرازي.

٢ ـ ومنهم: عبدالرحمن بن أبي الزناد؛ أسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٩٥/١١) عن أبي داود السجستاني قال: سمعت يحيى بن معين يقول:

«أثبت الناس في هشام بن عروة: عبدالرحمن بن أبي الزناد».

والرجل فيه ضعف من جهة حفظه كما يُعلم من ترجمته.

٣ ـ ومنهم: زياد بن عبدالله بن الطفيل البكائي العامري؛ أسند ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٥٣٨/٢/١) عن عبدالله بن إدريس الأودي أنه قال:



«ليس أحد أثبت في ابن اسحاق من زياد البكائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين».

وزياد البكائي في حفظه مقال أيضاً.

فهذه الأمثلة ـ وغيرها كثير ـ كلها تؤكد أن التثبت من الراوي في نقل حديث أحد شيوخه لا يجعله متقناً للرواية بإطلاق، فضلاً عن أن يرفعه ذلك إلى مرتبة الحفاظ كما قلت. وعليه، فلا يلزم من إتقان محمد بن بشر لحديث مسعر خاصة وزيادة عنايته به، أن يكون متقناً في عامة ما حدث به ورواه.

والوجه الرابع: أن اتساع دائرة المحفوظات لا تكفي لبلوغ درجة الحفظ، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك الإتقان؛ قال عبدالرحمن بن مهدي:

«الحفظ الإتقان»[1].

وسأل مهنا الإمام أحمد بن حنبل : ما الحفظ ؟ فقال :

«الإتقان هو الحفظ»[2].

وأصرح من ذلك قول أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد الأصبهاني الشهير بالدقاق في «رسالته» :

«سليمان بن إبراهيم الحافظ له الرحلة والكثرة، وأبوه إبراهيم يُعرف بالفهم والحفظ، وهما من أصحاب أبي نعيم، تُكُلِّمَ في إتقان سليمان، والحفظ هو الإتقان لا الكثرة»[3].



ومحمد بن بشر قد ذُكِرَ بإتقان وتثبت في الجملة، لكن لم يصل فيهما إلى درجة التميز على أقرانه فيهما، يشير إلى شيءٍ من هذا قول الإمام أحمد فيما سبق النقل عنه :

«محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدث من حفظه».

قلت : فصحح الإمام أحمد حديث محمد بن بشر إذا حدث من كتابه، وقوله : «وربما حدث من حفظه» فيه إشارة إلى أنه قد يترك التحديث من الكتاب ويحدث من حفظه.

وقال عثمان بن أبي شيبة كما سبق النقل عنه :

«محمد بن بشر ثقة ثبت إذا حدث من كتابه»اهـ.

---

(١) أخرجه عنه المحاملي في «الأمالي» رواية ابن مهدي الفارسي (رقم ٣٤٧)، ومن طريقه جماعة بإسناد صحيح. وله إسنادٌ آخر عند الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٢٢٠).

(٢) نقلاً عن «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح (١١٨/٢).

(٣) نقلاً عن «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١١٩٨/٣).

قلت : ومفهوم هذا الكلام أن محمد بن بشر إذا لم يحدث من كتابه وحدث من حفظه فليس بثقة ثبت، فيكون في هذه الحالة دون رتبة التثبت والإتقان، والله تعالى أعلم.

فصل

تنقيد النقل عن أبي داود السجستاني بشأن محمد بن بشر العبدي

وأما الأمر الثاني الذي استند إليه الذهبي في وصف محمد بن بشر العبدي بالحافظ فهو ما نقله عن أبي عبيد الآجري أنه قال: سألت أبا داود عن سماع محمد بن بشر من ابن أبي عروبة؟ فقال: «هو أحفظ من كان بالكوفة».

وهذه الحكاية إنما نقلها الذهبي بواسطة شيخه المزي. ويغلب على الظن أن المزي نقلها مباشرة من كتاب «السؤالات للآجري» من غير واسطة، ومما يشير إلى ذلك أمران:

أحدهما أن النص المذكور لم يورده الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي في كتاب «الكمال»، وإنما هو من زيادات المزي عليه.

والثاني: خُلُوُّ مصنفات التراجم التي أُلِّفَتْ قبل المزي من ذلك النص والتي كان يعول عليها عادةً في تصنيف كتابه «تهذيب الكمال»، كتاريخ بغداد ونحوه والله تعالى أعلم.

ويبدو لي أن كتاب «سؤالات الآجري» وقعت فيه أشياء غير محكمة يتوجس منها عدد من الباحثين والنقاد[1]، منها هذه الحكاية، بحيث إذا تأملها الناقد بروية يجدها مثيرةً للاستغراب من جهتين:

الأولى: أن الجواب لا يطابق موضوع السؤال

ومن حق الجواب أن يكون لما ورد عليه مطابقاً، ولما سيق من أجله موافقاً، وليس

---

(١) انظر مثلاً «فتح الباري» لابن رجب (٤/٤٤٨ ـ حاشية ٢).

الأمر كذلك هنا، وبيانه أن سعيد بن أبي عروبة اختلط ـ على القول المشهور ـ بعد هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن حسن سنة خمس وأربعين ومائة. هذا قول الإمام أحمد، وابن معين في رواية عنه، ودحيم، وابن حبان، وغيرهم. وعلى هذا، فمن سمع من سعيد قبل سنة ١٤٥ فهو صحيح السماع، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء. ولهذا السبب سأل الآجري أبا داود عن سماع ابن بشر من ابن أبي عروبة، يريد أن يعرف هل يصحح أبو داود سماع ابن بشر من هذا الشيخ أم لا ؟ والمفترض أن يكون الجواب بالإيجاب كما هو رأي أبي داود الثابت عنه على ما ستراه قريباً. لكن هذا الإمام «حاد» عن ذلك وأجاب بجواب أجنبي عن الموضوع المسؤول عنه ـ بل لا يتعلق به أصلاً ـ حين قال : «هو أحفظ من كان بالكوفة (!)».

والجهة الثانية : أن الجواب لا يطابق الواقع



فعلى فرض أن أبا داود «حاد» عن الإجابة على سؤال الآجري ـ إما لعدم استحضاره لهذه المسألة، وإما لغير ذلك من الأسباب ـ وأنه اقتصر في الجواب على التذكير بمكانة ابن بشر بين محدثي الكوفة، لكن يبقى على هذا التأويل : أن جواب أبي داود هنا لا يطابق الواقع..! فالكوفة في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث كانت تعج بالمحدثين، فيهم جماعة من أعيان الحفاظ يطول الكلام بتتبع أسمائهم، أقتصر على ذكر واحدٍ منهم لبيان ما في هذا الجواب من مجافاة للواقع. فمن حفاظ الكوفة الذين ملأ صيتهم السهل والجبل : وكيع ابن الجراح الرؤاسي (المتوفى آخر سنة ١٩٦ أو أول سنة ١٩٧ هـ)، الذي قال فيه الإمام أحمد كما جاء في «العلل» (٢٠٦/١/رقم ٤٨٨٥) :

«كان وكيع مطبوع الحفظ، كان وكيع حافظاً حافظاً !»

وجاء أيضاً في «العلل» (٣٩٥/٣/رقم ٥٧٣٦) قول الإمام أحمد :

«سبحان الله، ما كان أحفظ ! كان وكيع أحفظ من عبدالرحمن (يعني ابن مهدي)

كثيراً كثيراً !»

وأسند الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ٣٤٤) عن صالح بن محمد البغدادي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول:

«ما رأيتُ أحداً أحفظ من وكيع !»

فقال له رجل: ولا هشيماً ؟! فقال:

«وأين يقع حديث هشيم من حديث وكيع ؟!»

فقال له الرجل: فإني سمعت علي بن المديني يقول: «ما رأيت أحداً أحفظ من يزيد ابن هارون (!)»، قال:



«كان يزيد بن هارون يحتفظ من كتاب، كانت له جارية تحفظه من كتاب !»

قال الخطيب: «قلت: كان بصر يزيد بن هارون قد كُفَّ، فلذلك كان يأمر جاريته بتلقينه، ويحفظ عنها».

وأسند في «تاريخ بغداد» (١٥/٦٥٨) عن أبي بكر الجارودي[1]، قال: سمعتُ إسحاق (يعني ابن راهويه) وذكر من حفظ وكيعٍ شيئاً لم أحفظه، ثم ختم بهذا فقال:

«إن حفظ وكيعٍ كان طَبَعِياً، وحِفْظُنا تَكَلُّفٌ !»

وأسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٦٥٨) عن محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي قال:

---

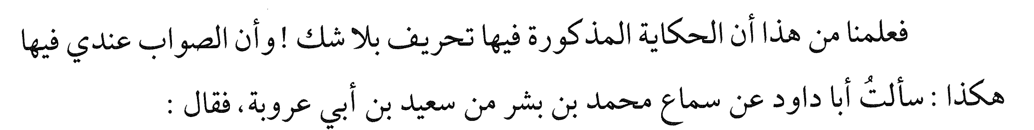
(١) هو محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد النيسابوري الحافظ الفقيه رفيق الإمام مسلم في الرحلة، له ترجمة في «السير» (١٣/٥٤١) وغيره.

«ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه ولا أعلم بالحديث منه، كان وكيع جِهْبِذاً».

وقال العجلي في «الثقات» (٢/٣٤١/رقم ١٩٣٨) :

«كوفي ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث، وكان يُفتي».

ومحمد بن بشر العبدي (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) لا يُقاس بوكيع في الحفظ والإتقان، فكيف يُفضَّلَ عليه ؟! كما لا يُقاس ابن بشر بغيره من المحدثين الكوفيين ممن هم في مرتبة وكيع في الحفظ والمعرفة أو دونه : كيحيى بن زكريا بن أبي زائدة (المتوفى سنة ١٨٣ هـ)، وأبي أسامة حماد بن أسامة (سنة ٢٠١ هـ)، وأبي نعيم الفضل بن دكين (المتوفى سنة ٢١٨). وفيهم كثرة ! وهذا لا يخفى على صغار طلبة هذا العلم فضلاً عن ناقد كبير من النمط العالي كالإمام أبي داود السجستاني !


فعلمنا من هذا أن الحكاية المذكورة فيها تحريف بلا شك ! وأن الصواب عندي فيها هكذا : سألتُ أبا داود عن سماع محمد بن بشر من سعيد بن أبي عروبة، فقال :

«**هو سماعه كان بالكوفة**».

ويؤيد تصويب سياق الحكاية على هذا النحو أمران :

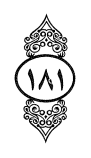
أحدهما : أنك إذا أَمَلْتَ السِنَّ الأولى لحرف السين في لفظة (سماعه) حتى تتصل بالسن الثانية صارت قريبة من الحاء، والميم تتشابه في الرسم مع الفاء المتوسطة إذا أهملت، كما أن حرف العين بعد ألف ترسم كما لو كُتبت في أول الكلمة، فإذا التصقت بالألف أعطت شكل الطاء، والهاء في آخر الكلمة تقرب في خطوط كثير من المتقدمين من شكل نون صغيرة متطرفة. فالكلمة في البداية كانت هكذا (سماعه) ثم تحرفت وأعطت شكل (حمطن)، فظنها الناظر في الكتاب ـ أو الناسخ ـ كلمتين التصقتا ببعضهما البعض بسبب دقة الخط، فأصلح

ذلك إلى (أحفظ من)، فصار الجواب : (هو أحفظ من كان بالكوفة)، والله أعلم.

والأمر الثاني : أن الحكاية بهذا السياق الذي صوبته تجعل جواب أبي داود مطابقاً لموضوع سؤال الآجري، ومطابقاً للواقع.

بيان ذلك : ما نقله عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «العلل» (١/١٦٣/رقم ٨٦)، قال :

سمعت أبي يقول : «كان ٱبن مهدي ترك حديث أبي اليقظان عثمان بن عمير». قال أبي : «خرج في فتنة إبراهيم بن عبدالله بن حسن، وكانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومائة». قال أبي : «ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة..» كأن أبي ضعفهم؛ فقلت له : كان سعيد اختلط ؟ قال : «نعم»، ثم قال :



«**من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشر وعبدة فهو جيد**»، ثم قال : «قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة».

ويزداد المتتبع اطمئناناً إلى ما قلناه بما ذكره أبو داود السجستاني رحمه الله تعالى نفسه بشأن سماع ابن بشر من ابن أبي عروبة، فقال في كتاب الوتر (باب القنوت في الوتر : رقم ١٤٢٧) من «سننه» :

«روى عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن عبدالرحمن ابن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قنت ـ يعني في الوتر ـ قبل الركوع».

قال أبو داود :

«روى عيسى بن يونس هذا الحديث أيضاً عن فطر بن خليفة، عن زبيد، عن سعيد

ابن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله. وروي عن حفص بن غياث، عن مسعر، عن زبيد، عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب: أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع».

ثم قال أبو داود:

«وحديث سعيد عن قتادة: رواه يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يذكر القنوت ولا ذكر أبياً.

وكذلك رواه عبدالأعلى ومحمد بن بشر العبدي ـ **وَسَمَاعُهُ بالكوفة**[1] مع عيسى بن يونس ـ، ولم يذكروا القنوت...» إلخ ما قال.



وعلمنا من هذا النص الأخير أن أبا داود كان إذا أراد أن يُثبت صحة سماع ابن بشر من ابن أبي عروبة اكتفى بقوله: (كان سماعه بالكوفة) على عادة غيره من النقاد في التأريخ لصحة السماع من ابن أبي عروبة؛ كقول يحيى بن معين ـ فيما نقله عنه ابن طهمان الدقاق في «سؤالاته له» (رقم ٣٥٦) ـ:

«سماع عبدة من سعيد بالكوفة قبل الاختلاط بدهر، وعبدة ثقة».

كما أن جواب أبي داود بهذه الصيغة التي ذكرتُها ليس فيه تعرض لبيان مكانة ابن بشر بين محدثي الكوفة والمفاضلة بينهم من جهة الحفظ أصلاً، وبهذا تبدد الغموض الذي

(١) هكذا رواية اللؤلؤي، وفي رواية ابن داسة: (وَسَمِعَاهُ بالكوفة) أي كل من عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي ومحمد بن بشر العبدي سمع هذا الحديث من سعيد بالكوفة. هكذا وقع في نسخة برينستون (ق ٦٣/أ)، وهي نسخة مغربية عتيقة غاية في النفاسة. وهذا اللفظ يفيد أيضاً تقديم رواية ابن بشر عن سعيد هنا، لكون ابن بشر سمع الحديث من شيخه بالكوفة، والله أعلم.

اكتنف النقل عن أبي عبيد الآجري، وتأكدنا من وقوع التحريف فيه.

والغريب هو توارد كبار الحفاظ المتأخرين ـ كالذهبي، والعراقي، وابن حجر، وابن ناصر الدين الدمشقي وهلم جرا ـ على الاعتماد على هذا النقل من كتاب الآجري، وعدم تنبههم إلى ما انطوى عليه من تحريف. وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل توالى هؤلاء من لدن الذهبي على وصف ابن بشر بالحافظ في مختلف مصنفات التراجم، مع عدم وجود نص واحد عن أئمة الجرح والتعديل المتقدمين يساعد على ذلك اللهم إلا هذا النقل المحرف عن أبي داود. وما ذلك إلا بسبب استسلامهم لما جاء في «التهذيب» للمزي وتحسين الظن بمؤلفه لما عُلِمَ منه رحمه الله تعالى من الدقة وشدة التحري في النقل مع كمال الضبط والإتقان. لكن البحث هنا عن مصدر هذا التحريف يضع الباحث أمام احتمالين:



أحدهما: أن يكون مصدره كتاب الآجري نفسه، وذلك لورود أشياء فيه غير محكمة، تثير الاستغراب كما سبق أن أشرتُ إليه. ومرجع بعضها في نظري المتواضع إلى كون روايته المتداولة إنما هي عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور العتيقي كتابةً، عن أبي بكر محمد بن عدي بن زحر المنقري البصري، عن الآجري. فالكتاب لا يرويه العتيقي سماعاً أو قراءة على شيخه المنقري، وإنما هو كتابٌ أرسله الأخير إليه. والظاهر أن العتيقي لم يكن عارفاً بخط المنقري، ولا خبيراً به، ولهذا تعددت التصحيفات والتحريفات المحيلة للمعنى في هذا الكتاب.

والاحتمال الثاني: أن يكون مصدر ذلك التحريف المزي نفسه، بسبب عدم اعتماده في النقل من كتاب «السؤالات للآجري» على نسخة متقنة، كأصل الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل بن عبدالله الدمشقي محدث حلب (المتوفى سنة ٦٤٨ هـ) الذي نوَّه به علاء الدين مغلطاي في كتابه «إكمال تهذيب الكمال» (٢٣٨/٢) مثلاً، لأن ابن خليل كان صاحب إتقان ودقة رحمه الله تعالى، قال الذهبي رحمه الله تعالى في «السير» (١٥٣/٢٣):

«يدخل في شرط الصحيح لفضيلته، وجودة معرفته، وقوة فهمه، وإتقان كتبه، وصدقه وخيره، أحبه الحلبيون وأكرموه، وأكثروا عنه، ووقف كتبه، لكنها تفرقت ونُهِبَتْ في كائنة حلب سنة ثمان وخمسين»اهـ.

فالظاهر أن المزي اعتمد على نسخ أخرى لكتاب الآجري لم تبلغ درجة هذا الأصل في الصحة والإتقان. فيحتمل أن يكون هذا سبب وقوع هذا التحريف في نص الآجري عنده، والله تعالى أعلم.

وفي الأحوال كلها، ينبغي التيقظ لهذا الذي قُلتُه بشأن النقول عن هذا الكتاب حتى لا يقع المحتج بها في حبالة تلك التحريفات المحبوكة !

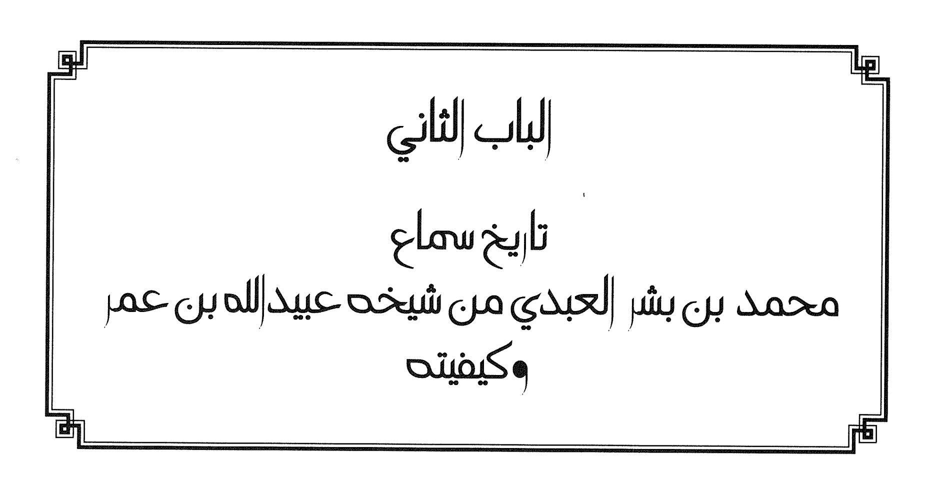
وبهذا نأتي على آخر ما استند إليه الذهبي للاستدلال على حفظ محمد بن بشر العبدي. وظهر لنا بالحجة والدليل أن هذا الراوي ثقة متقن من أهل الكوفة، احتج به الشيخان في كتابيهما، لكنه لم يصل إلى مرتبة الحفاظ، والحمد لله على توفيقه.



وهذه النتيجة تدل على أن ابن بشر كان يصيب ويخطئ في الرواية كغيره من الثقات، وستتأكد هذه النتيجة إن شاء الله باستقراء واقع مروياته عن عبيدالله بن عمر كما سيأتي بيانه.

❀ ❀ ❀ ❀

إذا اتضح هذا، فينبغي دفع البحث خطوة أخرى نحو الأمام بالسؤال عن علاقة ابن بشر بعبيدالله بن عمر العمري، وهل عُرف بطول ملازمته ؟ وهذه نقطة ـ كسابقتها ـ ذات أهمية بالغة للحكم على ما يتفرد به ابن بشر عن عبيدالله. هذا ما سنحاول معرفته في الباب التالي إن شاء الله تعالى..



الباب الثاني

تاريخ سماع
محمد بن بشر العبدي من شيخه عبيد الله بن عمر وكيفيته



عبيدالله بن عمر العمري إمام مشهور، كان أحد الفقهاء[1] ومن أهل الفتيا بالمدينة؛ ومحمد بن بشر العبدي من محدثي الكوفة كما هو معلوم، فكيف اجتمع بالعمري وكيف أخذ عنه ؟

اعلم أن عبيدالله بن عمر العمري كان كما قال ابن حبان في «الثقات» (١٤٩/٧) :

«من سادات أهل المدينة وأشراف قريش فضلاً وعلماً وعملاً وعبادة وشرفاً وحفظاً وإتقاناً».

وكان رحمه الله حريصاً على تعليم السنن، ونشر الحديث، والتبليغ عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا هو أحد أسباب توجهه إلى العراق. فدخل البصرة[2] والكوفة. وبما أنه كان إماماً حافظاً يُجمع حديثه ـ بدليل ذكر الحاكم له في جملة «الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يُجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة»[3]، وذكر الخطيب البغدادي له أيضاً في جملة «الرجال الذين يُعتنى بجمع حديثهم»[4] ـ، فقد سبقته شهرته إلى تلك الديار. ومن مظاهر ذلك أنه حين قدم الكوفة عقد للمحدثين مجلساً للسماع والإفادة؛ فاجتمع عليه جماعة من أعيان حفاظ البلد، وكان الحضور كثيفاً، بحيث ضاق بهم المسجد، فصعد عبيدالله فوق بيت من البيوت، وقرأ عليهم من حديثه كما سيأتي...



---

(١) ذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٢/٣) أنه «أحد الفقهاء السبعة (!)» وهو سبق قلم منه رحمه الله، لأن العمري ليس معدوداً منهم كما نبه عليه الحجوي في «الفكر السامي» (٤٨٤/١)، فراجع كلامه.

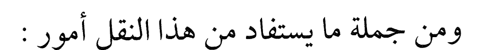
(٢) دخول عبيدالله بن عمر البصرة ورد في نص أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٣٣/٤/رقم ٤٠٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢٥/٨/رقم ١٢٠٢٦)، كلاهما في ترجمة عثمان بن مقسم.

(٣) الحاكم النيسابوري : «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» (ص ٦٤٢).

(٤) الخطيب البغدادي : «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٤٥٧/٢-٤٥٨).

فصل
تاريخ سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر العمري والجواب عما يحوم حوله من إشكال

أخرج ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٣٤٨/٢/رقم ٣٢٩٩)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٣٤/١/رقم ٩٦٥)، وعلي بن المفضل المقدسي في «الأربعين على الطبقات» (ص ١٧١-١٧٢)، عن عبيدالله بن عمر القواريري، قال: سمعتُ سفيان بن عيينة قال:

«قدم علينا عبيدالله بن عمر الكوفة ـ وذاك منذ زمان ـ، فلما نظر إلى أصحاب الحديث وسوء رِعَتِهِمْ، قال: شِنْتُمُ العِلْمَ وَأَهْلَهُ، لو أدركني وإياكم عُمَرُ لأَوْجَعَنَا ضَرْباً..!»[1]



ومن جملة ما يستفاد من هذا النقل أمور:

أحدها: أن هذا الكلام لم يسمعه القواريري من ابن عيينة إلا بعد وفاة عبيدالله بن عمر بزمن، لأن القواريري لم يولد إلا بعد وفاة عبيدالله؛ قال الحافظ ابن عساكر في «المعجم المشتمل على ذكر أسماء الشيوخ النبل» (رقم ٥٨٤):

«ولد سنة خمسين ومائة».

بينما كانت وفاة عبيدالله العمري قبل ذلك؛ فقد نقل ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٥٣١/٧/رقم ٢١٠٦) عن الهيثم بن عدي أنها كانت سنة سبع وأربعين ومائة، واعترض مغلطاي على هذا النقل بقوله:

---

(١) وتابع القواريري على تعيين الكوفة مكاناً للقصة: سريج بن يونس؛ وهو ثقة من رجال الشيخين. وخبره في «العلل» للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (٥/٢/رقم ١٣٦٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ١٢٢).

«الذي رأيتُ في كتاب «الطبقات» للهيثم و«التاريخ» بخط الأئمة ومقروءهم: «توفي سنة خمس وأربعين ومائة». وفي كتاب القراب: «توفي سنة ست وأربعين، قاله ابن المديني. وعن ابن عروة: سنة خمس وأربعين»..»[1].

قلت: وكذا ذكره ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٣٤٨/٢/رقم ٣٣٠٢) عن يحيى بن معين، ولما ذكره خليفة في الطبقة السادسة (ص ٢٦٨-٢٦٩) قال:

«توفي سنة خمس وأربعين ومائة».

والأمر الثاني أن قدوم عبيدالله بن عمر إلى الكوفة كان مرة واحدة ولم يتكرر كما يشير إليه قول ابن عيينة: (قدم علينا عبيدالله بن عمر الكوفة ـ وذاك منذ زمان ـ..). ولو تكرر دخول عبيدالله إلى الكوفة لقال سفيان مثلاً (قدم علينا عبيدالله بن عمر الكوفة في المرة الأولى) أو (في قدمته الثانية..) أو نحو ذلك، خصوصاً وأن هذا الكلام قاله سفيان بعد وفاة عبيدالله بن عمر بمدة كما رأينا. فلما أطلق كلامه ولم يقيده علمنا أن قدوم عبيدالله إلى الكوفة كان مرة واحدة، والله تعالى أعلم.



والأمر الثالث أن سفيان بن عيينة كان موجوداً بالكوفة عند قدوم عبيدالله بن عمر العمري. ومن المعلوم أن سفيان انتقل من الكوفة إلى مكة واستقر بها، وذلك سنة ١٢٢ هـ كما قال علي بن المديني فيما سيأتي النقل عنه[2]. فقد يعني هذا أن قدوم عبيدالله كان في هذا التاريخ أو قبله بقليل. ويشهد لهذا الاحتمال: ما قيل إن سيار بن دينار العنبري أبا الحكم الواسطي شَيَّعَ عبيدالله بن عمر لما خرج من الكوفة إلى المدينة، قال أبو الحسن أسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل في «تاريخ واسط» (ص ٨٧):

---

(١) نقله مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٥٤/٩).

(٢) انظر ذلك في صحيفة ١٩٣.

ثنا أسيد[1] بن الحكم، قَالَ: سمعت سفيان بن عيينة يقول:

«قدم عبيدالله بن عمر الكوفة، فلما خرج إلى المدينة شيعه سيار منازل، فدفع إليه خمسمائة درهم، فأبى أن يقبلها، وَقَالَ: إني إنما شيعتك حباً لعمر بن الخطاب رضوان الله عليه، فما كنت لأرزأك عليه شيئاً!»

والخبر علقه البخاري في ترجمة سيار أبي الحكم في «التاريخ الكبير» (١٦١/٢/٢) بسياق قريب من هذا. وكانت وفاة سيار هذا في سنة اثنتين وعشرين ومائة بناء على ما روى أسلم المذكور في «تاريخ واسط» (ص ٨٦) عن الليث بن بكار، عن أبيه، قال:

«مات سيار أبو الحكم في سنة اثنتين وعشرين ومائة، وكان لنا جاراً».



فهذا يعني أن قدوم عبيدالله بن عمر إلى الكوفة كان في هذه السنة أو قبلها!

وهذا التاريخ فيه نظر عندي من جهتين:

إحداهما: أن قصة تشييع سيار أبي الحكم الواسطي لعبيدالله بن عمر لما خرج من الكوفة إلى المدينة لا يثبت إسنادها، فإن راويها هو أسيد بن الحكم بن سويد الهمذاني؛ لا تعرف حاله. كما أن حكاية تاريخ وفاة سيار أبي الحكم إنما جاء بها الليث بن بكار عن والده، وكلاهما لا يُعرف.

والجهة الثانية: على فرض صحة ذلك التاريخ، يبقى أن أسنان أصحاب عبيدالله الكوفيين لا تحتمله، وإليك قائمة بأسماء بعض المشاهير منهم:

١ ـ حفص بن غِياث النخعي أبو عمر الكوفي القاضي (١١٧-١٩٤)

---

(١) تحرف في المطبوع إلى (أسد)، والصواب ما أثبته، وهو أبو الحارث أسيد بن الحكم بن سويد الهمذاني الواسطي، له ترجمة في «تاريخ واسط» (ص ٢٢٨).

٢ ـ وحماد بن أسامة القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي (١٢١-٢٠١)

٣ ـ وسليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي (١١٤-١٩٠)

٤ ـ وعبدالله بن إدريس الأوْدي أبو محمد الكوفي (١١٥-١٩٢)

٥ ـ وعبدالله بن نُمير الهَمْدَاني أبو هشام الكوفي (١١٥-١٩٩)

٦ ـ وعبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي (١٢١-١٨٧)

٧ ـ ومحمد بن بشر العبدي أبو عبدالله الكوفي (...-٢٠٣)

٨ ـ ومحمد بن خازم أبو معاوية الكوفي الضرير (١١٣-١٩٤)



٩ ـ ومحمد بن عبيد الطنافسي الكوفي الأحدب (١٢٧-٢٠٤)

١٠ ـ ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة الْهَمْدَانِي أبو سعيد الكوفي (١٢٠-١٨٣)

فأنت ترى أن من جملة هؤلاء مَن وُلد سنة ١٢٠ أو بعدها؛ فأنى لمثل هذا أن يسمع من عبيدالله بن عمر إذا كان قدومه إلى الكوفة سنة ١٢٢ هـ أو قبلها ؟!

فإن قيل : ربما كان سماع الكبار من عبيدالله في الكوفة، وأما غيرهم من الصغار فلعل سماعهم منه كان في المدينة !

قلت : هذا مردود، بدليل أن محمد بن عبيد الطنافسي الكوفي الأحدب الذي كان مولده سنة ١٢٧ هـ[1] ـ أي بعد ذلك التاريخ بخمس سنين ـ قد حضر المجلس الذي عقده

---

(١) قال المزي في «تهذيب الكمال» (٤٢٣/٦) : «قال الحافظ أبو بكر الخطيب : ولد في سنة أربع وعشرين ومائة». كذا ذكر المزي، وسكت عن هذا النقل كلٌّ من مغلطاي وابن حجر. بينما جاء في «تاريخ بغداد» (٦٣٦/٣) المطبوع : «ولد في سنة سبع وعشرين ومائة». وهو الصواب، بدليل قول

عبيدالله بن عمر في الكوفة، وكان عاقلاً يقظاً فطناً. فقد نقل عنه الدوري (٥٠٨/٣/رقم ٢٤٨١)، أنه قال:

«قدم علينا عبيدالله بن عمر العمري، فقعد فوق بيتٍ، ثم قرأ صحيفة على الناس وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها، فقعدوا فنسخوها».

قال محمد بن عبيد:

«فقلتُ أنا: هكذا أخْذُ الحديث؟!» قال: «لا ـ والله ـ لا كتبتُ منها شيئاً! فكتبتُ بعد، ثم ذهبتُ إليه، حتى قرأها عليَّ من كتابه».

فهذا يدل على أن قدوم عبيدالله بن عمر الكوفة كان بعد سنة ١٢٧ بدهر! خصوصاً إذا مشينا على عادة الكوفيين في سن ابتداء طلب الحديث، فإن الغالب عليهم تأخير كتابته وسماعه إلى سن العشرين؛ قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٧):



وحدثني محمد بن عبدالله، قال: سمعتُ أبا طالب بن نصر يقول: سمعتُ موسى ابن هارون، يقول:

«أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين».

وفي هذه الحالة يكون قدوم عبيدالله بن عمر إلى الكوفة بعد خروج ابن عيينة منها بمدة تزيد على العشرين سنة! فهذا إشكال يحتاج إلى بحث ونظر..

الخطيب بعد في ترجمته:
حَدَّثَنِي الأزهريّ، حدّثنا أحمد بن إبراهيم البزّاز، حدّثنا عثمان بن محمّد السّمرقنديّ بتنيس، أَخْبَرَنَا أبو أمية محمد بن إبراهيم، قَالَ: سمعت يعلى بن عبيد يقول: «أنا أكبر من أخي محمد بن عبيد بتسع سنين؛ ولدت سنة ثمان عشرة ومائة»اهـ.
فبان التحريف في نقل المزي، والله تعالى أعلم.

والجواب عنه أنْ يُقال إن سفيان بعد استقراره بمكة كان يتردد على الكوفة بين الحين والآخر، وأن قدوم عبيدالله بن عمر صادف إحدى تلك المرات التي زار فيها سفيان ابن عيينة الكوفة. وتَرَدُّدُ سفيان عليها أمرٌ معلوم عند النقاد، وقد تكرر مرات عدة في حياة عبيدالله بن عمر العمري :

أ ـ مرة سنة ١٢٦ هـ؛ قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١٨٨/١) : قال علي ابن المديني :

«حج سفيان بن عيينة ثنتين وسبعين حجة، مات عطاء سنة خمس عشرة ومائة، وحج سفيان بعد موته بسنة، وهو ابن تسع سنين، فلم يزل يحج إلى أن مات، وأقام بمكة سنة اثنتين وعشرين ومائة، إلى سنة ست وعشرين ومائة، ثم خرج إلى الكوفة».



قلت : لكن هذا التاريخ يأتي عليه من الإشكال ما يأتي على سنة ١٢٢ هـ، فلا يصلح توقيتاً لقدوم عبيدالله بن عمر إلى الكوفة.

ب ـ وتَرَدَّدَ سفيان على الكوفة مرتين في حياة سليمان بن مهران الأعمش (٦١-١٤٧ أو ١٤٨) :

ـ مرة في بداية كتابة الناس عنه

ـ وأخرى سنتين بعد ذلك.

فقد أسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٧/١٠) عن غياث بن جعفر، يقول : سمعت ابن عيينة، يقول :

«أول من أسندني إلى الأسطوانة مسعر بن كدام، فقلت : إني حَدَثٌ ! فقال : إن عندك الزهري وعمرو بن دينار !»

وأسند القاضي الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٢٩٣) عن عبدالله بن داود قال :

«كنا عند الأعمش، فقالوا : قدم سفيان بن عيينة صاحب الزهري وعمرو بن دينار ! قال : فسرنا إليه، وتركنا الأعمش ! فقال الأعمش : سلوه عن عمرو بن دينار، عن عبدالله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] ! فقال : «الصائمون»..».

وقال القاضي الرامهرمزي (رقم ٢٩٤، ٢٩٥) :

حدثني أبي، ثنا أبو عمر بن خلاد الباهلي، قال : سمعت عبدالله بن داود يقول :

«قمنا من مجلس الأعمش فأتينا ابن عيينة، وسألناه عن الحديث».



حدثنا أبي ثنا أبو عمر بن خلاد، قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول : قدمت الكوفة فقال لي الأعمش :

«يا سفيان أي شيء تحدث به عن الحجازيين ؟» قلت : حديث وحديث ! قال : ذلك لك ! قال : فجعلت أحدثه بحديث، ويحدثني بحديث. فقدمت بعد ذلك بسنتين الكوفة، فقلت : يا أبا محمد، ما تقول فيما كنا فيه ! فقال : «نفقت السوق بعدك !»

ففي هذا النص دليلٌ على ما قُلتُه من قيام سفيان بزيارتين إلى الكوفة، وأما قول القاضي الرامهرمزي عقب هذا :

«قد حدث ابن عيينة في حياة الأعمش، ولعله دون الستين !»

ففيه نظر ! فقد كان سفيان دون هذه السن بكثير، أسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٤/١٠) عن علي بن المديني أنه قال :

«ولد سفيان بن عيينة سنة سبع ومائة، وكُتب عنه الحديث سنة ثنتين وأربعين، وهو ابن خمس وثلاثين سنة.

قال علي: كُتب عن ابن عيينة قبل موت الأعمش بخمس سنين».

قلت: وعلى هذا يكون قدوم ابن عيينة إلى الكوفة سنة ١٤٢ هـ وهو ابن خمس وثلاثين، ثم قدمها سنة ١٤٤ هـ.

ج ـ وقدم سفيان إلى الكوفة مرة ثالثة قبل وفاة الأعمش بسنة؛ قال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٣٤/١):

حدثني أحمد بن الخليل، قال: حدثنا أحمد بن سليمان، قال: سمعت وكيعاً يقول:



«مات الأعمش سنة ثمان وأربعين ومائة». قال: «وكتبنا عن سفيان بن عيينة قبل وفاة الأعمش بسنة، وكان يوم كتبنا عنه ابن أربعين».

قلت: سنة ١٤٥ هي سنة وفاة عبيدالله بن عمر العمري رحمه الله تعالى في قول يحيى بن معين وغيره. فهذه الزيارة التي أشار إليها وكيع كانت بعد وفاة عبيدالله رحمه الله.

وعليه، فلا يسلم من الاعتراض إلا ما ذُكر من قدوم سفيان الكوفة في بداية كتابة الناس عنه في حياة سليمان بن مهران الأعمش: سنة ١٤٢ هـ، أو المرة التي بعدها بسنتين، فلعل في إحدى الزيارتين صادف مجيئه قدوم عبيدالله بن عمر العمري، والله تعالى أعلم.

ولا يعكر على هذه النتيجة ما قاله الإمام عبدالله بن الزبير الحميدي في «مسنده» (٥٣٢/١/رقم ٦٦٧):

«ثنا سفيان، قال: ثنا عبيدالله بن عمر منذ أكثر من سبعين سنة..» ثم ذكر حديثاً.

لأن هذا النص يدل على أن سفيان بن عيينة قد سمع من من عبيدالله بن عمر قديماً، وهذا يعني أنه تكرر سماعه من هذا الشيخ؛ فإذا افترضنا أن سفيان بن عيينة قد قال هذا الكلام في آخر سنة حدث فيها من حياته ـ وهي سنة ١٩٧ هـ بحسب ما جزم به محمد بن عاصم الثقفي في آخر «جزئه» (ص ١٤٥) ـ يكون سماع سفيان من عبيدالله قد وقع سنة ١٢٧ هـ تقريباً إن لم يكن قبلها بقليل.

وقد سبق النقل في هذا الفصل عن علي بن المديني أن سفيان أقام بمكة من سنة ١٢٢ هـ إلى سنة ١٢٦ هـ[1]، فهذا يدل على أن سفيان قد سمع من عبيدالله في هذه المدة، ولعل ذلك كان بمكة في موسم الحج من سنة ١٢٣ هـ، وهي السنة التي سمع فيها ابن عيينة من الزهري؛ فقد قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٩٨/١، و١٥٨/٣) :

حدثنا أبو بكر الحميدي، قال : قال سفيان :



«رأيت عبيدالله بن عمر ومالك بن أنس أتيا الزهري بمكة وكلماه. فقال : إني أريد المدينة وطريقي عليكما، فأتياني بالمدينة إن شاء الله...».

قال سفيان : «فكان عبيدالله هو المتكلم ومالك معه، لم يسمعا بمكة منه شيئاً»[2].

ومما يشهد لتكرر سماع سفيان من عبيدالله بن عمر ما أخرجه الحميدي في «مسنده» (٥٤٠/١/رقم ٦٨١)، قال :

ثنا سفيان، قال : سمعت عبيدالله بن عمر كم مرة، قال : سمعت نافعاً يقول : سمعت عبدالله بن عمر يقول : لست أنهى أحداً صلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار، ولكني إنما أفعل كما رأيت أصحابي يفعلون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) انظر ذلك في صحيفة ١٩٣.

(٢) وتابع الحميدي : محمد بن أبي عمر العدني عند أبي زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٥٧٣/١).

«لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس، ولا غروبها»..الحديث.

وقد أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٢٨/٢٢) من طريق الحميدي، وفيه يقول سفيان : (سمعت عبيدالله بن عمر غير مرة...).

ولا يعكر على تلك النتيجة ما نقله عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أنه قال في «العلل» (١٤٧/١/رقم ٤٤، ٤٥) :

«لم يسمع وكيع من عبيدالله بن عمر شيئاً !»

ثم بيَّنَ عبدالله سبب ذلك فقال :

«لم يدركه وكيع. روى عن عبدالله. وكان وكيع دون أبي أسامة وابن نمير في السِّنِّ. كان بينه وبين أبي نعيم سَنَة، هو أَسَنُّ من أبي نعيم بِسَنَة، وُلد وكيع سنة تسع وعشرين، وأبو نعيم سنة ثلاثين».

قلت : أدرك زمن قدوم عبيدالله بن عمر قطعاً، فقد كان سن وكيع حينئذ بين ١٣ و١٥ سنة، لكنه لم يسمع منه على عادة أهل الكوفة في عدم إخراج أولادهم صغاراً لسماع الحديث حتى يستكملوا العشرين. ووكيع ابتدأ في طلب الحديث بعد تاريخ قدوم عبيدالله بن عمر؛ ففي «سؤالات الآجري» : سألت أبا داود : أيما أثبت وكيع، أو ابن أبي زائدة ؟ قال :

«وكيع أثبت».

وسألته عن سماع وكيع، فقال :

«بعد الهزيمة. وسمعت صالحاً الخندقي، قال : سمعت وكيعاً قال : كنا ندخل على سعيد فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحاً طرحناه !»

وسمعت أبا داود يقول :

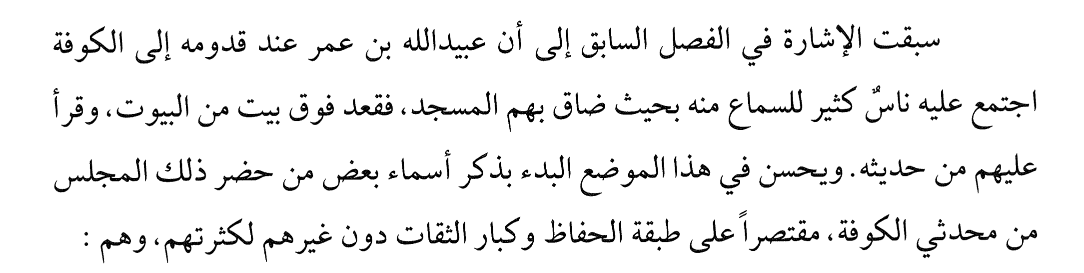
«قال ابن جريج لوكيع : باكرتَ العلم ! وكان لوكيع ثمان عشرة سنة، وسمع من ابن جريج بالكوفة»[1].

وخلاصة الكلام مما يتعلق ببحثنا هذا أن قدوم عبيدالله بن عمر العمري إلى الكوفة كان مرة واحدة وأنه صادف إحدى الزيارات المتعددة التي قام بها ابن عيينة إلى هذه المدينة، وأن ذلك كان بعد سنة ١٤٢ هـ أو ١٤٤، والله تعالى أعلم. وأهم نتيجة نختم بها هذا الفصل فيما تعلق بمحمد بن بشر العبدي راوي خبر التهديد بالتحريق **هي أنه كغيره من أهل الكوفة إنما سمع من عبيدالله بن عمر العمري مجلساً واحداً في التاريخ المذكور، ولم يُعرف بطول صحبته وملازمته لهذا الشيخ.**



فصل

كيفية سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر العمري والتنبيه على وهم دقيق للحافظ ابن رجب الحنبلي



سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن عبيدالله بن عمر عند قدومه إلى الكوفة اجتمع عليه ناسٌ كثير للسماع منه بحيث ضاق بهم المسجد، فقعد فوق بيت من البيوت، وقرأ عليهم من حديثه. ويحسن في هذا الموضع البدء بذكر أسماء بعض من حضر ذلك المجلس من محدثي الكوفة، مقتصراً على طبقة الحفاظ وكبار الثقات دون غيرهم لكثرتهم، وهم :

١ ـ إبراهيم بن محمد الفزاري أبو إسحاق الكوفي

٢ ـ وحفص بن غِياث النخعي أبو عمر الكوفي القاضي

---

(١) نقلاً عن «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/٢٢٧).

٣ ـ وحماد بن أسامة القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي

٤ ـ وزائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي

٥ ـ وزهير بن معاوية الجعفي أبو خيثمة الكوفي

٦ ـ وسفيان بن سعيد الثوري أبو عبدالله الكوفي

٧ ـ وسفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي[1]

٨ ـ وسليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي

٩ ـ وعبدالله بن إدريس الأَوْدي أبو محمد الكوفي

١٠ ـ وعبدالله بن نُمير الهَمْدَاني أبو هشام الكوفي



١١ ـ وعبد الرحيم بن سليمان أبو علي الأشل المروزي ثم الكوفي

١٢ ـ وعبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي

١٣ ـ وعَبِيدَة بن حُمَيد التيمي أبو عبدالرحمن الكوفي المعروف بالحذَّاء

١٤ ـ وعقبة بن خالد السَّكُوني أبو مسعود الكوفي المجدر

١٥ ـ وعلي بن مُسْهِر القرشي أبو الحسن الكوفي قاضي الموصل

١٦ ـ وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو عمرو الكوفي

١٧ ـ ومحمد بن بشر العبدي أبو عبدالله الكوفي

---

(١) لأن سماعه من عبيدالله كان أكثر من مرة، إحداها بالكوفة كما سبق.

١٨ ـ ومحمد بن خازم أبو معاوية الكوفي الضرير

١٩ ـ ومحمد بن عبيد الطنافسي أبو عبدالله الكوفي الأحدب

٢٠ ـ ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة الْهَمْدَانِي أبو سعيد الكوفي

وهؤلاء هم أعيان محدثي الكوفة كما لا يخفى[١]. ولا يلحق بهم أبو بكر بن عياش، رغم أنه:

ـ أدرك تاريخ قدوم عبيدالله بن عمر إلى الكوفة؛ لأنه ولد سنة ١٠٠ أو قبلها بقليل ومات سنة ١٩٤ تقريباً ـ.

ـ وسمع من عبيدالله بن عمر العمري يقيناً



وسبب ذلك أن سماع أبي بكر من عبيدالله كان بالمدينة؛ قال الطبري في «التاريخ» (٢٠٧/٤):

«...حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا عبيدالله بن عمر بالمدينة، عن سالم، قال:..».

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) وأما قول ابن بطة العكبري في كتاب «إبطال الحيل» (ص ٩٠-٩١) تعليقاً على حكاية سفيان بن عيينة السابقة:
«هذا رحمكم الله قول عبيدالله بن عمر رحمه الله لمن اجتمع عليه من طلبة العلم، وهم سفيان الثوري، وأبو إدريس الخولاني، وحفص بن غياث، ونظراؤهم»اهـ.
فهذا وهمٌ بيقين؛ لأن أبا إدريس الخولاني لم يكن بينهم قطعاً لِقِدَمِ طبقته، فلعل هذا من تحريف النساخ، والله تعالى أعلم.

بعد سرد أسماء كبار المحدثين الذين أخذوا من عبيدالله في الكوفة، ننتقل إلى الحديث عن كيفية سماعهم منه. وقد كفانا مؤونة ذلك محمد بن عبيد الطنافسي، فنقل عنه عباس الدوري في «زياداته على تاريخ يحيى بن معين» (٥٠٨/٣/رقم ٢٤٨١)، أنه قال:

«قدم علينا عبيدالله بن عمر العمري، فقعد فوق بيتٍ، ثم قرأ صحيفة على الناس وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها، فقعدوا فنسخوها».

قال محمد بن عبيد:

«فقلتُ أنا: هكذا أَخْذُ الحديث ؟!» قال: «لا ـ والله ـ لا كتبتُ منها شيئاً! فكتبتُ بعد، ثم ذهبتُ إليه حتى قرأها عليَّ من كتابه».



ومجموع ما قرأه عليهم مائة حديث، ثم ألقى عليهم الصحيفة، فقد نقل الدوري عن يحيى بن معين أنه قال في «تاريخه» (٥٠٨/٣/رقم ٢٤٨٠): قال ابن نمير:

«وقدم علينا عبيدالله بن عمر فحدثنا بمائة حديث، ثم رمى بها إلينا فنسخناها».

قيل لابن نمير: فتفرزها من كبار[1] عبيدالله ؟ قال: لا والله، ما أعرفها، أو نحو هذا قاله يحيى.

قلت: ولعل الصواب (فتُفرزها مما قرأ عبيدالله ؟) وهذا مُشْعِرٌ بأن الأحاديث المقروءة عليهم هي بعض الصحيفة فقط، ولذلك سئل ابن نمير هل يستطيع التمييز بين المسموع منها وبين غيره. ويتأيد هذا المعنى بما قاله يحيى بن معين في «تاريخه» رواية الدوري عنه (٥٤٢/٣/رقم ٢٦٤٩):

«كان أبو أسامة يروي عن عبيدالله بن عمر خمسمائة حديث إلا عشرين، كتبتُها كلَّها

---

(١) كذا في المطبوع! وهو تحريف.

عنه. وكان ابن نمير يروي عنه أربعمائة حديث أو أكثر كتبتُها كلَّها عنه، وروى عنه عبدة نحواً من مائتين، كتبتُها عنه».

وهذه الأعداد تفوق بكثير ما قرأه عليهم عبيدالله، فهذا يدل على أن الأحاديث المسموعة هي بعض الصحيفة فقط كما قلت.



بعد سرد صورة السماع وكيفيته، نسجل أهم النتائج التي توصلنا إليها، ويمكن تلخيصها في نقطتين، نوردها فيما يلي مع التعليق عليها :

الأولى أن الكوفيين لم ينظروا في الصحيفة وقت قراءة الشيخ لها كما رأينا، وأنهم - باستثناء محمد بن عبيد الطنافسي - لم يقابلوا ما كتبوه من نسخة عبيدالله بأصل سماعه.



قلت : لكن عدم النظر في الصحيفة هو موضع خلاف بين المحدثين، فاشترطه بعضٌ منهم، واستحبه آخرون، لكن على كلا المذهبين لا تأثير له عند التحقيق على صحة سماع الكوفيين من عبيدالله، بسبب انجباره بالمناولة والإجازة التي انتهى إليها مجلس السماع، قال البقاعي :

«وأما من اشترط ذلك ونحوه فإنما كان ذلك قبلَ حدوث الإجازة عقب كل مجلس، وأما بعد وجودها فإن الأمر هان باعتبار انجبار ما عساه أن يفوته سماعه بالإجازة»[1].

وأما عدم مقابلة ما كتبوه من الصحيفة بأصل سماع عبيدالله بن عمر فيُجاب عنه أنه ليس شرطاً، بل يكتفى بمقابلة ما كتبوه بالصحيفة إذا كانت مقابلة بأصل سماعه. ودليل مطابقة

---

(١) البرهان البقاعي : «النكت الوفية بما في شرح الألفية» (١٦٠/٢).

الصحيفة للأصل أن محمد بن عبيد الطنافسي قابل ما نقله منها بأصل عبيدالله بن عمر بعد أن انفض مجلس السماع، فلو كان فيها ما يُعاب لصرح به محمد بن عبيد، وحذر من الاستسلام لما جاء فيها كما هو دأب المحدثين النقاد. فلما سكت عن ذلك علمنا أن النسخة مستقيمة ليس فيها ما يُنتقد. هذا بالإضافة إلى أن عبيدالله استعد مسبقاً لهذا المجلس، مع وعيه التام أن الخطأ إذا وقع منه فيه لا سبيل إلى استدراكه بعد خروجه من الكوفة وعودته إلى المدينة. فعدم مقابلة ما كتبوه من الصحيفة بأصل سماع عبيدالله بن عمر لا يؤثر في صحة سماعهم منه عند التحقيق.

والنقطة الثانية أن سماع الكوفيين من عبيدالله بن عمر ملفق من السماع والمناولة، فقد قرأ عبيدالله عليهم مائة حديث من صحيفة كما قال ابن نمير، والباقي نسخوه منها بعد أن ألقى بها إليهم. وكانوا لا يميزون بين القسم المسموع لهم من الصحيفة وبين غيره كما أفصح عنه ابن نمير أيضاً.



ويندرج تحت هذه النقطة أبحاث وأمور ربما تخدش في نظر بعض النقاد في صحة سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر، ومن هنا جاء انتقاد بعضهم له؛ فقد نقل الحافظ ابن رجب عن الحافظ يعقوب بن شيبة أنه قال بشأن عبيدالله بن عمر:

«في سماع أهل الكوفة منه شيئاً»[(١)].

وقبل أن نسترسل في الحديث على هذه النقطة ومدى تأثيرها في صحة سماع أهل الكوفة، ينبغي التنبيه على وهم دقيق وقع للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في توجيه عبارة يعقوب بن شيبة، حين حمل كلامه على معنى ضعف حديث عبيدالله بن عمر العمري في الكوفة خاصة، وهو معنى لم يُسبق إليه، وزعم رحمه الله تعالى أن ذلك كان بسبب غياب كتب عبيدالله عند قدومه إلى الكوفة، فحدث بها وخلط، وحدث من كتبه في المدينة

---

(١) ابن رجب: «شرح علل الترمذي» (٢/٦٠٨).

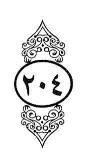
فضبط (!) وهذا تأويلٌ غير سديد لأمور :

أحدها أن كلامه ظن وتخمين لأنه دعوى مجردة؛ وتفتقر إلى ما يشهد لها من جهة النقل عن أرباب هذه الصناعة، فلم نجد أحداً من أهل الحديث المتقدمين طعن في عبيدالله بهذا الذي ذكره ابن رجب.

والأمر الثاني أن غاية ما وُجد لعبيدالله من الحديث الذي أُنكر عليه : حديثه عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

«لاَ تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلاَثَاً إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

قال الإمام أحمد في «مسنده» (١٠/٣٨٤/رقم ٦٢٩٠) :



«قال يحيى بن سعيد : ما أنكرتُ على عبيدالله بن عمر إلا حديثاً واحداً : حديث نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسافر امرأة سفراً ثلاثاً إلا مع ذي محرم»..».

قلت : ولم يسمع أحمد بن حنبل من يحيى بن سعيد القطان إلا في قدمته الثالثة إلى البصرة سنة ١٩٤ هـ كما هو معلوم[1]؛ الأمر الذي يدل على أن هذا الحكم لم يُصدره القطان ـ وهو الناقد المتشدد ـ إلا بعد تتبعٍ ونظرٍ في حديث شيخه عبيدالله بن عمر لمدة خمسين سنة تقريباً من تاريخ قدومه إلى الكوفة، فلم يجد له إلا هذا الحديث الواحد الذي أنكره. ومع ذلك لم يسلم استنكار القطان من اعتراض أئمة الحديث عليه، خاصة البخاري ومسلم، ولهذا تُعقب حكمه بأمور وجيهة ذكرها مغلطاي في «التلويح»[2]. فأين هي تلك الأخطاء التي زعم

(١) فقد نقل عنه ابنه عبدالله في «العلل» (٣/٤٠١/رقم ٥٧٧٢) أنه قال :
«أول قدمة قدمت البصرة : سنة ست وثمانين، سمعنا من بشر بن المفضل، ومرحوم، وزياد بن الربيع، وشيوخ. والثانية : سنة تسعين، سمعنا من ابن أبي عدي، وسمعنا كتاب غندر، يعني حديث شعبة، وسعيد، وعوف، وغير ذلك. والثالثة سنة أربع وتسعين، ونزلت عند يحيي بن سعيد ستة أشهر. والرابعة سنة مئتين، سمعنا من عبدالصمد، وأبي داود، والبرساني».

(٢) ونقلها عنه البدر العيني في «العمدة» (٧/١٢٨).

ابن رجب وقوعها من عبيدالله بن عمر في الكوفة ؟!

والأمر الثالث أن الدليل على خلاف كلام ابن رجب، فإنا لا نسلم أن كتاب عبيدالله ابن عمر كان غائباً عنه عند قدومه إلى الكوفة؛ بل كان في حوزته بدليل قول محمد بن عبيد الطنافسي فيما سبق نقله عنه :

«فكتبتُ بعد، ثم ذهبتُ إليه حتى قرأها عليَّ من كتابه».

والأمر الرابع أن تأويل ابن رجب لا يساعد عليه ظاهر كلام يعقوب، فإن في عبارة هذا الأخير جنوحاً إلى انتقاد سماع أهل الكوفة من عبيدالله، فالضعف والوهن موجه إلى أهل الكوفة لا العكس.

والأمر الخامس أن تأويل ابن رجب مخالف لما عليه أهل الجرح والتعديل من الإجماع على أن عبيدالله بن عمر العمري ثقة بإطلاق، ولهذا قال النووي بشأنه في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣١٤/١) :



«وأجمعوا على توثيقه وجلالته».

ومقتضى هذا الإجماع : قبول حديثه ما كان منه في المدينة وما كان منه في الكوفة على حد سواء.

وعلى هذا، فانتقاد الحافظ يعقوب بن شيبة لسماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر ينبغي أن يكون بسبب بعض الأمور التي اكتنفت ذلك السماع مما سبقت الإشارة إليه، ولا علاقة لها بعبيدالله كما رأينا. فهذا ما يؤكد فساد تأويل ابن رجب رحمه الله لكلام يعقوب، ويصدق عليه قول القائل :

رَاحَتْ مُشَرِّقَةً وَرُحْتُ مُغَرِّباً ❁ شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

وأوضح منه بطلاناً من يجعل سبب مقالة يعقوب ما أصيب به عبيدالله بن عمر من العمى في آخر عمره ! وتأويل كلامه على هذا المعنى وإن لم أره لأحد إلا أني أذكره هنا حتى لا يتعلق به المبتدئ في هذا العلم، ذلك أن إصابة عبيدالله بالعمى ـ على فرض ثبوتها ـ كانت بعد مجيئه إلى الكوفة يقيناً؛ والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : ما سبق نقله أن عبيدالله قرأ على أهل الكوفة من الصحيفة، ثم ألقى بها إليهم. فظاهره أنه كان بصيراً حينئذ يكتب ويقرأ. فإن كان أصيب بالعمى فبعد تاريخ هذا المجلس يقيناً.

والثاني : أن عبيدالله انقطع عن التحديث بعدما عمي؛ فقد روى أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار في «تاريخه»، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٤٧٣/رقم ١٩٩٧)، عن أبي عبيدالله ـ يعني أحمد بن عبدالرحمن المصري ـ، نا ابن وهب، قال :



«كان عبيدالله بن عمر قد عمي وقطع الحديث».

قلت : وهذا كله على فرض صحة سند هذه الحكاية، وإلا فإن في حفظ أحمد ابن عبدالرحمن بن وهب مقالاً مشهوراً عند أرباب هذا الفن كما هو مبسوط في موضعه، ويشبه عندي أن يكون سماع الأبار منه بعد تاريخ خروج مسلم من مصر، والله تعالى أعلم.

فالصحيح في تأويل مقالة يعقوب هو ما سبق أن أوقفناك عليه من شهادات على لسان من حضر ذلك المجلس الذي عقده عبيدالله في الكوفة.

بقي علينا أن نبحث في سماع أهل الكوفة منه من جهة كونه ملفقاً من القراءة والمناولة؛ هل يقدح في صحة السماع ؟ وهو موضوع البحث في الفصل التالي إن شاء الله تعالى...

فصل

بيان صحة سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر العمري

سبق أن ذكرنا أن سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر في حقيقة الأمر ملفق من القراءة والمناولة حسب ما دلت عليه ظاهر الروايات التي وصفت لنا مجلس سماعهم منه. ونريد أن نعرف الآن مدى تأثير ذلك في السماع صحة وضعفاً..

المقصود من المناولة في الاصطلاح هو إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مرويه مع إجازته به صريحاً أو كناية[1]. والمناولة تعتبر من وجوه الرواية الصحيحة عند المحدثين؛ قال الإمام مالك رحمه الله تعالى فيما أسنده عنه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣٠):

«السماع عندنا على ثلاثة أضرب: أولها قراءتك على العالم، والثاني قراءة العالم عليك، والثالث أن يدفع إليك العالم كتاباً قد عرفه، فيقول لك: اروه عني».



وقال عبيدالله بن عمر: دفع إلي ابن شهاب صحيفة، فقال:

«انسخ ما فيها، وحدث به عني».

قلت: أويجوز ذلك؟ قال:

«نعم، ألم تر أن الرجل يشهد على الوصية ولا يفتحها؟! فيجوز ذلك ويؤخذ به[2]»[3].

---

(١) الحافظ السخاوي: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤٦٣/٢).

(٢) طرد هذا في باب الشهادة كما ذكره الزهري هو موضع خلاف بين أهل العلم، وإن كان كثيرٌ منهم جوز العمل بالوصية المختومة وإن لم يُشهد عليها، منهم مالك بن أنس فيما أسنده عنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٨٢١/٢)، وهو نص أحمد، وقول محمد بن نصر المروزي وغيره فيما قاله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢٦٨/١).

(٣) أسنده عنه ابن حبان في «الثقات» (٤٥٢/٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣٤).

ولهذا قال عياض :

«وهي رواية صحيحة عند معظم الأئمة والمحدثين؛ وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري، والحسن، والأوزاعي، وعبيدالله العمري، وحيوة بن شريح، والزهري، وهشام ابن عروة، وابن جريج. وحكاه الحاكم عن أبي بكر بن عبدالرحمن، وعكرمة، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، وقتادة، في جماعة عدَّهم من أئمة المدينة، والكوفة، والبصرة، ومصر. وهو قول كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر»(١).

قلت : وشرط صحتها عندهم : اقترانها بالإذن بالرواية؛ قال الحافظ :

«واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالإذن بالرواية وهي ـ إذا حصل هذا الشرط ـ أرفع أنواع الإجازة، لما فيها من التعيين والتشخيص»(٢).



وقال أيضاً :



«إذا خلت المناولة عن الإذن، لم يُعتبر بها عند الجمهور»(٣).

فالسؤال هنا : هل اقترنت مناولة عبيدالله بن عمر بالإجازة لأهل الكوفة الذين حضروا مجلسه أم لا ؟ فعلى الأول تكون مناولة صحيحة، وإلا فهي مختلة لا تجوز الرواية بها كما سبق.

والذي يظهر أنها مناولة صحيحة، بدليل ما نقل ابن محرز في روايته عن ابن معين (١٤٨/٢/رقم ٤٦٧) أنه قال :

---

(١) القاضي عياض : «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص ٨٠).

(٢) الحافظ ابن حجر العسقلاني : «نزهة النظر» (ص ١٢٦).

(٣) المصدر السابق (ص ١٢٧).

قال لنا ابن نمير: سمعنا من عبيدالله مائة حديث. قالوا: تفصل بينهما؟ قال: لا ـ والله ـ أكذبكم، قرأ علينا من فوق سطح، ثم دفع إلينا الكتاب، قال: انسخوه! فنسخناها.

قلت: فأَمْرُ عبيدالله بن عمر السامعين بنسخ الصحيفة قام مقام الإذن بروايتها. بل مجرد إلقائه الصحيفة عليهم في ذلك المجلس كان كافياً لإشعارهم بالإذن لهم في روايتها عنه كما لا يخفى، فكيف وقد انضم إلى ذلك أمره لهم بنسخها؟! فالمناولة صحيحة كما قلت، لما تقرر من أنه يكتفى فيها بالقرينة، والله تعالى أعلم.

بقي البحث حول الصيغة التي ينبغي استعمالها عند الأداء في هذه الحالة. فالصحيح المختار عند الجمهور المنع من إطلاق كل من (حدثنا) و(أخبرنا) ونحوهما في المناولة والإجازة. قال ابن الصلاح:



«والصحيح ـ والمختار الذي عليه عمل الجمهور وإياه اختار أهل التحري والورع ـ المنع في ذلك من إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به، بأن يقيد هذه العبارات فيقول: (أخبرنا، أو حدثنا فلان مناولة وإجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أخبرنا مناولة، أو أخبرنا إذناً، أو في إذنه، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته عنه)، أو يقول: (أجاز لي فلان، أو أجازني فلان كذا وكذا، أو ناولني فلان)، وما أشبه ذلك من العبارات»[1].

وسئل أحمد بن صالح المصري الحافظ عن الإجازة فقال فيما رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٤١):

«لا تجوز الإجازة ألبتة إلا أن يقول: (أعطاني فلان كتاباً)، كما قال حماد بن سلمة: أخذتُ عن ثمامة بن عبدالله بن أنس، فيقول: (أعطاني فلان..)، أو (أجاز لي فلان..)، ولا يقول

(١) الحافظ ابن الصلاح: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ١٧٠).

فيه : (ثنا) ولا (أخبرنا)..».



والذي ظهر لي من خلال النظر في حديث الكوفيين عن عبيدالله بن عمر في دواوين السنة أن الغالب عليهم أنهم يروون عنه بأكثر من صيغة؛ منها :

ـ صيغة العنعنة وهو كثير، ولا إشكال فيه.

ـ وربما أطلقوا صيغة الإخبار وهو قليل؛ كقول البخاري في «كتاب اللباس» من «صحيحه» (باب إعفاء اللحى : ١٦٠/٧/رقم ٥٨٩٣) :

حدثني محمد، أخبرنا عبدة، أخبرنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَى».



وكقول البيهقي في «السنن الكبير» (٥٠٨/١٠/رقم ١٠٣٧٦) :

وأخبرنا أبو عبدالله، حدثنا أبو العباس، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا أبو عبدالله محمد بن بشر العبدي، أخبرنا عبيدالله بن عمر، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبى هريرة، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي..» الحديث.

ـ وأحياناً نادرة جداً رووا عنه بصيغة الإنباء.

ـ وأحياناً كثيرة يطلقون صيغة التحديث، وهذا يوجد منه أشياء كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما. من ذلك قول البخاري في كتاب «الصلاة» من «صحيحه» (باب سترة الإمام سترة من خلفه : ١٠٥/١/١٠٦/رقم ٤٩٤) :

حدثنا إسحاق، قال: حدثنا عبدالله بن نمير، قال: حدثنا عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فَتُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الأُمَرَاءُ.

وعبدالله بن نمير كان لا يميز بين المسموع وغيره مما تحمله عن عبيدالله كما سبق نقل تصريحه بذلك.

ومن ذلك: قول النسائي في «كتاب البيوع» من «السنن الكبرى» (التلقي: ٦/٢٠/ رقم ٦٠٤٦):

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: قلت لأبي أسامة: أَحَدَّثَكُمْ عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلَقِّي الْجَلَبِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا السُّوقَ»..؟ فأقرَّ به أبو أسامة، قال: نعم.



ومن ذلك: ما أخرجه البخاري في «كتاب فضائل النبي صلى الله عليه وسلم» من «صحيحه» (باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه: ٥/١٠/ رقم ٣٦٨٢)، قال:

حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا عبيدالله، قال: حدثني أبو بكر بن سالم، عن سالم، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ عَلَى قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوباً، أَوْ ذَنُوبَيْنِ نَزْعاً ضَعِيفاً، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيّاً يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى رَوِيَ النَّاسُ، وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ».

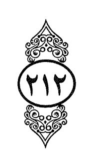
قلت: وبما أن الكوفيين كانوا لا يميزون أصلاً بين القسم المسموع وبين القسم المجاز به من حديثهم عن عبيدالله بن عمر لقول ابن نمير فيما سبق نقله عنه:

«سمعنا من عبيدالله مائة حديث. قالوا: تفصل بينهما؟ قال: لا ـ والله ـ أكذبكم!»

فربما كان الحديث من القسم المجاز به، فتكون رواية الكوفيين له حينئذ بصيغة التحديث أو الإخبار فيها تجوز غير محمود، بل ميل إلى التدليس؛ قال الحافظ:

«ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً»[(١)].

قلت: وإنما يشفع لأهل الكوفة أنهم قد سمعوا من الشيخ أحاديث في الجملة، وأنهم نوعوا الصيغ المستعملة في روايتهم عن عبيدالله بن عمر، ولم يخصصوا لها صيغة التحديث أو الإخبار فقط، ولو فعلوا لكان في تصرفهم من الإيهام ما يوجب الحكم بالتدليس. وبهذا ظهر لنا تأويل كلام الحافظ يعقوب بن شيبة في سماع أهل الكوفة من عبيدالله بن عمر، فقد أراد به الإشارة إلى وجود خلل في صيغ الأداء التي استعملها الكوفيون في روايتهم عن عبيدالله. لكن هذا المعنى وإن كان هو الذي استقر عليه جمهور المحدثين كما سبق نقله عن ابن الصلاح، إلا أنها مسألة فيها خلاف معروف، فقد سوغ جماعة من أئمة الحديث إطلاق (حدثنا) و(أخبرنا) في المناولة، منهم: مالك بن أنس، وابن وهب، وابن القاسم، وأشهب؛ قال أبو نعيم الحلبي: دخلتُ على مالك بن أنس ومعي إسماعيل بن صالح، فأخرج كتاباً مشدوداً فقال:



«هذا كتابي قد نظرتُ فيه، فاروه عني فإني قد صححته». فقال له إسماعيل: فنقول: (ثنا مالك بن أنس)؟ قال: «نعم»[(٢)].

وقال أبو زيد عبدالرحمن بن أبي الغمر:

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص ٣٦).

(٢) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٤٣) بإسناد صحيح عن أبي نعيم الحلبي، واسمه عبيد بن هشام القلانسي، وهو «صالح» كما قال الخليلي.

«اجتمع ابن وهب وابن القاسم وأشهب بن عبدالعزيز أني إذا أخذتُ الكتاب من المحدث أن أقول فيه: (أخبرني)»[1].

ولهذا قال أبو العباس الوليد بن بكر الأندلسي ـ شيخ أبي ذر الهروي ـ في كتاب «الوجازة في صحة القول بالإجازة»:

«العلماء من أصحاب الحديث مجتمعون على تصحيح الإجازة ووقوع الحكم بها، واختلفوا في العبارة بالتحديث بها، فقال مالك: قل في ذلك ما شئت من (حدثنا) أو (أخبرنا). وقال غيره: قل (أنبأنا)، وهو مذهب الأوزاعي، وروينا مثله عن شعبة. وقال آخرون: يقول (أجاز لي)، (وأطلق لي التحديث) لا غيره»[2].

وعلى مذهب مالك وأصحابه، فليس في عمل أهل الكوفة ما يُستنكر. ويشهد لهذا قضية أبي اليمان الحكم بن نافع في روايته عن شعيب بن أبي حمزة؛ فقد روى القاسم بن أبي صالح وعبدالرحمن بن حمدان الجلاب الهمذانيان، عن إبراهيم بن الحسين بن علي الكسائي الهمذاني المعروف بابن ديزيل، قال: سمعتُ أبا اليمان الحكم بن نافع يقول:



قال لي أحمد بن حنبل:

«كيف سمعتَ الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟»

قلتُ: قرأتُ عليه بعضه، وبعضه قرأه عَلَيَّ، وبعضه أجازه لي، وبعضه مناولة. فقال:

«قُلْ في كله (أخبرنا شعيب)». هذا لفظ القاسم. وفي لفظ الجلاب: «قُلْ في كله (ثنا، ثنا)»[3].

---

(١) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٤٣-٤٤٤) بإسناد صحيح.

(٢) أسنده عنه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٤٢).

(٣) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٤٤) بإسناد صحيح.

ويؤيده اعتماد البخاري ومسلم على روايات الكوفيين عن عبيدالله بن عمر في صحيحيهما مع تصريحهم بالتحديث أو الإخبار من غير بيان منهم أنها مناولة، وحمْل الشيخين لها على الاتصال. وعليه، فمثل هذا «الجدل الاصطلاحي» حول صيغ الأداء لا تأثير له عند التحقيق على صحة حديث الكوفيين عن عبيدالله بن عمر إذا كان الراوي منهم عدلاً ضابطاً، والله تعالى أعلم.

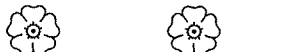
نعم، ما رووه من عبيدالله بن عمر مع التصريح بالسماع يحتاج إلى جواب آخر، وذلك في أحاديث..

مثاله : ما روى أبو سعيد الأشج في جزء من «حديثه» (رقم ١٠٦)، وغيره عن عبدالله ابن إدريس الأودي، قال : سمعتُ عبيدالله بن عمر يذكر عن نافع، عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب.



مثال آخر : روى إسحاق في «مسنده» (١٨٦/٤/رقم ١٩٨٢)، عن عبدة بن سليمان، قال : سمعت عبيدالله بن عمر يحدث، عن نافع، عن ابن عمر، قال : «حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات...»الحديث بطوله.

وهذه أحاديث نادرة جداً ضمن آلاف الأسانيد التي يرويها الكوفيون عن عبيدالله، وهي محمولةٌ عندي على أنها مما علق بذهن بعضهم وحفظه من لفظ عبيدالله حين قرأ عليهم المائة حديث، ولذلك قال فيها الراوي : (سمعتُ عبيدالله) اعتماداً منه على حفظه ساعة القراءة في المجلس، فهو صادق غير متأول في هذه الحال. لكن حمْل كلام يعقوب بن شيبة على هذا المعنى فيه بُعْدٌ، والأقوى عندي ما ذكرته أولاً لأنه الأغلب بخلاف هذا، والله تعالى أعلم.



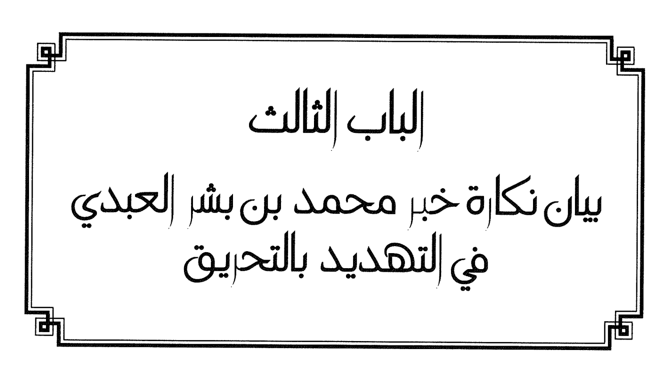


وخلاصة القول أن كثيراً من أهل الكوفة تجوَّز في الرواية عن عبيدالله بن عمر، وذلك بالتعبير بصيغ التحديث والإخبار عن المناولة والإجازة، وعلى هذا المعنى ينبغي تنزيل كلام يعقوب بن شيبة الحافظ، إلا أن هذا المعنى لا تأثير له على صحة حديثهم عن عبيدالله كما قلت. وما دام الأمر كذلك، فلا ينبغي أن يُعل به خبر التهديد بالتحريق الذي رواه محمد ابن بشر العبدي عن عبيدالله بن عمر، خصوصاً وأن العطب في إسناده من جهة أخرى، هي أشد في الضعف. وهذا ما سأتناوله بحول الله وقوته في الباب التالي...









الباب الثالث

بيان نكارة خبر محمد بن بشر العبدي في التهديد بالتحريق

أفراد الثقات لا تخرج عن حالتين، قال ابن الصلاح :

«الغريب ينقسم :

- إلى صحيح؛ كالأفراد المخرجة في «الصحيح»

- وإلى غير صحيح؛ وذلك هو الغالب على الغرائب..»[1] .

فالتفرد على هذا الأساس - سواء جاء من الثقة أو ممن دونه - هو مظنة الخطأ والوهم في الغالب؛ روى الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ١٨٨-١٨٩) عن محمد بن سهل بن عسكر، قال : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول :

«إذا سمعتَ أصحاب الحديث يقولون : «هذا حديثٌ غريب»، أو «فائدة»[2]، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديثٌ في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد[3]، وإن كان قد روى شعبة وسفيان ! وإذا سمعتهم يقولون لا شيء فاعلم أنه حديثٌ صحيح».

وفي حالة تفرد الثقة لا يكون الحكم على الحديث من حيث القبول والرد تابعاً لدرجة الراوي المتفرد في سلم الجرح والتعديل، لأن الخطأ في روايته - وإن كان احتمالاً نادراً - لكنه وارد في الجملة، كيف والوهم والخطأ لا يُدفع حتى عن كبار الحفاظ ؟! قال

---

(١) ابن الصلاح : «كتاب معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٧٠).

(٢) جاء في ترجمة حسان بن إبراهيم الكرماني في «الكامل» لابن عدي (٤/٤٦/رقم ٥٤٠٤) : «سمعتُ أبا عروبة يقول : كان حديثه كله فوائد - أي غرائب -».

(٣) قال ابن رجب في «فتح الباري» (٣/٦٠) موضحاً هذا التعبير : «يعني أن في أسانيده ضعفاً».

عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى :

«كان سفيان يخطئ فيرجع من يومه، وكان شعبة يخطئ فيمكث الأيام حتى يقال له فيرجع عنه»[(١)] .

بل قال يحيى بن معين :

«من قال إني لا أخطئ في الحديث فهو كذاب !»[(٢)]

ولهذا قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى :

«ليس من حد الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يَسْلُمُ من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرُّ على خطأ !»[(٣)]



فإن قيل : يلزم من هذا رد روايات الثقة جملة، لأنه ما من حديثٍ نقله إلينا إلا تطرق إليه هذا الاحتمال !

قلنا : إن غالب روايات الثقة الاستقامة، والحكم للغالب إلا ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، ففي هذه الحالة رغم وجود أوصاف الصحة ظاهراً لا يحكم على خبره بالصحة على ما قرره الحافظ عبدالله بن الزبير الحميدي حين عدد صفات الحديث الصحيح الذي تلزم به الحجة ـ من اتصال وعدالة وضبط وغير ذلك ـ وفصل في ذلك تفصيلاً حسناً، ثم ختم كلامه بقوله :

«...فهذا الظاهر الذي يُحكم به، والباطن ما غاب عنا من وهم المحدث وكذبه

---

(١) أسنده عنه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٣٧/رقم ١١٣٣).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٨/رقم ١١٣٤).

(٣) الذهبي : «الموقظة» (ص ٧٨).

ونسيانه وإدخاله بينه وبين مَن حدث عنه رجلاً أو أكثر وما أشبه ذلك مما يُمكن أن يكون ذلك على خلاف ما قال، فلا نكلّف علمه **إلا بشيءٍ ظهر لنا، فلا يسعنا حينئذٍ قبوله لما ظهر لنا منه**»اهـ[1].

فساق رحمه الله تعالى الأسباب المحيطة بالإسناد مساقاً واحداً وسماها «باطناً» باعتبار خروجها عن «الظاهر الذي يُحكم به» من عدالة وضبط واتصال، ثم فرق بينها باعتبار التأثير في قبول الحديث، فجعلها على نوعين:

أحدهما ـ ظنون محضة؛ لكونها احتمالات عقلية مجردة لا دليل عليها، «فلا نكلّف علمها» ولا يُعتدُّ بها عند الحكم على الخبر: كاحتمال كذب المحدث العدل الصادق فيما روى مثلاً.



والثاني ـ قرائن ومرجحات قام الدليل عليها، فهي لهذا مانعة من قبول الخبر، كوهم المحدث، ونسيانه، وإدخاله بينه وبين من حدث عنه رجلاً أو أكثر مثلاً.

وعلى هذا، ففي حالة تفرد الثقة يكون النقد الظاهري للإسناد قد استنفد الغرض منه، ويصبح «علم العلل» بمعاييره الفنية الدقيقة هو المنهج المطلوب للتحرك والتنطّس والنقد لتفسير أسباب هذا التفرد، ثم الحكم عليه بما يليق بدرجته من حيث القبول والرد. وليس لهذا الحكم قاعدة مطردة عند أئمة الحديث ونقاده، وإنما يديرونه على القرائن المحتفة بالإسناد والمرجحات المحيطة به. قال الحافظ العراقي في «شرحه الكبير على ألفيته» مبيناً منهج المحدثين في هذا الصدد:

«ولكن هنا أمرٌ فيه غموض لا بد من الإشارة إليه؛ وذلك أنهم **لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظرٍ إلى غيره!** بل ينظرون في

---

(١) رواه عنه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ٢٩-٣٠) بإسناد صحيح.

حاله مع مَن روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو قريباً من بلد مَنْ أخَذَ عنه، وهذه أمورٌ تظهر بتصفُّحِ كلامهم وعملِهم في ذلك»[1].

فهذه قاعدة نقدية متفق عليها بين المتقدمين والمتأخرين من علماء الحديث على حد سواء كما تشهد بذلك أقوالهم.

نعم، خالف جماعة من المحدثين هذه القاعدة في تطبيقاتهم، كقول أبي عبدالله الحاكم النيسابوري :

«وإذا تفرد الثقة بحديثٍ فهو على أصلهم صحيح (!)»[2]

وقول الحافظ أبي محمد عبدالحق الإشبيلي :

«وانفراد الثقة بالحديث لا يضره»[3].

وقول علاء الدين بن التركماني رداً على إعلال البيهقي لحديث بتفرد ضمرة بن ربيعة الفلسطيني :

«ليس انفراد ضمرة به دليلاً على أنه غير محفوظ، ولا يوجب ذلك علة فيه (!) لأنه من الثقات المأمونين..» ثم ساق بعض أقوال النقاد في ضمرة، وعقب عليها بقوله :

«والحديث إذا انفرد به مثل هذا كان صحيحاً ولا يضره تفرده (!)»[4]

فإن قيل : كل هذا يدل على أنهم جعلوا لتفرد الثقة حكماً مطرداً بالقبول من غير نظرٍ

---

(١) نقلاً عن «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسيوطي (٧١٠/٢).

(٢) الحاكم النيسابوري : «المستدرك على الصحيحين» (١٢٨/٣).

(٣) عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الإشبيلي : «الأحكام الوسطى» (١٤٢/١).

(٤) علاء الدين بن التركماني المارديني : «الجوهر النقي» (٢٩٠/١٠).

إلى القرائن ولا اعتبارٍ للمرجحات، خلافاً للقاعدة المتفق عليها..!

فالجواب أن الجميع محجوج بالمنهج النقدي الذي التزمه أئمة الحديث في قديم العصور واتفقوا عليه، فلا يُجعل من تصرفات هؤلاء الفضلاء التي ظهر فيها شذوذهم عن ذلك المنهج المتفق عليه «قاعدة موازية» يُعمل بها في هذه المسألة ! خصوصاً وأن حكمهم هنا بتصحيح تفرد الثقة إنما هو إطلاق في محل التقييد، لاستناده إلى أصل الراوي وعادته في الرواية، إذ الاستقامة هي الغالبة على حديثه كما قلنا. لكن بمقاييس علم العلل : هذا المسلك فيه استرواح ! لأن ذلك الأصل إنما يفزع إليه النقاد عند تجرد التفرد من القرائن المحتفة بإسناد الحديث وغياب المرجحات التي يمكن معها الجزم بأن الراوي قد أصاب أو أخطأ في تفرده. أما مع وجود تلك القرائن والمرجحات فلا مناص من الأخذ بها لسببين :



أحدهما : أن ضبط الثقة يختلف باختلاف الشيوخ والأحوال والأماكن إما لخلل يحدث له في كيفية التلقي، وإما لعدم تمكنه من ضبط ما أخذه على الوجه لأسباب عديدة ومتنوعة تكفلت ببيانها المصنفات المبسوطة في تراجم الرواة وعلل الأخبار، فعلى هذا لا يمكن استصحاب أصل الراوي وعادته في الرواية عند وجود القرائن والمرجحات الدالة على الخطأ في حديثٍ من مروياته.

والسبب الثاني : أنه يلزم من عدم الأخذ بالقرائن المحتفة بالحديث أن يكون الراوي الموصوف بالثقة لا يخطئ أبداً، وهذا مردود، يكذبه واقع الرواة ومروياتهم التي أودعها المتقدمون من النقاد في مصنفات الجرح والتعديل والعلل والأفراد والغرائب ونحوها. فإذا ثبت أن الثقة قد يخطئ في روايته، فلا يكون تفرده مقبولاً لمجرد كونه ثقة، وإلا لما كان لاشتراط انتفاء الشذوذ والعلة معنى في رسم الحديث الصحيح والحسن..!

إذا اتضح لك هذا، فلنبدأ الآن مسيرتنا بصحبة المعايير النقدية المتبعة في علم العلل لتدقيق النظر في إسناد خبر محمد بن بشر العبدي؛ فنقول: إن علته الثانية هي النكارة، وذلك بسبب احتفاف إسناده بالقرائن المختلفة. وهو ما سنتعرض له في الفصول التالية..

فصل

القرينة الأولى

تفرد عبيدالله بن عمر بالخبر عن زيد بن أسلم دون كبار أصحابه

حديث زيد بن أسلم مبسوط مشترك بين أصحابه من أهل المدينة وغيرهم، وفيهم جماعة من الحفاظ، يأتي في طليعتهم الإمام مالك بن أنس، إمام أهل المدينة. فقد كان رحمه الله تعالى متثبتاً غاية التثبت في السماع من زيد، قال الدولابي في «فضائل مالك» ـ فيما نقله عنه ابن عبدالبر في «الانتقاء» (ص ١٦) ـ:



حدثنا إسمعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا علي بن المديني، قال: نا سفيان بن عيينة، قال:

«سمعت مالك بن أنس يسأل زيد بن أسلم عن حديث عمر أنه حمل على فرس في سبيل الله فجعل يرفق به ويسأله عن الكلمة بعد الكلمة، والشيء بعد الشيء».

كما كان زيد بن أسلم يعرف لمالك قدره وفضله، فكان يجله ولا ينبسط إلى أحد انبساطه إلى مالك، قال الجوهري في «مسند مالك» (رقم ٣٣٨):

أخبرنا الحسن بن علي بن شعبان، قال: حَدَّثَنا أحمد بن مروان، قال: حَدَّثَنا محمد ابن عبدالعزيز، قال: سَمِعتُ ابن أبي أويس يقول: سمعت خالي مالكاً يقول:

أتيتُ زيد بن أسلم فكان لا يقصر في إكرامي والجلوس معي، وكان لا يخالفني في

شيءٍ أسأله، ويقول لي :

«يَا ابن أبي عامر، ما أنبسط إلى أحدٍ انبساطي إليك، فإذا شئت فقم».

قال مالك : وكان من الزهاد والعباد الذين يخشون الله عَزَّ وجَلَّ.

وبسبب هذه العلاقة الطيبة بينهما استطاع مالك أن يبقر علم زيد بن أسلم وأن يصل إلى غايته، فكان أكثر أصحابه حديثاً عنه؛ فهو سادس ستة من رجال العلم الذين أكثر مالك الرواية عنهم في «الموطأ»، فقد نقل عنه ـ في رواية يحيى بن يحيى الليثي ـ ٥١ حديثاً بين مسندٍ ومرسل.

وأما خارج «الموطأ» فقد روى مالك عنه إلى جانب أحاديث الأحكام والحلال والحرام أصنافاً متفاوتة :



أ ـ فنقل عنه ما كان متعلقاً بسيرة عمر وأخباره وأقواله، وهو كثير؛ **مثال ذلك** : ما أخرجه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (رقم ٣٧)، عن الفضل بن دكين، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال : قال عمر بن الخطاب عند موته :

«اعلموا أن الناس لن يزالوا بخير ما استقامت لهم ولاتهم وهداتهم !»

مثال آخر : أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٣/٢٨١/رقم ٣٩٠٢)، وابن زنجويه في كتاب «الأموال» (٢/٥٧٥/رقم ٩٤٩) واللفظ له، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يقول :

«لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بمن علاهم !»

ب ـ ونقل مالك عن زيد ما كان من قبيل التفسير الذي لا يستند إلى أثر عن النبي

صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة من بعده، وهي العلة التي من أجلها ذُمَّ تفسير زيد بن أسلم كما سنراه قريباً إن شاء الله تعالى. **مثال ذلك** : ما أخرجه أبو نعيم الإصبهاني في «حلية الأولياء» (٢٢٣/٣) بإسناد صحيح عن سعيد بن عبدالجبار، ثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم : في قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم : ٢١] قال : «جزعوا مائة سنة، وصبروا مائة سنة !»

مثال آخر : أخرج ابن أبي حاتم في «التفسير» (٥٣٢/٢/رقم ٢٨٢٩)، من طريق ابن وهب، حدثنا مالك بن أنس، قال : قال زيد بن أسلم :

«إن الحكمة العقل».

قال مالك : وإنه ليقع في قلبي، أن الحكمة هي الفقه في دين الله وأمره يدخله الله في القلوب من رحمته وفضله، ومما يبين ذلك أنك تجد الرجل عاقلاً في أمر الدنيا إذا نظر فيها، وتجد آخر ضعيفاً في أمر دنياه، عالماً بأمر دينه، بصيراً به، يؤتيه الله إياه، ويحرمه هذا ! فالحكمة الفقه في دين الله.



ج ـ ونقل مالك عن زيد بن أسلم بعض فتاويه وأخباراً في الزهد والرقائق؛ مثال الأول : ما أخرجه يعقوب بن شيبة في «مسنده» ومن طريقه اللالكائي في «كرامات الأولياء» (١٩٣/٩)، والذهبي في «السير» (٣١٧/٥)، من رواية الحارث بن مسكين، قال : أنبأنا ابن وهب، وابن القاسم، قالا : قال مالك : استعمل زيد بن أسلم على معدن بني سُليم، وكان معذراً، لا يزال يصاب فيه الناس من قبل الجن. فلما وليهم، شكوا ذلك إليه، فأمرهم بالأذان أن يؤذنوا ويرفعوا أصواتهم، ففعلوا، فارتفع عنهم ذلك حتى اليوم.

قال مالك : أعجبني ذلك من مشورة زيد بن أسلم.

ولفظ سحنون في سماع ابن القاسم كما جاء في «التمهيد» (٣٠٩/١٨) : وأعجبني

ذلك من رأي زيد بن أسلم.

مثال الثاني : ما أخرجه ابن المقرئ في «معجم شيوخه» (رقم ١٢٧١)، من طريق ابن القاسم، عن مالك، عن زيد بن أسلم قال :

«سكن رجل المقابر، فعوتب في ذلك، فقال : جيران صدق، ولي فيهم عبرة».

د ـ كما نقل مالك عن زيد بعض الأخبار التي لا تخفى على ذي بصيرة أنها مأخوذة عن أهل الكتاب ! **مثال ذلك** : قول أبي الشيخ الأصبهاني في «كتاب العظمة» (١٤٠٠/٤/رقم ٩١٩) :

حدثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، قال : حدثني محمد بن عبدالله بن الحكم، حدثنا أشهب، عن مالك رحمه الله تعالى، قال : زعم زيد بن أسلم رحمه الله تعالى أن نبياً من الأنبياء قال لهم :



«إن الأرض على حُوتٍ !»

فكذبه رجل، فقعد على شطِّ بحرٍ، فمرَّ حُوتٌ مثلَ الظَّرِبِ فقال : هذا هو ؟ قال : «لا». ثم مَرَّ حُوتٌ ـ قال : لا أدري ما قدره ـ، قال : هو هذا ؟ قال : «لا». ثم مَرَّ آخر حين أضحى النهار إلى الظهر، فقال : هو هذا ؟ قال : «لا، إن ذلك الحوت يأكل كل يوم مثل هذا سبعين ألفاً (!)»

إذا تقرر هذا، فإن هذا التوسع من مالك رحمه الله تعالى في النقل عن زيد بن أسلم كما رأينا، يدل على أنه تتبع ما عنده من مرويات كما هي عادة الحفاظ، لمتانة زيد في الدين ومكانته في الثقة وجلالته في العلم بالمدينة.

هذا، وقد اجتمع لمالك من الرواة عالم من المحدثين، أفردهم بالتأليف عدد من

الحفاظ، كأبي الحسن الدارقطني، وإسماعيل الضراب المصري، وأبي نعيم الإصبهاني، وأبي بكر الخطيب البغدادي، والقاضي عياض رحمه الله تعالى وسمى كتابه «جمهرة رواة مالك»، وجرد الحافظ رشيد الدين العطار أسماءهم في مؤلف، فبلغ عددهم أزيد من ألف وستمائة نفس ! ومع هذه الكثرة المفرطة في الرواة على اختلاف مراتبهم من أتقن حافظ إلى أكذب كذاب، لم ينقل واحد منهم عن مالك خبر التهديد المزعوم المروي عن زيد بن أسلم : لا عن زيد ولا عن عمرو ! ولو نقله أحدهم لطار صيت خبره كل مطير، وسارت بحديثه الركبان..! كيف ومالك هو أحد أصحاب المذاهب المتبوعة ؟! فمثل هذا الخبر لو نقل عنه لتوافرت الهمم إلى نقله، كما لا يخفى. ومع ذلك لم يوجد من ذلك شيء.

وما قلناه بالنسبة لمالك في نفي روايته لخبر الهجوم عن زيد بن أسلم ينطبق أيضاً على بقية أصحاب زيد، وإنما ذكرنا مالكاً على سبيل التمثيل، لكونه أحفظ الناس لحديث زيد وأتقنهم له وأرواهم له وأكثرهم أصحاباً، وإلا فلزيد بن أسلم أصحاب كثيرون : كداود بن قيس الفراء، وسليمان بن بلال، والضحاك بن عثمان الحزامي أبي عثمان الأكبر، وعبدالعزيز ابن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشون، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وعمر بن محمد بن زيد العمري، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير الزرقي، ومحمد ابن عجلان، وأبي غسان محمد بن مطرف، وهشام بن سعد وهو من أثبت الناس في زيد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، ويعقوب بن عبدالرحمن الإسكندراني، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري ومات قبله، وحفص بن ميسرة الصنعاني، وزياد بن سعد بن عبدالرحمن، وسفيان بن عيينة، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، والحارث بن يعقوب، وسعيد بن أبي هلال، والضحاك بن شرحبيل، وعبيدالله بن أبي جعفر، وأيوب السختياني، وجرير بن حازم، وروح بن القاسم، والسري بن يحيى الشيباني، وهمام بن يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان الثوري، والصقعب بن زهير، وورقاء بن عمر اليشكري، وزهير بن محمد العنبري وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وغيرهم من مشاهير الثقات والحفاظ



المنتشرين في الأقطار الإسلامية المختلفة. ورغم كثرتهم لم يُنقل عن واحد منهم ما نقله محمد بن بشر، عن عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم من خبر التهديد بالهجوم على بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها، مع أن الرواة عن أصحاب زيد من الكثرة بمكان.

وخلاصة الكلام أن اتفاق أصحاب زيد على عدم روايتهم خبر الهجوم عن زيد ابن أسلم، وفيهم من هو أحفظ لحديثه وأكثرهم ملازمة له وأروى له من عبيدالله بن عمر بمراحل، يجعل الناقد يتوقف في إثبات هذا الخبر عن زيد.

فصل

القرينة الثانية

تفرد محمد بن بشر العبدي بالخبر عن عبيدالله بن عمر



سبق لنا أن رأينا أن محمد بن بشر العبدي تفرد بهذا الخبر دون بقية أصحاب عبيدالله الكوفيين، وقد ذكرتُ فيما مضى قائمة تضمنت أسماء جماعة منهم، اقتصرتُ فيها على طبقة الحفاظ والثقات منهم دون غيرهم من أهل الصدق لكثرتهم. ولا يخفى على الناقد أن رواية محدثٍ لخبرٍ عن عبيدالله يُفترض أن يشاركه فيه أولئك الحفاظ والثقات الكوفيين، فإذا تفرد بخبرٍ دونهم وجب الاحتراز منه، فكيف إذا انضم إلى هذا الأمر أن الخبر المذكور قد تفرد به محمد بن بشر عن بقية أصحاب العمري بإطلاق..؟! وحتى يُعلم مقدار توغل محمد بن بشر في هذا التفرد، وتكتمل صورته في ذهن المتتبع، أُورِدُ فيما يلي أسماء غير الكوفيين منهم مقتصراً فقط على طبقة الحفاظ :

فمن أهل الحجاز : سليمان بن بلال، وأبو ضمرة أنس بن عياض المدني، وعبدالعزيز ابن أبي سلمة الماجشون، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة، ومعن بن عيسى القزاز، وعبدالملك بن جريج.

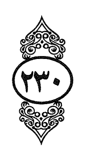
ومن أهل البصرة : بشر بن المفضل، وخالد بن الحارث، وحماد بن سلمة، وحماد ابن مسعدة، وروح بن القاسم، وسليم بن أخضر، وشعبة بن الحجاج، وعباد بن عباد المهلبي، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ومعتمر بن سليمان، ووهيب ابن خالد، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع.

ومن أهل الشام : شعيب بن إسحاق الدمشقي، وعيسى بن يونس، وأبي إسحاق الفزاري.

ومن أهل اليمن : عبدالرزاق بن همام، ومعمر بن راشد.

ومن أهل مصر : الليث بن سعد، وعبدالله بن وهب.

ومن أهل خراسان : عبدالله بن المبارك، والفضل بن موسى السيناني، وغيرهم.



وهؤلاء هم موازين الرواية وأساطين الحديث في زمانهم ! فالتفرد بمثل هذا الخبر العجيب عن إمامٍ حافظ مشهور، يُجمع حديثه، له من الأصحاب هذا العدد الكبير من الحفاظ القائمين بنقل حديثه، مع تفرقهم في البلدان، هو بلا شك تفرد مريب، يُعد عند نقاد الآثار من قرائن النكارة.



فصل

القرينة الثالثة

خطأ محمد بن بشر أحياناً قليلة في روايته عن عبيدالله بن عمر العمري

محمد بن بشر العبدي ـ كما رأينا فيما سبق ـ كان ثقة متقناً من أهل الكوفة، احتج به الشيخان في كتابيهما. وكان أحياناً يخطئ كغيره من أهل الثقة والضبط. ولا بأس من إيراد أمثلة تؤكد ما نقول بخصوص روايته عن عبيدالله بن عمر العمري على وجه

الخصوص، إذ هو الجانب الذي يهمنا من مروياته لتعلقه بالخبر الذي نحن بصدد الكلام عليه. فمن ذلك :

١ ـ ما رواه محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الهلال، فقال :

«إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥/٤/رقم ٩١٠٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٥٢/١٣/رقم ٧٨٦٤)، ومسلم في «الصيام» من «صحيحه» (باب وجوب صوم رمضان: ١٢٤/٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١/٣/رقم ٢٤٤٤)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٢٦/١١/رقم ٦٢٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٤٢٢/٨/ رقم ٨٠١٢، و٥٦٠/ رقم ٨٢٦٣).



قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٦/١١) :

«هذا حديث صحيح غريب، تفرد به أبو الزناد عن الأعرج، ولم يروه عنه سوى عبيدالله بن عمر، ولا عن عبيدالله سوى محمد بن بشر العبدي فيما علمت».

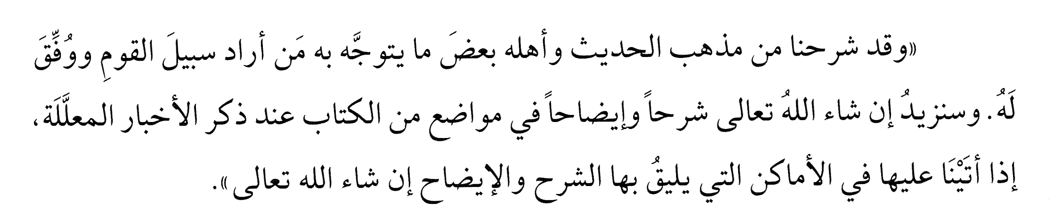
قلت : خالفه جماعة من أصحاب عبيدالله بن عمر العمري، فرووه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وممن رواه من هذا الوجه : أبو أسامة، وابن نمير، ويحيى بن سعيد القطان، وأحاديثهم عند مسلم في «الصحيح».

كما أن الحديث روي من غير طريق عبيدالله. فرواه جماعة من أصحاب نافع، هم : مالك بن أنس، وأيوب السختياني، وسلمة بن عقبة، وأحاديثهم عند مسلم أيضاً. الأمر الذي يوضح أن الحديث معروف عن نافع عن ابن عمر، وغير محفوظ من طريق أبي الزناد عن

الأعرج عن أبي هريرة التي جاء بها ابن بشر العبدي عن عبيدالله.

ومما يعزز هذا الحكم : أن الخبر رواه جماعة من حديث أبي هريرة، لكن من غير طريق عن أبي الزناد، عن الأعرج. فهو معروفٌ من طريق محمد بن زياد، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وسعد بن إبراهيم، جميعاً عن أبي هريرة.

فهذا كله يدل على أن حديث محمد بن بشر لا يُتابع عليه، وأنه حديثٌ خطأ. ولذلك أخَّرَ الإمام مسلم ذكره إلى نهاية الباب مفصولاً عن بقية طرق حديث عبيدالله بن عمر العمري. فعلمنا من خلال هذا التصرف أن مسلماً إنما أخرج هذا الحديث الخطأ استطراداً لغرض مقصود وهو شرح علته وإيضاحها، وقد نصَّ في «مقدمة الصحيح» (٦/١) على أنه ربما يلجأ إلى هذا المسلك في مواضع من كتابه، حيث قال رحمه الله تعالى :



«وقد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعضَ ما يتوجَّه به مَن أراد سبيلَ القومِ ووُفِّقَ لَهُ. وسنزيدُ إن شاء اللهُ تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلَة، إذا أتَيْنَا عليها في الأماكن التي يليقُ بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى».



وعليه، فلا انتقاد على الإمام مسلم بسبب إخراجه لمثل هذه الأحاديث المعللة في كتابه «الصحيح»، لأنها ليست من شرط الكتاب، وإنما كان يذكرها عرضاً لبيان ما قصده.



٢ ـ ومن أمثلة ما أخطأ فيه محمد بن بشر في روايته عن عبيدالله العمري : حديث القاسم بن غنام، عن جدته الدنيا، عن جدته أم فروة : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن أفضل الأعمال ؟ فقال :

«الصلاة لأول وقتها».

اختلف الرواة في تعيين الراوي عن القاسم بن غنام:

- فرواه الجمهور عن عبدالله بن عمر، عن القاسم به.

ورواه بعضهم فقال: عن عبيدالله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنام، عن بعض أهله، عن أم فروة، به. منهم: محمد بن بشر العبدي، وروايته أخرجها عبد بن حميد كما جاء في «المنتخب من المسند» (رقم ١٥٦٩)[1]، والدارقطني في «سننه» (٤٦٥/١/رقم ٩٧٧). لكن نقل الدوري عن يحيى بن معين أنه قال في «تاريخه» (١٣٦/٣/رقم ٨٢٧):

«قد روى عبدالله بن عمر عن القاسم بن غنام، ولم يرو عنه عبيدالله أخوه!»



يعني أن مَن روى الحديث عن عبيدالله بن عمر عن القاسم بن غنام قد وهم في ذلك، منهم: محمد بن بشر العبدي.



٣ ـ ومن أمثلة ما أخطأ فيه محمد بن بشر في روايته عن عبيدالله العمري: ما أخرجه لترمذي في «العلل الكبير» كما جاء في «ترتيبه» للقاضي أبي طالب عقيل بن عطية القضاعي (رقم ١١٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢٠٤٢/٤/رقم ٥١٢٨)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٧٩/٤)، عن محمد بن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن عمرو بن أبي الأسد، قال:

---

(١) ووقع في المطبوع (عبدالله) مكبراً وهو تحريف بدليل قول الحاكم في «المستدرك» (١٨٩/١): «هذا حديث رواه الليث بن سعد والمعتمر بن سليمان وقزعة بن سويد ومحمد بن بشر العبدي: عن عبيدالله بن عمر، عن القاسم بن غنام»اهـ.

«رأيتُ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي في ثوب واحدٍ واضعاً طرفيه على عاتقيه».

رواه عن محمد بن بشر : عباس الدوري، وعلي بن حرب، وأبو كريب، ومحمد بن حرب المروزي، والقاسم بن دينار الكوفي. ونقل ابن حجر في ترجمة عمرو بن أبي الأسد في «الإصابة» (٤٢٨/٨) عن الدارقطني أنه قال في «الأفراد» :

«تفرد به محمد بن بشر هكذا؛ والصواب : ما رواه أبو أسامة وغيره عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن أبي سلمة بن عبد الأسد».

وقال أبو نعيم عقب الحديث :



«وهم فيه محمد بن بشر، فقال : عمرو بن أبي الأسد، وصوابه : ما رواه أبو أسامة وغيره : عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن أبي سلمة ابن أبي الأسد».

وسبق الدارقطني وأبا نعيم إلى تخطئة محمد بن بشر : الإمام الترمذي.

قلت : خالف ابن بشر أبو أسامة وغيره، فرووه عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن أبي سلمة بن أبي الأسد. وربما لم يذكر أبو أسامة سعيداً في الإسناد، وهو أشبه كما نقله ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «العلل» (٥٠٠/٢/رقم ٥٤٧) عن أبيه.



٤ ـ ومن أمثلة ما أخطأ فيه محمد بن بشر في روايته عن عبيدالله العمري : ما ذكره

الدارقطني في «العلل» (١٣/٢٣٥-٢٣٦/رقم ٣١٣٥) أن شريك بن عبدالله ومحمد بن بشر رويا عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:

«لا تأكلوا بشمالكم ولا تشربوا بها، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله».

نقل ابن أبي حاتم الرازي في «العلل» (٤/٣٦٥/رقم ١٤٨٩) عن أبيه أنه قال:

«هذا خطأ! إنما هو عبيدالله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر بن الخطاب، عن عبدالله بن عمر، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. والوهم من شريك».

ووهَّم شريكاً في رواية الخبر من هذا الوجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٠/ رقم ٦٧١٨)، والدارقطني وغيرهما من النقاد. وقد تابع شريكاً على هذا الوهم محمد بن بشر العبدي كما ذكر الدارقطني في «العلل»!



ولو تتبع الناقد مصنفات العلل لوجد عدداً ليس بالقليل من الأحاديث التي أخطأ فيها محمد بن بشر العبدي على عبيدالله بن عمر، ولكني اقتصرت على ما ذكرت حتى لا يتشعب الكلام، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

فهذه قرينةٌ مهمةٌ جداً؛ تشير إلى أن محمد بن بشر لم يكن له بحديث عبيدالله بن عمر عناية ولا اختصاص إلى درجة التميز على أقرانه والتقدم عليهم فيه، وإنما هو في روايته عن هذا الشيخ كغيره من الثقات يصيب ويخطئ، ولهذا تجد النقاد يقبلون من حديثه عنه ما وافق فيه الثقات، ويردون منه ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه.

والخبر الذي نحن بصدد الكلام عليه مما أخطأ فيه محمد بن بشر العبدي، وذلك ما سنفصله في القرينة التالية..

فصل

القرينة الرابعة

عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم إسناد لا يجيء

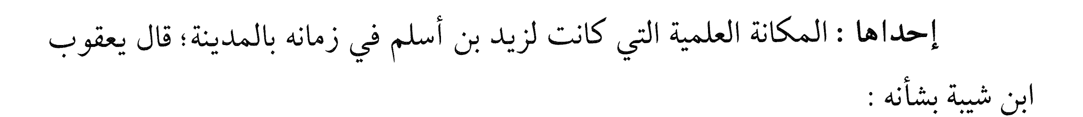
رواية عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم ـ بتعبير أهل الحديث ـ : «إسنادٌ لا يجيء» أصلاً[1]، وذلك لأسباب مجتمعة :

أولها أن من خلال التتبع الدقيق لأحاديث عبيدالله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم في دواوين السنة ومصادرها المختلفة، يظهر للناقد أن هذا الخبر الذي نحن بصدد الكلام عليه لا يعدو أن يكون خامس خمسة رويت عن عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم (!)

وإذا كان إجمالي ما رواه عبيدالله بن عمر العمري من الحديث عن جميع مشايخه يفوق أربعمائة حديث[2]، فهذا يعني أن ما رواه عبيدالله عن زيد بن أسلم خاصة يقرب من ١ ٪ من إجمالي حديثه. وهذه نسبة ضئيلة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار خصالاً اجتمعت في زيد بن أسلم تثير شره المحدثين وتحملهم على توجيه عناية خاصة بمروياته :



إحداها : المكانة العلمية التي كانت لزيد بن أسلم في زمانه بالمدينة؛ قال يعقوب ابن شيبة بشأنه :



«ثقة من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتابٌ فيه تفسير القرآن»[3].

---

(١) مثله مثل : (عكرمة عن أنس)، و(عبدالله بن دينار، عن أنس)، و(الزهري عن أبي حازم)، و(ابن أبي ذئب عن أبي الزبير)، و(شعبة عن أبي الزبير)، و(موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح)، و(يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل) وأضرابها من التركيبات الإسنادية التي يستغربها الحفاظ النقاد، والتي تدل على خطأ الراوي الذي جاء بها.

(٢) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٠٧/٦) :
«قيل : إن حديث عبيدالله يبلغ أربع مئة حديث، وأظنه أكثر من ذلك !»

(٣) نقله المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/١٠).

ومن ثم فالرواية عن زيد والقرب منه علو، وطلب العلو سنة.

والخصلة الثانية: رواية زيد عن أبيه؛ وولد الرجل يكون غالباً أمس بحديثه وأعرف به، ومن ثم فهو مقدمٌ في الرواية عن أبيه على غيره ممن لم يكن كثير المخالطة له. وهذا ما يرشح زيداً ليدخل في اهتمام المحدثين بوجه عام إذا أرادوا الرواية عن أبيه أسلم.

والخصلة الثالثة: علو مكانة زيد العلمية بين أشياخ آل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خاصة؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنه كان وارث علم أبيه أسلم الذي كان من أعلم الناس بأخبار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، قال أبو زرعة:

«أسلم مولى عمر بن الخطاب يكنى أبا خالد، أروى الناس لسيرة عمر، مع علمه بعمر»[1].



والثاني: أن زيداً أخذ عن فقيه الصحابة في المدينة: عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما، وسمع منه عدداً من فتاويه واثنين من أحاديثه[2].

فكل خصلة من هذه الخصال الثلاث ترشح زيداً ليكون من المشايخ الذين بواسطتهم يُروى علم عمر وابنه عبدالله ويُعتمد عليهم في ذلك، مع الثقة وعلو الإسناد.

وبما أن عبيدالله اعتنى بجمع حديث آل عمر واستخراجه من عند رجالهم وتخصَّصَ في ذلك، بدليل ما أسنده ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٧٢/١/٤) وغيره عن عبدالرزاق بن همام الصنعاني قال: سمعتُ عبيدالله بن عمر قال:

---

(١) أسنده عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٣/٨-٣٤٤).

(٢) نقل العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص ١٧٨) عن ابن المديني أنه قال: سئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم، فقال: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين.

«لما نشأتُ فأردتُ أن أطلب العلمَ جعلتُ آتي أشياخ آل عمر رجلاً رجلاً»...وذكر بقية الخبر.

فإن زيد بن أسلم ـ والحال هذه ـ ينبغي أن يدخل في دائرة اهتمامات عبيدالله بن عمر، ويُفترض أن يكون من مشايخه الذين يروي عنهم علم آل عمر بل ويُكثر من النقل عنه لما ذكرنا. لكن بالرغم من ثقة زيد بن أسلم وعلو إسناده، وشرف مكانته العلمية بين آل عمر، وبالرغم من حرص عبيدالله بن عمر وتتبعه في الجمع عن أمثال هؤلاءِ وتقديمهم في السماع منهم لم يَرْوِ عن زيد سوى خمسة أحاديث فقط، مع أن مجموع مرويات عبيدالله تربو على أربعمائة حديث !

فهذه النسبة أقل ما يُقال عنها أنها تبعث على الاستغراب والتساؤل !

فصل



والسبب الثاني لكون رواية عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم «إسنادٌ لا يجيء» أن هذه النسبة من أحاديث عبيدالله بن عمر عن زيد على ضآلتها تتألف من أخبار غريبة منكرة ومعلولة، لا يصح منها شيء.

وسأوردها فيما يلي مع نقد أسانيدها وبيان ما فيها من نكارة أو علة، وهي كالتالي :

أولاً ـ حديث أسيد بن حضير قال :

كنت أصلي في ليلة قمرة وقد أوثقت فرسي، فجالت جولة ففزعت، ثم جالت أخرى فرفعت رأسي، وإذا ظلة قد غشيتني، وإذا هي قد حالت بيني وبين القمر، ففزعت فدخلت البيت. فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال :

«تلك الملائكة جاءت تستمع قرآنك آخر الليل سورة البقرة».

وكان أسيد حسن الصوت.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٨/١/رقم ٥٦٥)، و«الأوسط» (٣٣٠/٦/رقم ٦٥٤٧)، من طريق محمد بن رزيق بن جامع المصري، قال: ثنا هارون بن سعيد الأيلي، ثنا أنس بن عياض، عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أسيد بن حضير به.

قال الطبراني عقبه:

«لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا أنس بن عياض، تفرد به هارون الأيلي».

قلت: هارون بن سعيد الأيلي من ثقات المصريين، أخرج له البخاري ومسلم، لكن حديثه هنا عن عبيدالله بن عمر لم يُتابع عليه. ولعل الخطأ فيه من شيخ الطبراني محمد بن رزيق بن جامع المصري. فقد خالفه غير واحد من المصريين:



١ ـ فرواه يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، قال: حدثني يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أسيد بن حضير، قال:

بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفرسه مربوطة إذ جالت الفرس، فسكت فسكنت، فقرأ فجالت الفرس، فسكت فسكنت، ثم قرأ فجالت الفرس، فسكت فسكنت، فانصرف، وكان ابنه قريباً منه، فأشفق أن يصيبه. فلما اجتره رفع رأسه إلى السماء، فإذا هي مثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما ترى. فلما أصبح حدث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:

«اقرأ يا ابن الحضير!»

ثلاث مرات، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:

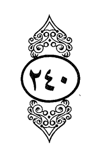
«تدري ما ذاك ؟»

قال : لا يا رسول الله، قال :

«تلك الملائكة دنت لصوتك، ولو قرأتَ لأصبح الناس حتى ينظروا إليها لا تتوارى منهم !»

قال ابن الهاد : وحدثني أيضاً هذا الحديث عبدالله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد بن حضير.

علقه البخاري في «فضائل القرآن» من «صحيحه» (باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن : ١٩٠/٦/رقم ٥٠١٨)، ووصله أبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (ص ٦٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» (رقم ٥٠٢)، وفي «معرفة الصحابة» (٢٥٩/١/رقم ٨٧٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٨٤/٧)، وفي «شعب الإيمان» (٥٤٨/٢/رقم ٢٦٨٠)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» (رقم ٥٢)، والحافظ في «التغليق» (٣٨٧/٤)، من طريق يحيى بن بكير، بسنده سواء.



وتابع يحيى بن بكير : عبدالله بن صالح، وحديثه عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٦٣)[1].

ولم ينفرد به الليث من هذا الوجه : فرواه سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن ابن الهاد، عن عبدالله بن خباب، عن أبي سعيد، عن أسيد بن حضير.

أخرج حديثه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٦٩/٣/رقم ١٩٢٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤٧٩/٢/رقم ٣٩٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٦/١-٢٠٧/رقم ٥٦١)،

---

(١) ووقع في المطبوع الذي عندي (عبدالله بن الصباح)، وهو خطأ وإن صوبه المحقق.

وفي «الأوسط» (١/٦٤/رقم ١٨٠)، عن سعيد بن أبي مريم به.

٢ ـ وأخرجه الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٧/٢٥٧/رقم ٧٩٦٢، و٢٨٠/رقم ٨٠٢٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٤٨٠/رقم ٣٩٠٦)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤/٢٦٦/رقم ١٤٦٤)، عن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن شعيب بن الليث

ح وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (رقم ٣٩٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٩٠)، من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن أبيه

ح وأخرجه النسائي (٧/٢٨٠/رقم ٨٠٢٠)، عن علي بن محمد بن علي، عن داود بن منصور



جميعهم : عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن عبدالله ـ وهو ابن الهاد ـ عن عبدالله بن خباب، عن أبي سعيد، عن أسيد.

وهذا من المزيد في متصل الأسانيد، فقد ثبت سماع الليث لهذا الحديث من يزيد ابن عبدالله. فالظاهر أنه سمعه أولاً نازلاً، ثم لقي يزيد بن عبدالله، فسمع منه الحديث عالياً بدون الواسطتين. ثم بعد ذلك كان الليث يُنَوِّعُ ـ أي يرويه على الوجهين ـ : تارة عالياً، وتارة نازلاً. وقد اشتهر هذا الإمام بالتنويع، فقد نقل أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢/١٧٣/رقم ١٥٠٨) عن أبي داود السجستاني أنه قال :

«كان الليث بن سعد روى أحاديث عن رجل، ورواها عن الرجل، عن الرجل ! كان يكتب على الوجه..!» وضرب أبو داود عدة أمثلة عجيبة على ذلك، فقف على كلامه لتستفيد.

٣ ـ ورواه عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، عن ابن

كعب بن مالك، عن أسيد.

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٦٤). ولم ينفرد به عبدالله:

أ ـ بل تابعه عبدالله بن يوسف التنيسي، وحديثه عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٣١٣/١/٣).

ب ـ ورواه أسد بن موسى، عن الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن أسيد بن حضير.

أخرجه من هذا الوجه الحاكم في «المستدرك» (٥٥٣/١).

فهذا هو المعروف من رواية المصريين لهذا الحديث. نخلص من تتبعها إلى ما يلي:



١ ـ أن الحديث من طريق عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أسيد بن حضير، تفرد به هارون بن سعيد الأيلي كما قال الطبراني. وهارون من ثقات المصريين، لكن الراوي عنه محمد بن رزيق بن جامع المصري ليس في مرتبة من يطمئن إليه في نقل مثل هذا التفرد.

٢ ـ أن الليث بن سعد ويحيى بن أيوب الغافقي كلاهما من أصحاب عبيدالله بن عمر المصريين، ومع ذلك لم يرويا هذا الحديث عنه. والليث حافظ مصر في زمانه.

٣ ـ أن الحديث يرويه الليث أيضاً؛ إلا أنه يقول فيه: عن الزهري، عن ابن كعب ابن مالك عن أسيد منقطعاً. فلو كان الحديث عند عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أسيد، لما عدل الليث عن هذا الإسناد العالي الصحيح المتصل بأعيان علماء المدينة ومحدثيها إلى طريقٍ منقطعة.

فهذا ما يؤكد للناقد أن من روى هذا الحديث من طريق عبيدالله بن عمر، عن زيد ابن أسلم، عن أسيد بن حضير قد أخطأ في روايته خطأً شنيعاً!



ثانياً ـ حديث عمر:

«المدح الذبح!»

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٤٥/رقم ٢٦٦٦٧)، عن محمد بن بشر

ح وأخرجه أحمد في «الزهد» (٢/٢٧)، من طريق عبدالله بن نمير



ح وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٣٣٦)، من طريق حفص بن غياث

ثلاثتهم: عن عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر به.

قلت: والإسناد ظاهره الصحة، فرجاله ثقات عن آخرهم، لكن له علة! فقد رواه أبو سعيد المؤدب ـ واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح ـ فقال: عن عبيدالله بن عمر، قال: أظنه عن أسلم مولى عمر، عن عمر بن الخطاب، قال: «المدح ذبح».

أخرجه من هذا الوجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم ٦٠٢)، عن شيخه منصور بن أبي مزاحم، حدثنا أبو سعيد المؤدب به.

ومنصور بن أبي مزاحم ثقة من رجال مسلم.

وأبو سعيد المؤدب ـ وهو أحد الثقات من أصحاب عبيدالله بن عمر ـ قد روى

الحديث منقطعاً كما ترى. فكأن الثلاثة ـ ابن بشر وابن نمير وحفصاً ـ سلكوا في روايتهم لهذا الحديث الجادة المطروقة : زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر !



ثالثاً ـ حديث محمد بن مسلمة الأنصاري مرفوعاً :

«يا محمد، إذا رأيت الناس يقتتلون على الدنيا فاعمد بسيفك على أعظم صخرة في الحرة، فاضرب بها، حتى ينكسر، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية !»

ففعلت ما أمرني به النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣/٢/رقم ١٢٨٩)، قال :



حدثنا أحمد، قال : نا محمد بن إسماعيل البخاري، قال : نا محمد بن مسلمة المخزومي، قال : حدثني محمد بن إبراهيم بن دينار، قال : حدثني عبيدالله بن عمر، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«يا محمد، إذا رأيت الناس يقتتلون على الدنيا فاعمد بسيفك على أعظم صخرة في الحرة، فاضرب بها، حتى ينكسر، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية !»

ففعلت ما أمرني به النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الطبراني عقبه :

«لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله إلا محمد. تفرد به محمد بن مسلمة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠١/٧) :

«ورجاله ثقات».

قلت : «المعجم الأوسط» من مظان الغرائب كما هو معلوم. ووجه غرابة هذا الإسناد أنه لا يُعرف للبخاري سماع من محمد بن مسلمة المخزومي سوى هذا الحديث، وحديث آخر عند الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣/٢/رقم ١٢٩٠) كلاهما من رواية أحمد بن محمد بن صدقة الحافظ البغدادي، عن البخاري.

وابن صدقة ثقة متقن، ومع ذلك فقوله في هذا الإسناد عن البخاري : (نا محمد بن مسلمة المخزومي) لا أراه إلا وَهمٌ منه، والدليل على ذلك أن الإمام البخاري ترجم لمحمد ابن مسلمة المخزومي في كتابه «التاريخ الكبير» (٢٤٠/١/١)، فقال :



«قال لي عبدالرحمن بن شيبة : حدثنا محمد بن مسلمة المدني، سمع مالكاً، عن نافع، عن ابن عمر : «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القزع».

وقيل لمحمد بن مسلمة : ما لرأي فلان دخل البلاد كلها إلا المدينة ؟ فقال :

«إنه دجال من الدجاجلة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «لا يدخلها الطاعون، ولا الدجال»..!» انتهى.

فظهر من الحديث الأول أن البخاري لا يروي عن محمد بن مسلمة سماعاً، وإنما يروي عنه بواسطة. وأما مقالة محمد بن مسلمة التي علقها البخاري في هذا الموضع من كتابه، فقد وصلها أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٤٤/١٥/رقم ٤٥٥٥) من طريق الحافظ أحمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال : حدثنا صاحبٌ لنا، عن حمدويه، قال : قلت لمحمد بن مسلمة : ما لرأي النعمان دخل البلدان كلها

إلا المدينة..؟! قال :

«إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يدخلها الدجال، ولا الطاعون»، وهو دجال من الدجاجلة !»

قلت : فظهر من هذا أن البخاري ربما يروي عن محمد بن مسلمة بواسطتين أيضاً. فلو كان الرجل من شيوخ البخاري لروى عنه شيئاً في ترجمته أو أشعر بما يفيد اللقاء بينهما !

يُضاف إلى هذا أن جُلَّ من ترجم لمحمد بن مسلمة لم يذكر البخاري في جملة الرواة عنه؛ كمسلم في «الكنى» (٨٧٨/٢/رقم ٣٥٥٣)، قال :

«أبو هشام محمد بن مسلمة. عن مالك، روى عنه عبدالرحمن بن شيبة».



وقال ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٧١/١/٤) :

«روى عن : مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعيد، وشعيب بن أبي طلحة. روى عنه : عبدالرحمن بن عبدالملك بن شيبة الحزامي، وأبي».

وقال أبو أحمد الحاكم في «الكنى» فيما أسنده عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩١/٥٥-٢٩٢) :

«أبو هشام محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل المخزومي المدني. سمع أبا عبدالله مالك بن أنس الأَصْبَحِي. روى عنه : أبو بكر عبدالرحمن بن شيبة الحزامي، وأبو موسى هارون ابن عبدالله البزاز البغدادي».

وقال ابن عساكر في ترجمته في «تاريخ دمشق» (٢٩٠/٥٥) :

«حدث عن : مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعد. روى عنه : إبراهيم بن يعقوب السعدي، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو حاتم الرازي، وعبدالرحمن بن عبدالملك بن شيبة الحزامي، وهارون بن عبدالله الحمال».

وغير هؤلاء ممن ترجموا لمحمد بن مسلمة المذكور. والإمام البخاري نجم، فكيف يُغفلونه ؟! اللهم إلا إذا كان سماع البخاري من محمد بن مسلمة غير معروف عند المحدثين كما قلت.

والأشبه بالصواب في هذا الإسناد ما أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/٢٤٧/ رقم ٤٠٤)، قال :

حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا عبدالله بن شبيب المدني، حدثنا محمد بن مسلمة المخزومي، حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار، حدثني عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :



«يا محمد، إذا رأيت الناس يقتتلون على الدنيا فاعمد بسيفك إلى أعظم صخرة في الحرم فاضربه بها حتى ينكسر، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية !»

ففعلت ما أمرني به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

قال الطبراني عقبه :

«لم يروه عن عبيدالله بن عمر إلا محمد بن إبراهيم بن دينار. تفرد به محمد بن مسلمة المخزومي».

قلت : عبدالله بن شبيب المدني، هو أبو سعيد المديني، وهو غير ثقة. قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/١١/٢٢رقم ٥٧٦) :

«أبو سعيد من أهل البصرة، يروي عن إسماعيل بن أبي أويس وأهل المدينة. حدثنا عنه شيوخنا. يقلب الأخبار ويسرقها. لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات».

وقيل فيه أشد من هذا الكلام، وله ترجمة وافية في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للحافظ السخاوي (٢/٣٣٢/رقم ٢٠٧٣).

وخلاصة القول أن أحمد بن محمد بن صدقة أخطأ في إسناد هذا الحديث حين جعله عن شيخه البخاري، وإنما هو عبدالله بن شبيب. فلا حجة فيه في سياق الاستدل به على إثبات رواية عبيدالله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم، والله تعالى أعلم.



والحديث لا يبث عن زيد بن أسلم؛ فقد جاء عن أكثر من ضعيف عنه، عن محمد ابن مسلمة :

أ ـ فقد رواه عنه إسماعيل بن رافع؛ أخرج حديثه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٣/٤١٠/رقم ٤٤٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/٢٨٢)، من رواية سعيد ابن محمد الثقفي، قال : أخبرنا إسماعيل بن رافع، قال : أخبرنا زيد بن أسلم، عن محمد بن مسلمة قال :

أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفاً، فقال :

«يا محمد بن مسلمة، جاهد بهذا السيف في سبيل الله، حتى إذا رأيتَ من المسلمين فئتين تقتتلان فاضرب به الحجر حتى تكسره، ثم كف لسانك ويدك حتى تأتيك منية قاضية

أو يد خاطئة».

فلما قتل عثمان وكان من أمر الناس ما كان، خرج إلى صخرة في فنائه فضرب الصخرة بسيفه حتى كسره.

قلت: سعيد بن محمد الثقفي هو الوراق؛ ضعفه جماعة وتركه الدارقطني. وإسماعيل ابن رافع هو ابن عويمر أبو رافع القاص المدني؛ «ضعيف واه» كما قال الذهبي في «الكاشف» (٢٤٥/١/رقم ٣٧٢). يضاف إلى هذا، أن الإسناد مرسلٌ بين زيد بن أسلم ومحمد بن مسلمة فيما أشار إليه الذهبي في «السير» (٣٧٣/٢).

ب ـ وكذلك رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم؛ أخرج حديثه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٤١٠/٣/رقم ٤٤٢٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٢/٥٥)، من رواية كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، قال: أخبرنا إسحاق بن عبدالله بن فروة، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن مسلمة به نحو حديث ابن رافع.



قلت: وإسحاق متروك كما قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٧١).

وخالف كثير بن هشام: جعفر بن عون؛ فقال: عن جعفر بن برقان، عن عبدالله بن بشر، قال: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى محمد بن مسلمة الأنصاري سيفاً فقال:

«قاتل به المشركين ما قوتلوا، فإن رأيت أهل القبلة يقتتلون فاضرب به الحرة حتى ينكسر، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك منية قاضية أو يد خاطئة».

أخرجه من هذا الوجه قاضي المارستان في «مشيخته» (١١٧٦/٣-١١٧٧/رقم ٥٧٦).

قلت: ورواية كثير بن هشام عندي أشبه بالصواب، والله تعالى أعلم.

فعلمنا من هذا التتبع أن هذا الحديث لا يثبت عن زيد بن أسلم أصلاً، وأن روايته عنه إنما هي من تخليط الرواة، والله الموفق.



رابعاً ـ حديث ابن عمر قال:

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوماً:

«تمنوا!»

فجعلوا يتمنون، فقالوا: تمن أنت يا أمير المؤمنين! قال:

«أتمنى أن يكون مثل هذه الدار رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح».



أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «المتمنين» (رقم ١٥٤)، قال:

حدثنا أبو سعيد المديني، حدثنا محمد بن مسلمة المخزومي، حدثني محمد بن إبراهيم بن دينار، حدثني عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر

وزيد بن أسلم، عن ابن عمر، قال: فذكره.

قلت: وهذا أيضاً منكر عن عبيدالله بن عمر، تفرد به أبو سعيد المديني؛ سماه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (رقم ١): عبدالله بن شبيب بن خالد، وهو غاية في الضعف، قال ابن حبان في «المجروحين» (٢٢/١١/رقم ٥٧٦):

«أبو سعيد من أهل البصرة، يروي عن إسماعيل بن أبي أويس وأهل المدينة. حدثنا

عنه شيوخنا. يقلب الأخبار ويسرقها. لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات».

وقد سبق الكلام عليه في الحديث السابق بما يغني عن إعادته هنا. ويكفي في توهين حديثه هذا أنه لا يُعرف عند أحد من أصحاب عبيدالله بن عمر !

والصواب فيه : ما أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٩٢٤/٢/رقم ١٢٨٠)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (٤٢٩/١/رقم ١٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٢٦/٣-٢٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٢/١)، وأبو القاسم التيمي في «سير السلف» (ص ٦٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٥/١٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥٠٥/٥)، من طريق عبدالله بن يزيد المقري، قال : ثنا حيوة بن شريح، أخبرني أبو صخر، أن زيد بن أسلم حدثه، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأصحابه :



«تمنوا !»

فقال بعضهم : أتمنى لو أن هذه الدار مملوءة ذهباً أنفقه في سبيل الله وأتصدق !

وقال رجل : أتمنى لو أنها مملوءة زبرجداً وجوهراً فأنفقه في سبيل الله وأتصدق !

ثم قال عمر :

«تمنوا !»

فقالوا : ما ندري يا أمير المؤمنين ! فقال عمر :

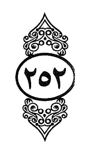
«أتمنى لو أنها مملوءة رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة، وحذيفة بن اليمان».

قلت : وهذا إسنادٌ صحيح إلى أبي صخر الخراط؛ فقد قال الإمام أحمد فيما نقله ابنه عنه في «العلل» (٣/٤٧٤/رقم ٦٠٢٦) :

«كان حفظ المقرئ رديئاً، وكنت لا أسمع منه إلا من كتاب».

وحديثه هذا من رواية الإمام أحمد عنه، فزال ما نخشاه من رداءة حفظ المقرئ. فهذا أصل الحديث؛ قلبه عبدالله بن شبيب بن خالد إما على سبيل الخطأ أو السرقة ! والله أعلم.

فهذا كل ما روي من أخبار من طريق عبيدالله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم، أوقفناك عليها بعد تتبع طويل ودقيق. يظهر من خلال تخريجها أنها أخبار غريبة منكرة أو معلولة كما رأينا. الأمر الذي يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الإسناد ـ عبيدالله العمري عن زيد بن أسلم ـ لا يجيء كما قلنا.



فصل

والسبب الثالث لكون رواية عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم «إسنادٌ لا يجيء» أن عبيدالله بن عمر وزيد بن أسلم كانا متعاصرين، وكان بينهما شيء..!

فمن المعلوم أن أهل المدينة كانوا يتحرجون من تفسير القرآن ويهابون ذلك ويعظمونه. فلما نشأ بينهم زيد بن أسلم، وبادر إلى الاشتغال بهذا العلم في وقت مبكر، رأوا أنه لم يسلك فيه مسلك المشيخة الأولى في الأناة والتريث، فأنكروا عليه ذلك تخوفاً من الخوض في التفسير من غير تأهل له بالعلوم التي لا بد منها للمفسر، فأخرج المفضل بن غسان الغَلَّابي في «تاريخه»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/٢٨٩)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٩/٣٩٩٤)، من رواية محمد بن سليمان، عن الليث، قال : قال بكير بن الأشج في زيد بن أسلم :

«بينا هو معلم كُتَّابٍ إذ صار يفسر القرآن !»

وانضم إلى هذا أن أهل المدينة كانوا معدن تفسير القرآن بالمأثور، والوقوف عند حدود ذلك. وكان زيد يتوسع بعض الشيء في هذا الجانب، ففتح عليه باب الانتقاد، بدليل ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٢٨/٥/رقم ٧١١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٩/١٩-٢٩٠)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣٩٨٨/٩)، من رواية عبدالملك بن محمد، قال : ثنا أبو حاتم، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع، قال : ثنا حماد بن زيد، قال :

قدمت المدينة، وأهل المدينة يتكلمون في زيد بن أسلم، فقلت لعبيدالله : ما تقول في مولاكم هذا ؟ قال :

«ما نعلم به بأساً، إلا أنه يفسر القرآن برأيه !»



وأخرج إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي في «الزهد»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٩/١٩)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣٩٩٤/٩)، من رواية الصلت بن مسعود الجحدري، قال : نا حماد بن زيد، قال : قلت لعبيدالله بن عمر : زيد بن أسلم ؟ فأثنى عليه خيراً، وقال :

«غير أنه يفسر القرآن برأيه !»

فهذه الخصلة كان ينكرها عبيدالله بن عمر على زيد بن أسلم، تارة صراحة كما رأينا، وتارة تعريضاً، فقد أسند أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٤/٢/رقم ٢٦٦٣)، والطبري في «تفسيره» (٨٥/١/رقم ٩٢)، عن حماد بن زيد، قال : سمعت عبيدالله بن عمر يقول :

«أدركت بالمدينة رجالاً، فرأيتهم يعظمون القول في التفسير ويهابون، منهم : القاسم، وسالم، ونافع».

فهذا الإنكار يُوضح لنا سبب تجنب عبيدالله الرواية عن زيد بن أسلم، وأن عبيدالله إنما سلك به هذا المسلك على سبيل تقبيح التفسير بالرأي والتنفير منه. ولا يخفى أن هذا الموقف من عبيدالله بن عمر تجاه زيد فيه تشدد كبير وتعنت زائد، لكونه يستند إلى أمر لا دخل له بالصدق والضبط في الرواية، ولذلك لم يتابع عبيدالله عليه، الأمر الذي دعا ابن عدي للتعقب عليه ورده بقوله :

«وزيد بن أسلم هو من الثقات، ولم يمتنعْ أحدٌ من الرواية عنه، حدث عنه الأئمة».

فصل

القرينة الخامسة

المخالفة



اعلم أن قصة تهديد عمر للصحابة في بيت فاطمة قد وردت من طريق أخرى، رواها النضر بن شميل وسعيد بن يحيى اللخمي كلاهما عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن، بخبر طويل في وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومبايعة أبي بكر، وفيه :

فرجع أبو بكر، فجلس على المنبر، وبايعه الناس يوم الاثنين، ودخل علي والزبير [وناسٌ من بني هاشم] بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فجاء عمر [إليهم]، وقال :

«اخرجوا للبيعة ! والله لتخرجن أو لأحرقنه عليكم !!»الخبر بطوله.

أخرجه هشام بن عمار في «جزء من حديثه» (رقم ٤٧) واللفظ له، وأبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري في كتاب «السقيفة عن عمر بن شبة» (ص ٥٢، و٧٣) مختصراً، وسيأتي الكلام عليه بتفصيل في الباب التالي.

والذي يهمنا هنا هو أن محمد بن بشر العبدي يُعد في أصحاب محمد بن عمرو ابن علقمة، فإن سماعه من هذا الشيخ ثابتٌ معروف[1]. وإذا كان الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه قد تفرد به محمد بن بشر ولا يُتابع عليه من هذا الوجه، في حين أن ثقتين آخرين هما سعيد بن يحيى اللخمي والنضر بن شميل رويا الحديث من طريق محمد بن عمرو من وجه آخر، علمنا أن هذا الحديث مما أخطأ فيه ابن بشر، وأنه لم يضبطه على الوجه، وأن الأشبه بالصواب فيه رواية سعيد والنضر.

ويشبه هذا الخطأ في الرواية من محمد بن بشر العبدي خطأ مماثلاً وقع لحفص بن غياث؛ في حديثه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، قال :

«كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام».



قال البزار عقبه :

«وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيدالله إلا حفص بن غياث».

ونقل ابن أبي حاتم الرازي في «العلل» (٣٨١/٤/رقم ١٥٠١) عن أبي زرعة قوله :

«رواه حفص وحده».

وقد أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» كما جاء في «ترتيبه» لأبي طالب القضاعي القاضي (رقم ٥٧٨)، وقال عقبه :

«فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال :

---

(١) فقد روى مسلم في «صحيحه» مثلاً من طريق العبدي، عن محمد بن عمرو حديثين :
أحدهما : في كتاب صلاة المسافرين (باب جواز صلاة النافلة قائماً وقاعداً الخ : ١٦٤/٢).
والثاني : في كتاب الطلاق (باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها : ١٩٦/٤).
قال ابن بشر في كليهما : (حدثنا محمد بن عمرو).

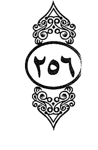
«هذا حديث فيه نظر !»

قال أبو عيسى : لا يعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص. وإنما يعرف من حديث عمران بن حدير، عن أبي البزري، عن ابن عمر، وأبو البزري اسمه يزيد بن عطارد»اهـ.

وقال الحسين بن حبان في «سؤالاته لابن معين» فيما أسنده عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٨/٩) :

سألت أبا زكريا عن حفص بن غياث عن عبيدالله عن نافع، عن ابن عمر، قال : «كنا نأكل ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي». فقال أبو زكريا :

«لم يحدث به أحد إلا حفص، وما أراه إلا وهم فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حدير فغلط بهذا !»



وقال أبو بكر الأثرم في «سؤالاته لأحمد بن حنبل» فيما أسنده عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٨/٩) :

قلت له ـ يعني لأبي عبدالله أحمد بن حنبل ـ : الحديث الذي يرويه حفص، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر : «كنا نأكل ونحن نسعى، ونشرب ونحن قيام» ؟ فقال :

«ما أدري ما ذاك ؟! ـ كالمنكر له ـ، ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيبة عن حفص..!»

قال لي أبو عبدالله :

«ما سمعته من غير ابن أبي شيبة..»

قلت له : ما أعلم أني سمعته من غيره، وما أدري رواه غيره أم لا ؟! ـ ثم سمعته أنا بعد من غير واحد عن حفص ـ. قال أبو عبدالله :

«أما أنا فلم أسمعه إلا منه»، ثم قال: «إنما هو حديث يزيد بن عطارد!»

وقال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢٠٥/١/رقم ٢٢٩):

سمعت أبا داود يقول: قال علي بن المديني:

«نعس حفص نعسة! ـ يعني حين روى حديث عبيدالله بن عمر، وإنما هو حديث أبي البزري!»

فهذه حالة مشابهة تمام المشابهة لما نحن، سقتها هنا ليُعلم أنا لم نأت ببدع من القول في تعليل خبر محمد بن بشر، وأنه مسلك معروفٌ عند النقاد.





وخلاصة الكلام أن اجتماع هذه القرائن يؤكد وقوع الخطأ في هذا الإسناد، وأنه لا يصح من طريق عبيدالله، عن زيد بن أسلم، عن أبيه. وأن الغلط فيه من محمد بن بشر العبدي، فالإسناد لا يتردد الناقد في الحكم عليه بالنكارة.

ولعل سبب وقوع هذا الغلط من ابن بشر هو ما أشار إليه أحد رواة هذا الحديث ـ وهو أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان ـ:

«حدثنا ابن بشر **إملاء**..» الخ الإسناد.

وقد سبق أن أشرنا إليه عند عزو حديث التهديد بالتحريق [1]، فإن صح هذا، فاعلم أن الإملاء عند الإطلاق يكون عادة من حفظ الشيخ وإلا قُيِّدَ؛ فالظاهر أن محمد بن بشر العبدي أملى عليهم هذا الحديث من حفظه، وقد قال الإمام أحمد فيما نقله عنه أبو داود السجستاني

---

(١) انظر ذلك في «المدخل» (صفحة ٤٢ من هذا الكتاب).

في «مسائله» (رقم ١٨٧٨) :

«محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدث من حفظه».

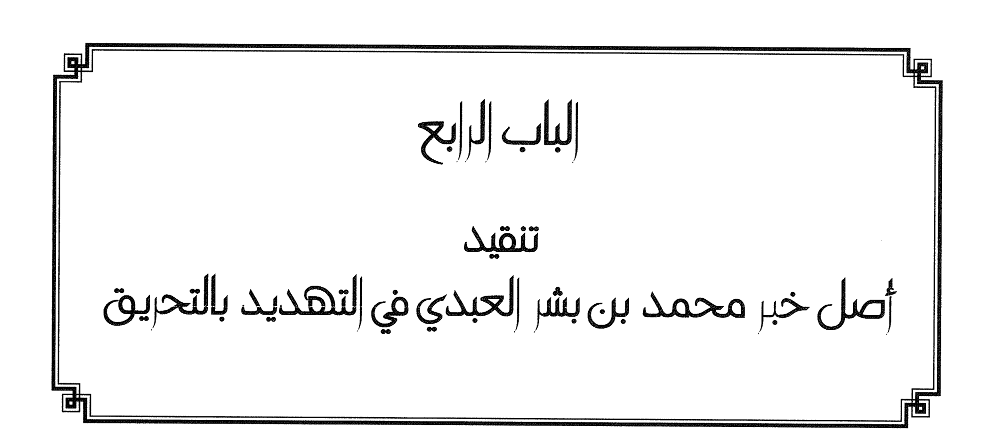
أي أحياناً قليلة قد يترك ابن بشر التحديث من كتابه ويحدث من حفظه، «فيُحمل ما وقع في حديثه من الأوهام على أنه كان بسبب اعتماده على الحفظ. وقريبٌ من هذا قول عثمان بن أبي شيبة فيه : «محمد بن بشر ثقة ثبت إذا حدث من كتابه»، فإن مفهومه أنه إذا حدث من حفظه فليس بثقة ثبت»[1]. فهذا سبب النكارة في خبر التهديد بالتحريق، والله تعالى أعلى وأعلم.

بقي أن ننظر في الطريق الراجحة التي انقلبت على محمد بن بشر ـ وهي رواية محمد ابن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، ما درجتها في الصحة ؟ هذا ما سنتناول بحثه في الباب التالي...



---

(١) عمر بشير علي : «منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث» (ص ٥٦٠).



الباب الرابع

تنقيد
أصل خبر محمد بن بشر العبدي في التهديد بالتحريق



في هذا الباب سنتعرض بالدراسة للرواية التي قَلَبها محمد بن بشر العبدي وبيان مرتبتها. وبسبب طول متنها وتباين الجوانب التي تطرقت إليه، رأيت ترقيم فقراتها على الشكل الذي ستراه، لتسهيل التعرف على أصولها..

هذه الرواية أخرجها هشام بن عمار في «جزء من حديثه» (رقم ٤٧) واللفظ له، قال :

حدثنا سعيد بن يحيى

ح وأخرجها أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري في كتاب «السقيفة عن عمر بن شبة» (ص ٥٢، و٧٣) مقتصراً على الفقرة الثالثة منه والزيادات التي فيها له، قال :



وحدثني أبو زيد عمر بن شبة، قال : حدثنا أحمد بن معاوية، قال : حدثني النضر بن شميل

قالا : حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن [1]، قال :

[١] ـ أصبح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه أمثل ما كان من وجعه، فقال أبو بكر رضي الله عنه : أي رسول الله، أصبحت اليوم صالحاً، واليوم يوم بنت خارجة، فأذن له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. فرجع إلى أهله. ووثب الموت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاجتمع الناس في المسجد، وقام عمر عند المنبر يوعد

---

(١) وقع في المطبوع من كتاب الجوهري مكان أبي سلمة بن عبدالرحمن : (مسلمة بن عبدالرحمن)، وهو تحريف إذ لا يُعرف في شيوخ محمد بن عمرو رجلٌ يحمل هذا الاسم، بل لا ذكر له في كتب التراجم إطلاقاً. والصواب أنه أبو سلمة بن عبدالرحمن كما جاء في «جزء هشام بن عمار».

ويتكلم، ويقول : إن الرجال من المنافقين يزعمون أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد مات، فوالذي نفس محمد بيده ليخرجن وليقطعن أيديهم وأرجلهم من خلاف (!) فجاء أبو بكر حتى دخل بيت عائشة حين بلغه الخبر، يتخلص الناس حتى دخل بيت عائشة، ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد أوضح، فكشف عن وجهه، ثم انكب عليه يقبله، فقال : بأبي وأمي، ما كان الله ليجمع عليك الميتتين : ميتة الدنيا، وميتة الآخرة ! ثم خرج فقام بالباب، فقال لعمر رضي الله عنه : أنصت، فأبى عمر، فقال له : أنصت، فأبى، فحمد الله وأثنى عليه ـ وكان من أبلغ الناس ـ، ثم قال : أيها الناس، من كان يعبد محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله وحده لا شريك له فإنه حي لا يموت ! وقرأ أبو بكر : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٤]. قال الناس : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾، تلقوها من أبي بكر ! فقال عمر : لقد كنت أقرأ هذه السورة، فما فهمت هذا فيها حتى سمعت من ابن أبي قحافة !



[٢] ـ فجاءهم آت فقال : إن سعد بن عبادة قد جلس على سريره في سقيفة بني ساعدة، وحف به ناس من قومه، فقال أبو بكر : ألا نأتي هؤلاء فننظر ما عندهم ؟! فخرج يمشي بين عمر بن الخطاب وبين أبي عبيدة بن الجراح حتى إذا كانوا عند أحجار الزيت من سوق المدينة ـ ذكر الزهري أن رجلين من الأنصار : عويم بن ساعدة ومعن بن عدي ـ لقياهم، فقالا : يا أصحاب محمد من المهاجرين الأولين، اجتمعوا فاقضوا أمركم، فإنه ليس وراءنا خير ! قال الزهري : وقد كان سبق لهما من الله ما لا أعلم؛ كان أحدهما من الذين قال الله عز وجل فيه : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وكانوا يتوضئون المبطنة، يعني الاستجمار، وقال عن الآخر شيئاً ما أدري ما هو. فمضى أبو بكر رضي الله عنه ومن معه حتى جاء سقيفة بني ساعدة، فإذا سعد بن عبادة على سرير، وعنده

ناس من قومه، فقال حباب بن المنذر بن الجموح أخو بني سلمة :

أنا الذي لا يصطلى بناري ✿ ولا ينام الناس في شعاري

نحن أهل الحلقة، وأهل الحصون، منا أمير ومنكم أمير !

فذهب عمر ليتكلم، فضرب أبو بكر في صدره، فقال : أنصت ! قال : لا أعصيك في يوم مرتين ! فتكلم أبو بكر رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر الأنصار وما هم له أهل من السابقة والفضيلة، ثم قال : إنا أوسط العرب داراً، وأكبرها أنساباً، وإن العرب لن تعرف هذا الأمر لأحد سوانا، ولا أحد أولى برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب منا، فنحن الأمراء، وأنتم الوزراء ! فقال سعد : صدقت، فابسط يدك نبايعك ! فبسط يده فبايعه، وبايعه الناس، وازدحم الناس على البيعة، فقال قائل من الناس : قتل سعد، فقال عمر : قتله الله !



[٣] ـ فرجع أبو بكر، فجلس على المنبر، وبايعه الناس يوم الاثنين، ودخل علي والزبير [وناسٌ من بني هاشم] بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فجاء عمر [إليهم]، وقال :

ـ اخرجوا للبيعة ! والله لتخرجن أو لأحرقنه عليكم !!

فخرج الزبير مصلتاً سيفه، فاعتنقه [رجلٌ من الأنصار و]زياد بن لبيد الأنصاري من بياضة، فدق به، وبدر السيف من يده منه، فأخذه زياد. [فصاح به أبو بكر وهو على المنبر] قال :

«لا، ولكن اضرب به الحجر !»

قال محمد بن عمرو : فحدثني أبو عمرو بن حِمَاسٍ ـ من الليثيين ـ قال :

أدركتُ (وعند الجوهري : رأيتُ) ذلك الحجر الذي فيه ضرب السيف ! [ويُقال : هذه ضربة سيف الزبير !]

فقال أبو بكر :

«دعوهم، فسيأتي الله بهم !»

[قال :] فخرجوا [إليه] بعد ذلك فبايعوه، قالوا :

ـ ما كان أحدٌ أحق بها ولا أولى بها منك ! ولكنا قد عهدنا من عمر يبتزنا أمرنا (!)

قلت : وكلامنا على هذا الإسناد يتلخص في قضيتين :

الأولى : في بيان ثبوت هذا الخبر عن محمد بن عمرو بن علقمة.



والثانية : في الكلام على حديثه.



بالنسبة للقضية الأولى فقد اتصلت عن محمد بن عمرو بن علقمة من جهتين كما رأينا :

إحداهما : من رواية سعيد بن يحيى؛ وهو اللخمي المعروف بسعدان، أحد رجال البخاري؛ نقل المزي في «تهذيب الكمال» (١١/١٠٦) عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن دحيم أنه قال في سعدان هذا :

«ما هو عندي ممن يُتهم بالكذب».

ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١/٢٩٠) عن أبيه قال :

«محله الصدق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤٣١)؛ ونقل عنه المزي أنه قال :

«ثقة مأمون، مستقيم الأمر في الحديث».

وقال الدارقطني في «العلل» (٥/١٦٩) :

«لا بأس به».

بينما نقل الحاكم في «سؤالاته» (رقم ٣٥١) عنه :

«ليس بذاك».



يعني ليس بذاك القوي، لكن قوله الموافق للجمهور أولى بالاعتبار والقبول، خصوصاً مع قول ابن حبان فيه؛ ولهذا جاء في «تحرير تقريب التهذيب» (٢/٤٦) تعليقاً عليه :

«وهي عبارةٌ تدل على سبره لحديثه ومعرفته به، لذلك نرى أنه ثقة ـ والله أعلم ـ لعدم وقوفنا على جرح فيه».

وقال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٤٢٩) :

«صدوق وسط، وما له في البخاري سوى حديثٌ واحد».

وهذه الطريق إلى محمد بن عمرو بن علقمة بمفردها أقل أحوالها أنها حسنة، والله تعالى أعلم.

والجهة الثانية التي اتصل منها خبر محمد بن عمرو بن علقمة هي من رواية النضر ابن شميل؛ وهو ثقة باتفاق، وإنما ينبغي أن ننظر في الراوي عنه؛ وهو أحمد بن معاوية بن بكر أبو بكر الباهلي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤١/٨)، فقال :

«يروي عن البصريين والنضر بن شميل، روى عنه أهل العراق».

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٠/٦) :

«سكن سر من رأى، وحدث بها عن : إسماعيل بن عياش، ووكيع بن الجراح، وإسماعيل بن مجالد بن سعيد، وعباد بن عباد المهلبي، وإبراهيم بن سعد، والنضر بن شميل. روى عنه : عمر بن شبة النميري، وعبدالله بن أبي سعد الوراق، وسوادة بن علي الأحمسي، ومحمد بن محمد الباغندي، وغيرهم. وكَانَ صاحب أخبار، وراوية للآداب، ولم يكن بِهِ بأس».



وفي مقابل ذلك ترجم له ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٩٦/١)، فقال :

«أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي : حدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث !»

واتهمه ابن عدي في حديثين، فقال :

أخبرنا أحمد بن شعيب الصيرفي وأحمد بن حفص السعدي، قالا : حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي، حدثنا النضر بن شميل

ح وحدثنا أحمد بن الحسين الصوفي، حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي، قال: حدثنا ـ والله ـ النضر بن شميل، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

«هدايا الأمراء ـ وقال الصيرفي : العمال ـ غلول».

قال ابن عدي :

«وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ! وهو حانث في يمينه الذي حلف عليه ! ولم يرو هذا الحديث عن النضر غير أحمد هذا، والنضر ثقة».

وأما الحديث الثاني : فقال ابن عدي :

حدثنا محمد بن عبدة بن حرب، حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي، حدثنا ابن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عبدالله بن عمرو، قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :



«إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً؛ فمنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين !»

قال ابن عدي :

«وهذا الحديث يعرف بعبدالوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش. وأحمد بن معاوية هذا سرقه من عبدالوهاب، على أن عبدالوهاب كان يتهم فيه أيضاً.

حدثناه محمد بن عبدالله بن فضيل وغيره عن عبدالوهاب».

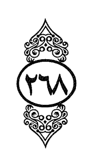
قلت : ما ذكره ابن عدي يدل على أن الرجل يخطئ، وهذا أمر لا يضر إلا إذا كثر ذلك من الراوي كما تقرر. وأما التهمة بسرقة الحديث فلا يكفي هذان الحديثان لإثباتها، لاحتمال أن يكون الباهلي قد قلب إسنادهما عن غير قصد ولا تعمد، ومثله في حديث الثقات كثير. فالمعول عليه هو التعديل حتى يظهر الصارف عنه بحجة مقبولة، والله تعالى أعلم.

نعم، وَصْفُ الخطيب للباهلي بكونه صاحب أخبار وراوية للآداب مع ضميمة خطئه في الرواية يشير مجموع ذلك إلى أن هذا الراوي فيه لين ما من جهة ضبطه، لكن مثله يزول أثره بالمتابعات والشواهد. وحديثه هنا تابعه عليه محمد بن قدامة بن إسماعيل السلمي أبو عبدالله البخاري نزيل مرو، مستملي النضر بن شميل، فقد قال الخطابي في «غريب الحديث» (٣٢/٢) بشأن قصة السقيفة :

«وفي هذه القصة من غير هذا الوجه أن أبا بكر رضي الله عنه أتى الأنصار فإذا سعد ابن عبادة على سريره، وإذا عنده ناس من قومه فيهم الحباب بن المنذر، فقال :

أنا الذي لا يُصْطَلَى بِنَاره ❁ ولا ينام الناس من سُعَارِه

نحن أهلُ الحَلْقة والحصون... في كلام غير هذا.



حدثنيه عبدالله بن محمد، حدثنا ابن الجنيد، حدثنا محمد بن قدامة المروزي، أنبأنا النضر بن شميل، أنبأنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف»اهـ.

قلت : فهذا هو نفس الحديث الذي رواه أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي. ومحمد ابن قدامة روى عنه جماعة الثقات فيما نقله المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠٧/٢٦)؛ منهم : مسلم بن الحجاج فقد أخرج له في مواضع من «صحيحه» مقروناً بغيره، ويروي في جميعها عن النضر بن شميل. أما ما نقله الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٦٧٩/٣) عن مصنِّف كتاب «الزهرة» أنه قال :

«روى عنه مسلم أربعة أحاديث، لكنه سمى جده أعين..»

فلا أراه إلا وهماً منه ! فقد روى له مسلم في ثلاثة مواضع مكتفياً بنسبه إلى أبيه (١٦٨/٣، و١٤٥/٤، و١٨٥/٨)، وروى له في موضع رابع (٩٢/٧) فزاد في نسبه السلمي، وهذا

لا ينصرف إلا إلى المروزي. وأما محمد بن قدامة بن أعين فلا يروي عن النضر بن شميل أصلاً..! فلا وجه للاشتباه بينهما.

هذا وقد روى عن محمد بن قدامة المروزي من الثقات أيضاً: الحسن بن سفيان النسائي، وأبو القاسم الحسن بن محمد الفقيه، وأبو داود سليمان بن الأشعث في غير «السنن»، وعبدالله بن صالح البخاري، وأبو العباس عبدالله بن عبدالله البخاري، وأبو العباس عيسى بن محمد بن عيسى بن عبدالرحمن المروزي الكاتب، والقاسم بن محمد المروزي، وأبو جعفر محمد بن عبدالله بن عروة الهروي. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٩٨)، وقال:

«حدثنا عنه الحسن بن سفيان».

وعلى هذا فالرجل روى عنه جماعة من الثقات، وأخرج له مسلم في «صحيحه» مقروناً بغيره، وروى عنه أبو داود السجستاني؛ فهذه كلها قرائن تشير إلى اعتماد توثيق ابن حبان لمحمد بن قدامة، وهو ظاهر كلام الذهبي في «الميزان» (٤/١٥). وأما قول الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٢٧٢):



«مقبول».

ففيه نظر! فقد جاء في «تحرير التقريب» (٣/٣٠٨/رقم ٦٢٣٢) رداً عليه:

«بل ثقة كما قال الذهبي في «الميزان»! فقد روى عنه مسلم في «الصحيح»، وأبو داود ـ وهو لا يروي إلا عن ثقة ـ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحاً» اهـ.

وابن الجنيد ـ الراوي عن محمد بن قدامة في هذا الإسناد ـ هو محمد بن عبدالله بن الجنيد أبو الحسن البستي والتستري؛ من شيوخ ابن حبان، ترجم له في «الثقات» (٩/١٥٥)، فقال:

«من أهل بست، يروي عن علي بن حجر، كتبنا عنه نسخاً حساناً. مات سنة أربع أو ثلاث وثلاثمائة، وكان شيخاً صالحاً»اهـ.

وعبدالله بن محمد هو المسكي أحد شيوخ الخطابي المساتير، وهذه الطريق تكررت في كتابه أكثر من مرة، لأنها أحد إسنادي الخطابي إلى كتاب «غريب الحديث» للنضر بن شميل[1]؛ والمسكي المذكور لم أقف على من صرح من النقاد بتوثيقه، ولعل سبب ذلك أنه ينتمي لمرحلة «رواية الكتب»، وهي مرحلة «لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين يتم عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم»[2].

والخلاصة أن الحديث أخرجه النضر بن شميل في هذا المصنف، وبرئ بذلك أبو بكر أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي من عهدة هذا الخبر!



❀ ❀ ❀ ❀

بعد بيان صحة الإسناد إلى محمد بن عمرو بن علقمة ننتقل إلى الكلام على الحديث، فنقول: لهذا الإسناد علل:

الأولى: الإرسال

فإن أبا سلمة بن عبدالرحمن لم يُدرك هذه الحادثة؛ قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٨٢٠٣):

---

(١) وطريقه الأخرى إلى كتاب ابن شميل: عن إسحاق بن إبراهيم، عن أبي داود المصاحفي، عن النضر. قال الخطابي في «غريب الحديث» (٣٣١/٢): «ورواه المصاحفي، عن النضر بن شميل في كتاب «غريب الحديث» له فقال:..».

(٢) الشريف حاتم بن عارف العوني: «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص ٥٢).

«أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني؛ قيل اسمه : عبدالله، وقيل : إسماعيل. ثقة مكثر، من الثالثة. مات سنة أربعٍ وتسعين أو أربعٍ ومائة. وكان مولده سنة بضعٍ وعشرين».

والحادثة التي يرويها هنا وقعت في السنة الحادية عشرة باتفاق، أي قبل مولد أبي سلمة بن عبدالرحمن بأكثر من عشر سنين ! وهذا كافٍ في رد الخبر.

العلة الثانية : سوء حفظ محمد بن عمرو بن علقمة

فإنه مع ثقته وكثرة حديثه شيخ ليس بالمتقن، خلافاً لما قاله ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (رقم ١٠٤٦) :

«محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي : أبو الحسن، من جلة أهل المدينة ومتقنيهم (!)..».



فإن كلامه هذا بمعزلٍ عن التحقيق، كيف وقد أسند ابن عدي في «الكامل» (٢٨٦/٩/ رقم ١٤٨٧٨) عن إسحاق بن حكيم، عن يحيى القطان أنه قال :

«وأما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث».

والقطان من العارفين بحديث محمد بن عمرو، لأنه من تلاميذه. وقال يحيى بن معين في «تاريخه» رواية الدوري عنه (٢٢٥/٣-٢٢٦/رقم ١٠٥٣) :

«محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد، فكتبوها».

قلت : ومحمد بن عجلان حاله معلومة في سوء الحفظ عند النقاد، ومع ذلك جعله

ابن معين أوثق من محمد بن عمرو !

وقال ابن سعد في «الطبقات» (٥٢٩/٧/رقم ٢١٠٣) :

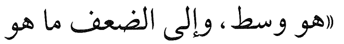
«كان كثير الحديث، يستضعف !»

وقال إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجانى في كتاب «الشجرة في أحوال الرجال» (رقم ٢٤٩) :

«ليس بقوى الحديث، ويشتهى حديثه».

وقال يعقوب بن شيبة في «مسنده الفحل» فيما نقله عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣٠١/١٠) :




«هو وسط، وإلى الضعف ما هو».

ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣١/١/٤) عن أبيه أنه قال :

«صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ».

وقال أبو أحمد الحاكم كما في «الإكمال» لمغلطاي (٣٠٢/١٠) :

«ليس بالحافظ عندهم».

حتى ابن حبان نفسه ذكره في «الثقات» (٣٧٧/٧) فقال :

«كان يخطئ»...!

فكيف يكون محمد بن عمرو بن علقمة مع كل هذا متقناً ؟! والحق أن الرجل تكلم

فيه النقاد لأمرين :

أولهما : أنه كان يجمع بين الشيوخ

فكان مثلاً يجمع بين أبي سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، ويسوق الحديث بسياقة واحد منهما، وربما يكون حديث أحدهما موصولاً، وحديث الشيخ الآخر مرسلاً أو موقوفاً، وربما يكون لفظهما غير متفق. فقد أسند الترمذي في كتاب «العلل» المفرد الذي يوجد في آخر «سننه» (٢٣٦/٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣١/١/٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٠/٥/رقم ٥٤٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢٨٦/٩/رقم ١٤٨٨٠)، عن علي ابن المديني قال :

سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة ؟ فقال :



«تريد العفو أو تُشَدِّدُ ؟»

فقال : لا، بل أشدد. قال :

«ليس هو ممن تريد، كان يقول : [حدثنا] أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن ابن حاطب».

قال يحيى :

«وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عمرو فقال فيه نحو ما قلت».

والجمع بين الشيوخ عند الأداء لا يقبل إلا من متقن عارف بحديث شيوخه متمرس فيه، مميز لمواطن اتفاقهم واختلافهم. وما أنكروا هذا الأمر على محمد بن عمرو إلا لكونه دون هذه المرتبة.

والأمر الثاني الذي من أجله تكلم النقاد في محمد بن عمرو : أنه كان ربما جعل كلام أبي سلمة ورأيه حديثاً مرفوعاً !

فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣١/١/٤) عن شيخه أبي بكر بن أبى خيثمة أنه قال : سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو، فقال :

«ما زال الناس يتقون حديثه !»

قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال :

«كان يحدث مرة عن أبى سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبى سلمة، عن أبي هريرة !»



وقال المروذي في «سؤالاته» (رقم ٥٨) : سألته - يعني الإمام أحمد بن حنبل - عن محمد بن عمرو، فقال :

«قد روى عنه يحيى (يعني القطان)، وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قِبَله».

وقال الميموني في «سؤالاته» (رقم ٤٤٩) : سألته (يعني الإمام أحمد) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، فقال لي :

«ربما رفع بعض الحديث، وربما قصر به، وهو يحتمل، ويحيى بن سعيد (يعني الأنصاري) أثبتُ حديثاً منه».

وعليه، إذا تفرد محمد بن عمرو بن علقمة بخبر حامت حوله شبهة النكارة كما تقرر.

العلة الثالثة : المخالفة

فإن هذا الخبر تضمن ثلاثة محاور وضعنا عليها أرقاماً في بداية كل واحد منها، وهي:

المحور الأول : خبر وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخطبة أبي بكر في الناس.

المحور الثاني : خبر اجتماع السقيفة.

المحور الثالث : خبر غضب بعض الصحابة من بيعة أبي بكر، وإكراهه إياهم على البيعة.

وهذه المحاور الثلاثة جاءت مفرقة في عدة أحاديث عن أبي سلمة وغيره كما ستراه، فعمد محمد بن عمرو إلى روايتها وصياغتها في سياقة واحدة من عنده، مع تصرفات في المتون، بالإضافة إلى تفرده بذلك.



ونحن إن شاء الله تعالى سنتتبَّع ذلك كله، ونقوم بإجراء مقايسات حديثية بين رواية محمد بن عمرو وروايات غيره من الثقات الأثبات، لمعرفة مدى إصابته فيما رواه..

المحور الأول
خبر وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وخطبة أبي بكر في الناس

وهو معروف من رواية أبي سلمة، لكنه مفرق عنده عن جماعة. وأما خطبة أبي بكر فليست عند أبي سلمة أصلاً..!

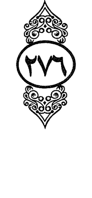
أخرجها محمد بن سعد في «الطبقات الكبير» (٢/٢٣٦)، وأحمد في «مسنده» (٤١/٣٥٥/رقم ٢٤٨٦٣)، والبخاري في «الجنائز» من «صحيحه» (باب الدخول على الميت

بعد الموت إذا أُدرج في كفنه : ٧١/٢/رقم ١٢٤١، ١٢٤٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» مختصراً (٣٨٦/٢/رقم ١٩٨٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٨٧/١٤/رقم ٦٦٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢٥٧/٧/قم ٦٧٩١)، من طريق مَعْمَر وَيُونُس

ح وأخرجها البخاري في «المغازي» من «صحيحه» (باب مرض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ووفاته الخ : ١٣/٦-١٤/رقم ٤٤٥٢، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢١٥/٧-٢١٦)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٤٢/٤-٤٣)، من طريق عقيل

ثلاثتهم : عن الزهري، قال : أخبرني أبو سلمة، أن عائشة رضي الله تعالى زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرته، قالت :

أقبل أبو بكر رضي الله على فرسه من مسكنه بالسُّنْحِ حتى نزل، فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها، فتيمم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مسجّى بِبُرْدٍ حِبَرَةٍ، فكشف عن وجهه، ثم أكبَّ عليه فقبَّله ثم بكى، فقال : بأبي أنتَ يا نبي الله، لا يجمعُ الله عليك موتتين، أما الموتة التي كُتِبَتْ عليكَ فقد مُتَّها.



قال أبو سلمة : فأخبرني ابن عباس رضي الله عنهما أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي الله عنه يُكلِّم الناس، فقال : اجلس ! فأبى. فقال : اجلس ! فأبى. فتشهَّد أبو بكر رضي الله عنه، فمال إليه الناس وتركوا عمر، فقال : أما بعد، فمن كان منكم يعبدُ محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم فإن محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت. قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ إلى ﴿..ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾.

والله لكأن الناس لم يكونوا يعلمون أن اللهَ أنزلها حتى تلاها أبو بكرٍ رضي الله عنه..! فتلقَّاها منه الناس، فما يُسْمعُ بشرٌ إلا يتلوها.

وقال الزهري : فأخبرني سعيد بن المسيب : أن عمر قال : والله ما هو إلا سمعتُ أبا بكر تلاها فعقِرْتُ حتى ما تُقِلُّني رجلاي، وحتى أهويتُ إلى الأرض، حين سمعتُه تلاها علمتُ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد مات.

قال الزهري : أخبرني أنس بن مالك : أنه سمع عمر بن الخطاب حين بويع أبو بكر في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واستوى أبو بكر على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، تشهد قبل أبي بكر، ثم قال :

- أما بعد، فإني قلت لكم أمس مقالة لم تكن كما قلت, وإني والله ما وجدتها في كتاب أنزله الله ولا في عهد عهده إلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولكني كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم, فقال كلمة يريد حتى يكون آخرنا, فاختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندكم, وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا لما هدي له رسول الله.



قلت : إلى هنا انتهى الخبر، فانظر إلى فصل الزهري للحديث؛ فمنه ما رواه عن أبي سلمة، عن عائشة؛ ومنه ما رواه عنه عن ابن عباس؛ ومنه ما رواه عن سعيد بن المسيب عن عمر، ومنه ما رواه عن أنس، عن عمر، عن أبي بكر. أما محمد بن عمرو، فجعل الأحاديث الأربعة في سلك واحد عن أبي سلمة، مع أنها ليست كلها مروية عن هذا الأخير ! **وهذا عين ما أنكره النقاد على محمد بن عمرو ! فنحن أمام أحد أحاديثه المنكرة بلا ريب !**

المحور الثاني
خبر اجتماع السقيفة

وفي هذا المحور الثاني تكرر ذكر الزهري في حديث محمد بن عمرو مرتين، فما علاقته بهذا الخبر الذي يُفترض أن محمداً إنما يرويه عن شيخه أبي سلمة بن عبدالرحمن ؟!

والجواب عن هذا السؤال ببساطة هو أن هذا الحديث ليس من رواية أبي سلمة أصلاً، وإنما رواه محمد ابن عمرو عن شيخه الزهري في سياقة واحدة مع حديث أبي سلمة دون أن يُصرح بذلك، وهذا ما انتقده الحفاظ على محمد بن عمرو مرة أخرى !

أما حديث الزهري فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣١/٧/رقم ٣٧٠٤٣)، من طريق عبدالملك بن أبي بكر[١]

ج وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤٣٩/٥/رقم ٩٧٥٨)، وابن حبان في «الثقات» (١٥٢/٢)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣٦٠/٧/رقم ٢٤٣٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٤٩٣/١)، من طريق معمر بن راشد

ج وأخرجه أحمد في «المسند» (٥٥/١/رقم ٣٩١)، وأبو علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني في «جزئه»[٢] (١٣٧/١/رقم ١٦١٧)، وابن حبان في «صحيحه» كما جاء في «الإحسان» لابن بلبان (١٥٢/٢-١٥٧/رقم ٤١٤)، والقطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل» (٤٦٨/١/رقم ٥٧٧)، والخطيب البغدادي في كتاب «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٤٩٨/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٩/٣٠، و ٢٨٠)، من طريق مالك بن أنس



ج وأخرجه الإمام البخاري في «الحدود» (باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت : ١٦٨/٨/رقم ٦٨٣٠) واللفظ له، والبيهقي في «السنن الكبير» (٥٠٧/١٦/رقم ١٦٦١٣)، والخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص ٤٨٥)[٣]، من طريق صالح بن كيسان

---

(١) كذا ! وعبدالملك هذا لا يُعرف، والصواب ما أخرجه الحافظ محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» بسند صحيح عن ابن إسحاق، قال : (حدثني عبدالله بن أبي بكر)، والله أعلم. ذكر هذا الإسناد الحافظ في «الفتح» (١٥٣/١٢).

(٢) وهو بآخر نسخة عبدالله بن صالح المصري.

(٣) وقع فيه : (صالح بن عسال) وهو تحريف.

ح وأخرجه الطبري في «تاريخه» (٣/٢٠٣-٢٠٦)، من طريق عباد بن راشد

ح وأخرجه النسائي في «الحدود» من «السنن الكبرى» (باب تثبيت الرجم : ٢٧٢/٤/ رقم ٧١٥١ وما بعدها)، من طريق سعد بن إبراهيم

ح وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما جاء في «الإحسان» (٢/١٤٥-١٥١/رقم ٤١٣)، من طريق هشيم

ح وأخرجه البزار في «المسند» (١/٢٩٩/رقم ١٩٤)، وأبو الخير محمد بن أحمد البَاغِبَّان الأصبهاني في «فوائده» (رقم ٣)، والخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص ٤٨٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٢٨٣)، من طريق سفيان بن عيينة



ح وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/٤٩٨)، من طريق عبدالله بن عبدالله بن أويس المدني

جميعاً : عن ابن شهاب الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، قال :

كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين، منهم : عبدالرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها،..وذكر بقية الحديث، وفيه :

«وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فانطلقنا نريدهم. فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلان صالحان، فذكرا ما تمالأ عليه القوم، فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار. فقالا : لا عليكم أن لا

تقربوهم، اقضوا أمركم ! فقلت : والله لنأتينهم ! فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مُزَمَّلٌ بين ظهرانيهم، فقلت : مَنْ هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عبادة، فقلت : ما له ؟ قالوا : يوعك.

فلما جلسنا قليلاً، تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال :

«أما بعد؛ فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم معشر المهاجرين رهط، وقد دَفَّتْ دَافَّةٌ[1] من قومكم ! فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا، وأن يحضنونا[2] من الأمر».

فلما سكتَ، أردتُّ أن أتكلم، ـ وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أردت أن أقدمها بين يدي أبي بكر ـ، وكنت أداري منه بعض الحد. فلما أردت أن أتكلم، قال أبو بكر : على رسلك ! فكرهت أن أغضبه، فتكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها حتى سكت ! فقال :



«ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يُعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا أيهما شئتم»، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا.

فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثمٍ أحبَّ إليَّ من أن أتأمَّر على قومٍ فيهم أبو بكر اللهم إلا أن تُسَوِّلَ إلي نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن !

فقال قائل من الأنصار :

---

(١) قال أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٤٠٨/٢) : «فالدافة من الناس : الجماعة تُقبل من بلدٍ إلى بلد». يريد أنكم قوم طَرَأَةٌ غرباء أقبلتم من مكة إلينا.

(٢) قال أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٤٠٨/٢) : «أي يُخرجونا، ومنه يقال : أحْضَنْتُ الرجل عن كذا : إذا نحَّيْتَهُ عنه، واستبددتَ به دونه».

«أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب ! منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش !»

فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات حتى فَرِقْتُ من الاختلاف، فقلت : ابسط يدك يا أبا بكر ! فبسط يده فبايعته، وبايعه المهاجرون، ثم بايعته الأنصار. ونزونا على سعد بن عبادة، فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عبادة ! فقلت : قتل الله سعد بن عبادة ! قال عمر : وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمرٍ أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساداً. فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع، هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا».

قلت : هذا هو أصل حديث الزهري من رواية الثقات من أصحابه الذين اختصوا بنقل حديثه. وبالموازنة مع لفظ حديث محمد بن عمرو يظهر بوضوح التفاوت بينهما، مما يدل على أن الرجل لم يضبط حديث الزهري كما ينبغي !



١ ـ **فمن ذلك** : زيادته في خطبة أبي بكر : «لا أحد أولى برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب منا !» وهذا غاية في النكارة، معلوم البطلان، وإنما قال أبو بكر : «ولن يُعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً»، وفرقٌ كبيرٌ بينهما.

٣ ـ **ومن ذلك** : ما ذكر محمد بن عمرو عن سعد أنه قال لأبي بكر : «صدقتَ ! فابسط يدك نبايعك، فبسط يده فبايعه». وهو خطأ محض، وإنما لما رأى عمر ارتفاع أصوات الحاضرين وكثر اللغط بينهم وخاف أن يؤول الأمر إلى ما لا يحمد عقباه قال لأبي بكر : ابسط يدك نبايعك الخ. نعم، ورد في أثر مرسل لا يصح أن سعداً قال لأبي بكر : «صدقتَ، نحن الوزراء وأنتم الأمراء !»

وبالجملة، فإن محمد بن عمرو إضافة إلى إدراج حديث الزهري في حديث أبي سلمة بحيث أدمجهما في سياق واحد، فإنه تصرف في ألفاظه ومعانيه، بصورة تدل على أنه

لم يضبطه على الوجه، وازددنا يقيناً بأننا أمام خبر منكر من منكرات محمد بن عمرو.

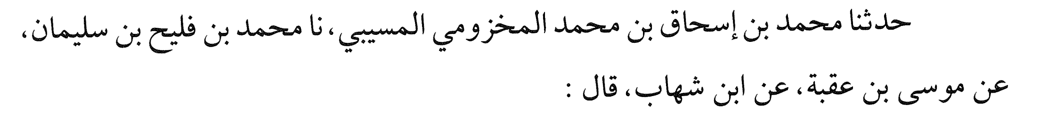
❁ ❁ ❁ ❁

المحور الثالث

خبر غضب بعض الصحابة من بيعة أبي بكر وإكراهه لهم على البيعة

وهذا المحور كسابقه لا علاقة له بأبي سلمة بن عبدالرحمن! وإنما يُروى شيء من هذا عن الزهري من كلامه؛ بدليل ما أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب «السنة» (٢/٥٥٣-٥٥٤/رقم ١٢٩١)، قال:





حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد المخزومي المسيبي، نا محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال:

وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر رضي الله عنه منهم علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما، فدخلا بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعهما السلاح؛ فجاءهما عمر رضي الله عنه في عصابة من المسلمين؛ فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش ـ وهما من بني عبد الأشهل ـ، ويقال: فيهم ثابت بن قيس بن الشماس أخو بني الحارث بن الخزرج؛ فأخذ أحدهم سيف الزبير فضرب به الحجر حتى كسره.

فيشبه في نظري القاصر أن يكون أصل خبر محمد بن عمرو بن علقمة الليثي هو خبر الزهري هذا لاتفاقهما في بعض التفاصيل: كاعتصام علي والزبير في بيت فاطمة، وفي مجيء عمر إلى البيت، وفي قصة سيف الزبير. لكن محمد بن عمرو تصرف في حكايته فزاد

في سياقه عدة أمور :

١ ـ منها : تهديد عمر بإحراق البيت على من فيه.

٢ ـ ومنها : في تسمية الرجل الذي أخذ السيف من الزبير زياد بن لبيد الأنصاري من بياضة.

٣ ـ ومنها : في قصة ضرب السيف بالحجر، وفيها حكاية أبي عمرو بن حماس :

«فلقد رأيتُ الحجر فيه تلك الضربة ! ويُقال : هذه ضربة سيف الزبير !»

٤ ـ ومنها : قصة مبايعة الغاضبين لأبي بكر واعترافهم بأحقيته بالخلافة، واتهامهم لعمر بابتزاز أمرهم، وتصوير خلاف الغاضبين في نزاع شخصي بين علي والزبير من جهة وعمر من جهة أخرى.



فهذه زيادات تفرد محمد بن عمرو بها، فلا يُعول عليه بحالٍ من الأحوال.

وخلاصة القول أن سوء حفظ محمد بن عمرو، وجمعه بين أبي سلمة والزهري فيه بطريقة خفية، ومخالفة حديثه لرواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري، قرائن تنادي على خبره بالنكارة.

فإن قيل : إن حكاية أبي عمرو بن حماس الليثي حكاية متصلة أسندها محمد بن عمرو، عن أحد شيوخه، فحكمها غير حكم باقي الخبر. فكيف حكمتم عليها بالنكارة ؟!

والجواب : أن الحكاية لا تصح وإن أسندها محمد بن عمرو عن أبي عمرو بن حِماس، فإن هذا الأخير معدود في شيوخ محمد بن عمرو بن علقمة، وهو من أتباع التابعين، له ترجمة في «تهذيب التهذيب» (٤/٥٦١)، قال فيها :

«أبو عمرو بن حماس بن عمرو الليثي. قال ابن سعد وأبو حاتم: «إنه من بني ليث بن بكر بن عبد مناة ويقال من مواليهم». روى عن: أبيه وحمزة بن أبي أسيد ومالك بن أوس بن الحدثان. وعنه: ابنه شداد ومحمد بن عمرو بن علقمة وحمزة بن المغيرة الكوفي وعبدالله ابن أبي سلمة الماجشون. قال ابن سعد: «كان متعبداً مجتهداً يصلي بالليل، وكان كثير النظر إلى النساء، فدعا الله تعالى أن يذهب بصره، فذهب فلم يحتمل العمى. فدعا الله تعالى أن يرده عليه، فرده فخر لله تعالى ساجداً، فكان بعد ذلك إذا رأى المرأة طأطأ رأسه، وكان يصوم الدهر». وقال الواقدي: «لم أسمع له باسم».

قلت [أي ابن حجر]: وقال خليفة بن خياط: «أبو عمرو بن حماس ليثي من أنفسهم. مات سنة تسع وثلاثين ومائة». وقال أبو حاتم: «مجهول»..»انتهى.



ولو كان الرجل مرضياً في الرواية لرضيه مالك بن أنس الإمام العارف بمحدثي المدينة، في حين وجدنا مالكاً رحمه الله يعيب على يحيى بن سعيد الأنصاري روايته عن ابن حماس! قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في «العلل» (رقم ١٢٠٠):

حدثني أبي، قال: حدثنا عارم بن الفضل، قال: سمعت أبا الأسود ـ يعني حميد بن الأسود ـ، يقول: ذكرتُ لمالك بن أنس حديث ابن حماس في «المتاع يُزَكَّىٰ» عن يحيى بن سعيد الأنصاري [1]، فقال:

«يحيى قَمَّاشٌ!»

قال ابن حزم في «المحلى» (٥/٢٣٥):

(١) الحديث من طريق الأنصاري، عن أبي عمرو ابن حماس، عن أبيه، أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/٣٥/رقم ٢٠١٨).

«معناه أنه يَجْمَعُ الْقُمَاشَ [1]، وهو الْكُنَاسَةُ؛ أي يَرْوِي عَمَّنْ لاَ قَدْرَ لَهُ ولاَ يَسْتَحِقُّ».

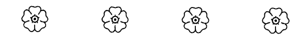
وهذا نقلٌ عزيز فات الحفاظ ذكره في ترجمة ابن حماس، يدل على أن هذا الراوي لم يكن أهلاً أن يُروى عنه.

ثم قصة ضرب الزبير سيفه بالحجر إنما ذكرها محمد بن عمرو بن علقمة في هذه القصة بصيغة «قال» التي تقتضي الاتصال بينه وبين أبي عمرو بن حماس، لكن ابن حماس هذا لم يدرك القصة، ولم يشاهد الزبير بن العوام رضي الله عنه يضرب بسيفه الحجر، لأنه من أتباع التابعين، مات سنة ١٣٩ هـ كما سبق، ولهذا ذكره الحافظ في «التقريب» (رقم ٨٣٣٣) في الطبقة السادسة، وهم من لم يثبت لقيهم لأحد من الصحابة كما صرح به الحافظ في «المقدمة» (ص ٨٢)؛ فالإسناد منقطع.



فأبو عمرو بن حماس إنما رأى في حجرٍ ضربة، فقيل له : هذه ضربة سيف الزبير، فحكى ما سمع، إلا أنه لم يُخبر عن مصدر روايته لنتعرف على مرتبته في العدالة والضبط، وهل قال ما قال بدوره عن إدراك أم لا ؟ فلا تصح هذه الجملة المدرجة بلا ريب.

فإذا أضيف إلى هذا أن أبا عمرو بن حماس ليس أهلاً أن يُروى عنه كما سبق تعليقاً على حكاية مالك بن أنس، كان تفرده منكراً.



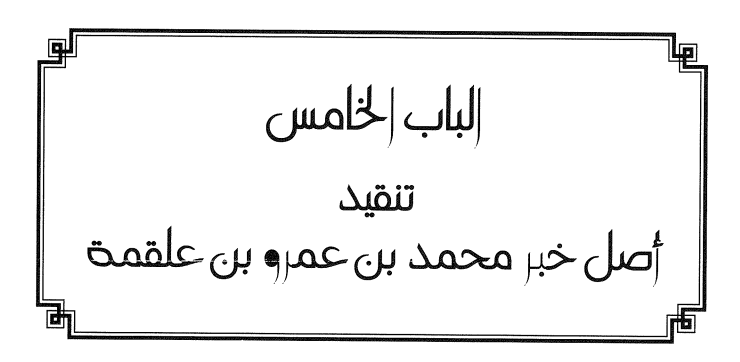
إذا علمتَ أن أصل حديث محمد بن بشر العبدي في التهديد بالتحريق إنما هو خبر

---

(١) القُمَاشُ كما جاء في «المعجم الوسيط» (ص ٧٥٩) هو «ما يكون على وجه الأرض من فتات الأشياء. والقُمَاشُ من الناس : أراذلهم».

شيخه محمد بن عمرو بن علقمة، وأن أصل خبر محمد بن عمرو هو خبر ابن شهاب الزهري الخالي من التهديد بالتحريق، فينبغي النظر في هذا الحديث الأخير لمعرفة درجة صحته، وهو ما سنتطرق إليه بحول الله وقوته في الباب التالي...





الباب الخامس

تنقيد

أصل خبر محمد بن عمرو بن علقمة



في هذا الباب سنتكلم على خبر الزهري باعتباره أصلاً لحديث محمد بن عمرو الليثي الذي تصرف في متنه فأدخل فيه ما ليس منه على سبيل التوهم والخطأ. والغاية من هذا معرفة درجة هذا الخبر صحة وضعفاً..

أصل حديث محمد بن عمرو أخرجه موسى بن عقبة في «مغازيه»[1]، ومن طريقه عبدالله بن أحمد في كتاب «السنة» (٢/٥٥٣-٥٥٤/رقم ١٢٩١)، عن ابن شهاب، قال:

وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر رضي الله عنه منهم علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما، فدخلا بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعهما السلاح؛ فجاءهما عمر رضي الله عنه في عصابة من المسلمين؛ فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش ـ وهما من بني عبد الأشهل ـ، ويقال: فيهم ثابت بن قيس بن الشماس أخو بني الحارث بن الخزرج؛ فأخذ أحدهم سيف الزبير فضرب به الحجر حتى كسره.



قلت: هذه الحكاية كما ترى نقلها موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب الزهري كما هي عادته، وهي حكاية مرسلة؛ لأن ابن شهاب الزهري لم يدرك هذه الحادثة، ولا أسندها عمن أخبره، وإنما ذكرها على سبيل الحكاية. فالإسناد منقطع كما تقرر، وقد قال يحيى بن معين في رواية الدوري عنه (٣/٢٢١/رقم ١٠٢٧):

«مرسل الزهري ليس بشيء».

---

(١) وهذا الخبر مما فات الدكتور محمد باقشيش، فلم يذكره فيما جمعه من «مغازي بن عقبة».

وسبب ذلك أنه كان يروي عن كل أحد، قال ابن أبي حاتم في كتاب «المراسيل» (رقم ١) :

حدثنا أحمد بن سنان، قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول :

«هو بمنزلة الريح !»

ويقول : «هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء عَلِقُوه !»

أي تعلقوا به ورووه؛ لأن من قَوِيَ حفظُه يحفظ كل ما يسمعه ويعلق بذاكرته، سواء سمعه من ثقة أو من مجروح أو مجهول. وتوسُّعُ الزهري رحمه الله تعالى في النقل أشهر من أن يُذكر، بل بلغ به التساهل إلى درجة الرواية عن بعض تلاميذه المتفق على ضعفهم الشديد ! فقد أخرج ابن أبي حاتم الرازي في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٨٢)، ومن طريقه جماعة، عن أحمد بن أبي شريح الرازي، قال : سمعتُ الشافعي يقول :



«يقولون : يحابي ! ولو حابينا : لحابينا الزهري ! وإرسال الزهري ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم».

وسليمان بن أرقم معدود في طبقة أتباع التابعين. ومما أرسله الزهري ثم بيَّنَ أنه سمعه من سليمان بن أرقم : حديث الضحك في الصلاة، وقد ساقه من طريق الزهري الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في «الرسالة» (ص ٤٦٩-٤٧٠). ومن هنا جاء الخلل في مراسيل الزهري، لاحتمال أن يكون سمعها من أناس ضعفاء أو مجاهيل.



والذي يظهر لي أن الزهري إنما سمع هذا الخبر من قرينه أبي الأسود يتيم عروة، فإن هذا الأخير روى هذا الخبر بعينه كما ستراه إن شاء الله تعالى. قال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٦٤٧/٢٥) عند ذكر الرواة عن أبي الأسود:

«...ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري **وهو من أقرانه**».

ومما وقفتُ عليه من رواية الزهري عن أبي الأسود؛ ما حدث به عن سودة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلاغاً:

«لو تعلمين علم الموت يا بنت زمعة، لعلمتِ أنه أشد مما تقدرين عليه».

أخرجه ابن المبارك كتاب «الزهد والرقائق» (رقم ٢٥٠)، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤/٢٤/رقم ٩٠)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٢٢٨/٦/رقم ٧٤٣٦).



أما خبر أبي الأسود في معنى خبر الزهري في قصة اعتصام علي والزبير ببيت فاطمة ومعهما السلاح فأخرجه أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري في كتاب «السقيفة عن عمر بن شبة» (ص ٤٦، و٧٢)، قال:

أخبرنا أبو زيد عمر بن شبة، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، قال:

غضب رجالٌ من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب علي والزبير؛ فدخلا بيت فاطمة عليها السلام معهما السلاح. فجاء عمر في عصابة، منهم أُسيد بن حضير، وسلمة بن سلامة بن وقش ـ وهما من بني عبد الأشهل ـ [فاقتحما الدار][1]، فصاحت فاطمة عليها السلام، وناشدتهم الله، فأخذوا سيفي علي والزبير، فضربوا بهما الجدار حتى كسروهما،

---

(١) ما بين معكوفين زيادة من الموضع الثاني (ص ٧٢).

ثم أخرجهما عمر يسوقهما حتى بايعا، ثم قام أبو بكر فخطب الناس واعتذر إليهم، وقال:

«إن بيعتي كانت فلتة وقى الله شرها! وخشيتُ الفتنة. وأيم الله، ما حرصتُ عليها يوماً قط، ولقد قلدتُ أمراً عظيماً ما لي به طاقة ولا يدان، ولوددتُ أن أقوى الناس عليه مكاني..».

وجعل يعتذر إليهم، فقبل المهاجرون عذره. وقال علي والزبير:

«ما غضبنا إلا في المشورة، وإنا لنرى أبا بكر أحق الناس بها؛ إنه لصاحب الغار، وإنا لنعرف له سنه، ولقد أمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالصلاة بالناس وهو حي».

والخبر أخرجه يعقوب بن شيبة في «مسنده» ـ كما جاء في «جامع الآثار في السير ومولد المختار» للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٥٠١/٦) ـ قال:



حدثنا الحارث بن مسكين، عن عبدالله بن وهب، قال: وأخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود فذكره مطولاً من قوله.

قلت: قبل الشروع في الكلام على سند الخبر أُذكِّرُ أن الحديث استشهد به ابن أبي الحديد في موضعين من شرحه على «نهج البلاغة»: (٥٠/٢) و(٤٧/٦)، لكن جملة: (فاقتحما الدار) لم تذكر إلا في الموضع الثاني، فهل هذا التفاوت تصرف من ابن أبي الحديد نفسه أم من نساخ كتابه؟ مسألة لا يمكن البت فيها ما دام كتاب الجوهري مفقوداً. وهذه الجملة هي موضع الشاهد على اقتحام الصحابة بيت فاطمة في هذا الخبر. ونحن سنغمض أعيننا عن هذه النقطة، ونفترض أن قول الراوي (فاقتحما الدار) جملة ثابتة في أصل متن الخبر. ولننتقل بعد هذا إلى بيان درجته من الصحة، فنقول:

راوي هذا الخبر هو أبو الأسود، واسمه محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي المدني المعروف بيتيم عروة؛ وهو ثقة من رجال الشيخين. قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»

(١٥٠/٦):

«نزل أبو الأسود مصر، وحدث بها بكتاب «المغازي» لعروة بن الزبير عنه، وروى عن علي بن الحسين، والنعمان بن أبي عياش، وعكرمة، وطائفة. وعنه: حيوة بن شريح، وشعبة ابن الحجاج، ومالك بن أنس، وابن لهيعة، وأنس بن عياض الليثي، وآخرون. وهو من العلماء الثقات، عداده في صغار التابعين. مات سنة بضع وثلاثين ومئة»اهـ.

وممن روى كتاب «مغازي عروة بن الزبير» عن أبي الأسود: عبدالله بن لهيعة، وعن الأخير: عبدالله بن وهب، قال عثمان بن سعيد الدارمي في «تاريخه» (رقم ١٨٣):

«رأيت يحيى بن معين يكتب عن إبراهيم بن المنذر الحزامي من أحاديث ابن وهب، ظننتها «المغازي»..».



وهذا الخبر الذي نحن بصدد الكلام عليه جاء من رواية ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، فالظاهر أنه من «زيادات أبي الأسود على مغازي عروة بن الزبير»، والله تعالى أعلم.

وأبو الأسود ـ فيما سبق نقله عن الذهبي ـ «عداده في صغار التابعين»، قال الحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد السرخسي ثم الهروي القراب في «الوفيات» ـ كما في «تهذيب التهذيب» (٦٣٠/٣):

«مات سنة إحدى وثلاثين».

وقال الذهبي في «الكاشف» (١٩٤/٢/رقم ٥٠٠٤):

«مات بعد الثلاثين ومائة».

وأما ما روى يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٨٢/١)، عن يحيى

ابن عبدالله بن بكير، عن إبراهيم بن صالح ـ وكان ثقة ـ، قال: قال لي ابن لهيعة:

«قدم علينا أبو الأسود ـ قال يحيى: لا أعلمه إلا قال: ـ سنة أربع وثلاثين ومائة أو نحو ذلك».

فهي حكاية مضطربة سنداً ومتناً، فلا داعي للتطويل في بيان حالها، وإن كان اغتر بظاهرها جماعة من أصحاب التراجم. وخالف في هذا أبو حاتم بن حبان «مشاهير علماء الأمصار» (رقم ١٠١٩)، فقال:

«من المتقنين، مات سنة سبع عشرة ومائة».

لكن وُهِّم أبو حاتم في ذلك؛ قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣٠٨/٩):

«وهذا وهم لا مرية فيه! والأشبه أن يكون من سقم النسخة، وكأنها كانت سنة سبع وثلاثين».



وعلى أية حال سواء مات الرجل سنة سبع عشرة كما قال ابن حبان أو بعد الثلاثين كما قال القراب، فبين وفاته وبين الحادثة التي يرويها أكثر من مائة عام، فهو لم يدركها! فصار الخبر مرسلاً.

وأبو الأسود «عداده في صغار التابعين»، كما نقلناه من نص الذهبي، وصغار التابعين ومَن بعدهم لا تقبل مراسيلهم عند نقاد الأخبار، قال الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٤٦٥):

«فأما مَن بعدَ كبار التابعين ـ الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله [صلى الله تعالى عليه وسلم] ـ فلا أعلم منهم واحداً يُقبل مرسله، لأمور:

أحدها: أنهم أشدُّ تجوزاً فيمن يروون عنه[1].

---

(١) أي لتوسع صغار التابعين في الرواية عمن لا يُقبل خبره، بخلاف كبار التابعين، فإنهم لا يروون غالباً إلا عن صحابي أو تابعي كبير.

والآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مَخْرَجِه[1].

والآخر: كثرة الإحالة في الأخبار، [وإذا كثُرتِ الإحالة][2] كان أمكن للوهم، وضعفِ من يُقبل عنه».

قلت: والساقط من إسناد هذا الخبر ليس صحابياً قطعاً، لتصريح علماء الحديث بأن أبا الأسود لم يسمع من أحدٍ من الصحابة؛ فقد نقل الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٦٣٠/٣) عن أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن البرقي المصري أنه قال:

«لا يُعلم له رواية عن أحد من الصحابة مع أن سنه يحتمل ذلك».

ولذلك قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦١٢٥):



«ثقة من السادسة».

ومن كان من الطبقة السادسة لم يثبت لقيه لأحد من الصحابة، بل جُلُّ روايته عن التابعين كما صرح به الحافظ في «مقدمة التقريب» (ص ٨٢)؛ فالإسناد قد سقط منه تابعي على الأقل!

وهذا التابعي يحتمل أن يكون ضعيفاً، لأن الظاهر من حال أبي الأسود ـ كحال غيره من صغار التابعين ـ أنه يرسل عن كل أحد، ولا يتقيد بالإرسال عن الثقات.

فإن قيل: إن شيوخ أبي الأسود المذكورين في ترجمته عند المزي في «تهذيب

---

(١) كالأخبار الباطلة الناشئة عن الوهم الفاحش، والأخبار المستحيلة بسبب ظهور الكذب في زمنهم، بخلاف كبار التابعين، فقد كانت الأخبار يغلب عليها الصحة.

(٢) هذه الجملة لم يثبتها محقق الكتاب في المتن، مع أنها موجودة في هامش مخطوط الرسالة، ولذلك آثرت إثباتها، فبها يزداد الكلام وضوحاً، والله أعلم. وكثرة الإحالة بمعنى كثرة الوسائط.

الكمال» (٦٤٦/٢٥) كلهم ثقات، فإذا أرسل حديثاً كان المحذوف من الإسناد واحداً من هؤلاء الشيوخ الثقات، فلزم قبول مراسيله.

فالجواب: أن هذه دعوى مردودة، وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: أنه لا يلزم في المرسل أن يكون المحذوف من الإسناد واحداً من المذكورين في مشيخة أبي الأسود، بل يحتمل أيضاً أن يكون غيرهم ممن لا تعرف لأبي الأسود رواية عنهم. وليس أحد الاحتمالين أولى بالاعتبار من الآخر، لأن أبا الأسود لم يسم من حدثه أصلاً. فالجزم بأحد الاحتمالين تحكم.

الوجه الثاني: على تقدير أن المحذوف من الإسناد واحداً من شيوخ أبي الأسود الذين ذكرهم المزي، لكن لا نسلم أن هؤلاء الشيوخ ثقات عن آخرهم. ففيهم: محمد بن عبدالرحمن بن لبيد، هكذا جاء في المطبوع من «تهذيب الكمال»! ولا يعرف في الرواة من يحمل هذا الاسم، وإنما هو تحريفٌ صوابه: (محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة)، بدليل ما أخرجه الإمام أحمد (٢٥٣/١/رقم ٩٣)، وعبد بن حميد كما جاء في «المنتخب من المسند» (رقم ٤٤)، والبزار في «مسنده» (٤٤٠/١/رقم ٣١١)، وغيرهم، من طريق حسن بن موسى الأشيب، عن عبدالله بن لهيعة، حدثنا أبو الأسود، أنه سمع محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة يحدث عن أبي سنان الدؤلي:



أنه دخل على عمر وعنده نفر من المهاجرين الأولين، فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«لا تدخل الدنيا على قوم إلا ألقى الله بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة».

قلت: ومحمد بن عبدالرحمن بن لبيبة ـ ويقال: ابن أبي لبيبة[1] ـ من رجال أبي داود

---

(١) اسم أمه لبيبة، وكنية أبيه أبو لبيبة، فإذا نسبوه إلى أمه قالوا: (ابن لبيبة)، وإذا نسبوه إلى أبيه قالوا:

والنسائي، قال يحيى بن معين في رواية الدوري عنه (٦٥/٣/رقم ٢٥١):

«ابن أبي لبيبة الذي يروي عنه وكيع ليس حديثه بشيء».

وهي أيضاً رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عند ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣١٩/٢/٣). وقال مرة أخرى فيما نقله عنه الدوري (١٨٩/٣/رقم ٨٤٥):

«ابن أبي لبيبة ليس حديثه بشيء».

وذكره يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٤١/٣) في «باب من يُرغب في الرواية عنهم»، يعني أنه متروك الحديث عنده. وشذَّ ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٦٢/٥-٣٦٣). وخالفه الدارقطني فذكره في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٥٥). ولخص الحافظ أقوالهم، فقال في «التقريب» (رقم ٦١٢٠):



«ضعيف، كثير الإرسال».

فبان بهذا أن ابن أبي لبيبة شيخ ضعيف، فالقول بأن شيوخ أبي الأسود الذين سردهم المزي جميعهم ثقات، قولٌ يعوزه التحرير. وإذا كان ابن أبي لبيبة من جملة الضعفاء الذين يروي عنهم أبو الأسود، جاز أن يكون أرسل عنه كما هو ظاهر.

الوجه الثالث: على فرض أن جميع شيوخ أبي الأسود الذين ذكرهم المزي ثقات عن آخرهم، لكن مشيخة أبي الأسود لا تنحصر في المذكورين، قال الحافظ في «مقدمة التهذيب» (٩/١):

«ثم إن الشيخ ـ يعني الحافظ المزي ـ قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة، واستيعاب الرواة عنه، ورتَّبَ ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر،

(ابن أبي لبيبة) والله تعالى أعلم.

ولكنه شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره..»الخ ما قال.

وقد وقفتُ على جماعة من شيوخ أبي الأسود لم يذكرهم المزي، لم تثبت عدالتهم عند النقاد، وهم كالتالي :

١ ـ شداد بن قيس :

لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم. ورواية أبي الأسود عن شداد في «زياداته على مغازي عروة بن الزبير»، ومن طريقه أخرجها ابن شبة في «أخبار المدينة» (١٦٨/٤).

٢ ـ عبادة بن المهاجر :



وقيل : عبادة بن أبي المهاجر. سكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٥/٢/٣)، وابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٩٦/١/٣)، ومع ذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (١٤٤/٥) على قاعدته المعروفة بالتساهل في التوثيق. وقد انفرد أبو الأسود بالرواية عنه، فالرجل مجهول الحال. ورواية أبي الأسود عن عبادة أخرجها أحمد بن حنبل في «مسنده» (٥٢٣/٤٤/ رقم ٢٦٩٦٢).

٣ ـ محمد بن أبي حكيم

وقيل : محمد بن أبي الحكم. سكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٠/١/١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤١/٢/٣)، ومع ذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (٣٦٦/٥-٣٦٧) على قاعدته المعروفة بالتساهل في توثيق المجاهيل. ورواية أبي الأسود عن محمد بن أبي حكيم أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٢/١٢/رقم ١٣٢٩٣).

٤ ـ المنذر بن الجهم الأسلمي

لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم. ورواية أبي الأسود عن المنذر أخرجها الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ١٧٠-١٧١).

٥ ـ وهب بن أبي مغيث أو ابن أبي معتب

سكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٤/٢/٤)، وابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٤/٢/٤)، ومع ذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (٤٨٩/٥-٤٩٠) على قاعدته. ورواية أبي الأسود عن وهب أخرجها نعيم بن حماد الخزاعي في كتاب «الفتن» (١٦٠/١/رقم ٤٠٩). ووقع في المطبوع (واهب)، والصواب وهب، والله أعلم.

٦ ـ أبو أويس مولى ابن الأسود



وقيل: مولى أبي الأسود. سكت عنه البخاري في «الكنى» (ص ٧)، وابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣٣٥/٢/٤). وحديث أبي الأسود عن أبي أويس أخرجه أبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب «الآحاد والمثاني» (٤٠٧/٥/رقم ٣٠٤٨).

٧ ـ أبو عتبة مولى عمرو بن العاص

لم أقف له على ترجمة، وحديث أبي الأسود عنه أخرجه نعيم بن حماد في كتاب «الفتن» (٦٦٨/٢/رقم ١٨٧٥).

٨ ـ أبو قرة مولى أم أبي جهل، أو مولى بني أبي جهل، أو مولى أبي جهل.

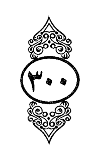
سكت عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٢٨/٢/٤). وانفرد بالرواية عنه أبو الأسود؛ وحديثه عنه أخرجه الدارمي في «المسند الجامع» (٢٢٤/١/رقم ٩١).

٩ ـ أبو معن بن يزيد بن يسار

لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب التراجم. وحديث أبي الأسود عن أبي معن أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣/٢).

فهؤلاء جميعاً من شيوخ أبي الأسود، ومع ذلك لم يذكرهم المزي في كتابه، وهو يؤكد ما قلناه من عدم انحصار شيوخ أبي الأسود في المذكورين في «تهذيب الكمال». ثم إن هؤلاء الرجال كلهم مجاهيل لم تثبت عدالتهم، وأغلبهم لا يُعرف لهم راوٍ غير أبي الأسود ! فهذا عدد لا يُستهان به في شيوخه، وهم من الذين لا يقبل خبرهم عند أهل العلم ولا تقوم برواياتهم الحجة.

وعليه، إذا أرسل أبو الأسود حديثاً ربما كان المحذوف من الإسناد واحداً من هؤلاء الشيوخ، ومع وجود هذا الاحتمال لا يمكن قبول مراسيله باتفاق النقاد. وبهذا عُلِم بطلان الدعوى من أساسها.



وحتى لو فرضنا جدلاً بأن الساقط من ذلك الإسناد المرسل هو رجلٌ ثقة متفق على قبول حديثه، لكن يتطرق إلى خبره احتمال كونه روى عن تابعي أيضاً، وذلك التابعي يحتمل بدوره أن يكون ضعيفاً وهلم جرا إلى ستة أو سبعة، فهو أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض. وإذا كثُرتِ الإحالة كان أمكن للوهم، وضعفِ من يرسل عنه كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه في كلامه الذي سبق نقله عنه. ولهذا كان هذا الخبر شبه الريح !

هذا ولا يفوتني أن أنبه على أن محمد بن جعفر الحداد السروي قد روى هذا الخبر من طريق أبي الأسود، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود يتيم عروة، فوصله من رواية السائب بن يزيد عن أبيه، وتصرف في لفظه وأتى فيه بسياق مغاير تماماً لما جاء هنا، وقد تكلمت على حديثه وبينت وجه ضعفه في موضعه[١].

---

(١) وهي الرواية الثالثة في الباب الأول من قسم الشواهد.

۞ ۞ ۞ ۞

وفي ختام هذه المسيرة نكون قد وصلنا إلى النتائج التالية :

١ ـ حديث التهديد بالتحريق الذي رواه محمد بن بشر عن عبيدالله بن عمر، عن زيد ابن أسلم عن أبيه، أخطأ فيه؛ وأن الصواب فيه ما رواه سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي النضر ابن شميل، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن الزهري في ذلك.

٢ ـ محمد بن عمرو لم يضبط حديثه على الوجه، بدليل أن الخبر رواه موسى بن عقبة عن الزهري في قصة غضب رجال من المهاجرين من بيعة أبي بكر خالياً من التهديد بالتحريق. ومحمد بن عمرو ليس في منزلة من تقبل زيادته لما ذكرنا من حاله، ولما ذكرنا من تقييد النقاد لقبول زيادة الثقة[1].



٣ ـ وخبر الزهري إنما سمعه من قرينه أبي الأسود يتيم عروة لتطابق لفظيهما.

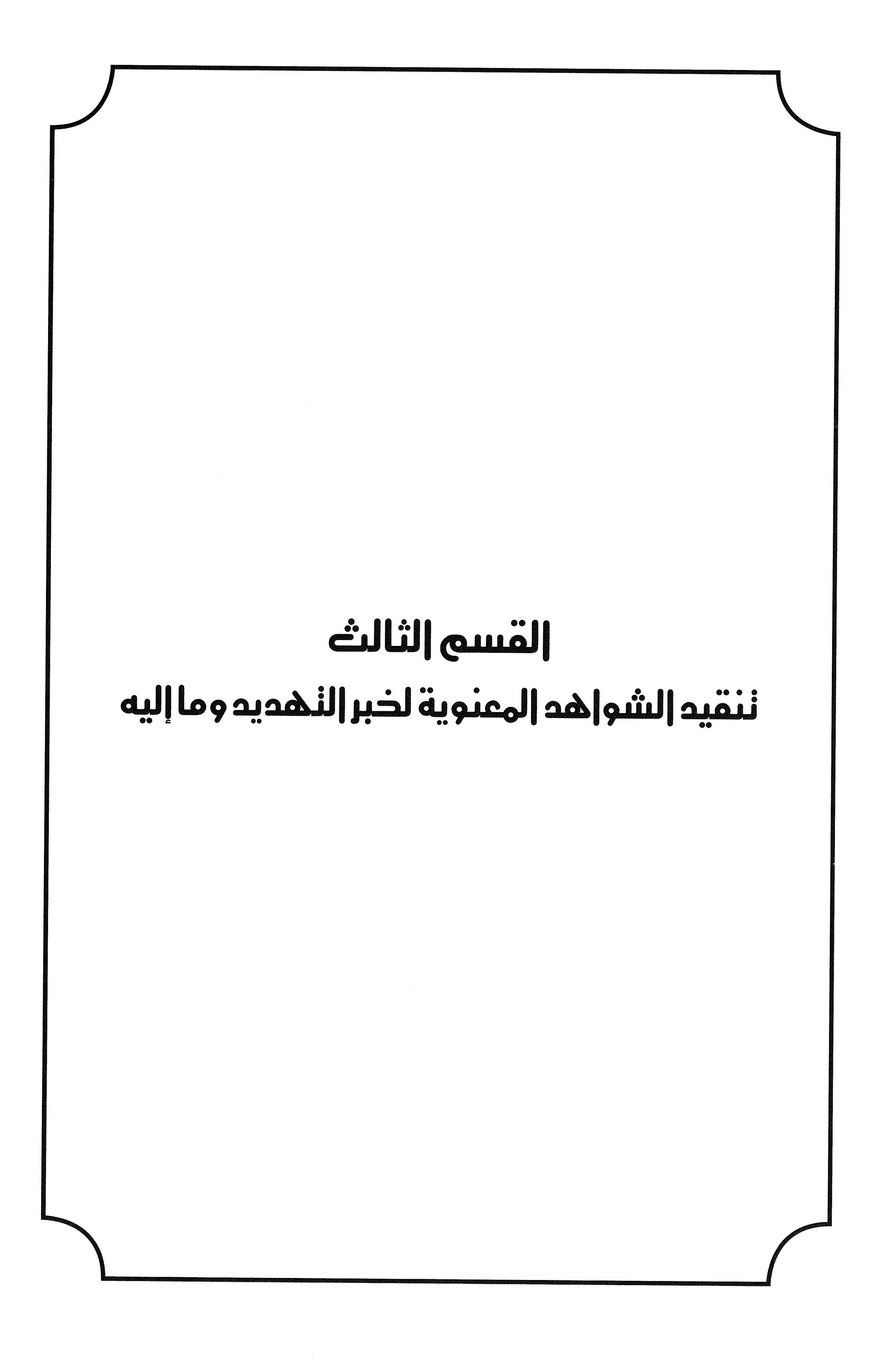
٤ ـ وخبر أبي الأسود مرسل لكونه تابعياً لم يدرك الحادثة.

بقي علينا أن نبحث في الشواهد المعنوية لخبر التهديد بالتحريق، أو لقصة غضب رجال من المهاجرين من بيعة أبي بكر، هل فيها ما يصلح للتقوية، وهذا موضوع القسم التالي...

---

(١) انظر صحيفة ١٥١ من هذا البحث.





القسم الثالث

تنقيد الشواهد المعنوية لخبر التهديد وما إليه





الباب الأول

تنقيد شواهد خبر التهديد بالتحريق



فصل

الشاهد الأول

قال ابن جرير الطبري في «تاريخه» (حوادث سنة ١١ : ٣/٢٠٢) :

حدثنا ابن حميد، قال : حدثنا جرير، عن مغيرة، عن زياد بن كليب، قال :

«أَتىَ عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال :

«والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة !»

فخرج عليه الزبير مُصْلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده ! فوثبوا عليه فأخذوه !»



قلت : هذا الخبر لا يصح البتة، شيخ الطبري مجروح ساقط، والإسناد معضل، وزياد ابن كليب متكلم في روايته الحكايات بشأن علي رضي الله تعالى عنه. وإليك البيان..

ابن حميد شيخ الطبري؛ اسمه محمد بن حميد بن حيان الرازي، وهو على سعة حفظه ساقط مجروح عند النقاد. وقد كان في بدايته لا يُظهر للناس حقيقة أمره، فأثنى عليه غير واحد، نقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٢٣٢) عن أبيه، قال :

سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال : أي شيء تنقمون عليه ؟ فقلت : يكون في كتابه الشيء، فنقول : ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا !

فيأخذ القلم فيُغيِّره على ما نقول !! قال :

«بئس هذه الخصلة ! قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل، فسمعناه، ولم نر إلا خيراً..».

ومن هنا أثنى عليه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، بل أسند أبو بكر بن المقرئ في «معجم شيوخه» (رقم ١٢١٩) ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٠/٣)، عن أبي زرعة قال :

«من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث ! ومن فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث !»

وقال الترمذي في «سننه» (٣٠٤/٣/رقم ١٦٧٧) :



«حين رأيته (يعني الإمام البخاري) كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعفه بعد».

قلت : وذلك بسبب ظهور كذب ابن حميد في الحديث. وقد ثبتت عليه في ذلك فضائح ! منها ما نقله ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٣٢/٢/٣-٢٣٣) عن أبيه، قال :

حضرتُ حَانُوتَ عَبْدَك[1] خَتَنِ أبي عمران الصوفي ـ أنا وأحمد بن السندي ـ وعنده

(١) أحد المجروحين، اسمه الكامل : (عبدالعزيز بن بشير أبو الفضل)، قال ابن أبي حاتم الرازي في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٢/٢) :
«كتب عنه أبي ولم يرو عنه، وروى عنه موسى بن هارون بن حيان القزويني ولم يعرفه. سألت أبي عنه فقال : كان لا يصدق !»
قلت : ولفظ (عَبْدَك) تصغير (عَبْد) في لغة العجم، قال الذهبي في «المشتبه» (٤٦٩/٢) : «الكاف في لغة العجم حرف التصغير». فيُقال مثلاً : (فَضْلَك)، و(عَلِيَّك)، و(حُسَيْنَك) لتصغير (فَضل)، و(عَلِيّ)، و(حُسَيْن)».

جزءان، فقلت : هذان الجزءان لك ؟ قال : نعم. قلتُ : ممن سمعتَ ؟ قال : مِن أبي زهير عبدالرحمن بن مغراء ! فإذا مكتوب في أول الجزء : «أحاديث لمحمد بن إسحاق»، ثم على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد. والآخر : «أحاديث سلمة بن الفضل». فقلتُ : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد، والآخر من حديث سلمة بن الفضل. فقال : لا، حدثنا به أبو زهير..! فعلَّمتُ على أحاديث منها غرائب حِسَان، فلما رأيته قد لَجَّ تركت الجزئين عنده وخرجت.

ثم دخلت أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حميد، فقال : ههنا أحاديث لم ننظر فِيه[1]، فأخرج إلي جزئين فإذا أحاديث قد كتَبَه، وقرأ مشاهير مما مَرَّ بي في ذينك الجزئين، وإذا قد كتب تلك الغرائب، وإذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرتُ أنا لِعَبْدَك أنه من حديث علي بن مجاهد عن علي بن مجاهد، والذي ذكرت أنه عن سلمة بن الفضل يحدث به عن سلمة على الاستواء !!! فقلت لابن السندي : ترى هذه الأحاديث هي الأحاديث التي رأيتُ في الجزئين اللذين كانا عند عبدك ! فلما خرجنا من عند ابن حميد وقد كتبتُ تلك الأحاديث الغرائب التي كنتُ اشتهيتُ أَنْ أَسْمَعَه من عَبْدَك سَمِعْتُه من ابن حميد، ومررتُ على عَبْدَك فقُلتُ : هات ذلك الجزئين لأطالعه ! فقال : مَرَّ بِي ابن حميد ورآهما في حانوتي، فأخذهما وذهب بهما !»



وجاء في «كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث عن أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين مما سأله عنه وجمعه وألفه أبو عثمان البرذعي الحافظ» (ص ٤٥٠) نحو هذه القصة عن أبي حاتم الرازي، وفي آخرها أجاب صاحب الحانوت :

«ليس الكتاب عندي اليوم، قد استعاره مني محمد بن حميد منذ أيام !»

ثم قال البرذعي :

---

(١) كذا بحذف ألف ضمير المؤنث على سبيل حمل الجمع على المفرد، والتقدير : (لم ننظر في الحديث منها)، كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث الشفاعة : (فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن). وعلى هذا تتخرج مواضع أخرى لاحقة، والله أعلم.

«قال لي أبو حاتم :

«فبهذا استدللتُ على أنه كان...!»

وعلى سبيل التكميل والتوضيح علق البرذعي على كلام أبي حاتم بقوله :

«يومئ إلى أن أمره مكشوف !!!»اهـ.

ثم قال البرذعي : وقال لي حجاج بن حمزة :

ـ هل سمعتَ من أبي زرعة ومن أبي حاتم في محمد بن حميد شيئاً واضحاً يُعمل عليه ؟

فحدثته بهذه الحكاية، فقال لي حجاج :

«ما بلغني عنه شيءٌ أوضح من هذا !»

ولمحمد بن حميد قصة أخرى مع عون بن جرير، وثالثة مع محمد بن عيسى بن الدامغاني رواهما ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٣٢/٢/٣و٢٣٣)، ورابعة عن الفضل بن أبي حسان رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٢/٣)، وكلها دلائل على سرقة ابن حميد للحديث وادعاء رواية ما لم يسمعه. ولهذا لم يتردد النقاد بعدها في التصريح بكذبه، فممن كذبه : النسائي[(١)]، وفضلك الرازي[(٢)]، وجماعة آخرون. وكذبه من قبيل وضع الأسانيد، وادعاء السماع من الشيوخ، وهو ما يُعرف عند النقاد بسرقة الحديث؛ قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥٠٤/١١) :

---

(١) انظر ذلك في ترجمة النسائي عند الذهبي في «السير» (١٣٤/١٤-١٣٥).

(٢) هو الفضل بن العباس أبو بكر الرازي الصايغ الحافظ، إمام عصره في معرفة الحديث له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٦٠٠/٢).

قال أبو أحمد العسال : سمعت فضلك يقول :

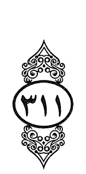
«دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون !»

وعقَّب الذهبي على هذا بقوله :

«قلت : آفته هذا الفعل ! وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم : فلان سرق الحديث».

وأسند الخطيب أيضاً (٦٤/٣) عن صالح بن محمد الأسدي، قال :

«ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين : سليمان بن داود الشاذكوني، ومحمد ابن حميد الرازي ! وكان يحفظ حديثه كله، فكان حديثه كل يوم يزيد !»



ونقل (٦٥/٣) عن الحافظ إسحاق بن منصور الكوسج أنه قال :

«أشهد على محمد بن حميد وعبيد بن إسحاق العطار بين يدي الله أنهما كذابان !»

وعن النسائي أنه قال فيه :

«محمد بن حميد الرازي ليس بثقة».

وأسند الخطيب أيضاً عن أبي القاسم بن أخي أبي زرعة الرازي، قال : سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد ؟ فأومأ بإصبعه إلى فمه ! فقلت له : كان يكذب ؟ فقال برأسه : نعم. قلت له : كان قد شاخ، لعله كان يُعمل عليه ويُدلس عليه ؟ فقال :

«لا يا بني، كان يتعمد !»

وأسند الخطيب (٦٢/٣-٦٣) عن أبي نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي قصة لمحمد

ابن حميد مع أصحاب الحديث تدل على كذبه، ثم قال في آخرها :

«وسمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبدالرحمن بن يوسف ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث، فذكروا ابن حميد وأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة، فيحدث بها عن الرازيين»اهـ.

والإمام أحمد ويحيى بن معين توفيا في حياة ابن حميد. أما يحيى فقد سبق النقل عنه أنه لم يسمع منه إلا مجلساً واحداً، فلم يختبر حاله وحديثه كما ينبغي، ولهذا سأل عنه أبا حاتم الرازي؛ فلما أخبره ببعض رزاياه، لم يرضها يحيى. وأما الإمام أحمد فكان في بداية أمره يثني على ابن حميد، فقد أسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٠/٣) عن عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه قال :



«ما زال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً !!»

فلما بدأ ابن حميد يحدث الناس بأحاديث مناكير لا تُعرف تراجع الإمام أحمد عن توثيقه مطلقاً، بدليل ما أسنده الخطيب بعد الرواية السابقة عن عبدالله بن أحمد :

«حين قدم علينا محمد بن حميد - يعني الرازي - كان أبي بالعسكر، فلما خرج قدم أبي وجعل أصحابه يسألونه عن ابن حميد، فقال لي :

«ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد..؟!»

قلتُ : قدم هاهنا فحدَّثَهم بأحاديث لا يعرفونها ! قال لي :

«كتبتَ عنه ؟»

قلت : نعم، كتبت عنه جزءاً. قال :

«اعْرِضْ عَلَيَّ..».

فعرضتُها عليه، فقال :

«أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم !»

ثم في مرحلةٍ أخيرة، تراجع الإمام أحمد بن حنبل عن توثيق ابن حميد الرازي، وضعف أمره. قال أبو حاتم بن حبان في «المجروحين» (٢/٣٢١/ترجمة رقم ٣٢١) :

سمعتُ إبراهيم بن عبدالواحد البغدادي، يقول : قال صالح بن أحمد بن حنبل :

كنت يوماً عند أبيَ إذْ دُقَّ علينا الباب، فخرجتُ فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة يستأذنان على الشيخ، فدخلت وأخبرته، فأذن لهم فدخلوا وسلموا عليه، فأما ابن وارة فباس يده فلم ينكر عليه ذلك، وأما أبو زرعة فصافحه، فتحدثوا ساعة..» وذكر مسألة، ثم قال :



«ثم تحدثوا ساعة... فقال ابن وارة : يا أبا عبدالله، رأيتَ محمد بن حميد ؟ قال :

«نعم».

قال : كيف رأيتَ حديثه ؟ قال :

«إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم ابن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا يدرى ماهي ؟!»

قال : فقال أبو زرعة وابن وارة : صَحَّ عندنا أنه يكذب ! قال :

فرأيتُ أبي بعدَ ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده».

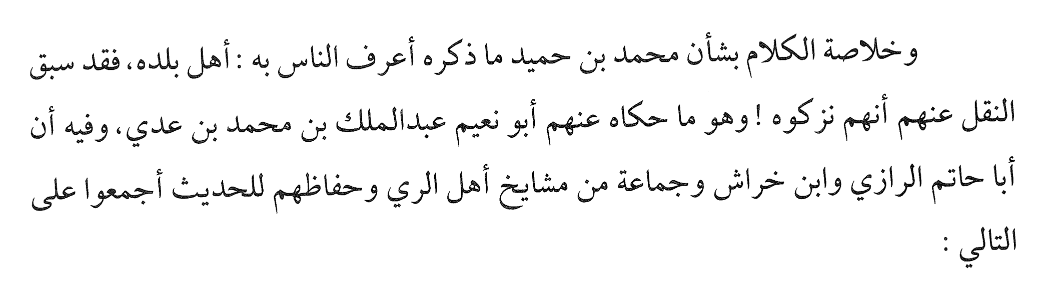
قلت: إنما ذكرنا هذا حتى لا يستدرك أحدٌ على المضعِّفين لمحمد بن حميد الرازي بأن الإمام أحمد بن حنبل وأبا زرعة الرازي كانا يوثقان الرجل إما في روايته عن العراقيين خاصة وإما مطلقاً، وقد علمتَ من هذا النقل أن ذلك كان في بداية الأمر، وأن الإمام أحمد وأبا زرعة رجعا آخراً إلى القول الذي عليه الجمهور. وأن العمل عندهما على تضعيفه، ولذلك قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٠٣):

«وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحب عجائب».

وقال أيضاً (١١/٥٠٥):

«قد أكثر عنه ابن جرير[1] في كتبه، ووقع لنا حديثه عالياً، ولا تركن النفس إلى ما يأتي به».





وخلاصة الكلام بشأن محمد بن حميد ما ذكره أعرف الناس به: أهل بلده، فقد سبق النقل عنهم أنهم نزكوه! وهو ما حكاه عنهم أبو نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي، وفيه أن أبا حاتم الرازي وابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث أجمعوا على التالي:

١ - أن ابن حميد ضعيف جداً.

٢ - أنه يحدث بما لم يسمعه.

٣ - أنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة، فيحدث بها عن الرازيين.

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) يعني الطبري صاحب «التاريخ».

وحديثه هنا عن جرير بن عبدالحميد الضبي الرازي، أما قول الإمام أحمد فيما سبق نقله عنه: «أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح..»، فهو بخصوص الأحاديث التي وقعت عليها عينه في الجزء الذي سمعه عبدالله بن أحمد من محمد بن حميد الرازي ببغداد، وليس حكماً عاماً على كل حديث ابن حميد عن ابن المبارك وجرير، فاعلم ذلك.

وجرير مجمعٌ على ثقته، وإليه كانت الرحلة، قال محمد بن سعد في «الطبقات» (٣٨٤/٩/رقم ٤٥١٠):

«كان ثقة كثير العلم، يُرحل إليه».

وكان له من الأصحاب الذي اعتنوا بنقل حديثه جماعة كبيرة من أعيان الحفاظ وأحلاس الحديث: كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وسعيد بن منصور، وسليمان بن حرب، وعبدالله بن المبارك ومات قبله، وأبو بكر وأخوه عثمان ابنا أبي شيبة، وعلي بن حجر السعدي، وعلي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، ومحمد ابن سلام البيكندي، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم. بحيث لو كان جرير روى مثل هذا الخبر لاشتهر عنه، لكثرة الأصحاب والتلاميذ الذين اعتنوا بنقل أحاديثه، خصوصاً وأن فيهم الكثير من الحفاظ أصحاب المصنفات.



ومع ذلك، ورغم تأخر طبقة ابن حميد الرازي، فقد تفرد بهذا الخبر دون هذا العدد الكبير من أعيان الحفاظ من أصحاب جرير. وهذا التفرد الشديد قرينة على النكارة كما تقرر. وبما أن سبب وقوع المناكير في حديث ابن حميد ورواياته إنما هو التعمد لا الخطأ كما جزم به أبو زرعة الرازي، علمنا أن هذا الخبر مما سرقه ابن حميد من بعض الكوفيين المجروحين أو غيرهم ثم ركَّبَهُ على جرير بن عبدالحميد، وليس هذا تحاملاً منا على الرجل، وإنما هو مما أجمع عليه أعلم الناس بحاله وهم حفاظ أهل الري، والله المستعان.



وأما زياد بن كُليب فهو أبو معشر الحنظلي الكوفي، قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢١٠٨):

«ثقة. من السادسة. مات سنة تسع عشرة أو عشرين» يعني بعد المائة.

ومن كان من الطبقة السادسة لم يثبت لقيه لأحد من الصحابة كما صرح به الحافظ في «مقدمة التقريب» (ص ٨٢)؛ بل جُلُّ روايتهم عن التابعين. فالإسناد من قبيل المعضل، وهو أشد ضعفاً من المرسل كما تقرر في محله.



أضف إلى هذا أن مثل هذه الأخبار المعاضيل التي يرويها زياد بن كليب بشأن علي رضي الله تعالى عنه وسيرته لا تصح مخارجها؛ **دليل ذلك**: ما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٦٠٦/١١/رقم ٨٧٨٢) عن علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: سمعتُ محمداً يقول لأبي معشر:

«**إني أتهمكم في كثير مما تذكرون عن علي!** لأني قال لي عبيدة: بعث إلي عليٌّ وإلى شريح، فقال: إني أبغض الاختلاف، فاقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي. قال: فقُتل علي قبل أن تكون جماعة».

قال الحافظ في «الفتح» (٧٣/٣):

«وأبو معشر المذكور هو زياد بن كليب الكوفي وهو ثقة مخرج له في «صحيح مسلم»؛ وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروي عنه زياد؛ فإنه يروي عن مثل الحارث الأعور»اهـ.

قلت: فهذه علة أخرى تضاف إلى الإرسال، يزداد بها الخبر وهناً إلى وهنه!

فصل

الشاهد الثاني

قال البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٢/٢ ـ دار اليقظة العربية):

المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي وعن أبي عون [١]:

أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قبسٌ، فتلقته فاطمة على الباب. فقالت فاطمة:

ـ يا ابن الخطاب، أتراك محرقاً علي بابي؟!



قال:

ـ نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك (!)

وجاء علي فبايع، وقال: كنتُ عزمتُ أن لا أخرج من منزلي حتى أجمع القرآن.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه علل ثلاث:

الأولى: أنه معلق، فإن البلاذري لم يسنده عن علي بن محمد المدائني (المتوفى سنة ٢١٥ هـ) بصيغة تُفيد الاتصال، فالخبر منقطع.

العلة الثانية: جهالة حال مسلمة بن محارب.

---

(١) والسند جاء هكذا في «كتاب الشافي» لعبدالله بن حمزة (١٧٤/٤): «عن مسلم (كذا) بن محارب، عن سليمان التيمي، عن أبي الأعور (كذا)..».ولعل كل هذا من تحريفات النساخ، والصواب ما أثبتناه فوق نقلاً عن «أنساب الأشراف». وطبعة «الشافي» المتداولة سقيمة للغاية، والله المستعان.

واسمه الكامل : مسلمة بن محارب بن سلمة بن زياد الزيادي؛ ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٧/١/٤)، فقال :

«مسلمة بن محارب الزيادي، عن أبيه : أن معاوية كتب إلى زياد : سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : «إن العجم ـ أو العدو ـ لا ينصروني على قوم».

وترجم له ابن أبي حاتم الرازي في كتاب «الجرح والتعديل» (٢٦٦/١/٤)، فقال :

«مسلمة بن محارب الزيادي؛ كوفي روى عن أبيه، وعن ابن جريج. روى معتمر بن سليمان عن رجل من أهل الكوفة، عنه. وروى أبو الحسن المدائني عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٩٠/٧)، فقال :



«مسلمة بن محارب الزيادي؛ يروي، عن أبيه، عن معاوية. روى عنه إسماعيل بن علية».

وهذا لا يشفي الغليل ! فإن الرجل لا تُعرف حاله. وإيراد ابن حبان لأمثال هؤلاء الرواة في كتاب خصصه للرواة الثقات غير معتبر عند نقاد الحديث، لأنه بناه على قاعدته أن الراوي إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه[1]، وهو رأي ضعيف، قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٢٠٨/١-٢٠٩) :

«وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب ! والجمهور على خلافه. وهذا مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون ! وكأن

(١) انظر نص كلامه بهذا الشأن في ترجمة عائذ الله المجاشعي من «المجروحين من المحدثين» (١٨٥/٢/رقم ٨٣٠).

عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره».

ولهذا انتقد مسلك ابن حبان في كتابه «الثقات» غير واحد من النقاد[1].

العلة الثالثة : إرسال إسناد القصة.

فإن لمسلمة بن محارب الزيادي في هذا الخبر شيخين :

أحدهما : سليمان التيمي؛ وهو سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر، قال الحافظ صلاح الدين العلائي في أحكام المراسيل» (ص ١٨٨) :

«أحد حفاظ التابعين».



ونقل يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢٦٧/٢) عن سعيد بن عامر الضبعي أن وفاة التيمي كانت سنة ١٤٣ هـ. كما نقل المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/١٢) أن أبا داود ذكر عن معتمر بن سليمان أن والده مات وهو ابن سبع وتسعين. وعليه، فإن الرجل لم يدرك زمن القصة، وإنما ولد خمساً وثلاثين سنة أو نحوها بعد أحداث السقيفة. فعلى هذا يكون خبره هنا مرسلاً؛ وقد أسند الترمذي في «العلل الصغير» (٢٤٧/٦) من طريق أبي بكر عبدالقدوس بن محمد العطار البصري، عن علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد (يعني القطان)، قال :

«مرسلات مجاهد أحب إليَّ من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب !»

---

(١) كالحافظ شمس الدين بن عبدالهادي في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص ١٣٨ وما بعدها)، ومن المعاصرين الشيخ الألباني في «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ٢٠ وما بعدها).

وقال ابن المديني أيضاً بعد كلام: وسمعتُ يحيى بن سعيد يقول:

«مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء! والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير. ومرسلات ابن عيينة شبه الريح!» ثم قال: «إي والله! وسفيان بن سعيد!»

وعلق الحافظ زين الدين بن رجب الحنبلي على هذا بقوله:

«ومضمون ما ذكره (يعني الترمذي) عنه (أي عن القطان): تضعيف مرسلات عطاء، وأبي إسحاق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة..»الخ.

ثم أضاف ابن رجب:

«وقد أشار إلى علة ذلك بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب، يعني أنه كان يأخذ عن الضعفاء ولا ينتقي الرجال، وهذه العلة مطردة في أبي إسحاق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة، فإنه عُرِفَ منهم الرواية عن الضعفاء أيضاً»[1].



وفي شيوخ سليمان التيمي جماعة من المجاهيل أيضاً، وفيهم: أبو علي حسين بن قيس الرحبي الملقب بحنش، وهو أحد مشاهير المتروكين بالبصرة. فأَخْذُ التيمي هذا الخبر عن واحدٍ من هؤلاء: احتمال وارد!

والشيخ الثاني الذي روى عنه مسلمة بن محارب الزيادي هذا الخبر هو أبو عون؛ وهو عبدالله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، كان من أقران أيوب السختياني في العلم والعمل والسن، لم يسمع من أحدٍ من الصحابة، قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠٢/٤):

«قد رأى ابن عون أنس بن مالك، فهو معدودٌ في صغار التابعين».

---

(١) الحافظ زين الدين بن رجب الحنبلي: «شرح علل الترمذي» (٢٨١/١).

ولهذا عدَّه الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٥٤٣) في الطبقة السادسة؛ وهم الذين «لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج» كما نص عليه في «مقدمة الكتاب» (ص ٨٢). وتوفي ابن عون سنة ١٥٠ هـ على الصحيح كما هو مثبت في ترجمته، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» (٤٠٠/١٥) عن عمرو بن علي الفلاس ـ وغير واحد ـ: أن مولده كان في سنة ٦٦ هـ، أي بعد حادثة السقيفة بخمس وخمسين سنة تقريباً! وعليه، فكيفما دار إسناد الخبر كان مرسلاً!

أضف إلى هذا أن في مشيخة ابن عون جمعاً من الضعفاء، يأتي في طليعتهم: أبو هارون العبدي؛ واسمه عمارة بن جوين البصري أحد مشاهير المتروكين؛ فقد نقل ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١٤٩/١)، عن صالح بن أحمد بن حنبل، أنا علي، قال: سمعت يحيى بن سعيد قال: قال لي شعبة:

«كنت أتلقى الركبان أيام الجرام، أسأل عن أبي هارون العبدي، فلماقدم أتيته؛ فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في علي! فقلت: ما هذا الكتاب؟ قال: هذا الكتاب حق (!)»

ونقل الدوري في «تاريخه» (١٤٦/٤/رقم ٣٦٢٤) عن يحيى بن معين أنه قال:

«كانت عنده صحيفة، يقول: هذه [صحيفة] الوصي! وكان عندهم لا يُصدق في حديثه».

ونقل الترمذي في «سننه» (٥٠٢/٣) عن شيخه أبي بكر العطار ـ واسمه عبدالقدوس ابن محمد بن عبدالكبير بن شعيب بن الحبحاب المِعْوَلي الحبحابي البصري ـ قال: قال علي ابن المديني: قال يحيى بن سعيد:

«ضعَّف شعبة أبا هارون العبدي».

قال يحيى :

«وما زال ابن عون يروي عن أبي هارون حتى مات !!»

فعن هذا وأمثاله يحتمل أن يكون ابن عون تلقى هذا الإفك !

فصل

الشاهد الثالث

قال أبو العباس الحسني الزيدي في كتاب «المصابيح» (رقم ١١٣) :

أخبرنا محمد بن جعفر الحداد، قال : حدثنا علي بن أبي طالب (المشاط)[1] الجرجاني، قال : حدثنا أبو الأسود (النضر بن)[2] عبدالجبار، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن، (عن)[3] السائب بن يزيد، عن أبيه، قال :



شهدتُ عمر بن الخطاب يوم أراد أن يحرق على فاطمة بيتها (!) وقال :

«إن أبوا أن يخرجوا فيُبايعوا أبا بكر أحرقتُ عليهم البيوت !»

فقلت لعمر : إن في البيت فاطمة، أفتحرقها ؟! قال :

«سألتقي أنا وفاطمة !»

ومن طريق أبي العباس الحسني أسنده ابن حمزة الزيدي في «كتاب الشافي» (١٧٣/٤).

---

(١) في مطبوعة «الشافي» : (السياط)، والتصحيح من «معجم شيوخ الإسماعيلي».

(٢) في مطبوعة «الشافي» (البصري)، والصواب ما أثبته.

(٣) في مطبوعة «الشافي» (بن)، وهو تحريف.

قلت : وهذا الإسناد له أكثر من علة كما سأبينه؛ فإن أبا الأسود محمد بن عبدالرحمن هو الأسدي المدني المعروف بيتيم عروة؛ وهو ثقة من رجال الشيخين. ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٦٤-٣٦٥) في جملة «التابعين الذين رووا عن التابعين». وقد نقل الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣/٦٣٠) عن أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن البرقي أنه قال في «تاريخه» :

«لا يُعلم له رواية عن أحد من الصحابة مع أن سنه يحتمل ذلك».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٦/١٥٠) :

«وهو من العلماء الثقات، عداده في صغار التابعين. مات سنة بضع وثلاثين ومئة»اهـ.

ولذلك قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦١٢٥) :



«ثقة من السادسة».

ومن كان من الطبقة السادسة لم يثبت لقيه لأحد من الصحابة، بل جُلُّ روايته عن التابعين كما صرح به الحافظ في «مقدمة التقريب» (ص ٨٢).

والسائب بن يزيد اسمه الكامل السَّائِب بن يَزِيد بن سَعِيد بن ثمامة بن الأسود بن عَبداللَّهِ بن الْحَارِث بن الولادة الكندي على خلاف في نسبته، وهو صحابي، قال الترمذي في «سننه» (٤/٣٢) :

«والسائب بن يزيد له صحبة، قد سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أحاديث وهو غلام، وقبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ابن سبع سنين. ووالده يزيد بن سعيد له أحاديث، هو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. والسائب بن يزيد هو ابن أخت نمر».

وقد أخرج البخاري في «كتاب جزاء الصيد» من «صحيحه» (باب حج الصبيان : ٣/١٨/رقم ١٨٥٨)، والترمذي في «الحج» من «سننه» (باب ما جاء في حج الصبي : رقم ٩٢٦)، من طريق محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد، قال :

«حج بي أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين».

زاد الترمذي في «الفتن» (٤/٣٢/رقم ٢١٦١) :

«فقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان : كان محمد بن يوسف ثبتاً صاحب حديث، وكان السائب بن يزيد جده، وكان محمد بن يوسف يقول : حدثني السائب ابن يزيد وهو جدي من قبل أمي».



وأخرج البخاري في كتاب «المناقب» (باب خاتم النبوة : ٤/١٨٦/رقم ٣٥٤١) وفي غيره أيضاً، ومسلم في «الفضائل» (٧/٨٦)، وغيرهما من طريق الجعد بن عبدالرحمن، قال : سمعت السائب بن يزيد، يقول : ذهبت بي خالتي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت : يا رسول الله، إن ابن أختي وجع فمسح رأسي ودعا لي بالبركة، ثم توضأ فشربتُ من وضوئه، ثم قمتُ خلف ظهره، فنظرتُ إلى خاتمه بين كتفيه مثل زر الحجلة».

وعليه، إذا كان السائب بن يزيد صحابياً، وكان أبو الأسود يتيم عروة جلُّ روايته عن التابعين، كان حديثه عن السائب مرسلاً. فهذه **علة أولى** في هذا الإسناد.

والعلة الثانية : ضعف محمد بن جعفر الحداد

محمد بن جعفر الحداد ـ وهو السروي ـ سبق بيان حاله بتفصيل[1]، ورأينا هناك كيف خالف في متن خبرٍ مخالفة شنيعة جعلت منه خبراً باطلاً. وهو هنا تفرد بهذا الخبر عن علي

(١) انظر ذلك في صفحة ١١٥ وما بعدها.

ابن أبي طالب المشاط الإسترابادي أبو الحسن الجرجاني، عن أبي الأسود، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن السائب بن يزيد، عن أبيه. وليس فيمن فوقه من يحتمل مثل هذا الخبر؛ فتعين الحمل فيه عليه! ووجه سلامة الإسناد فوق محمد بن جعفر الحداد:

١ ـ أن عبدالله بن لهيعة بالرغم مما في حديثه التخليط لا يحتمل هذا الخبر؛ بيان ذلك أن حديث أبي الأسود النضر بن عبدالجبار المرادي المصري عن ابن لهيعة مستقيم كما جزم به تلميذه وبلديه الحافظ أحمد بن صالح المصري، قال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٣٤):

حدثنا أبو الأسود النضر بن عبدالجبار المرادي ـ كاتب ابن لهيعة ـ وكان ثقة. وسمعت أحمد بن صالح أبا جعفر ـ وكان من خيار المتقنين ـ يثني عليه، وقال لي:

«كتبتُ حديث أبي الأسود في الرق!»

فاستفهمته؛ فقال لي:

«كنتُ أكتب عن المصريين وغيرهم ممن يخالجني أمره، فإذا ثَبَتَ لي حَوَّلْتُهُ في الرّقِّ. وكتبتُ حديثاً لأبي الأسود في الرّقِّ، وما أحسن حديثه عن ابن لهيعة...!»

فقلتُ له: يقولون سماعٌ قديمٌ وسماعٌ حديثٌ؟ فقال لي:

«لَيْسَ من هذا شيء، ابن لهيعة صحيح الكتاب، كان أخرج كتبه فأملى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاءً، فمن ضبط كان حديثه حسناً صحيحاً، إلا أنه كان يحضر من يضبط ويحسن، ويحضر قوم يكتبون ولا يضبطون ولا يصححون، وآخرون نظارة، وآخرون سمعوا مع آخرين. ثم لم يُخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتاباً ولم يُرَ له كتابٌ! وكان من أراد السماع منه ذهب فانتسخ ممن كتب عنه وجاء به فقرأه عليه، فمَنْ وقَع على نسخةٍ صحيحةٍ فحديثه

صحيح، ومن كتب من نسخة لم تُضْبَطْ جاء فيه خَلَلٌ كثير. ثم ذهب قوم، فكل من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح : فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل وعن رجلين وعن ثلاثة عن عطاء، فتركوا مَنْ بينه وبين عطاء، وجعلوه عن عطاء..!»اهـ.

٢ ـ وأبو الأسود النضر بن عبدالجبار المرادي لا يحتمل هذا الخبر لأنه أحد الثقات العدول، يكفينا فيه قول أبي حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٤٨٠/١/٤) :

«صدوق عابد، شبهته بالقعنبي !»

وقد «روى عن ابن لهيعة تصانيفه» كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥٦٧/١٠).

٣ ـ كما أن هذا الخبر لا يحتمله علي بن أبي طالب الْمَشَّاطُ الإِسْتِرَابَاذِي أبو الحسن الجرجاني، فهذا يروي عن أبي بكر الفضل بن العباس الصائغ الحافظ المعروف بفضلك الرازي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ) وتلك الطبقة. ذكره أبو بكر الإسماعيلي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) في «معجم شيوخه» (رقم ٣٦٩)، وأنه سمع منه بجرجان. ورواية الإسماعيلي عنه مع سكوته عن حاله ترفع من شأنه ويدفعان الجرح عنه، إذ لو كان في روايته ما يُريب لبينه الإسماعيلي في ترجمته أو حمزة السهمي أو غيرهما من النقاد، كما هي عادتهم. فسكوت الناس عن حاله يدل أن الرجل مستور، وإنما لم يصرح النقاد بتوثيقه لأنه ينتمي لمرحلة «رواية المصنفات»، وهي مرحلة «لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين يتم عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم»(١)، والله تعالى أعلم.



وسماعه من أبي الأسود راوية ابن لهيعة محتمل؛ فقد نقل المزي في ترجمته «تهذيب الكمال» (٣٩٣/٢٩) عن أبي سعيد بن يونس أنه قال :

---

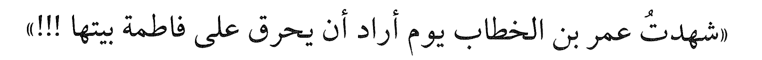
(١) الشريف حاتم بن عارف العوني : «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص ٥٢).

«توفي يوم الأربعاء لخمس بقين من ذي الحجة سنة تسع عشرة ومئتين».

والمشاط ترجم له الإسماعيلي كما قلت وذكر أنه سمع منه بجرجان. والإسماعيلي كما هو مبسوط في ترجمته إنما بدأ السماع من الشيوخ بجرجان سنة ٢٨٣ هـ، وبقي إلى سنة ٢٩٤ هـ، وهي سنة خروجه منها إلى الأمصار طلباً للحديث. وهذا يعني أن علي بن أبي طالب المشاط كان حياً سنة ٢٨٣ هـ. فسماعه من أبي الأسود النضر بن عبدالجبار محتمل.

فتعين الحمل في هذا الخبر على محمد بن جعفر الحداد، لأنه تفرد به من هذا الوجه كما قلت؛ ولأن الخبر رواه إمام مصر عبدالله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود يتيم عروة مرسلاً كما سبق أن رأينا[1] !!! وبيَّنتُ هناك أن أبا الأسود إنما أخرجه هكذا في «زياداته على مغازي عروة بن الزبير». فجاء هذا الحداد، ورواه بإسنادٍ نظيف إلى أبي الأسود، لكن هذه المرة زاد في إسناده (عن يزيد بن السائب، عن أبيه)، وقال في متنه :




«شهدتُ عمر بن الخطاب يوم أراد أن يحرق على فاطمة بيتها !!!»

ولم يتوقف «خطؤه» عند هذا الحد، بل أتى بسياقٍ للقصة مغايرٍ تماماً لما جاء في «زيادات أبي الأسود على مغازي عروة بن الزبير» والتصرف في المتن عند النقاد أشد من الخطأ في الإسناد، ويدل على أن صاحبه غاية في الضعف، لا يضبط ما يسمع. ويستدل بما رأينا من حاله أنه كان يقلب الأخبار ويلزق المتون الواهية والموضوعة بالأسانيد الصحيحة.

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن هذا الراوي كان داهية يفهم، يأخذ أخباراً معروفة استقرت في دواوين القدماء ويرويها عن شيوخٍ مساتير، فيزيد في الإسناد، ويتصرف في المتن ويسويه حسب اعتقاداتٍ وأهواءٍ أحدثتها غلاة الرافضة. وفي كلٍّ من المثالين اللذَيْن رأيناهما في هذا الكتاب دليلٌ على ما قلته. فالظاهر أنه كان يتعمد، نسأل الله العافية.

---

(١) انظر صحيفة ٢٩١ من هذا البحث.

فصل

الشاهد الرابع

قال أبو العباس الحسني الزيدي في «المصابيح» (رقم ١١٠):

أخبرنا عبدالله بن الحسن الأيوازي، قال: حدثنا جعفر بن محمد النيروسي، قال: حدثنا علي بن مهران، عن سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن محمد بن يزيد بن ركانة، قال:

«لما بويع لأبي بكر وقعد عنه علي عليه السلام فلم يبايعه، وفرّ إليه طلحة والزبير فصارا معه في بيت فاطمة عليها السلام وأبيا البيعة لأبي بكر، وقال كثير من المهاجرين والأنصار: إن هذا الأمر لا يصلح إلاّ لبني هاشم، وأولاهم به بعد رسول الله علي بن أبي طالب لسابقته وعلمه وقرابته، إلاّ الطلقاء وأشباههم فإنهم كرهوه لما في صدورهم، فجاء عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة إلى باب فاطمة، فقالوا: والله لتخرجن للبيعة أو لنحرقنّ عليكم البيت! فصاحت فاطمة:



«يا رسول الله، مالقينا بعدك!»

فخرج عليهم الزبير مصلتاً بالسيف، فحمل عليهم. فلما بصر به عياش قال لعمر:

«إتق الكلب (!)»

فألقى عليه عياش كساءً له حتى احتضنه، وانتزع السيف من يده، فضرب به حجراً فكسره».

ومن طريقه أسنده عبدالله بن حمزة الزيدي في «كتاب الشافي» (١٧١/٤).

قلت : هذا إسنادٌ ضعيف منكر، وله علل :

الأولى : جهالة حال الأيوازي والنيروسي في الحديث !

فهما لا يُعرفان برواية الحديث، ولا سبيل إلى معرفة حالهما فيها. أما الأيوازي فتوفي بعد سنة ٣١٠ هـ، وكان ملازماً للناصر للحق، معدود عند الزيدية في زمرة علماء المذهب. إلا أن الرجل لم تكن رواية الحديث صناعته، إذ لا يُعلم له شيءٌ في دواوين السنة ولا ذكر له بين رواة الآثار. ومثله شيخه جعفر بن محمد بن شعبة النيروسي الطبري، من أصحاب الإمام القاسم بن إبراهيم، اختص عنه بالمسائل المعروفة بالمسائل النيروسية، ووصفوه بكونه شيخ الزيدية في العراق. وهذا أيضاً لا يُعرف في علوم الرواية والأثر، ولا ذكر له في المصنفات التي عُنِيَ أصحابها بنقل أخبار الرواة وتراجمهم.



العلة الثانية : تدليس ابن إسحاق

محمد بن إسحاق هو المدني إمام المغازي، معروف بالتدليس؛ ذكره الحافظ في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهي «من اتُّفِقَ على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد»[1]، وقال هناك في ترجمته (رقم ١٢٥) :

«محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني؛ صاحب المغازي : صدوق، مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم ! وصفه بذلك أحمد، والدارقطني، وغيرهما»اهـ.

ولم يصرح بالسماع أو التحديث، فلا يقبل حديثه هنا باتفاق. فهذه علة قادحة في صحة هذا الحديث.

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني : «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص ٣٣-٣٤).

العلة الثالثة : لين عبدالرحمن بن الحارث

وهو أبو الحارث عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة القرشي المخزومي المدني من أقران ابن إسحاق؛ ذكره ابن سعد في «الطبقات» (٤٨٣/٧)، فقال :

«كان ثقة، وله أحاديث».

وذكره العجلي في «الثقات» (٧٥/٢/رقم ١٠٣٠) :

«مدني ثقة».

ونقل الدارمي في «التاريخ» (رقم ٥٨٦) عن يحيى بن معين أنه قال فيه :

«ليس به بأس».



ونقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٢٤/٢/٢)، عن أبي بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين أنه قال :

«صالح».

وعن أبيه أنه قال :

«شيخ».

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤٩٧/٢) :

«وضعفه علي بن المديني».

ونقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٩٢/٢/رقم ١٨٦٢) عن الإمام أحمد

أنه قال :

«متروك الحديث».

وعن ابن نمير قال :

«لا أُقْدِمُ على ترك حديثه !»

ونقل المزي في «تهذيب الكمال» (٣٨/١٧) عن النسائي قوله :

«ليس بالقوي».

وعلى قول النسائي هذا اقتصر الحافظ الذهبي في ترجمة عبدالرحمن بن الحارث في «الكاشف» (٦٢٤/١/رقم ٣١٦٨). ولخص الحافظ أقوال مَن سبقه من أئمة الجرح والتعديل فقال في «التقريب» (رقم ٣٨٥٥) :



«صدوق له أوهام».

لكن جاء في «تحرير التقريب» (رقم ٣٨٣١) :

«بل ضعيف يُعتبر به».

قلت : لو صح إطلاق الضعف عليه لوجدناه في مصنفات الضعفاء التي ألفها المتقدمون ! فالقول فيه قول النسائي. فالرجل فيه لين، يُعتبر به، والله تعالى أعلم.

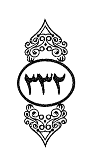
العلة الرابعة : جهالة حال محمد بن يزيد بن رُكانة

وهذا الرجل مقل جداً، لم يرو عنه غير عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله هنا في

هذا الحديث، وحبان بن واسع في موضع واحد في «المدونة» (٢٢٨/٣)[1]. وليس له غيرهما فيما وقفتُ عليه. ونقل الدارمي في «تاريخه» (رقم ٧٨١) عن يحيى بن معين أنه قال فيه: «ثقة».

وتوثيق ابن معين هنا غير معتبر بسبب ما ذكرنا من حال هذا الراوي مع تقادم طبقته، قال الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى:

«وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون مَن كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابعٌ أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديثٌ واحد! فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب: الأسقع ابن الأسلع، والحكم بن عبدالله البلوي، ووهب بن جابر الخَيْوَاني وآخرون. وممن وثقه النسائي: رافع بن إسحاق، وزهير بن الأقمر، وسعد بن سمرة، وآخرون»[2].



العلة الخامسة: عدم إدراك محمد بن يزيد بن ركانة

فقد قال البخاري في «التاريخ الأوسط» رواية الخفاف (٦١/٢-٦٢/رقم ١١٧١):

حدثني عياش بن المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، قال:

---

(١) نعم، روى أبو الحسين بن قانع في «معجم الصحابة». فيما نقله الحافظ المزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٧٤/٣/رقم ٣٦١٤). عن أحمد بن عبدالرحمن بن بشار النسائي وموسى بن هارون، عن قتيبة، عن محمد بن ربيعة الكلابي، عن أبي الحسن العسقلاني، عن محمد بن يزيد ابن ركانة، عن أبيه: خبر مصارعة النبي صلى الله عليه وسلم لركانة. لكن هذا حديث ليس إسناده بالقائم كما قال الترمذي وغيره، لاضطراب أصحاب قتيبة في اسم شيخ أبي الحسن العسقلاني، وغير ذلك.

(٢) عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (٦٦/١-٦٧).

«مات عبدالرحمن [بن الحارث][1] أبو الحارث المخزومي سنة ثلاث وأربعين ومِئَة، ووُلِدَ سنة ٱلْجُحَاف[2]».

زاد في «التاريخ الكبير» (٢٧٢/١/٣):

«سَنَة ثمانين».

وهذا يعني أن وفاة محمد بن يزيد بن ركانة كانت بعد سنة ثمانين بدهر لكي يتمكن عبدالرحمن بن الحارث من السماع منه، الأمر الذي يشير إلى عدم إدراك محمد للحادثة التي يرويها. فالإسناد منقطع، والله تعالى أعلم.

ثم تفرد مثله في جهالة حاله بهذا الخبر الذي ينبغي أن يشاركه فيه غيره يجعله في حضيض النكارة. والله المستعان.





الشاهد الخامس

قال المسعودي:

«وحدث النوفلي في كتابه «الأخبار» عن ابن عائشة، عن أبيه، عن حماد بن سلمة، قال:

«كان عروة بن الزبير يعذر أخاه إذا جرى ذكر بني هاشم وجمعه الحطب لتحريقهم! ويقول: إنما أراد بذلك إرهابهم ليدخلوا في طاعته، كما أُرْهِبَ بنو هاشم وجُمع لهم الحطب

---

(١) استدركناها من «التاريخ الأوسط» رواية ابن زنجويه اللباد (٤٥٠/٣).

(٢) قال مصعب الزبيري في «نسب قريش» (ص ٨٢): «سيلٌ كان ببطن مكة، جحف الحاج، وذهب بالإبل، وعليها الحَمولة..».

لإحراقهم إذ هم أبوا البيعة فيما سلف».

وهذا خبرٌ لا يحتمل ذكره هنا، وقد أتينا على ذكره في كتابنا في مناقب أهل البيت وأخبارهم المترجم بكتاب حدائق الأذهان»انتهى كلام المسعودي[1].

قلت : النوفلي هو أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان (المتوفى سنة ٢٠٤ أو ٢٠٦). وابن عائشة هو عبيدالله بن محمد بن حفص بن عمر البصري المعروف بالعيشي وبالعائشي، لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيدالله. توفي سنة ٢٢٨ هـ. وإسناد خبره هذا لا يصح؛ وفيه علل :

الأولى : جهالة حال والد ابن عائشة

والثانية : النكارة



والثالثة : الانقطاع

والرابعة : الإرسال

وإليك البيان...



أما والد ابن عائشة فهو محمد بن حفص بن عمر البصري، ليس له إلا حديث واحد[2]، ولهذا ذكره البخاري مهملاً في «التاريخ الكبير» (٦٥/١/١)، فقال :

---

(١) المسعودي : «مروج الذهب» (٦٩/٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٥٠٦/١/رقم ٤٦٠)، والبزار (٢٨/٢/رقم ٣٧٣)، والعقيلي في ترجمة عبيدالله بن عمر بن موسى التيمي في «الضعفاء» (٨٠/٤/رقم ٣٧٦٦)، وابن أبي عاصم في

«سمع عمه عبيدالله بن عمر بن موسى. سمع منه ابنه عبيدالله القرشي التيمي البصري».

وهو عين ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٣٦/٢/٣)، وكذا أبو حاتم بن حبان في «الثقات» (٦٢/٩).

وهذا يعني أن الرجل لا تعرف حاله في الرواية. وأما ابن حبان فإنما ذكره في «الثقات» جرياً على قاعدته المعروفة بالتساهل في التوثيق، وقد علمتَ أن هذا الرجل:

١ ـ انفرد بالرواية عنه ابنه

٢ ـ وهو قليل الرواية جداً

٣ ـ وليس فيه توثيق معتبر



فهو مجهول. قال الخطيب البغدادي:

«المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومَن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد..»[(١)].

ولعله لهذا السبب قال أبو المحاسن محمد بن علي العلوي الحسيني في ترجمة

«السنة» (٩٩٨/٢/رقم ١٥٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» لابن بلبان الفارسي (١٦٥/١٤/رقم ٦٢٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤/٤)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥١١/١/رقم ٣٧٨، و٥١٢-٥١٣/رقم ٣٨٠)، من طريق عبيدالله بن محمد بن حفص بن عمر البصري، قال: سمعت أبي محمد بن حفص بن عمر بن موسى، قال: سمعت عمي عبيدالله ابن عمر بن موسى، يقول: حدثنا ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عثمان، قال: قال لي أبي عثمان بن عفان:
أي بني، إن وليت من أمر المسلين شيئاً فأكرم قريشاً! فإني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول:
«من أهان قريشاً أهانه الله».

(١) الخطيب البغدادي: «كتاب الكفاية في علم الرواية» (ص ١١٦).

محمد بن حفص بن عمر في «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة» (١٤٩٧/٣) :

«فيه نظر !»

وهذه العلة بمفردها يُرد من أجلها الخبر، قال الحافظ محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري :

«ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجلٌ مجهول ولا رجلٌ مجروح»[(١)].





وأما النكارة؛ فإن محمد بن حفص بن عمر البصري تفرد بهذه الرواية عن حماد بن سلمة الذي كان إمام البصرة في زمانه، وأحد المكثرين حديثاً وأصحاباً، ورواياته مبسوطة مشتركة بين أصحابه الذين أكثروا من ملازمته والعناية بحديثه. وليس هذا فحسب، بل كان حماد بن سلمة من المصنفين، وله كتب أودع فيها مروياته وأحاديثه، قد رواها عنه الناس.

ثم إن أصحاب حماد فيهم كثرة، أوصل عددهم المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥٧/٧) إلى ٩٦ رجلاً، وهذا بحسب ما اتفق له ! وفيهم جماعة من أعيان الحفاظ الذين جمعوا حديث حماد بن سلمة وحفظوه، واعتنوا بنقله، بحيث لا يخفى على مجموعهم ـ إن جاز أن يخفى على بعضهم ـ حديث من أحاديثه؛ (١) كحبان بن هلال الباهلي، الذي قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : «إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة»، (٢) وبهز بن أسد العمي البصري، الذي نقل بشأنه أبو بكر الأسدي، عن أحمد بن حنبل قوله : «إليه المنتهى فى التثبت»، ويُقال أنه أثبت الناس في حماد بن سلمة، (٣) وسفيان الثوري وهو من شيوخه، (٤) وسليمان بن حرب،

---

(١) رواه عنه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ٢٤)، بإسناد صحيح.

(٥) وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، (٦) وعبدالله بن المبارك، (٧) وعبدالرحمن بن مهدي، (٨) وعبدالصمد بن عبدالوارث، (٩) وعبدالوهاب الثقفي، أحد الثلاثة الذين جعلهم النسائي أثبت أصحاب حماد بن سلمة[1]، (١٠) وعفان بن مسلم؛ قال عبدالله بن أحمد: سمعت يحيى بن معين يقول: «من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم!» (١١) وعاصم بن عمرو الكلابي: وقال إسحاق بن سيار النصيبي: سمعت عمرو بن عاصم يقول: كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفاً..!» (١٢) وأبو نعيم الفضل بن دكين، (١٣) ومالك بن أنس وهو من أقرانه، (١٤) ومحمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري المعروف بعارم، (١٥) و مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، (١٦) وأبو كامل مظفر بن مدرك، (١٧) ومعاذ بن معاذ أبو المثنى البصري؛ الذي قال فيه أحمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»، (١٨) وموسى بن إسماعيل المنقري مولاهم أبو سلمة التبوذكي، (١٩) والنضر بن شميل، (٢٠) ووكيع بن الجراح، (٢١) ويحيى بن سعيد القطان، (٢٢) ويحيى بن الضريس، الذي قال فيه علي بن المديني: «كان عند يحيى بن الضريس عن حماد عشرة آلاف حديث».



هذا عدا طبقة الثقات، ثم طبقة الشيوخ، ثم طبقة الضعفاء الذين أخذوا عنه.

ومع هذا العدد الكبير من الحفاظ الذين اعتنوا بنقل حديث حماد بن سلمة، فقد تفرد بهذا الخبر دونهم محمد بن حفص بن عمر البصري في جهالة حاله وقلة روايته! فهذا من علامات المنكر عند نقاد المحدثين، قال الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه»:

«وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ـ أو لم تكد توافقها ـ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله».

ومثَّل لهذا الضرب من المحدثين بجماعة من الضعفاء، ثم قال:

---

(١) الإمام النسائي: «تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم» (ص ٤٣).

«فلسنا نُعرِّجُ على حديثهم، ولا نتشاغل به؛ لأن حكم أهل العلم والذي نعرفه من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِلَتْ زيادته.

فأما مَن تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عن أهل العلم مبسوط مشترك، فقد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم»[1].



وهذا مسلك النقاد المتقدمين، فقد ذكر ابن أبي حاتم الرازي في «العلل» (١١١/٢) أنه سأل أباه عن حديث: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله..» فقال: أليس قد رواه السدي، عن أوس بن ضمعج؟ فكان جواب أبيه ما يلي:

«إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السدي، وهو شيخ! أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟! وأخاف ألا يكون محفوظاً!»

قلت: بل حتى لو فرضنا أن توثيق ابن حبان لمحمد بن حفص بن عمر البصري معتبر، وأن الرجل صار بالتالي مقبول الحديث، إلا أنه مُحَدِّثٌ مُقِلٌّ كما قلنا، لم يُرْوَ عنه كبير شيء، ولم يُعرف بالأخذ عن الأئمة، ولا اشتهر بالطلب ولا الرحلة في سبيل ذلك. وقد تفرد بهذا الخبر، والتفرد إنما يُحتمل من المكثر المعتني بهذا الشأن والمتميز على أقرانه بقوة الحفظ ومزيد الإتقان. ولهذا قال الحافظ الذهبي في حديث يرويه مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة في الفرائض:

---

(١) الإمام مسلم بن الحجاج القشيري: «صحيحه» (٥/١-٦).

«إن مجاهداً هذا، شيخٌ محله الصدق مقل، ما هو كالزهري، وهشام بن عروة في التثبت، فتفرده بالجَهْدِ أن يكون صحيحاً غريباً، ولو استنكر حديثُه هذا لساغ !»

فإذا كان هذا حال تفرد الشيخ المقل الذي محله الصدق عند النقاد، فمن باب أولى المقل المجهول كما لا يخفى.

❀ ❀ ❀ ❀

وأما الانقطاع؛ فالدليل عليه أمور :

الأول : أن عروة بن الزبير ذكره أبو سليمان بن زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢٢١/١) فيمن مات سنة اثنتين وتسعين، وأعاد ذكره فيمن مات سنة ثلاث وتسعين نقلاً عن أبي نعيم (٢٢٣/١)، وذكره ثالثاً في وفيات سنة أربع وتسعين، فقال (٢٢٥/١) :



«وفي هذه السنة مات سعيد وعروة وأبو بكر وعلي بن الحسين، وهذا أثبت من الأول».

وهذا الأخير هو قول جماعة : كمحمد بن سعد، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهما. وهو ما اعتمده الحافظ الذهبي في «الإعلام بوفيات الأعلام» (رقم ٢٥٠).

وعروة بن الزبير مدني، ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، كما ذكره يحيى بن معين في تسمية تابعي أهل المدينة ومحدثيهم [١]، وعده فيهم النسائي [٢]، وابن حبان [٣]، وغيرهم. ولم يُنقل إلينا من سيرته أنه دخل العراق أصلاً.

---

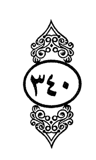
(١) انظر ذلك في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠/٢٤).

(٢) النسائي : «تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم» (ص ١٤).

(٣) أبو حاتم بن حبان البستي : «مشاهير علماء الأمصار» (رقم ٤٢٨).

بينما توفي حماد بن سلمة سنة ١٦٧ هـ. وعليه، فبين وفاة الرجلين ثلاثٌ وسبعون سنة. فإذا افترضنا أن حماد بن سلمة سمع من عروة في السابعة من عمره، كان بين وفاته وتاريخ هذا السماع ثمانون سنة، وهذا شيء نادر في المحدثين، وبسبب ندرته وقيمته التي لا تقدر أفرده الحافظ الذهبي بتأليف عنوانه: «أسماء مَن عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه»، قال في مقدمته بعد الديباجة:

«فهذا كتاب فيه أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه، أو بعد تاريخ سماعه، فما زاد على ثمانين. وقد مرت أزمنة كثيرة لا يوجد فيها أحد من هذا الضرب، ولعل هذا لا يكاد يوجد في وقت بالمغرب ولا بالأندلس، ويكثر وجوده في المتأخرين بالمشرق، لأنهم يُسمعون الصبي وهو صغير، ويعتنون بأمره»[1].



ثم شرع في ذكر تراجم رجال ينتمون للفترة ما بين وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى زمن الوليد بن عبدالملك، ثم قال:

«ولم يكن سفيان بن عيينة من هذا النمط مع كونه سيد أهل زمانه، ولا علي بن عاصم، ولا أنس بن عياض الليثي، ولا الأنصاري، ولا محمد بن سماعة القاضي، مع أنه عاش مائة سنة وسنتين، ولا عبيدالله بن موسى، ولا أبو نعيم، ولا بكار السيريني، ولا يحيى بن هشام السمسار، ولا علي بن الجعد، ولا شيبان بن فروخ، ولا مسلم بن إبراهيم، ولا أبو الوليد الطيالسي. ولم أعلم أحداً يحضرني ذكره لقيَه البخاري بهذه المثابة، ولا مسلم، ولا أبو داود، ولا النسائي»[2].

قلت: والحافظ الذهبي من أهل الاستقراء التام في علم الرجال، ومع ذلك لم يذكر حماد بن سلمة في كتابه، فهذا دليلٌ على أن هذا الرجل لم يلحق هذه السن، وأنه لم يسمع من عروة شيئاً. فالإسناد منقطع.

---

(١) الحافظ الذهبي: «أسماء مَن عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه» (ص ٢٩).

(٢) الحافظ الذهبي: المصدر السابق (ص ٣٣-٣٤).

والأمر الثاني : أن حماد بن سلمة عند المحدثين غير معروف بالسماع من عروة بن الزبير، ولم يُثْبِتْ أحدٌ منهم لُقِيَّهُ له.

والأمر الثالث : أن حماداً لم يكن من عادته أن يروي عن عروة مباشرة، وإنما كان يُدخل رجلاً بينه وبينه :

١ ـ كهشام بن عروة وهو الغالب، مثاله : مأخرجه محمد بن سعد في «الطبقات الكبير» (٣٤٦/١)، قال :

أخبرنا روح بن عبادة، أخبرنا حماد بن سلمة وغيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها

وأخبرنا عارم بن الفضل، عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت :



«والله لقد كان يأتي على آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم شهر لا نخبز فيه !»

قال : قلت : يا أم المؤمنين، فما كان يأكل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فقالت :

«كان لنا جيران من الأنصار جزاهم الله خيراً، كان لهم شيء من لبن يهدون منه إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم».

٢ ـ وربما أدخل حماد بينه وبين عروة : ابن أبي مليكة؛ مثال ذلك : ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٦٢/٥/رقم ١٥٣٤٥)، عن وكيع، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» (رقم ٣١٦)، عن عبدالرحمن بن مهدي، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن ابن أبي مليكة، عن عروة :

«أن أبا بكر وعمر كانا يقدمان ملبيين، فلا يحلان إلى يوم النحر».

٣ـ وربما أدخل حماد بينه وبين عروة: عاصم بن المنذر؛ مثال ذلك: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٨/١-٣٤٩/رقم ٢٠٢٦)، عن ابن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن المنذر، سأل عروة بن الزبير عن الروث يصيب النعل؟ قال: «امسحه وصل فيه».

بل ربما أدخل حماد بن سلمة رجلين بينه وبين عروة! مثال ذلك: ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في «المسند» (٣٠٧/٩/رقم ٥٤١٦)، عن عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا حبيب ـ يعني المعلم ـ، عن عطاء، عن عروة بن الزبير، أنه سأل ابن عمر أكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعتمر في رجب؟ قال: نعم. فأخبر بذلك عائشة، فقالت:

«يرحم الله أبا عبدالرحمن! ما اعتمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عمرة إلا وهو معه، وما اعتمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في رجب قط».



فلو فرضنا أن حماد بن سلمة وعروة بن الزبير كانا متعاصرين، فإن النقاد يستدلون برواية حماد عنه بالواسطة ـ وبالواسطتين أحياناً ـ على عدم السماع؛ قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٣٦٩/١):

«فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحياناً ـ ولم يثبت لقيه له ـ ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع».

فهذا حكم الثقة الذي يروي عمن عاصره بهذه الصفة، فكيف إذا كان يروي عنه كذلك مع احتمالٍ كبير لعدم إدراكه له؟! لا شك أنه أبين في الانقطاع.



بقي أن نشير إلى أنه على فرض ثبوت هذه الخبر، فإن عروة بن الزبير ذكر قضية «التهديد بالإحراق لبني هاشم فيما سلف» على سبيل الحكاية دون أن يُسندها إلى أحد ممن سبقه، مع أنه وُلِدَ في سنة ثلاث وعشرين للهجرة، وهو قول أحمد بن محمد بن أيوب المغيري، وخليفة بن خياط. وقيل: ولد عروة بن الزبير سنة تسع وعشرين؛ وهذا قول مصعب ابن عبدالله الزبيري[1]. وفي كلتا الحالتين لم يدرك عروة اجتماع السقيفة وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وما واكبها من أحداث. فحكايته منقطعة لا يُعول عليها، لأنه لم يبين لنا الواسطة المحذوفة التي استمد منها هذه المعلومة.

لهذا نقول: لو افترضنا على سبيل التنزل أن هذا الخبر روي عن عروة بن الزبير بإسناد صحيح كالشمس، يبقى على المحتج به أن يبين لنا هوية الواسطة التي أمدت عروة بحكاية «التهديد بإحراق بني هاشم فيما سلف»، ثم أن يقيم لنا الحجة على عدالة هذه الواسطة وضبطها، ودون ذلك خرط القتاد !!!



تنبيه: تصرف ابن أبي الحديد في هذا الخبر كما هي عادته في النقل حتى كاد أن يفسده، فقال في «شرح نهج البلاغة» (١٤٧/٢٠):

«قال المسعودي: وكان عروة بن الزبير يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم في الشعب، وجمعه الحطب ليحرقهم، ويقول: إنما أراد بذلك ألا تنتشر الكلمة، ولا يختلف المسلمون، وأن يدخلوا في الطاعة، فتكون الكلمة واحدة، كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم لمَّا تأخروا عن بيعة أبى بكر، فإنه أحضر الحطب ليحرق عليهم الدار...»انتهى.

ويسجل على هذا النقل ملاحظتان:

الأولى: أن هذا الكلام ليس من إنشاء المسعودي، وإنما أسنده عن حماد بن سلمة

---

(١) انظر ذلك في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/٢٠).

كما سبق.

والثانية : ما ذكره ابن أبي الحديد بعد قوله (ويقول إنما أراد بذلك...الخ) لعله قيده من حفظه، إذ ليس في الأصل التصريح بسابقة عمر بن الخطاب مع بني هاشم، والله تعالى أعلم.

فصل

الشاهد السادس

قال أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي الشيعي[1] في «المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام» (ص ٣٧٨/رقم ١٢٦) :



حدث الواقدي، قال : حدثنا ابن أبي حبيبة[2]، عن داود بن الحصين، قال :

غضب رجال من المهاجرين والأنصار في بيعة أبي بكر، وقالوا : عن غير مشورة ولا رضى منا ! وغضب علي والزبير، ودخلا بيت فاطمة، وتخلفا عن البيعة. فجاءهم عمر في عصابة فيهم أسيد بن حضير، وسلمة بن أسلم بن حَرِيْشٍ[3] الأشهلي، فصاح عمر :

ـ أخرجوا أو لنحرقنها عليكم !

---

(١) كان معاصراً لابن جرير الطبري الإمام الشهير صاحب التفسير، ويقال له الطبري الكبير في مقابل طبري آخر من علماء القرن الخامس، وهو الذي ينسب إليه كتاب «دلائل الإمامة»، ويعرف بالطبري الصغير.

(٢) في المطبوع : حنيفة، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع : جريش بمعجمة تحتية في أوله، وهو تصحيف، والصواب أنه بالمهملة. وسلمة لم يكن أشهلياً، وإنما هو من بني حارثة بن الحارث، وكان حليفاً لهم فقط. ذكره ابن إسحاق في «تسمية من شهد بدراً» في جملة الأوس من بني عبد الأشهل. أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١٣٤٩/٣/رقم ١٢٢٨) من رواية إبراهيم بن سعد عنه.

فأبوا أن يخرجوا، فصاحت بهم فاطمة وناشدتهم الله. فأمر عمر سلمة بن أسلم، فدخل عليهما، وأخذ سيف أحدهما فضرب به الجدار حتى كسره، ثم أخرجهما يسوقهما حتى بايعا.

قلت : صاحب «المسترشد في الإمامة» إنما توفي في أوائل القرن الرابع الهجري، ولم يسق الخبر بإسناده إلى الواقدي لننظر فيه، فالخبر لأجل هذا بمنزلة العدم. ومع ذلك لا يخلو الإسناد المذكور من علتين :

الأولى : أن الواقدي غاية في الضعف عند الجمهور

وقد لخص موقف النقاد من الواقدي إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، فقال :



«نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يُحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويُحتمل أن تكون منهم ! ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يُضبط حديثهم، فوجدنا قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه، فتركنا حديثه».

نقله عن يحيى أبو حاتم الرازي فيما ذكره عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٢١/١/٤). ولهذا قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٦٩/٩) :

«وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يُحتاج إليه في الغزوات، والتاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض، فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة، ومسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام، نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئاً، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى، لأني لا أتهمه بالوضع. وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه كيزيد، وأبي عبيد، والصاغاني، والحربي، ومعن، وتمام عشرة محدثين، إذ قد

انعقد الاجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي، رحمه الله».

العلة الثانية : الإرسال

فإن داود بن الحصين القرشي الأموي أبا سليمان المدني مولى عمرو بن عثمان بن عفان توفي باتفاق سنة ١٣٥ هـ؛ قال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٨٢/٨) :

«قال الواقدي وعمرو بن علي، ومحمد بن عبدالله بن نمير والترمذي : مات سنة خمس وثلاثين ومائة، زاد الواقدي : وهو ابن اثنتين وسبعين سنة».

فهذا يعني أن بين اجتماع السقيفة وما واكبه من أحداث ومولد داود بن الحصين أكثر من خمسين سنة ! فالقصة مرسلة. وبما أن القصة سبق داود بن الحصين إلى حكايتها كل من الزهري وأبي الأسود يتيم عروة، كان الاحتمال قوياً أن يكون سمعها من أحد الرجلين أو منهما جميعاً، والله تعالى أعلم. وقد سبق لنا الكلام على حديثهما في الباب الخامس من القسم الثاني.



وبهذا نفرغ من الكلام على شواهد التهديد بالتحريق، والله الموفق للصواب لا رب سواه.

الباب الثاني

تنقيد الشواهد المعنوية
لخبر هجوم الصحابة على بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها

فصل

الشاهد الأول

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٦/٣)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٥٤٤/١٦/ رقم ١٦٦٦٥)، وفي كتاب «الاعتقاد» (ص ٤٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٧/٣٠ - حاشية)، من طريق محمد بن صالح بن هانئ، قال: ثنا الفضل بن محمد البيهقي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن سعد بن إبراهيم، قال: حدثني إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف:



أن عبدالرحمن بن عوف كان مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه[ـما]، وأن محمد ابن مسلمة كسر سيف الزبير [رضي الله عنهما]، ثم قام أبو بكر [رضي الله عنه] فخطب الناس واعتذر إليهم - [يعني إلى علي والزبير ومن تخلف] -، وقال:

«والله ما كنت حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلة قط، ولا كنت فيها راغباً، ولا سألتها الله عز وجل في سِرٍّ ولا علانيةٍ، ولكني أشفقت من الفتنة. ومالي في الإمارة من راحة، ولكن قلدت أمراً عظيماً ما لي به من طاقة ولا يد[ان] إلا بتقوية الله عز وجل. ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني اليوم...!»

فقبل المهاجرون منه ما قال وما اعتذر به؛ [و]قال علي والزبير [رضي الله عنهما]:

«ما غضبنا إلا لأنا قد أُخِّرْنَا عن المشاورة، وإنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول

الله صلى الله تعالى عليه وسلم ! إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين، وإنا لنعلم بشرفه وكبره. ولقد أمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالصلاة بالناس وهو حي».

هذا لفظ الحاكم، والزيادات لغيره من المخرجين الذين ذكرتهم. قال الحاكم عقب روايته هذا الخبر :

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وسكت عنه الذهبي في «تلخيصه».

قلت : والخبر من هذا الوجه له علتان :

الأولى : سماع موسى بن عقبة من سعد بن إبراهيم غير معروف عند النقاد

والثانية : النكارة

وإليك البيان..





أما العلة الأولى : فأبدأ كلامي عليها بالتنبيه على أن الخبر ساقه عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السنة» (٥٥٤/٢) عقب رواية الزهري ـ التي نقلها عبدالله من «مغازي موسى ابن عقبة»[١] ـ فقال :

حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد المخزومي المسيبي، نا محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال :

(١) والتي انقلبت على محمد بن عمرو بن علقمة كما سبق بيانه.

«وغضب رجالٌ من المهاجرين في بيعة أبي بكر..» إلى آخر الخبر الذي سبق لنا الكلام عليها بتفصيل في الباب الخامس من القسم الثاني.

ثم قال عبدالله بن أحمد :

قال موسى بن عقبة : قال سعد بن إبراهيم : حدثني إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف : أن عبدالرحمن كان مع عمر يومئذ، وأن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير، والله أعلم.

فظهر من هذا وجود اختلاف بين رواية عبدالله بن أحمد التي يقول فيها موسى بن عقبة : (قال سعد بن إبراهيم)، وبين الرواية التي وقعت عند الحاكم وفيها يقول موسى (عن سعد بن إبراهيم). مع أن كلا من عبدالله بن أحمد والحاكم نقلها من «مغازي بن عقبة» برواية محمد بن فليح.



وينبغي أن نلاحظ أن البيهقي علق عقب روايته للخبر بقوله :

«وكذلك رواه إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة».

فهل رواها إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه عن سعد بن إبراهيم، بلفظ (قال سعد بن إبراهيم) أم بصيغة العنعنة كرواية الحاكم ؟ هذا ما سنحاول البحث فيه هنا..

مصنَّف موسى بن عقبة في المغازي لم يصل إلينا، وإن كانت أيدي أهل العلم تداولته برواياته المتعددة[1] إلى عصر الحافظ ابن حجر العسقلاني على الأقل، فمن نسخه المشهورة المعروفة : رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة التي أشار إليها البيهقي؛ وكانت متصلة عندهم من طريق الخطيب البغدادي، عن محمد بن الحسين بن الفضل بن القطان، عن أبي بكر محمد ابن عبدالله بن عتاب، عن أبي محمد القاسم بن عبدالله بن المغيرة الجوهري، عن إسماعيل

---

(١) لمغازي موسى بن عقبة روايات ثلاث : رواية محمد بن فليح، ورواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، ورواية يعقوب بن حميد بن كاسب.

ابن أبي أويس، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، قال: حدثنا موسى بن عقبة. وهذه الرواية لم يبق منها إلا جزء صغير فيه «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة»، وهو مطبوع أكثر من مرة، وكُتب عليه خطأ أنه من جمع تقي الدين أبي بكر يوسف بن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٧٨٩ هـ)، أي أن هذا الأخير هو الذي قام بتجريد تلك الأحاديث المسندة من أصل الكتاب. والحق أن هذا الجزء ليس من عمله، وإنما هو من جمع إسماعيل بن أبي أويس، بدليل ما جاء في سند الحافظ ابن حجر إلى «مغازي بن عقبة» ـ ونقتصر منه على موضع الشاهد فقط ـ:

«...أنبأنا القاسم بن عبدالله بن المغيرة الجوهري، **قال: قرئ على إسماعيل بن أبي أويس ونحن نسمع ـ وحدثنا من لفظه بالأحاديث المسندة منه ـ**، قال: حدثني بجميعه إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة»[1].



وإسناد «مغازي موسى بن عقبة» برواية إسماعيل بن أبي أويس عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة صحيحة متصلة بالثقات، ويكفيها صحة وشهرة: أن الإمام البخاري أخرج في «صحيحه» أحاديث على شرطه من «مغازي موسى بن عقبة» بنفس هذا الإسناد: أعني من طريق شيخه إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى ابن عقبة:

منها: الحديث السادس في «المنتخب»: أخرجه البخاري في كتاب «العتق» من «صحيحه» (باب إذا أُسِرَ أخو الرجل أو عمه هل يُفادى إذا كان مشركاً: ٢٥٣٧/١٤٧/٣)، وأعاده في كتاب «الجهاد والسير» (باب فداء المشركين: ٦٩/٤/رقم ٣٠٤٨).

ومنها: الحديث العاشر في «المنتخب»: أخرجه البخاري في كتاب «التفسير» من «صحيحه» (باب قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾:

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني: «المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة» (رقم ١٨٩).

١٥٤/٦/رقم ٤٩٠٦).

ومنها : الحديث الخامس عشر في «المنتخب»، أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام» (باب العرفاء للناس : ٧١/٩/رقم ٧١٧٦، ٧١٧٧).

ومنها : الحديث الثامن عشر في «المنتخب»؛ أخرجه البخاري في كتاب الرقاق (باب ما يُحْذَرُ من زهرة الدنيا والتنافس فيها :٩٠/٨/رقم ٦٤٢٥).

إذا عُلم هذا، فإن الخبر الذي نحن بصدد الكلام عليه قد حُفِظَ لنا في هذا الجزء (الحديث رقم ١٩)، فقد جاء فيه :

قال ـ يعني موسى بن عقبة ـ : (قال سعد بن إبراهيم..) وذكر بقية الخبر بالإسناد والمتن.



فهذا مؤيدٌ لما نقله عبدالله بن أحمد عن «مغازي موسى بن عقبة».

وأما رواية الحاكم التي ذكرناها أولاً فقد وصلتنا من طريق الفضل بن محمد البيهقي، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي. وهذا الأخير لا يحتملها، وإنما الخطأ فيها من جهة الفضل بن محمد، وهو حافظ واسع الرحلة، إلا أنه صاحب أغاليط، قال أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه ما في «الجرح والتعديل» (٦٩/٢/٣) :

«كتبت عنه بالري، وتكلموا فيه...!».

وكلامهم فيه ليس بسبب المذهب، فقد احتملوا ذلك منه، بدليل ما أسنده الخطيب في «الكفاية» (ص ١٧٤) عن أبي عبدالله بن الأخرم أنه قال حين سئل عنه :

«صدوق في الرواية، إلا أنه كان من الغالين في التشيع».

قيل له : فقد حدثتَ عنه في «الصحيح» ؟! فقال :

«لأن كتاب أستاذي ملآن من حديث الشيعة...!» يعني مسلم بن الحجاج.

وإنما كلامهم فيه كان بسبب أخطائه، حتى رماه الحسين القباني بالكذب ! [(١)] وهي مبالغة بلا شك[(٢)]، لاتفاقهم على عدالة الشعراني. لكن في كلام القباني إشارة إلى أخطاء وقعت منه في الجملة، وهي ما تؤكده عبارة أبي حاتم.

والظاهر أن هذا الذي جاء به في هذا الإسناد تصرفٌ في صيغة الأداء :

فروى عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن محمد بن فليح أنه قال : (قال موسى بن عقبة : عن سعد بن إبراهيم).



وخالفه غيره من أهل الثقة والحفظ هذا الخبر وخالفوه في هذا الموضع :

ـ فرواه محمد بن إسحاق المسيبي عند عبدالله بن أحمد بن حنبل في «السنة»، عن محمد بن فليح قال : (قال موسى بن عقبة : قال سعد بن إبراهيم). والمسيبي ثقة بإطلاق، روى عنه مسلم، وأخرج حديثه عنه في أصول «صحيحه».

ـ وكذلك روى الخبر إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، قال : (قال سعد بن إبراهيم)، وهذا إسناد قوي على شرط البخاري.

فتأكد لنا أن الفضل بن محمد البيهقي قد خالف في روايته لمن هم أوثق منه رتبة وعدداً.

---

(١) نقل أبو أحمد الحاكم : عن أبي إسحاق المزكي ـ علي بن محمد سختويه ـ، عن الحسين القباني : أنه رماه بالكذب !

(٢) قال الذهبي في «السير» (٣١٩/١٣) : «وأما الحسين القباني فرماه بالكذب، فبالغ...!».

❁ ❁ ❁ ❁

وصيغة «قال» مجردة ـ من غير ذِكْر (لي) و(لنا) ـ عند ابن الصلاح ومن تبعه محمولة على السماع إذا عُرف لقاء الراوي لشيخه وسماعه منه على الجملة[1]. والإمام البخاري كثيراً ما ينقل عن شيوخه بهذه الصيغة فيقول: (قال فلان)، فهذا محمول على الاتصال عند ابن الصلاح، لثبوت اللقاء بين البخاري وبين شيخه. وذكر ابن السمعاني، عن يحيى بن منده، عن عبدالله بن عطاء الإبراهيمي، قال: سمعتُ شيخ الإسلام الأنصاري، قال: سألتُ أبا يعقوب الحافظ[2] عن قول البخاري في «الصحيح: قال لي فلان؟ قال: هو رواية بالإجازة! ثم قال شيخ الإسلام:

«عندي أن ذاك الرجل ذاكر البخاري في المذاكرة أنه سمع من فلان حديث كذا، وكتاب كذا، أو مسند كذا، أو حديث فلان، فيرويه بين المسموعات، وهو طريقٌ حسن، طريق مليح، ولا أحد أفضل من البخاري..!»[3].



قلت: وأما غير البخاري فليس لتصرفه قاعدة معروفة: فمن كانت عادته أن لا يروي بتلك الصيغة إلا ما سمعه، كانت بمنزلة ما يقول فيه غيره: (حدثنا)، وأما من عُرف منه أنه كان يستعمل صيغة «قال» المجردة في السماع وفي غير السماع، أو كان ممن يجوز عليه التدليس وأخذ الأحاديث من كل جهة، لم يحتج بما رواه بها، مثل ما قال المروذي في «سؤالاته» (رقم ٢٦): قال أحمد بن حنبل في عبدالله بن وهب:

«كان حديثه بعضه سماع، وبعضه عرض، وبعضه مناولة. وكان ما لم يسمعه يقول: (قال حيوة...)، (قال فلان...)..»

---

(١) الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: «علوم الحديث» (ص ١٣٦).

(٢) هو القراب.

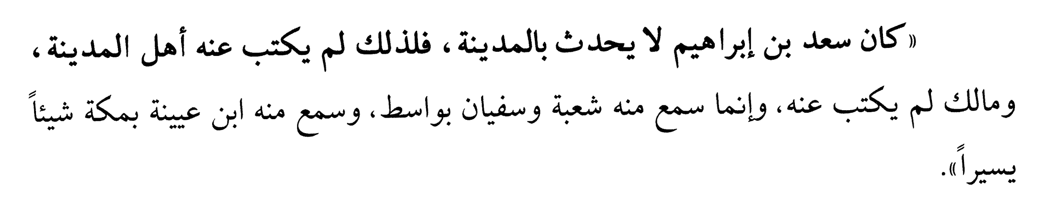
(٣) نقله الحافظ زين الدين بن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/١٣٥).

لهذا لا يُحْكَمُ على صيغة ﴿قال﴾ المجردة بحكم مطرد، قال السيوطي في «ألفيته في الحديث» (ص ٢٩-٣٠) بشأن البخاري:

وَمَـا عَـزَى لِشَيْخِـهِ بِـقَالا ❁ فَفِي الأَصَحِّ احْكُمْ لَهُ اتِّصَالا
وَمَا لَهَا لَدَى سِوَاهُ ضَابِطْ ❁ تَـارَةً وَصْـلٌ وَأُخْـرَى سَاقِـطْ

وبما أن هذه الصيغة إذا جاءت من غير البخاري فهي محتملة للسماع وغيره، وأن السماع محتملٌ لأن يكون في حالة المذاكرة وغيرها، فلا يسوغ الجزم باتصال خبر موسى بن عقبة خصوصاً وأنه لا يُعرف من عادته تخصيص استعمالها فيما سمع من شيوخه. فكيف إذا انضم إلى هذا ما يدل على عدم السماع ؟! وهو قيام الدليل النقلي على أن موسى بن عقبة لم يسمع من سعد بن إبراهيم، فقد نقل ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٧٩/١/٢) عن أبيه، عن علي بن المديني أنه قال:





«**كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة، فلذلك لم يكتب عنه أهل المدينة،** ومالك لم يكتب عنه، وإنما سمع منه شعبة وسفيان بواسط، وسمع منه ابن عيينة بمكة شيئاً يسيراً».

قلت: ولازم كلام ابن المديني أن المدنيين من أصحاب سعد ـ كيحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشون، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد ـ إنما سمعوا منه بعد خروجه إلى العراق. وأما من لم يرحل من أهل المدينة إلى العراق ولقي سعداً فلم يثبت سماعه منه.

وموسى بن عقبة من علماء المدينة كما هو معلوم، لم يخرج منها إلا إلى الحج، وإلى الرملة فلقي بها عبدالله بن محيريز[1]، وغزا الروم مع سالم بن عبدالله أيام الوليد بن

---

(١) أبو نعيم الأصبهاني: «حلية الأولياء» (١٤٢/٥).

عبدالملك[1]. فلم تكن له رحلة إلى الأقطار الإسلامية الأخرى، فحاله في سعد بن إبراهيم كحال مالك بن أنس.

ويتأكد هذا بكون موسى بن عقبة لم يكن من عادته الرواية عن سعد بن إبراهيم! بل المتتبع لحديثه في دووابن السنة والتواريخ وغيرها لن يجد له عن هذا الشيخ بعد الإمعان في البحث إلا هذا الخبر اليتيم! علماً بأن سعداً كان من كبار علماء المدينة، وقد تولى قضاءها زمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كما جاء في ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤١/١٠)، وكان كثير الحديث؛ قال محمد بن سعد في «الطبقات الكبير» (٤٤٧/٧/رقم ١٨٩٧):

«وكان سعد بن إبراهيم يكنى أبا إسحاق، وقد ولي قضاء المدينة، وكان ثقة كثير الحديث».



فلو كان موسى بن عقبة سمع من سعد بن إبراهيم لكثرت رواياته عنه!

فهذا يؤكد لك انقطاع إسناد الخبر بين موسى بن عقبة وسعد بن إبراهيم، وأن بينهما واسطة محذوفة، ومجهولة عيناً وحالاً.

ورواية الراوي عمن عاصره ولم يثبت سماعه منه هي إحدى الصور التي يشترك فيها الإرسال مع التدليس، فإذا أضيف إلى ذلك:

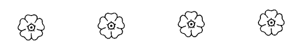
ـ أن موسى بن عقبة ثبت عنه أنه يستعمل صيغة ﴿قال﴾ فيما سمعه، فإتيانه بتلك الصيغة فيما لم يسمعه كما الحال هنا: فيه إيهام السماع، وهو موجب الحكم بالتدليس في خصوص هذا الإسناد

---

(١) الذهبي: «تاريخ الإسلام» (٩٨٦/٣).

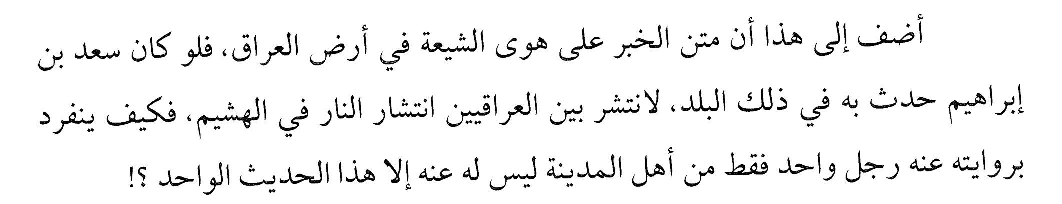
- وأنه مذكور بالتدليس، وصفه به أبو الحسن الدارقطني كما نقله عنه الحافظ [1]

يصح أن يقال عند ذلك: نحن أمام حالة من تلك الحالات النادرة التي دلس فيها موسى بن عقبة! والله تعالى أعلم.



وأما العلة الثالثة؛ فموسى بن عقبة تفرد بهذا الخبر عن سعد بن إبراهيم. وهذا الأخير كان ثقة كثير الحديث كما قلنا، وله أصحاب أكثرهم ثقات حفاظ ـ بل هم موازين الرواية والحديث ـ: كأيوب السختياني، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومسعر بن كدام، ومنصور بن المعتمر، وأبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن يزيد الأيلي. فأين كان هؤلاء عن رواية هذا الخبر عن سعد بن إبراهيم، في حين انفرد بنقله عنه موسى بن عقبة الذي لم يرو عنه إلا هذا الخبر اليتيم؟!





أضف إلى هذا أن متن الخبر على هوى الشيعة في أرض العراق، فلو كان سعد بن إبراهيم حدث به في ذلك البلد، لانتشر بين العراقيين انتشار النار في الهشيم، فكيف ينفرد بروايته عنه رجل واحد فقط من أهل المدينة ليس له عنه إلا هذا الحديث الواحد؟!

فهذه القرائن وأمثالها تبين للناقد أن التفرد دون هؤلاء الأساطين يجعل هذا الخبر في حضيض النكارة كما لا يخفى! وأما الحاكم فذهل عن كل هذه العلل الدقيقة الموجودة في هذا الإسناد فصححه! ومن هنا «دخل الدَّخَلُ على الحاكم في تصرُّفِه في «المستدرك»»

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (رقم ٢٩).

كما قال الذهبي[1]، حتى وصفه الحافظ ابن الصلاح بأنه كان في كتابه «واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به»[2].

على أن هذا التصرف من الحاكم رحمه الله تعالى لا يستغرب لأن تساهله في التصحيح لا يختلف فيه اثنان، وإنما المستغرب حقاً هو قول الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩٣/٨) بشأن هذا الخبر :

«إسنادٌ جيد..(!)»

وهي كبوة منه رحمه الله تعالى، قلده فيها من غير روية جماعة من المعاصرين ! والذي أوقعهم في هذا الخطأ المشي على ظاهر الإسناد دون الغوص بحثاً عن علله الخفية، وفي هذه «الظاهرية» تقصير في البحث والفحص، وقصور في النقد والنظر !



فصل

الشاهد الثاني

قال أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري في كتاب «السقيفة» (ص ٥٣، والزيادات من ص ٧٣-٧٤) :

وحدثني أبو زيد عمر بن شبة، قال : أخبرنا أبو بكر الباهلي، قال : حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن الشعبي، قال :

سأل أبو بكر فقال :

---

(١) الحافظ الذهبي : «الموقظة» (ص ٤٦).

(٢) الحافظ ابن الصلاح : «علوم الحديث» (ص ٢٢).

«أين الزبير ؟»

فقيل : عند علي، وقد تقلد سيفه ! فقال :

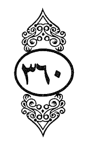
«قم يا عمر ! وقم يا خالد بن الوليد، انطلقا حتى تأتياني بهما !»

فانطلقا، فدخل عمر وقام خالد على باب البيت من خارج. فقال عمر للزبير :

«ما هذا السيف ؟!»

فقال :

«[أعددته] لأبايع علياً !»



[قال : وكان في البيت ناسٌ كثير، منهم : المقداد بن الأسود وجمهور الهاشميين]. فاخترطه عمر، فضرب به حجراً[1] [في البيت] فكسره ! ثم أخذ بيد الزبير فأقامه ثم دفعه [فأخرجه]، وقال:

«يا خالد، دونك هذا !»

فأمسكه [خالد. وكان خارج البيت مع خالد جمعٌ كثير من الناس أرسلهم أبو بكر ردءًا لهما]. ثم [دخل عمر فـ]ـقال لعلي :

«قم فبايع لأبي بكر !»

فتلكأ واحتبس، فأخذ[ه] بيده، وقال :

«قم !»

---

(١) وفي الرواية الأخرى : صخرة.

فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير، فأخرجه، [ثم أمسكهما خالد، وساقهما عمر ومن معه سوقاً عنيفاً ! واجتمع الناس ينظرون، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال]. ورأت فاطمة ما صنع بهما [عمر، فصرخت وولولت ! واجتمع معها نساء كثيرٌ من الهاشميات وغيرهن]، فقامت على[1] باب الحجرة، وقالت[2] :

«يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله ! والله، لا أكلم عمر حتى ألقى الله».

قال : فـ[ـلما بايع علي والزبير وهدأت تلك الفورة] مشى إليها أبو بكر بعد ذلك وشفع لعمر وطلب إليها فرضيت عنه.

قلت : إسناده واه جداً شبه الموضوع، وله علتان :



الأولى : ضعف أبي بكر الباهلي

واسمه أحمد بن معاوية ـ وهو أبو بكر الباهلي ـ، سبق لنا الكلام عليه في الباب الرابع من القسم الثاني[3]؛ وبينا هنا أن الرجل لا يخلو من لين، فهو في مرتبة من يعتبر بحديثه، أما أن يُقبل حديثه على الانفراد فلا. وحديثه هذا انفرد به عن شيخه إسماعيل بن مجالد.

والثانية : الانقطاع

وذلك في موضعين :

الأول : بين إسماعيل بن مجالد والشعبي

---

(١) وفي الرواية الأخرى : فخرجت إلى.

(٢) وفي الرواية لأخرى : ونادت.

(٣) انظر صفحة ٢٦٦ وما بعدها.

فإن إسماعيل بن مجالد ذكره الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» في حوادث ووفيات ١٨١ ـ ١٩٠ هـ (٨١٣/٤). وكانت وفاة الشعبي على الراجح سنة ١٠٤ هـ. فالإسناد تحوم حوله شبهة الانقطاع. ويتأكد ذلك أن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني لا يروي مباشرة عن الشعبي، بينهما مجالد بن سعيد في أحاديث كثيرة. قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٣٦٩/١) :

«فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحياناً ـ ولم يثبت لقيه له ـ ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع».

فهذا حكم الثقة الذي يروي عمن عاصره بهذه الصفة، فكيف إذا كان يروي عنه كذلك مع احتمالٍ كبير في عدم إدراكه له ؟! لا شك أنه أظهر وأبين في الانقطاع.



فإن قيل : يحتمل أن يكون إسقاط مجالد من الإسناد خطأً وقع من النساخ !

فالجواب : أن هذا مردود، لأن هذا الخبر هو ثاني اثنين رواهما أبو بكر الباهلي عن إسماعيل، عن الشعبي؛ والثاني في قصة حصار عثمان؛ أخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» (١٤٥/٤)، وهو غاية في النكارة أيضاً ! الأمر الذي يدل على أن الباهلي انفرد عن إسماعيل بمناكير، والله تعالى أعلم.

والموضع الثاني من موضعي الانقطاع : أن الشعبي واسمه عامر بن شراحيل لم يدرك هذه القصة؛ قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣١٠٩) :

«عامر بن شراحيل الشعبي ـ بفتح المعجمة ـ، أبو عمرو. ثقة مشهور، فقيه فاضل. من الثالثة. قال مكحول : ما رأيتُ أفقه منه. مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين».

قلت : اختُلف في ذلك على أقوال : أقربها سنة ثلاث ومائة، وأبعدها سنة سبع ومائة.

فيكون مولد الشعبي رحمه الله تعالى في أقرب الأحوال بعد سنة ثلاث وعشرين للهجرة، أي بعد حادثة السقيفة باثنتي عشرة سنة !

فصل

الشاهد الثالث

قال ابن جرير الطبري في «تاريخه» (أحداث السنة الحادية عشرة للهجرة : ٣/٢٠٢-٢٠٣) :

حدثنا زكريا بن يحيى الضرير، قال : حدثنا أبو عوانة، قال : حدثنا داود بن عبدالله الأودي، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، قال :



«توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في طائفة من المدينة..» وذكر قصة تثبيت أبي بكر رضي الله تعالى عنه للمسلمين بعد وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، إلى أن وصل الكلام إلى اجتماع الأنصار في ظلة بني ساعدة، فقال :

إذ جاء رجل يسعى، فقال : هاتيك الأنصار قد اجتمعت في ظلة بني ساعدة يبايعون رجلاً منهم، يقولون : منا أمير، ومن قريش أمير !

قال : فانطلق أبو بكر وعمر يتقاودان حتى أتياهم، فأراد عمر أن يتكلم، فنهاه أبو بكر، فقال : لا أعصي خليفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في يوم مرتين !

قال : فتكلم أبو بكر، فلم يترك شيئاً نزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من شأنهم إلا وذكره، وقال : لقد علمتم أن رسول الله قال :

«لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار وادياً سلكتُ واديَ الأنصار».

ولقد علمتَ يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد :

«قريشٌ ولاةُ هذا الأمر، فَبَرُّ النّاسِ تَبَعٌ لِبَرِّهِمْ، وفاجِرُهم تَبَعٌ لِفَاجِرِهِمْ».

قال : فقال سعد : صدقت، فنحن الوزراء وأنتم الأمراء ! قال : فقال عمر : ابسط يدك يا أبا بكر فلأبايعك ! فقال أبو بكر : بل أنت يا عمر ! فأنت أقوى لها مني ! قال : وكان عمر أشد الرجلين. قال : وكان كل واحد منهما يريد صاحبه يفتح يده يضرب عليها، ففتح عمر يد أبي بكر، وقال : إن لك قوتي مع قوتك.

(ثم قال :

«فبايع الناس واستثبتوا للبيعة، وتخلف علي والزبير. واخترط الزبير سيفه، وقال :

- لا أغمده أبداً حتى يُبَايَعَ علي !



فبلغ ذلك أبا بكر وعمر، فقال عمر :

خذوا سيف الزبير، فاضربوا به الحجر !

قال : فانطلق إليهم عمر، فجاء تعباً، وقال :

- لتبايعان وأنتما طائعان، أو لتبايعان وأنتما كارهان !

فبايعا).

قلت : وهذا الخبر مع كونه غير صريح في إتيان عمر رضي الله تعالى عنه إلى بيت فاطمة لحمل علي والزبير رضي الله تعالى عنهما على مبايعة أبي بكر رضي الله تعالى عنه، فإنه منكر لا يصح، وله علل :

الأولى : زكريا بن يحيى الضرير

لم يذكره أحد من أئمة الجرح والتعديل من المتقدمين. نعم، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٧١/٩/رقم ٤٥٢٤)، فقال :

«زكريا بن يحيى بن أيوب أبو علي الضرير المدائني : حدث عن زياد البكائي، وشبابة ابن سوار، وسليمان بن سفيان الجهني، وسليمان بن أيوب صاحب البصري. روى عنه : محمد ابن علي المعروف بمعدان، ومحمد بن غالب التمتام، وعبدالله بن إسحاق المدائني، ويحيى ابن صاعد، والقاضي المحاملي».

وساق له حديثاً من طريقه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهذا القدر لا يكفي للتعريف بحال الرجل ! وقد روى عنه جمع من الأعيان، الأمر الذي دفع الحافظ الذهبي إلى أن يقول في «تاريخ الإسلام» (٨٤/٦) :



«توفي سنة سبعٍ وخمسين ومائتين، محله الصدق».

قلت : ومثل هذا التوثيق المنخفض والمتأخر ينفع في الشواهد والمتابعات، أما أن يكون الرجل مقبول الحديث على الانفراد فلا، لإطباق النقاد المتقدمين على إهماله وعدم توثيقه.

العلة الثانية : التفرد مع المخالفة

فإن قصة الممتنعين عن المبايعة ـ وتبدأ من قوله : «(فبايع الناس واستثبتوا للبيعة، وتخلف علي والزبير. واخترط الزبير سيفه..) إلى آخر الحديث ـ انفرد بها زكريا بن يحيى الضرير. والحديث رواه بدونها من هو أوثق وأحفظ وأتقن لحديث أبي عوانة من زكريا هذا بمراحل..

فقد أخرج هذا الخبر الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» (١٩٨/١-١٩٩/رقم ١٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٣/٣٠)، وابن حجر العسقلاني في «لذة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش» (رقم ٣١)، من رواية عفان بن مسلم، عن أبي عوانة، عن داود بن عبدالله الأودي، عن حميد بن عبدالرحمن : فذكره...، إلى أن قال :

«فانطلق أبو بكر وعمر يتقاودان حتى أتوهم، فتكلم أبو بكر ولم يترك شيئاً أنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من شأنهم إلا وذكره، وقال : ولقد علمتم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال :

«لو سلك الناس وادياً، وسلكت الأنصار وادياً : سلكتُ واديَ الأنصار».

ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وأنت قاعد :



«قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم».

قال : فقال له سعد : صدقت ! نحن الوزراء، وأنتم الأمراء !»

إلى هنا انتهى الحديث. وعفان بن مسلم كان غاية في التثبت، أسند ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣٠/٢/٣) عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال :

«ما أبالي إذا وافقني عفان من خالفني !»

وعن أحمد بن حنبل :

«عفان أثبت من عبدالرحمن بن مهدي ! لزمنا عفان عشر سنين ببغداد»

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال :

«ثقة متقن متين !»

وأسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠٩/١٤) عن يعقوب بن شيبة أنه قال :

«كان ثقة ثبتاً متقناً صحيح الكتاب قليل الخطأ والسقط».

وكان رحمه الله متقناً لحديث أبي عوانة، فقد أسند الخطيب في «تاريخه» (٢٠٦/١٤) عن علي بن المديني قال : قال عبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ : أتينا أبا عوانة، فقال : مَن على الباب ؟ فقلنا : عفان وبهز وحبان. فقال :

«هؤلاء بلاءٌ من البلاء ! قد سمعوا، يريدون أن يعرضوا !!»

ولم ينفرد عفان بن مسلم بهذا الخبر دون قصة الممتنعين عن المبايعة، بل تابعه حجاج بن المنهال..



أخرج حديثه علي بن عبدالعزيز البغوي في «المنتخب من مسنده»، قال :

نا الحجاج بن المنهال، ثنا أبو عوانة، عن داود بن عبدالله الأودي، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري : فذكر حديث وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم قال : فقال رجال أدركناهم - فذكر باقي الحديث -، وفيه قول أبي بكر :

وقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وأنت قاعد :

«إن الأئمة من قريش، والناس برهم تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم».

قال : صدقت، أو قال : نعم.

ومن طريق علي بن عبدالعزيز أخرجه أبو محمد بن حزم في «الإحكام» (١٢٧/٧-

١٢٨). وليس فيه ذكر لقصة الممتنعين عن المبايعة كما ترى، وإنما متن رواية حجاج بن المنهال موافق لمتن رواية عفان. والحجاج ثقة فاضل احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما». وأما روايته عن أبي عوانة فعلى شرط البخاري.

قلت: فتتابع هذين الثقتين على رواية الخبر دون قصة الممتنعين عن المبايعة وهما من هما في الثقة والضبط، يجعل ما زاده زكريا بن يحيى في الحديث منكراً لا يعتدُّ به، لأن عفان والحجاج بن المنهال أرجح منه من جميع الوجوه.

العلة الثالثة: الانقطاع

فإن حميد بن عبدالرحمن الحميري تابعي لم يحضر القصة، لأنه لم يدرك زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فقد نقل ابن أبي حاتم الرازي في «علل الحديث» (٤٥١/٥):



«وحميد بن عبدالرحمن لم يلق أبا بكر، ولم يقارب لقاءه».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٣/٤):

«موته قريب من موت سميِّه حميد بن عبدالرحمن الزهري».

وحميد بن عبدالرحمن الزهري اختلفوا في سنة وفاته على قولين، أشهرهما سنة ٩٥ هـ. وعلى هذا تكون وفاة حميد بن عبدالرحمن الحميري قريباً من سنة ٩٥ هـ. ولم يذكر من أخبره بهذه الحكاية، فالحديث من قبيل المرسل كما بيناه في قاعدة تقييد الاتصال بالإدراك.

وأما قول الحجاج بن المنهال في روايته على لسان حميد بن عبدالرحمن الحميري: (فقال رجال أدركناهم :... فذكر باقي الحديث) فهذه زيادة انفرد بها الحجاج؛ فإن كانت

محفوظة فهي تؤكد ما بيناه آنفاً من انقطاع في هذا السند. لكنها في الأحوال كلها لا تنفع للحكم على الإسناد بالاتصال؛ فهي لأنها وإن أفادت الاتصال من جهة بين حميد وبين هؤلاء الرجال لأن حميداً غير معروف بتدليس، إلا أنها من جهة أخرى لم تتعرض لبيان إدراك هؤلاء الرجال للحادثة: كوصفهم بالصحبة مثلاً. فبقي الإسناد على انقطاعه.

وخلاصة القول، أن الخبر بالإضافة إلى إعضاله تضمن زيادة منكرة، وهي قصة الممتنعين عن المبايعة التي هي موضع الشاهد عند الشيعة.

فصل

الشاهد الرابع

قال أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري في كتاب «السقيفة» (ص ٥٦):



أخبرني أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا أحمد بن سيار، قال: حدثنا سعيد بن كثير ابن عفير الأنصاري:

«أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قُبض اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة..» فذكر حديث السقيفة بطوله، إلى أن قال (ص ٦٢):

«وكثر الناس على أبي بكر فبايعه معظم المسلمين في ذلك اليوم، واجتمعت بنو هاشم إلى بيت علي بن أبي طالب ومعهم الزبير، وكان يعد نفسه رجلاً من بني هاشم، وكان عليٌّ يقول:

«ما زال الزبير منا أهل البيت حتى نشأ بنوه فصرفوه عنا!»

واجتمعت بنو أمية إلى عثمان بن عفان، واجتمعت بنو زهرة إلى سعد وعبدالرحمن، فأقبل عمر إليهم وأبو عبيدة، فقال:

«مالي أراكم ملتاثين ؟! قوموا فبايعوا أبا بكر ! فقد بايع له الناس وبايعه الأنصار !»

فقام عثمان ومن معه، وقام سعدٌ وعبدالرحمن ومن معهما فبايعوا أبا بكر.

وذهب عمر ومعه عصابةٌ إلى بيت فاطمة؛ منهم : أسيد بن حضير، وسلمة بن أسلم، فقال لهم :

«انطلقوا فبايعوا !»

فأبوا عليه، وخرج إليهم الزبير بسيفه، فقال عمر :

«عليكم الكلب !»

فوثب عليه سلمة بن أسلم، فأخذ السيف من يده فضرب به الجدار، ثم انطلقوا به وبعلي ومعهما بنو هاشم، وعلي يقول :



«أنا عبدالله وأخو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم !»

حتى انتهوا به إلى أبي بكر، فقيل له : بايع ! فقال :

«أنا أحق بهذا الأمر منكم ! لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي ! أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من رسول الله، فأعطوكم المقادة، وسلموا إليكم الإمارة. وأنا أحتجُّ عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار ! فأنصفونا إن كنتم تخافون الله من أنفسكم، واعرفوا لنا من الأمر مثل ما عرفت الأنصار لكم، وإلا فبوؤوا بالظلم وأنتم تعلمون !»

فقال عمر :

«إنك لستَ متروكاً حتى تُبايع !»

فقال له علي :

«احلب يا عمر حلباً لك شطره، اشدد له اليوم أمره ليرد عليك غداً[1] ! ألا والله لا أقبل قولك ولا أبايعه..!»

فقال له أبو بكر :

«فإن لم تُبايعني لم أُكرهك !»

فقال له أبو عبيدة :

«يا أبا الحسن، إنك حديث السن، وهؤلاء مشيخة قريش قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمور ! ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك وأشد احتمالاً له واضطلاعاً به، فسلم له وارض به ! فإنك إن تعش ويطل عمرك فأنتَ لهذا الأمر خليق وبه حقيق في فضلك وقرابتك وسابقتك وجهادك !»



فقال علي :

«يا معشر المهاجرين، الله الله ! لا تُخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته إلى بيوتكم ودوركم ! ولا تدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه. فوالله ـ يا معشر المهاجرين ـ لنحن ـ أهل البيت ـ أحق بهذا الأمر منكم ! أما كان منا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنة، المضطلع بأمر الرعية ؟! والله إنه لفينا، فلا تتبعوا الهوى، فتزدادوا من الحق بُعداً !»

فقال بشير بن سعد :

«لو كان هذا الكلام سمعته منك الأنصار يا علي قبلَ بيعتهم لأبي بكر ما اختلف

---

(١) أي افعل فعلاً يكون لك منه نصيب، فأنت تبايعه اليوم ليبايعك غداً.

عليك اثنان ! ولكنهم بايعوا !»

وانصرف عليٌّ إلى منزله، ولم يبايع. ولزم بيته حتى ماتت فاطمة فبايع».

قلت : شيخ الجوهري في هذا الإسناد هو أحمد بن إسحاق بن صالح بن عطاء أبو بكر الوزان البغدادي المتوفى سنة ٢٨١ هـ. وهو ثقة معروف، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤٨/٥/رقم ١٨٩٨).

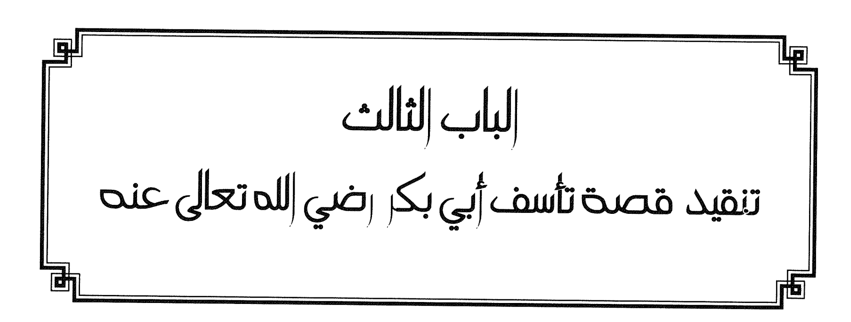
وأحمد بن سيار هو أبو الحسن المروزي أحد الحفاظ، من رجال «التهذيب»، قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٥) :

«من الحادية عشرة؛ توفي سنة ثمان وستين، وله سبعون سنة».



وسعيد بن كثير بن عفير الأنصاري مولاهم المصري، ربما نُسب إلى جده؛ أحد علماء الأنساب، ومن رجال الشيخين، لكنه متأخر، توفي في رمضان سنة ٢٢٦ هـ كما في «مواليد العلماء ووفياتهم» لابن زبر (٤٩٩/٢)، وعلى هذا يكون بينه وبين حادثة السقيفة أكثر من مائتي سنة ! فالإسناد ظاهر الانقطاع !

وبهذا يُعلم أن الشواهد التي سقناها لفرية هجوم الصحابة على بيت فاطمة لا يصح منها شيء، بل لا تصلح حتى للاعتبار والاستشهاد، والحمد لله على توفيقه.



الباب الثالث

تنقيد قصة تأسف أبي بكر رضي الله تعالى عنه



قصة تأسف أبي بكر رضي الله عنه هي ما رُوِيَ أنه قال في مرضه : «ليتني كنتُ تركت بيت فاطمة لم أكشفه...»، قال المخالف : وذلك يدل على صحة ما رُوي من إقدامه على بيت فاطمة عليها السلام عند اجتماع علي والزبير رضي الله عنهما وغيرهما فيه.

وفي هذا الاستدلال نظر، لأن قصة تأسف أبي بكر لا تصح أسانيدها، ولا تصلح لتقوية خبر التهديد بالتحريق لشدة ضعفها كما ستعلمه فيما يلي. ولهذه القصة طريقان مستقلان.



فصل

الطريق الأولى

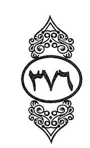
أخرج أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (١/٢٣٤/رقم ٣٧٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٥/٤٠/رقم ٤٨٠٧) والزيادات له، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٦٢/رقم ٤٣) واللفظ له، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٣١/رقم ١٠٢) وفي «حلية الأولياء» (١/٣٤) مختصراً دون محل الشاهد، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٤٢٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/٨٨/رقم ١٢)، عن سعيد بن عفير، حدثني علوان بن داود البجلي - زاد أبو عبيد : مولى أبي زرعة بن عمرو بن جرير -، عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قال :

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ ٱلَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ؛ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ

وَسَأَلْتُهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَٱسْتَوَىٰ جَالِساً، فَقُلْتُ : أَصْبَحْتَ بِحَمْدِ ٱللَّهِ بَارِئاً ! فَقَالَ :

«أَمَا إِنِّي عَلَى مَا تَرَىٰ وَجِعٌ، وَجَعَلْتُمْ لِي شُغْلاً مَعَ وَجَعِي ! جَعَلْتُ لَكُمْ عَهْداً مِنْ بَعْدِي، وَٱخْتَرْتُ لَكُمْ خَيْرَكُمْ فِي نَفْسِي، فَكُلُّكُمْ وَرِمٌ لِذَلِكَ أَنْفُهُ رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ ٱلأَمْرُ لَهُ. وَرَأَيْتُمُ ٱلدُّنْيَا قَدْ أَقْبَلَتْ، وَلَمَّا تُقْبِلْ وَهِيَ جَائِيَةٌ ! وَسَتُنَجِّدُونَ بُيُوتَكُمْ سُتُورَ ٱلْحَرِيرِ وَنَضَائِدَ ٱلدِّيبَاجِ، وَتَأْلَمُونَ ضَجَائِعَ ٱلصُّوفِ ٱلأَذْرِيِّ، كَأَنَّ أَحَدَكُمْ عَلَىٰ حَسَكِ ٱلسَّعْدَانِ ! وَوَٱللَّهِ لأَنْ يُقَدَّمَ أَحَدُكُمْ فَتُضْرَبَ عُنُقُهُ فِي غَيْرِ حَدٍّ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْبَحَ فِي غَمْرَةِ ٱلدُّنْيَا ! [وَأَنْتُمْ أَوَّلُ ضَالٍّ ٱلنَّاسِ، يُصْفِقُونَ بِهِمْ عَنِ ٱلطَّرِيقِ يَمِيناً وَشِمَالاً : يَا هَادِيَ ٱلطَّرِيقِ، إِنَّمَا هُوَ ٱلْفَجْرُ أَوِ ٱلْبَحْرُ[1] ..!»

قَالَ : فَقَالَ لَهُ عَبْدُٱلرَّحْمَٰنِ : لاَ تُكْثِرْ عَلَىٰ مَا بِكَ ! فَوَٱللَّهِ مَا أَرَدْتَ إِلاَّ ٱلْخَيْرَ، وَإِنَّ صَاحِبَكَ عَلَىٰ ٱلْخَيْرِ. وَمَا ٱلنَّاسُ إِلاَّ رَجُلاَنِ : إِمَّا رَجُلٌ رَأَىٰ مَا رَأَيْتَ فَلاَ خِلاَفَ عَلَيْكَ مِنْهُ، وَإِمَّا رَجُلٌ رَأَىٰ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُشِيرُ عَلَيْكَ بِرَأْيِهِ !



فَسَكَتَ وَسَكَتَ هُنَيْهَةً. فَقَالَ لَهُ عَبْدُٱلرَّحْمَٰنِ بْنُ عَوْفٍ : مَا أَرَىٰ بِكَ بَأْساً وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ، فَلاَ تَأْسَ عَلَىٰ ٱلدُّنْيَا ! فَوَٱللَّهِ إِنْ عَلِمْنَاكَ إِلاَّ كُنْتَ صَالِحاً مُصْلِحاً. فَـ]قَالَ :

«أَمَا إِنِّي لاَ آسَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ إِلاَّ عَلَىٰ ثَلاَثٍ فَعَلْتُهُنَّ وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُنَّ، وَثَلاَثٍ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ وَدِدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهُنَّ، وَثَلاَثٍ وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْهُنَّ.

فَأَمَّا ٱلثَّلاَثُ ٱللاَّتِي [فَعَلْتُهَا وَ]وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُنَّ : **فَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ كَشَفْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ وَتَرَكْتُهُ، وَإِنْ أُغْلِقَ عَلَىٰ ٱلْحَرْبِ**[2]. وَوَدِدْتُ أَنِّي يَوْمَ سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ

---

(١) كذا بحاء مهملة، والأجود أنها بمعجمة تحتية، وضبطها المرصفي في «رغبة الآمل» (١/٥٩) : «بفتح الباء وضمها»، وقال في تفسيرها : «الشر، والأمر العظيم، ويُروى بالحاء، وهي ضعيفة»اهـ.

(٢) وهذه الخصلة أبهمها أبو عبيد رحمه الله تعالى، وقال مكانها :

قَذَفْتُ ٱلْأَمْرَ في عُنُقِ أَحَدِ ٱلرَّجُلَيْنِ ـ أَبي عُبَيْدَةَ أَوْ عُمَرَ ـ. فَكَانَ أَميرَ ٱلْمُؤْمِنينَ وَكُنْتُ وَزيراً. وَوَدِدْتُ أَني كُنْتُ حَيْثُ وَجَّهْتُ خَالِدَ بْنَ ٱلْوَلِيدِ إِلىٰ أَهْلِ ٱلرِّدَّةِ أَقَمْتُ بِذِي ٱلْقَصَّةِ، فَإِنْ ظَفَرَ ٱلْمُسْلِمُونَ ظَفَرُوا وَإِلَّا كُنْتُ رِدْءاً أَوْ مَدَداً.

وَأَمَّا [ٱلثَّلَاثُ] ٱللَّاتي [تَرَكْتُهَا وَ]وَدِدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهَا: فَوَدِدْتُ أَني يَوْمَ أُتيتُ بِٱلْأَشْعَثِ أَسيراً ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، فَإِنَّهُ [قَدْ] يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرٌّ إِلَّا طَارَ إِلَيْهِ. وَوَدِدْتُ أَنِّي يَوْمَ أُتيتُ بِٱلْفُجَاءَةِ ٱلسُّلَمِيِّ[1] لَمْ أَكُنْ أَحْرَقْتُهُ، وَقَتَلْتُهُ سَرِيحاً أَوْ أَطْلَقْتُهُ نَجِيحاً. وَوَدِدْتُ أَنِّي حَيْثُ وَجَّهْتُ خَالِدَ بْنَ ٱلْوَلِيدِ إِلىٰ ٱلشَّامِ [كُنْتُ] وَجَّهْتُ عُمَرَ إِلىٰ ٱلْعِرَاقِ، فَأَكُونُ قَدْ بَسَطْتُ يَدَيَّ يَمِيني وَشِمَالي في سَبِيلِ ٱللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا ٱلثَّلَاثُ ٱللَّاتي وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ تَعَالىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْهُنَّ: فَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُهُ فِيمَنْ هَذَا ٱلْأَمْرُ؟ فَلَا يُنَازِعُهُ أَهْلُهُ. وَوَدِدْتُ أَني كُنْتُ سَأَلْتُهُ هَلْ لِلْأَنْصَارِ في هَذَا ٱلْأَمْرِ سَبَبٌ؟ وَوَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُهُ عَنْ [مِيرَاثِ] ٱلْعَمَّةِ وَبِنْتِ ٱلْأَخِ (في لفظ العقيلي: ٱلْأُخْتِ)؟ فَإِنَّ في نَفْسِي مِنْهُمَا حَاجَةً».



والخبر أخرج القطعة الأخيرة منه الحاكم في كتاب «الفرائض» من «المستدرك» (٣٤٣/٤)، من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام إلا أنه قال في متنه:

«وددتُ أني سألتُ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ميراث العمة والخالة؛ فإن في نفسي منها حاجة».

وسكت عن إسناده؛ فتعقبه الذهبي بقوله في «التلخيص»:

«فوددت أني لم أكن فعلت كذا وكذا» لخلة ذكرها. قال أبو عبيد: لا أريد ذكرها. وقد سبق منا الكلام على هذا التصرف في «المدخل» لهذا البحث.

(١) قال مرتضى الزبيدي في «تاج العروس» (٣٧٤/٣٢): «الفُجَاءَةُ السلَمِيُّ الذي أحرقه أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اسمه بُجَيْرُ بن إياس بن عبدالله بن يَا لَيْل بن سلَمة بن عُمَيرة؛ ضبطه الهَجَرِيُّ بكسر اللام».

«سمعه سعيد بن عفير من علوان. وعلوان ضعيف».

واعتذر الضياء المقدسي عن إيراد هذا الحديث في كتابه «الأحاديث المختارة»، فقال (١/٩٠-٩١):

«وهذا حديثٌ حسنٌ عن أبي بكر، إلا أنه ليس فيه شيء من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى البخاري في «كتابه» غير شيء من كلام الصحابة..» وذكر أمثلة على ذلك.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/٢٠٣):

«رواه الطبراني؛ وفيه علوان بن داود البجلي، وهو ضعيف. وهذا الأثر مما أنكر عليه!»

فعُلم من كلام الهيثمي أن الضياء المقدسي لم يقصد بالحسن هنا الاصطلاحي المتأخر الحادث الذي يعتبر فيه قيد القبول، وإنما قصده بالحسن المنكر، قال الحافظ أبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ١٣٥) وهو يبين اصطلاح متقدمي المحدثين:



«وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة».

قلت: وجهات العطب في هذا الإسناد نلخصها في مسألتين:

أولاً: شدة ضعف علوان بن داود البجلي

ثانياً: اضطرابه في روايته

وإليك التفصيل...



علوان بن داود أبو خالد مولى جرير بن عبدالله البجلي، قال سعيد بن عفير[1] : مولى أبي زرعة بن عمرو بن جرير. نسبه ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣٨/٢/٣) قَرْقَسانياً، نسبة إلى قَرْقِيسيا، وهي بلدة بالجزيرة قريبة من الرِّقّة على ما جاء في «الأنساب» للسمعاني (١٠٥/١٠). ويتأيد قوله بما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤/٥/ رقم ٤٨١٢) عن يحيى بن عثمان، أنه سمع سعيد بن عفير يقول :

«كان علوان بن داود زاقولياً من الزواقيل».

قال الزبيدي في «تاج العروس» (١٢٨/٢٩) في معنى هذه الكلمة :

«الزَّوَاقِيلُ : قومٌ بناحية الجزيرة وما حولها، قاله ابن دُرَيد»اهـ.



وعلوان هذا سماه أبو صالح كاتب الليث : (داود بن صالح)، قال العقيلي :

«علوان بن داود البجلي. ويُقال : علوان بن صالح؛ لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به !»

وقيل غير ذلك في اسم أبيه كما سيأتي. وأما طبقته فأقدم شيوخه موتاً سليمان بن مهران الأعمش؛ قال ابن بكير الصيرفي الحافظ في «مستدركه على كتاب «طبقات الأسماء المفردة» للبرديجي» (ص ١٢٦) :

«علوان بن داود : يروي عن الأعمش، روى عنه عمرو بن عثمان الحمصي»اهـ.

وأما حاله في الرواية فقد قال العقيلي بعد كلامه السابق :

حدثني آدم بن موسى، قال : سمعتُ البخاري، قال :

---

(١) نقله عنه أبو عبيد في «الأموال» (١/٢٣٤/رقم ٣٧٦).

«علوان بن داود البجلي ـ ويُقال : علوان بن صالح ـ : منكر الحديث».

قلتُ : وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى البخاري، خلافاً لبعض الشيعة المعاصرين الذي طعن في آدم بن موسى الراوي عن البخاري بحجة أنه مجهول لا يُعرف (!) وهذه مكابرة، فآدم المذكور هو أحد رواة كتاب «الضعفاء» عن الإمام البخاري؛ روى عنه جماعةٌ من أعيان الثقات الحفاظ :

١ ـ كأبي حاتم بن حبان البستي (في «الضعفاء والمجروحين» : ٤٠٧/٢)

٢ ـ وأبي أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف الغطريفي (كما جاء في «الحلية» لأبي نعيم الأصبهاني : ٩٢/٩)

٣ ـ وأبي عمرو محمد بن جعفر بن مطر المقرئ النيسابوري (كما جاء في «دلائل النبوة» للبيهقي : ٣٣٢/٦)



٤ ـ وأبي جعفر العقيلي

وغيرهم. ورواية هؤلاء الحفاظ النقاد عن آدم بن موسى مما يرفع من شأنه جداً كما تقرر، قال ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (٣٦/٢) :

«سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقَوِّهِ روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه».

وقال أيضاً :

«سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه ؟ قال : أي لعمري ! قلت : الكلبي روى عنه الثوري !! قال : إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء،

وكان الكلبي يُتكلم فيه »اهـ.

ولو كان آدم بن موسى مجهولاً بالنقل كما زعمه ذلك الشيعي، لترجم له العقيلي في كتابه كما ترجم فيه لغيره من المجاهيل. فلما وجدناه لم يتعرض له بقدح، وإنما على عكس من ذلك تماماً وجدناه اعتمد على آدم بن موسى في الرواية والنقل، وذلك في مواضع عديدة من كتابه يصعب حصرها، علمنا أن هذا الراوي معروف عند العقيلي بالعدالة.

وليس هذا فحسب، بل انضم إليه تخريج ابن حبان لحديث آدم بن موسى في «صحيحه» (١٣/٢٥٨/رقم ٥٩٣٤)، وهذا الصنيع بمنزلة التصريح بتوثيق ابن حبان له كما تقرر؛ فقد ذكر الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح» (ص ٤٨) «أن العدالة تثبت إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم ـ وهم كثير ـ، أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له، فالعدالة أيضاً تثبت بذلك »اهـ.



فإن اعترِضَ على هذا بأن قاعدة ابن حبان في التوثيق معروفة بالتساهل في توثيق المجاهيل؛ فالجواب : أن آدم بن موسى سبق أن رأينا أن جماعة من الثقات الحفاظ رووا عنه، ثم هو من شيوخ ابن حبان؛ وقد قام الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى بتصنيف لتوثيقات ابن حبان بناء على الاستقراء والتتبع لها فرتبها على درجات؛ فقال رحمه الله تعالى في «التنكيل بما في «تأنيب الكوثري» من الأباطيل» (٢/٦٦٩) :

«والتحقيق أن توثيقه على درجات :

الأولى : أن يصرح به؛ كأن يقول : «كان متقناً»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك.

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له

على أحاديث كثيرة.

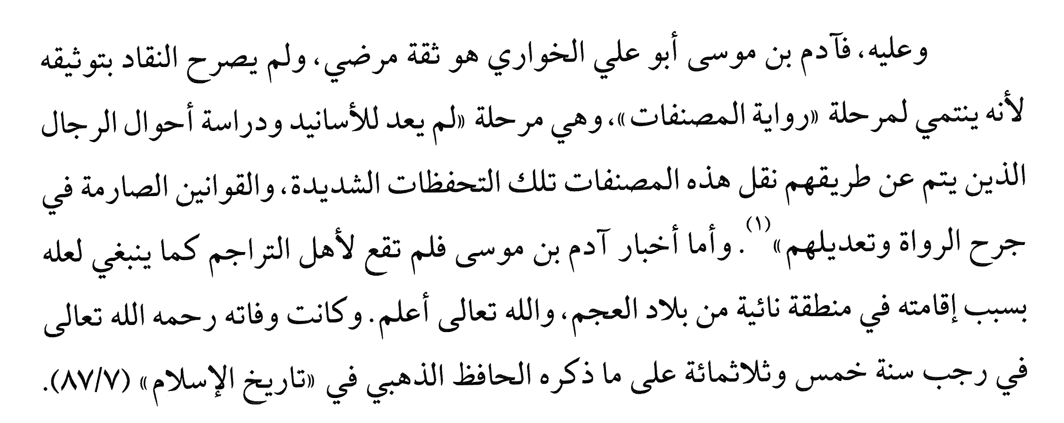
الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة : ما دون ذلك.

فالأولى : لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم. **والثانية** : قريبٌ منها. **والثالثة** : مقبولة. **والرابعة** : صالحة. **والخامسة** : لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم »اهـ.

فإذا عُلم أن توثيق آدم بن موسى من الدرجة الثانية، دَلَّ ذلك على أن هذا من توثيق ابن حبان الذي لا مغمز فيه كما سبق في عبارة المعلمي.





وعليه، فآدم بن موسى أبو علي الخواري هو ثقة مرضي، ولم يصرح النقاد بتوثيقه لأنه ينتمي لمرحلة «رواية المصنفات»، وهي مرحلة «لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين يتم عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم»[1]. وأما أخبار آدم بن موسى فلم تقع لأهل التراجم كما ينبغي لعله بسبب إقامته في منطقة نائية من بلاد العجم، والله تعالى أعلم. وكانت وفاته رحمه الله تعالى في رجب سنة خمس وثلاثمائة على ما ذكره الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٧/٧).

فهذا إسناد صحيح ثابتٌ عن البخاري كما قلتُ.

❀ ❀ ❀ ❀

وأما وصف علوان بأنه «منكر الحديث» فهذا يعني أن هذا الرجل في حكم البخاري

---

(١) الشريف حاتم بن عارف العوني : «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص ٥٢).

ممن لا تحل الرواية عنه، بدليل ما قاله البخاري نفسه في «التاريخ الأوسط» رواية عبدالسلام ابن أحمد الخفاف عنه (٢/١٠٧):

«هؤلاء الذين قيل فيهم: «منكر الحديث» لستُ أرى الرواية عنهم، وإذا قالوا: «سكتوا عنه» فكذاك لا أروي عنهم».

وممن جرح علوان أيضاً: أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»، قال أبو الفرج بن الجوزي في «كتاب الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٣٥٥):

«علوان بن داود؛ أبو خالد مولى جرير بن عبدالله البجلي.

روى عنه الليث. قال أبو سعيد بن يونس: منكر الحديث».



وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢/٧/رقم ٤٢٠٤):

«ذكره ابن يونس في «تاريخه» وأن الليث بن سعد روى عنه، توفي سنة ١٨٠».

وفي مقابل هذا التضعيف الشديد: نقل أبو بكر الخلال في «العلل» على ما جاء في «الجزء الحادي عشر من منتخبه» لابن قدامة (رقم ١٩٦) عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد ابن عبدالله بن صدقة البغدادي أنه قال:

«وعلوان في نفسه لا بأس به».

قلت: وكلمة ابن صدقة لها بداية متعلقة بهذا الخبر سنوردها بتمامها في موضعها اللائق بها إن شاء الله تعالى.

وقوله «لا بأس به»: «الأصل أن هذه اللفظة إذا أُطلقت على راوٍ من قِبل ناقد عارف[1]

---

(١) يعني من المتقدمين لا من المتأخرين.

فهي تعديلٌ له في نفسه وحديثه، فإن أريد معنىً مخصوصٌ بُيِّنَ؛ وذلك كقول أحمد بن حنبل في مُجَّاعَةَ بنِ الزبيرِ: «لم يكن به بأسٌ **في نفسه**»..»[1]. أي أريد بها هنا معنى خاص في سيرة هذا الراوي، والمعنى أن أحمد أراد مدح مجاعة بن الزبير باعتبار أمر آخر خارج عن دائرة رواية الحديث، يرجع إلى صلاح هذا الراوي واجتهاده في عبادته، يشير إلى هذا أن الرجل ذكره شعبة بن الحجاج مرة وأثنى عليه، فقال في وصْفِهِ: «الصوَّام القوَّام!» وأما في الحديث فقد أطلق الدارقطني عليه الضعف.

ويشبه هذا أيضاً قول السعدي في بكر بن خنيس الكوفي يما أسنده عنه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٣٣/رقم ٢٩١٤):

«كان يروي كل منكر، **وكان لا بأس به في نفسه!**»



أراد بقوله (لا بأس به في نفسه) معنى خاصاً يرجع إلى سيرة بكر بن خنيس، فقد «كان رجلاً صالحاً غزَّاء» كما قال أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (١/١/٣٨٤). أما ما يتعلق برواية الحديث فقد أطلق عليه الضعف جماعة، وتركه آخرون، وسئل عنه ابن المديني، فقال: «للحديث رجال!»

وكذلك الحال هنا، أراد ابن صدقة بكلمته تلك أن يمدح علوان بن داود بأمر أو أمور خارجة عن دائرة الرواية، ترجع إلى سيرته التي سار عليها في حياته، والله تعالى أعلم.

هذا، وقد سمى ابن أبي حاتم الرازي والد علوان (إسماعيل)! فقال رحمه الله تعالى في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٣٨):

«علوان بن إسماعيل القرقساني.

---

(١) عبدالله بن يوسف الجديع: «تحرير علوم الحديث» (١/٥٧٣).

روى عن : حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف.

روى عنه : الليث وأبو صالح وابن عفير. سمعتُ أبي يقول ذلك».

ولعله - والله تعالى أعلم - نسبه إلى بعض أجداده؛ وإلا فقد أخرج حديثه هذا ابن جرير الطبري في «تاريخه» (٤٢٩/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٣/٥/رقم ٤٨٠٩)، فقال الأخير :

قال ابن بكير : ثم قدم علينا علوان بن داود، فحدثنا به كما حدثناه الليث [حرفاً حرفاً. وأخبرني أنه هو حدث به الليث بن سعد. وسألته عن اسم أبيه فأخبرني أنه علوان بن داود][1].

وسكوت ابن أبي حاتم الرازي عن علوان جعل ابن حبان يذكره في «الثقات» (٥٢٦/٨)، إلا أن هذا التوثيق يبقى غير معتبرٍ، لأن الأصل في هذا الباب أن الجرح المفسر مقدمٌ على التعديل ! فإن تنزلنا ووافقنا ابن حبان على توثيق علوان بن داود البجلي وسلمنا بإنه ثقة، يبقى أن الثقة ليس من حدِّه أن لا يخطئ أبداً، وهذا الرجل قليل الرواية جداً، وقد احتف خبره هذا بقرائن توجب الحكم عليه بالنكارة، وهي :



١ ـ التفرد

٢ ـ تلونه في روايته، بحيث رواه على وجوه كثيرة كما سيأتي بيانه.

فهذا مع ضميمة قلة الرواية جداً يوجب الحكم على مرويات هذا الرجل بالنكارة كما فعل البخاري وابن يونس. وهذا إنما نقوله على سبيل المسايرة لابن حبان ومن يقلده. وأما إن شئت الحق، فعلوان بن داود أشد ضعفاً مما قيل عنه هنا كما ستراه بعينك إن شاء الله تعالى بعد قليل.

---

(١) والزيادة بين المعكوفين للطبري.

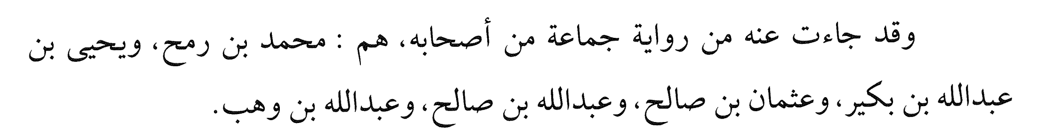


وأما **الخلل الثاني** في إسناد هذا الأثر فهو الاضطراب، وقد أشار إلى ذلك أبو جعفر العقيلي في ختام ترجمة علوان حين قال (٤٤/٥) :

«ولا يُعرف علوان إلا بهذا مع اضطراب الإسناد؛ ولا يُتابع عليه».

وهذا الخبر رواه عن علوان جماعة من الثقات، هم : الليث بن سعد، ويحيى بن عبدالله بن بكير، وسعيد بن عفير، والوليد بن الزبير الحمصي. وسنسوق في التالي طرقهم ورواياتهم مع الموازنة بينها..





أولاً : طريق الليث بن سعد

وقد جاءت عنه من رواية جماعة من أصحابه، هم : محمد بن رمح، ويحيى بن عبدالله بن بكير، وعثمان بن صالح، وعبدالله بن صالح، وعبدالله بن وهب.

أ ـ رواية محمد بن رمح :

أخرجها من هذا الوجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣/٥/رقم ٤٨١٠)، وأبو بكر بن المقرئ في «عوالي الليث»، وابن عبدربه في «العقد» (١٩/٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٩/٣٠). من طرق عن محمد بن رمح قال : حدثنا الليث بن سعد، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه...(فذكره).

قلت : ومحمد بن رمح من الثقات الرفعاء، قال أبو سعيد بن يونس كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠٥/٢٥) :

«ثقة ثبت فى الحديث..»الخ ما قال.

وقال النسائي :

«ما أخطأ فى حديث واحد ! و لو كان كتب عن مالك لأثبتُّه فى الطبقة الأولى من أصحاب مالك !»

ب ـ رواية يحيى بن عبدالله بن بكير :

أخرج حديثه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (٤٢٩/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٣/٥/رقم ٤٨٠٩)، وأبو العباس محمود بن محمد بن الفضل الرافقي الأديب في كتاب «المتفجعين» كما جاء في «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» لمرتضى الزبيدي (٣٠٨/١٠)، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث بن سعد، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف[1]، عن أبيه؛ قال :...(فذكره).



قلت : ويحيى بن عبدالله بن بكير كان ثقة في الليث، قال ابن عدي في «شيوخ البخاري» (رقم ٢٧٥) :

«كان جاراً لليث بن سعد، وهو أثبت الناس في الليث، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد»اهـ.

وإنما تُكُلم فيه بخصوص روايته عن مالك، ولذلك قال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/١٣٨٥-١٣٨٦/رقم ١٤٦٣) :

«قد تكلم أهل الحديث في سماعه الموطأ من مالك، لأنه إنما سمع بقراءة حبيب كاتب مالك، وهو ثبت في الليث».

---

(١) وفي تاريخ الطبري : (عن عمر بن عبدالرحمن بن عوف)، وهو تحريف من (حميد)، والله أعلم.

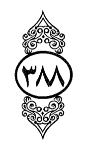
ج ـ رواية عثمان بن صالح

وحديثه عند حميد بن زنجويه في «كتاب الأموال» (١/٣٠٣/رقم ٤٦٧، و٣٤٧/رقم ٥٤٨)، قال :

أنا عثمان بن صالح، حدثني الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي، حدثني علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف : أن أباه عبدالرحمن بن عوف دخل على أبي بكر الصديق وذكر بقية الحديث بطوله.

قلت : وعثمان بن صالح السهمي شيخ صدوق، لكنه قصر بالخبر، فجعله من حكاية حميد بن عبدالرحمن بن عوف، ولعل هذا من التساهل في عبارة التحمل، والله تعالى أعلم.

د ـ رواية عبدالله بن صالح المصري



وحديثه عند أبي عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (١/٢٣٥/رقم ٣٧٧)، قال :

حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي بكر مثله.

ومن طريق أبي عبيد أخرجه البلاذري مختصراً في «فتوح البلدان» (ص ١٤٤).

قلت : وأبو عبيد ثقة إمام، لكن خالفه يحيى بن عثمان، ومحمد بن إسماعيل المرادي.

○ أما يحيى بن عثمان؛ فقال في حديثه : حدثنا أبو صالح، حدثني الليث، حدثني علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، أن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، أخبره أن عبدالرحمن بن عوف دخل على أبي بكر الخ.

أخرجه من هذا الوجه العقيلي في «الضعفاء» (٥/٤٢/رقم ٤٨١١).

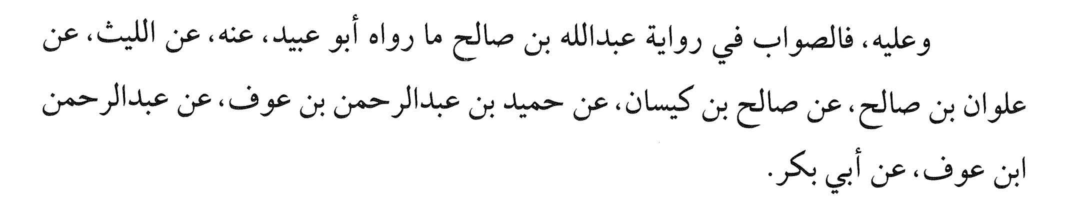
قلت : يحيى بن عثمان كان حافظاً للحديث، تُكلم فيه بسبب تحديثه من كتب غيره فيما ذكره مسلمة بن قاسم الأندلسي. وقد خالفه بقية أصحاب الليث على رواية الحديث عن صالح بن كيسان عن (حميد بن عبد الرحمن بن عوف) لا عن (عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف)، وقد وافقهم على ذلك أبو عبيد، فالصواب قولهم من غير تردد.

○ وأما محمد بن إسماعيل المرادي؛ فقال : حدثنا عبدالله بن صالح المصري، قال : حدثني الليث، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن ابن عوف : أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال : ثم ذكر نحوه، ولم يقل فيه عن أبيه.

أخرجه من هذا الوجه الطبري في «تاريخه» (٤٣١/٣).

قلت : ومحمد بن إسماعيل المرادي مجهول كما نص عليه أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «علل الحديث» (٧٦/٦/رقم ٢٣٣٠).




وعليه، فالصواب في رواية عبدالله بن صالح ما رواه أبو عبيد، عنه، عن الليث، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن عبدالرحمن ابن عوف، عن أبي بكر.

هـ ـ رواية عبدالله بن وهب المصري :

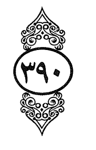
أشار إليها الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧٠/٢) عقب حديث الليث، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبيه؛ فقال :

«رواه هكذا وأطول من هذا : ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، أخرجه كذلك ابن عائذ».

قلت : ابن عائذ هو محمد بن عائذ أبو عبدالله القرشي الدمشقي الكاتب «صاحب

المصنفات ألف «المغازي» و«الفتوح» و«الصوائف» وغيرها»[1] (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ تقريباً)، بينه وبين عبدالله بن وهب المصري واسطة محذوفة لأن ابن عائذ لم يدخل مصر، ولا يروي عن المصريين إلا بواسطة بعض شيوخه الشاميين كالوليد بن مسلم الدمشقي ونحوه. وممن يروي عن ابن وهب المصري خاصة من شيوخ ابن عائذ: مروان بن محمد الطاطري. وعلى هذا إما أن ابن عائذ ذكر الحديث معلقاً على ابن وهب، وإما أن الذهبي رحمه الله تعالى اختصر الإسناد على طريقة أهل التخريج، إذ من عادتهم أنهم يطوون ذكر شيخ أو أكثر من أول الإسناد عند إرادة الاختصار إذا كان رجلاً ثقة. فيستنتج من هذا أن الواسطة بين ابن عائذ وابن وهب هو رجل شامي ثقة.

لكن في الأحوال كلها يكون راوي الحديث عن ابن وهب من هذا الوجه قد خالف جمهور أصحاب الليث بن سعد حين أسقط من الإسناد ذكر علوان بن صالح. مع أن المصريين من أصحاب الليث اتفقت كلمتهم على رواية هذا الخبر عن الليث، عن داود بن علوان، وإن اختلفوا بعد ذلك في الإسناد فوقه. وهذا وإن كان كافياً للحكم على هذا الوجه بالشذوذ والنكارة، إلا أن علوان بن صالح على ضعفه بريء منه، كما هو ظاهر.



وخلاصة الكلام، أن حديث الليث بن سعد رواه عنه من أصحابه: يحيى بن عبدالله ابن بكير، ومحمد بن رمح، وعثمان بن صالح، وعبدالله بن صالح، جميعاً عن الليث، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، فذكره، باستثناء عثمان بن صالح الذي جعل الخبر مقطوعاً من حكاية حميد بن عبدالرحمن بن عوف كما رأينا. فالظاهر أنه قصر به على سبيل الاحتياط، والله تعالى أعلم. وعلى هذا، فالمعول على رواية غيره من أصحاب الليث. وهذه طريق صحيحة إلى علوان.

---

(١) كذا وصفه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٢٨٨).

ثانياً : طريق يحي بن عبدالله بن بكير

رواه عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه؛ فذكره.

أخرج حديثه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (٤٢٩/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٣/٥/رقم ٤٨٠٩)، وقال الأخير :

قال ابن بكير : ثم قدم علينا علوان بعد وفاة الليث، فسألته عن هذا الحديث، فحدثني به كما حدثني الليث بن سعد حرفاً حرفاً. وأخبرني أنه هو حدث به الليث بن سعد. وسألته عن اسم أبيه، فأخبرني أنه علوان بن داود.



وهذا يعني أن يحيى بن عبدالله بن بكير رواه مرة نازلاً عن الليث، عن علوان؛ ثم رواه مرة أخرى عالياً عن علوان، سمعه منه بعد وفاة الليث، فرواه علوان هذه المرة مثل رواية الليث. وهذه متابعة قوية لحديث الليث عن علوان.

ثالثاً : طريق سعيد بن كثير بن عفير

قال سعيد بن عفير : حدثني علوان بن داود البجلي، عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قال :

دخلت على أبي بكر رضي الله عنه أعوده في مرضه الذي توفي فيه...(وذكر بقية الخبر).

قلت : وقد سبق تخريجها فيما مضى. وسعيد بن كثير بن عفير ثقة لا بأس به كما قال

ابن معين في رواية ابن الجنيد عنه (رقم ٣٦٧). فهذه طريق صحيحة إلى علوان بن داود، بل رجحها الدارقطني في «العلل» (١٨١/١) على طريق الليث، ونص كلامه :

«فيشبه أن يكون سعيد بن عفير ضبطه عن علوان، لأنه زاد فيه رجلاً، وكان سعيد بن عفير من الحفاظ الثقات»اهـ.

وهذا يسلم للدارقطني إذا كان علوان ثقة، وإذا كان الليث انفرد بالحديث عنه، وليس الأمر كذلك، فَجَعْلُهُ مصدراً لهذا الاختلاف أولى من توهيم الليث وابن بكير معاً كما لا يخفى...!

رابعاً : طريق الوليد بن الزبير الحمصي



أخرجها خيثمة بن سليمان في السابع من «فضائل الصحابة»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢٠/٣٠)، من رواية أبي محمد عبدالله بن زيد بن عبدالرحمن البهراني، نا الوليد بن الزبير، ثنا علوان بن داود البجلي، عن أبي محمد المدني، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قال : دخلت على أبي بكر الصديق في مرضه... (وذكر الحديث بطوله).

وفي آخره :

قال علوان : وحدثني الماجشون، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه : مثله سواء.

قلت : شيخ خيثمة وهو الذي يقال له : (عبدالله بن زيد بن لقمان) بهراني حمصي، من شيوخ ابن جوصا وأبي عوانة في «صحيحه» وغيرهم من الحفاظ. والوليد بن الزبير هو أبو العباس الحضرمي الحمصي، ترجم له ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٥/٢/٤)

ونقل عن أبيه أنه قال :

«صدوق».

وأبو محمد المدني نكرة لا يعرف، ولعله أحد المجروحين، كناه علوان حتى لا يُعرف. وأما الماجشون هو عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة أبو عبدالله الفقيه مولى آل الهُدَيْرِ التيمي.

فهذه طريقٌ نظيفة إلى علوان بن داود. والظاهر أنه حدث بهذا الوجه في الشام قبل مجيئه إلى مصر.





وبما أن الطرق الضعيفة والمنكرة لا نستطيع أن نقضي فيها بشيء : هل الاختلاف فيها من جهة علوان، أو من جهة الرواة عنه، لهذا السبب سنسقطها من الموازنة بين تلك الوجوه المختلفة. وبالنظر في طرق الثقات، يظهر أن الحديث اختلف الناس فيه على علوان على وجوه :

١ ـ فقيل : عنه، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه. وهذه رواية الليث وابن بكير.

٢ ـ وقيل : عن علوان، عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه. وهي رواية سعيد بن عفير.

٣ ـ وقيل : عن علوان، عن أبي محمد المدني والماجشون، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه. وهي رواية الوليد بن الزبير الحضرمي الحمصي.

فهذا ليس اختلافاً من جهة أصحاب علوان الثقات، بقدر ما هو من علوان نفسه، والدليل على هذا أنه كان يتلون في رواية هذا الخبر أكثر مما ذكرنا :

٤ ـ فقد نقل أبو بكر الخلال في «العلل» كما جاء في «الجزء الحادي عشر من منتخبه» لابن قدامة (رقم ١٩٦) عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن عبدالله بن صدقة البغدادي أنه قال :

«**روي هذا الحديث عن علوان بن داود البجلي ـ من أهل قرقِيسيا ـ وهو يحدث بهذه الأحاديث عن ابن داب، ورأيتُ هذا الحديث من حديثه عن ابن دابٍ**. وعلوان في نفسه لا بأس به».

وبناء عليه، فالخبر في الأصل إنما هو من خبر ابن داب، أسقط علوان ذكره من هذا الإسناد. وابن داب اسمه عيسى بن يزيد بن داب وهو متروك متهم؛ فقد أسند العقيلي في «الضعفاء» (٥١٥/٤/رقم ٤٦٩٨) عن البخاري أنه قال فيه :



«عيسى بن يزيد المدني هو ابن داب، منكر الحديث».

ونقل مثله ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٩١/١/٣) عن أبيه. وقال العقيلي في ترجمة خالد بن كيسان (٢١٨/٢) :

«وعيسى بن يزيد هذا هو ابن داب، متروك الحديث».

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣٢٨/٣) :

«كان أخبارياً علامة نسابة، لكن حديثه واه !»

وكان خلف بن الأحمر ينسبه إلى الكذب، وأنشد إبراهيم بن المنذر لابن مناذر كما

جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب (٤٧٢/١٢):

ومن يبغ الوصاة فإن عندي	وصاة للكهول وللشباب
خذوا عن مالك وعن ابن عون	ولا ترووا أحاديث ابن داب
ترى الهُلاَّكَ ينتجعون منها	ملاهي من أحاديث كِذَاب
إذا طلبت منافعها اضمحلت	كما يرْفَضُّ رَقْراق السَّرَاب

ونتيجة لما سبق، يظهر أن علوان كان يتلون في هذا الخبر:

١ ـ فمرة حدث به عن ابن داب كما قال ابن صدقة الحافظ.

٢ ـ ومرة ثانية اقتصر على تكنية (ابن داب) كي لا يعرف ولا يميز، فكناه بأبي محمد المدني كما سبق في رواية الوليد بن الزبير الحمصي عنه. بينما كنية ابن داب التي اشتهر بها هي (أبو الوليد)؛ فدلس علوان اسمه في هذه الرواية، وذكره بكنية غير معروفة له لتوعير طريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله. وإنما فعل ذلك حتى لا يعرف ضعف شيخه إذا صرح باسمه كما قلنا. وهذا شر أنواع تدليس الشيوخ كما تقرر.



٣ ـ ومرة ثالثة دلَّس (ابن داب) وحذف ذكره من الإسناد رأساً كما سبق في رواية الليث وابن بكير، وهذا تدليس الإسناد.

٤ ـ ومرة رابعة ألزق الخبر ببعض الثقات، فقال تارة: (عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف)؛ وهي رواية سعيد بن عفير؛ وقال أخرى: (عن الماجشون) كما سبق في رواية الوليد بن الزبير الحمصي؛ وهذا قلب للإسناد.

وهذا التلون يدل على أن علوان **سرق هذا الحديث من ابن داب**، وتصرف فيه على الوجوه التي أوقفناك عليها. وقد أكد هذه النتيجة التي وصل البحث إليها: الحافظ أحمد

ابن صالح المصري في «تاريخه» حين سئل عن هذا الحديث، نقل عنه ذلك ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين» (رقم ٤٠٥)، قال :

وفي كتاب جدي، عن ابن رشدين، قال : سألت أحمد بن صالح عن حديث علوان ابن داود الذي يروي أصحابنا[1] ؟ فقال :

«هذا حديث موضوعٌ كَذِبٌ ! لا ينبغي أن يُكتب، ولا يُقْرأ، ولا يُحَدَّثَ به !»

وكأني رأيت علوان عنده متروكاً هو وحديثه، وقال :

«هذا باطلٌ موضوعٌ !»اهـ.



وهذه النتيجة تَرُدُّ حكم المخالفين ممن رام تمشية علوان أو التهوين من جرمه. وأدنى ما يمكن أن يُقال عن خبره هذا : أن هذا الاضطراب الشديد وعدم الثبوت على وجه واحد يُعدُّ عند أهل الصناعة دليلاً على عدم ضبط الراوي لهذا المروي بخصوصه، ولذلك أنكروه عليه، قال العقيلي رحمه الله تعالى عقب حكايته للوجوه المختلفة لهذا الحديث في ختام ترجمة داود بن علوان في كتاب «الضعفاء» (٤٤/٥) :

«ولا يُعرف علوان إلا بهذا مع اضطراب الإسناد، ولا يُتابع عليه».

فإذا انضم إلى ذلك أن علوان كان قليل الرواية بحيث لا يُعرف عند المحدثين إلا بنقله لهذا الخبر اليتيم المزلزل، علمنا أن الرجل متروك الحديث في الأحوال كلها. والله تعالى أعلى وأعلم.



---

(١) يعني بهم أهل مصر.

ثم جاء بعد هذا أحد مشاهير الكذابين فأسقط علوان بن داود من إسناد هذا الأثر، وجعل رواته ثقات عن آخرهم !

أخرجه أبو العباس الأصم في «فوائده» رواية أبي بكر الحيري عنه، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٤١٧-٤١٨)، من رواية الحسن بن مُكْرَم بن حسان البزار أبو علي ببغداد، قال : حدثني أبو الهيثم خالد بن القاسم، قال : حدثنا ليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه :

أنه دخل على أبي بكر الصديق يعوده في مرضه الذي مات فيه، فوجده مفيقاً[1]، فقال : أصبحتَ بحمد الله بارئاً ! فقال :

«أترى ذاك ؟!»



قال : نعم، قال :

«أما إني شديد الوجع، وما لقيت منكم أيها المهاجرين أشد من وجعي هذا ! إني وليت أمركم خيركم في نفسي، وكلكم ورم من ذلك أنفه، يريد أن يكون الأمر له ! وكانت الدنيا قد أقبلت، ولما تقبل ـ وهي مقبلة ـ حتى تتخذوا ستور الحرير، ونضائد الديباج، وحتى يألم أحدكم على الصوف الآدمي كما يألم أحدكم على حسك السعدان ! فوالذي نفسي بيده، لأن يقدم أحدكم فيضرب عنقه من غير حَدٍّ خير له من أن يخوض غمرة الدنيا ! ثم أنتم غداً أول ضال بالناس يميناً وشمالاً، لا تصفعونهم على الطريق : يا هادي الطريق جرت؛ إنما هو الفجر أو البحر !

قال : فقال له عبدالرحمن : خفض عليك يرحمك الله، فإن هذا يهيضك لما بك !

---

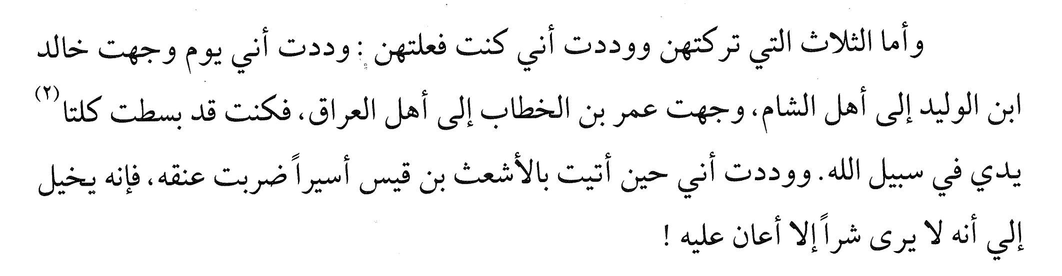
(١) في المطبوع : (مقتفياً)، وجاء في مختصره لابن منظور : (مفيقاً)، وهو أشبه؛ قاله محقق كتاب ابن عساكر، ولذلك أثبته فوق.

إنما الناس في أمرك رجلان : إما رجلٌ رأى ما رأيت، فهو معك. وإما رجلٌ رأى ما لم ترَ فهو يشير عليك بما تعلم، وَصَاحَبَكَ كما تحب ـ أو كما يحب ـ ولا نعلمك أردتَ إلا الخير، ولم تزل صالحاً مصلحاً، مع أنك لا تأسى من الدنيا !

قال : أجل والله، ما أصبحت آسى من الدنيا على شيء إلا على ثلاث فعلتهن [وددتُ أني تركتهن، وثلاث تركتهن وددت أني كنت فعلتهن][1] ، وثلاث ألا أكون سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنهن.

فأما الثلاث التي فعلتهن فوددت أني تركتهن : أني يوم سقيفة بني ساعدة ألقيت هذا الأمر في عنق هذين الرجلين ـ يعني عمر وأبا عبيدة ـ فكان أحدهما أميراً وكنت وزيراً. ووددت أني لم أكن كشفت بيت فاطمة عن شيء، مع أنهم أغلقوه على الحرب. ووددت أني لم أكن حرقت الفجاءة السلمي، وأني كنت قتلته سريحاً أو خليته نجيحاً.





وأما الثلاث التي تركتهن ووددت أني كنت فعلتهن : وددت أني يوم وجهت خالد ابن الوليد إلى أهل الشام، وجهت عمر بن الخطاب إلى أهل العراق، فكنت قد بسطت كلتا[2] يدي في سبيل الله. ووددت أني حين أتيت بالأشعث بن قيس أسيراً ضربت عنقه، فإنه يخيل إلي أنه لا يرى شراً إلا أعان عليه !

و[أما الثلاث التي وددت أني كنت سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنهن : فـ]ـوددت أني سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لِمَنْ هذا الأمر بعده ؟ فلا ينازعه أحد. ووددت أني سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هل للأنصار فيه شيء ؟! ووددت أني سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن ميراث بنت الأخ والعمة ؟

---

(١) الزيادات التي وضعتها بين معكوفين ليست في المطبوع، وإنما أضفتها من الروايات السابقة ليستقيم المعنى.

(٢) كذا في المطبوع.

فإن في نفسي منها شيء[1] !»

وقال ابن عساكر عقبه (٤١٩/٣٠) :

«كذا رواه خالد بن القاسم المدائني عن الليث وأسقط منه علوان بن داود..!»

قلت : وخالد بن القاسم المدائني عصا موسى تلقف ما صنعوا !! قال أحمد في «العلل ومعرفة التاريخ» برواية ابنه عبدالله (٣/٣٠٠-٣٠١/رقم ٥٣٣٥) :

«لا أروي عنه شيئاً».

ونقل عنه ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٢/١) أنه قال :



«خالد بن القاسم يزيد في الإسناد !»

ونقل عن ابن راهويه أنه قال :

«كان كذاباً !»

وقال ابن معين في «تاريخه» برواية ابن أبي خيثمة ـ كما في «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٢/١) ـ :

«كان يزيد في الأحاديث الرجالَ يوصلها لتصير مسندة !»

وقال ابن الغلابي ـ كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (٣٠٢/٨) ـ :

«كان يحيى بن معين قد كتب عن خالد المدائني، ثم سجر بها التنور مع كتب

---

(١) كذا في المطبوع.

عبدالعزيز بن أبان !»

وقال الجوزجاني في كتاب «الشجرة في أحوال الرجال» (رقم ٣٧٢):

«خالد المدائني؛ كذاب يزيد في الأسانيد !»

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٧/١/٢):

«متروك، تركه علي والناس».

وقال مسلم في «الكنى» (٨٨٢/٢/رقم ٣٥٧٥):

«متروك الحديث».

وأسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٠٣/٨) عن أبي يحيى محمد بن عبدالرحيم أنه قال:

«كان خالد بن القاسم المدائني كذاباً! كان يدعي ما لم يسمع، وكتبت عنه ألوفاً! وروى أحاديث لم تكن بمصر، ولم تحدث عن الليث! كان يضع أحاديث من ذات نفسه».

ونقل ابن أبي حاتم الرازي في «علل الحديث» (٣٣٢/٢-٣٣٤/رقم ٤١٠) عن أبيه أنه قال:

«وكان بالمدائن، خرج إلى مصر فسمع من الليث، فرجع الى المدائن، فسمعوا (كذا) منه الناس؛ فكان يوصل المراسيل ويضع لها أسانيد. فخرج رجل من أهل الحديث الى مصر في تجارة فكتب كتب الليث هناك ـ وكان يقال له محمد بن حماد «الكذو» يعني القرع ـ، ثم جاء بها إلى بغداد، فعارضوا بتلك الأحاديث، فَبَانَ لهم أن أحاديث خالد مفتعلة !»

وأسند العقيلي في «الضعفاء» (٢٢١/٢/رقم ١٦٥٣)، عن يحيى بن حسان قال :

«جاء المدائني فلزَّق أحاديث الليث بن سعد : إذا كانت عن الزهري، عن ابن عمر أدخل سالماً ! وإذا كان عن الزهري، عن عائشة أدخل عروة ! قلت له : اتق الله ! قال :

«ويجئ أحد يعرف هذا ؟!!»

ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٢/١) عن أبي زرعة الرازي أنه قال :

«كذاب، كان يُحدث الكتب عن الليث، عن الزهري؛ فكل ما كان عن الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة ! وكل ما كان عن الزهري عن عائشة، جعله عن عروة عن عائشة متصلاً !»



وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ١٧١) :

«متروك الحديث».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣٤٣/١-٣٤٤/رقم ٣٠١) :

«كان يوصل المقطوع، ويرفع المرسل، ويسند الموقوف. **وأكثر ما فعل ذلك بالليث ابن سعد ! لا تحل** كتابة حديثه..».

ونقل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٢/٩) عن زكريا بن يحيى الساجي أنه قال فيه :

«خالد بن القاسم المدائني أجمع أهل الحديث على ترك حديثه؛ كان يعمد الى الحديث المنقطع فيسنده».

قلت : وليست هذه آفته الوحيدة، بل له أخرى هي أشد من هذه ! فقد أسند أبو

عبدالله الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (رقم ٢٩٥) عن الإمام البخاري أنه قال :

«وكان خالد المدائني يُدخل الأحاديث على الشيوخ !»

وله في ذلك قصة مشهورة في مصنفات «مصطلح الحديث»، ذكرها الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» في نوع الشاذ (ص ٣٧٧ فما بعدها)، فانظرها لزاماً !

وأما بخصوص حديثه هنا فقد نقل أبو بكر الخلال في «العلل» كما جاء في «الجزء الحادي عشر من منتخبه» لابن قدامة (رقم ١٩٦) عن مُهَنَّأ سأل الإمام أحمد عن حديث الليث ابن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبيه «أنه دخل على أبي بكر في مرضه، فسلم عليه، فقال : أما إني ما آسى إلا على ثلاث فعلتهن..»..؟ فقال أحمد :



«ليس صحيحاً».

قلتُ : كيف ذا ؟ قال :

«أُخِذَ من كتاب ابن داب، [...] فوضعه على الليث (!)»اهـ.

فسقط من تضاعيف الكلام ما يمكن أن نتعرف به على صاحب هذه الفعلة الشنيعة..! ولا أعلم أحداً وضع هذا الحديث على الليث بن سعد إلا أن يكون خالد بن القاسم المدائني كما سبق مبسوطاً في أقوال أئمة هذه الصناعة ! وبهذا يمكن استدراك الساقط من هذا النقل النفيس، فيكون معنى كلام الإمام أحمد على هذا النحو : «أُخِذَ من كتاب ابن داب؛ [أخذه علوان بن داود، وسرقه خالد بن القاسم المدائني]، فوضعه على الليث» أو قريباً من هذا اللفظ، والله تعالى أعلم. وإنما أطلتُ الكلام في هذا الموضع حتى لا يتعقب علينا أحد من مصنفي الشيعة فيقول : إن علوان بن داود لم يتفرد بالحديث، بل تابعه خالد بن القاسم المدائني؛

فإن مثل هذه المتابعة لا اعتداد بها، لما تقرر في أصول الحديث أن متابعة الكذاب لا تصلح للاعتبار ولا تنفع في باب الاستشهاد.

فصل

الطريق الثانية

قال البلاذري في «أنساب الأشراف» (٩/١١٥-١١٦) :

حدثني حفص بن عمر، ثنا الهيثم بن عدي، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري: أن عبدالرحمن بن عوف قال : دخلت على أبي بكر في مرضه، فقال :

«قد اجتمع علي مع مرضي مرض آخر ! يا معشر المهاجرين، إني وليت عليكم خيركم، فكلكم ورم من ذلك أنفه، يود أن الأمر يكون له !إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرد الدنيا ولم ترده، وقد أشْرَفَتْ لكم ولما تأتكم ! وكأن قد أتتكم حتى تتخذوا نضائد الديباج وستور الحرير، وحتى يألم أحدكم أن ينام على الصوف كما يألم أن ينام على شوك السعدان ! إنكم أول من يضل من الناس بعد أن كنتم هداتهم».





ثم قال :

«وددت أني لم أفتش منزل فاطمة ولو نصب علي لي الحرب ! وددت أني لم أحرق الفجاءة السلمي وقتلته قتلاً مريحاً، أو أطلقته إطلاقاً سريحاً ! ووددت أني قتلت الأشعث حين أتيت به، فإنه يلقي في روعي أنه لا يرى غياً إلا اتبعه ! ووددت أني يوم السقيفة أخذت بيد أحب الرجلين فبايعته، فكنت وزيراً ولم أكن أميراً !»

قلت : هذا إسناد واه، حفص بن عمر؛ وصفه البلاذري في موضعين من كتابه «أنساب الأشراف» (٤/٣٣، و٨/٣٢٤ ـ طبعة زكار) بقوله :

«هو المعروف بالعمري..».

وهكذا نسبه في مواضع كثيرة من كتابه، ووصفه في موضع (١٣/٢٩٠) بـ«صاحب الهيثم»؛ قال النديم في «الفهرست» (١/٣١٣-٣١٤) :

«ومن أخذ عن الهيثم ممن له كتب مصنفة : أبو عمر العمري ـ واسمه حفص بن عمر ـ، وله من الكتب : «كتاب الزناة الأشراف»، و«ذكر شُبَّاب العرب وما جرى بينها»، و«ذكر أدعياء الجاهلية»، «كتاب النساء» من خط السكري[1] »اهـ.

وروى عن حفص من الثقات : البلاذري، وابن طيفور، وغيرهما. فالرجل مستور، ولم أقف على من صرح من النقاد بتوثيقه، ويُحتمل أن يكون سبب ذلك شهرته برواية كتب الهيثم بن عدي ونقلها، والله تعالى أعلم.



بقي أن هذا الإسناد له علل :

الأولى : ضعف الهيثم بن عدي

والعلة الثانية : النكارة

والعلة الثالثة : الانقطاع.

وإليك البيان...



(١) أي أن هذه الكتب رآها محمد بن إسحاق النديم بخط شيخ الأدب أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، والله تعالى أعلم.

أما العلة الأولى فالهيثم بن عدي؛ وهو الطائي المنبجي الكوفي، أبو عبدالرحمن، قال الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٠٣) :

«الأخباري العلامة أبو عبدالرحمن الطائي الكوفي المؤرخ.

حدث عن : هشام بن عروة، ومجالد، وابن أبي ليلى، وسعيد بن أبي عروبة وجماعة.

روى عنه : محمد بن سعد، وأبوالجهم الباهلي، وعلي بن عمرو الأنصاري، وأحمد ابن عبيد أبو عصيدة، وآخرون.

وهو من بابة الواقدي، وقلَّ ما روى من المسند».

قلت : حاله كما ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، فقد قال العجلي في «معرفة الثقات» (٢/٣٣٧/رقم ١٩٢٤) :



«كذاب ! وقد رأيته !»

وقال يحيى بن معين في «تاريخه» برواية الدوري عنه (٣/٢٦٧/رقم ١٧٦٧) :

«الهيثم بن عدي كوفي ليس بثقة، كان يكذب».

وفي «رواية ابن طهمان عنه» (رقم ٢٢٠) :

«ليس بشيء».

وقال البخاري في «الضعفاء» (رقم ٤١٠)، وأبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء» (رقم ٣٥٣) :

«سكتوا عنه !»

وهذا يعني أن الرجل في الغاية من الضعف والسقوط ! وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٥٦) :

«كذاب !»

وفي «الجرح والتعديل» (٤/٢/٨٥) سأل ابن أبي حاتم الرازي والده عن الهيثم بن عدي، فقال :

«متروك الحديث، محله محل الواقدي !»

ونقل أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢/٣١١/رقم ١٩٦٠) عن أبي داود صاحب «السنن» أنه قال :

«كذاب».



وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٦٣٧) :

«متروك الحديث».

وذكره ابن حبان في كتاب «المجروحين» (٢/٤٤١)، فقال :

«كنيته أبو عبدالرحمن، أبوه من واسط، وأمه من سبى منبج، وولد الهيثم بالكوفة وبها نشأ، ثم انتقل إلى بغداد وسكنها ومات بها. وكان من علماء الناس بالسير وأيام الناس وأخبار العرب، إلا أنه روى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة، يسبق إلى القلب أنه كان يدلسها، فالتزقت تلك المعضلات به، ووجب مجانبة حديثه على علمه بالتاريخ ومعرفته بالرجال..».

وقال ابن عدي في «الكامل» (١٠/٣٢٥) :

«والهيثم بن عدي ما أَقَلَّ ماله من المسندات؛ وإنما هو صاحب أخبار وأسمار ونسب وأشعار !»

وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٢٣٨/١) :

«حدث عن جماعة من الثقات أحاديث منكرة».

وقال أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» كما جاء في «المنتقى منه» لأبي طاهر السلفي (٨٩٥/٣) :

«صاحب الأنساب والأيام كبير المحل، غير متفق عليه عند الحفاظ، لينوه، ذو تصانيف ومعرفة بهذا الشأن، سمع هشام بن عروة، وشعبة، وغيرهما. سمع منه الكبار : أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن عبدالكريم المروزي، وأقرانهما. وروى عنه إسماعيل بن توبة القزويني كتاب «الطبقات». مات سنة نيف وثمانين ومائة».



وقال ابن الجوزي في وفيات سنة ٢٠٧ في «المنتظم» (١٧٧/١٠) :

«ولم يكن عند المحدثين بثقة !»

ولهذا قال الذهبي في ترجمة الواقدي من «سير أعلام النبلاء» (٤٦٢/٩) :

«أجمعوا على ضعف الهيثم».

فهذا يعني أنك لن تجد ناقداً واحداً من أهل الحديث جنح إلى توثيقه.

ويمكن تلخيص ما سبق من أقوال أهل العلم بشأن الهيثم بن عدي في النقاط التالية :

الأولى : أن الهيثم بن عدي، كان من علماء الناس بالسير وأيام الناس وأخبار العرب،

وله مصنفات تاريخية معتمدة عند أهلم العلم، ككتاب أخبار الخوارج مثلاً، قال ابن كثير في «البداية» (١٠/٦٣٨) :

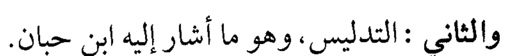
«وهو من أحسن ما صنف في ذلك».

الثانية : أجمع النقاد من أئمة الحديث أن الهيثم بن عدي لا يحتج به في الرواية عموماً، بسبب روايته الموضوعات عن الثقات.

الثالثة : سبب ضعفه عند النقاد مجموعة عوامل متضافرة :

أحدها : أن الرواية لم تكن صناعته، وإنما هو ناقل أخبار وأسمار وأنساب وأشعار، كما يفهم من كلام ابن عدي وابن حبان، «وما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في فَنٍّ، مُقَصِّراً في فنون»[1] كما هو معلوم.




والثاني : التدليس، وهو ما أشار إليه ابن حبان.

والثالث : الكذب، وهو ما ذهب إليه جمهور النقاد.

فإن قيل : إنما حكم النقاد عليه هذا الحكم باعتبار ما نقل الهيثم بن عدي من الأحاديث النبوية والأخبار الدينية، وهو ما يدخل تحت تخصص أهل الحديث، أما نقل الأخبار التاريخية فقد رأينا أنهم يعترفون بتقدمه في هذا المجال (!)

فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن في مرحلة النهضة الحديثية، لم يكن ثمة فرق عند المحدثين بين الأخبار الدينية والأخبار التاريخية المتعلقة بصدر الإسلام والخلافة الراشدة، بل كان القسمان

---

(١) الذهبي : «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٦٠).

متداخلين، وكل من تصدى لأمر «النقل والرواية» بوجه عام تكلم فيه المحدثون بمقتضى منهجهم النقدي. ولا أدل على أنهم لم يرتضوا الهيثم بن عدي في «روايته» على سبيل العموم دون تفريقٍ بين ما كان منها دينياً أو تاريخياً ما قاله العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٧/٦/ رقم ٦٤٠٤):

حدثني عمرو بن موسى الفارسي، قال: حدثنا المغيرة بن محمد بن المهلب المهلبي، قال: سمعت علي بن المديني يقول:

«الهيثم بن عدي أوثق عندي من الواقدي، ولا أرضاه في الحديث ضعيف، ولا في الأنساب ولا في شيء».

فهذا الكلام من علي بن المديني ـ وهو أحد أئمة نقد الرجال وفيلسوف الصناعة ـ صريح في أن الهيثم بن عدي لا يعتمد عليه بإطلاق، سواء في الأخبار الدينية أو في الأخبار التاريخية على فرض صحة هذا التفريق في هذه المرحلة.



والوجه الثاني: أن المحدثين تداولوا مجموع مرويات الهيثم بما في ذلك أخباره التاريخية وهذا يؤكد ما ذكرنا في الوجه الأول، ولشدة ضعف مروياته التاريخية تناولوه بالجرح وحكموا عليها بالوضع. ومن أشهر موضوعات الهيثم بن عدي التاريخية والتي استنكرها عليه النقاد وتناولوه بسببها: ما أخرجه أبو الجهم العلاء بن موسى في «جزئه» (رقم ١٠٢)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣٢٠٥/٦/رقم ٧٣٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧٢/٣)، والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٦٢/٨)، عن الهيثم، قال: وحدثني هشام بن عروة، عن أبيه، قال: فولدت له (يعني خديجة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) عبد العزى وعبد مناف، والقاسم.

قال (يعني الهيثم بن عدي): قلت لهشام: فأين الطيب والطاهر؟ قال: هذا ما وضعتم

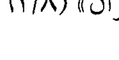
يا أهل العراق ! وأما أشياخنا فقالوا : عبد العزى وعبد مناف والقاسم..(!) (وذكر الحديث بطوله).

فهذا الكذب لو كان الهيثم رواه عن بعض المجاهيل الذين لا يعرفون إلا من جهته : كروح بن عيينة الطائي، وشملة بن المنيب الكلبي، وأبي خالد مدرك بن عبدالله، وملحان بن عركي الطائي، وأضرابهم، لقلنا ربما كان هذا من جهتهم ! ولو كان الهيثم أتى بصيغة غير صريحة في السماع، لقلنا ربما كان هذا من تدليسه ! ولكن الرجل أتى بهذا الإفك بصيغة صريحة لا تحتمل التدليس عن إمام من أئمة المدينة هو هشام بن عروة، له من الأصحاب ما يفوق الحصر مفرقين على الأقطار الإسلامية المختلفة، ذكر منهم المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣٤/٣٠) ما يزيد على مائة وعشرين رجلاً. وأعلم الناس بمرويات هشام بن عروة وأصحهم روايةً عنه : أصحابه المدنيون كما هو معلوم، أمثال : مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبي ضمرة أنس بن عياض، وسليمان بن بلال، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعبيدالله بن عمر العمري، وفليح بن سليمان، ومحمد ابن عبدالله بن كناسة، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن عجلان، وأضرابهم. فلو كان هشام بن عروة حدث بهذا الخبر، لوُجِد في حديث هؤلاء الأصحاب، فلما لم يُعثر له على أثر، جزم النقاد بأن الخبر من وضع الهيثم بن عدي، قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان» (٣٦٢/٨) :



«فهذا من افتراء الهيثم على هشام، والله أعلم».

فالرجل هالك في الرواية بإطلاق كما قلنا.






وأما **العلة الثانية**: النكارة، ويستدل لها بقرينتين:

إحداهما تفرد الهيثم بن عدي بهذا الخبر دون بقية أصحاب يونس الأيلي

وبيان ذلك أن يونس بن يزيد الأيلي كان إماماً متبحراً في حديث الزهري، واسع الرواية عنه، ولهذا اعتنى الناس بجمع حديثه. فكان له أصحاب فيهم كثرة؛ كعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، والليث بن سعد، وعمرو بن الحارث المصري، وابن أخيه عنبسة ابن خالد، وسليمان بن بلال، وشبيب بن سعيد الحبطي، وطلحة بن يحيى الزرقي، وعبدالله بن رجاء المكي، وأبو صفوان عبدالله بن سعيد الأموي، وعبدالله بن عمر النميري، وعثمان بن عمر بن فارس، وجرير بن حازم، وحسان بن إبراهيم الكرماني، وغيرهم. وفي هؤلاء أصحاب التصانيف كما ترى، ومع ذلك تفرد الهيثم بن عدي في مكانته في الضعف في النقل والرواية، بهذا الخبر عن يونس دون الحفاظ وأصحاب التصانيف من أصحابه. وهذا بمفرده كافٍ للاستدلال على نكارة خبره.



والقرينة الثانية تفرد الهيثم بن عدي بهذا الخبر عن يونس الأيلي دون معمر وأصحابه

بيان ذلك أن يونس بن يزيد الأيلي هو أحد الثلاثة الذين بقروا علم الزهري، وهم يونس وعقيل ومعمر[1]، بل قال ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢٤٨/٢/٤):

نا أبو عبدالله محمد بن حماد الطهراني، أنا عبد الرزاق، قال: قال ابن المبارك:

«ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر، إلا أن يونس آخذ للسند[2]، لأنه كان يكتب».

(١) كما قال الإمام أحمد بن حنبل، انظر كلامه في «العلل» (٣٤٨/٢/رقم ٢٥٤٣).

(٢) أي أحفظ للحديث المسند.

فكان يونس الأيلي يمتاز على معمر بن راشد باعتنائه بالمسانيد، وإلا فهما في غيرها من حديث الزهري سواء، فقد روى عبدان[1] عن ابن المبارك قال:

«إني إذا نظرتُ في حديث معمر ويونس كأنما خرجا من مشكاة واحدة!»

فهذا ميزانٌ دقيق لحديث يونس الأيلي، ومعمر إمام واسع الرواية له مصنفات وأصحابٌ قاموا بنقل حديثه، فكانوا بدورهم من أهل التصنيف. فإذا وجدتَ حديثاً من أحاديث الزهري انفرد به الراوي عن يونس دون معمر فهو مما ينبغي التوقف فيه. وهذا الحديث منها بلا شك، فإنه لا يُعرف لمعمر رواية عن الزهري في هذا المعنى.





بقي أن محمد بن مسلم الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ)، لم يدرك عبدالرحمن بن عوف (المتوفى سنة ٣٢ هـ) فضلاً عن أن يسمع منه. وهذه هي **العلة الثالثة**.

ومن الواضح أن هذا الإسناد ـ مع وجود كل هذه العلل فيه ـ لا يصلح للاعتبار كما هو مقرر في أصول الحديث لضعفه الشديد.

❁ ❁ ❁ ❁

وخلاصة القول أن قصة تأسف أبي بكر رضي الله تعالى عنه على كشف بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها لا تصح من الطريقين، وأنها واهية أو موضوعة، فلا يعول عليها في باب الاعتبار والاستشهاد، والله تعالى أعلم. وبهذا نصل إلى نهاية مسيرتنا مع شواهد قصة التهديد بالتحريق، فالحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) أسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، انظره في «مستدركاته» (٧٤/٣٠٤).

الخاتمة



عند نهاية هذا البحث نسجل مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ ـ رأينا فيما سبق أن خبر التهديد بالتحريق الذي رواه محمد بن بشر العبدي، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ـ وسبق تخريجه فيما مضى ـ هو خبر مرسل. لأن أسلم العدوي لم يسند الخبر عن عمر، وإنما ساقه مساق الحكاية؛ واتصالها باتفاق النقاد يتوقف على إدراك التابعي للقصة، فإن أدركها وشاهدها كانت متصلة بشرط أن لا يُعرف بالتدليس، وإلا فلا.

٢ ـ بينما اجتماع السقيفة واستخلاف أبي بكر كان عقب الوفاة النبوية، أي في شهر الربيع الأول من السنة الحادية عشرة ! وكانت وفاة السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها في شهر رمضان من السنة نفسها على ما ذكره أهل السير ! ولم يكن أسلم العدوي راوي خبر التهديد حينئذ في المدينة، لقول ابن إسحاق في «السيرة» رواية محمد بن سلمة :

«بعث أبو بكر الصديق رضي الله عنه ـ كما حدثني نافع، عن عبدالله بن عمر ـ عمرَ ابن الخطاب سنة إحدى عشرة إلى الحج، فأقام للناس الحج، وابتاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تلك السنة مولاه أسلم من أناسٍ من الأشعريين».

وهذا يدل على أن أسلم تأخر مجيئه إلى ما بعد وفاة السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها. وعلى هذا، فهذا التابعي لم يُشاهد القصة ولا أدرك وقوعها في المدينة، فالإسناد من قبيل المرسل !

٣ ـ ولا يؤثر في هذا كون زيد بن أسلم أدرك زمن البعثة، لأن العلة التي من أجلها حُكم بالإرسال على خبره ليست عدم المعاصرة، وإنما هي عدم حضوره في المدينة ومشاهدته للحادثة التي حكاها، وهذا يشير إلى كون خبر التهديد بالتحريق من قبيل المرسل الخفي، فهذه علته الأولى.

٤ ـ أما من زعم أن في الخبر قرينة تدل على سماع أسلم للقصة من عمر بن الخطاب، فإنما بنى دعواه على قياس خبر التهديد على خبر آخر نقله مالك عن أسلم العدوي يروي قصة عن عمر، بينما خبر ابن بشر العبدي هو حكاية أسلم لقصةٍ وقعت لعمر، وهو قياس مع الفارق؛ إذ لكلٍّ من رواية التابعي لقصةٍ عن الصحابي وحكاية التابعي لقصةٍ وقعت للصحابي حكمها الخاص بها. يُضاف إلى هذا أن القرينة المزعومة التي تدل على سماع أسلم لخبر التهديد من عمر بن الخطاب معدومة ولا وجود لها فيه.

٥ ـ ولا يعكر على هذا ما ورد في طريق من طرق خبر التهديد يقول فيها أسلم :

كنتُ فيمن حمل الحطب إلى باب علي عليه السلام (!!) فقال عمر :

«والله لئن لم تخرج يا علي لأحرقن البيت بمن فيه(!!)»

الذي أخرجه أبو العباس الحسني الزيدي في كتاب «المصابيح» من تصانيف الزيدية؛ فإن الخبر بهذا اللفظ باطل موضوع، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض. ولا يغتر بتوثيق الزيدية لراويه، فإن التوثيق المذكور لا اعتبار له في ميزان النقد الحديثي لاستناده إلى حسن الظن لا غير.

٦ ـ ولا يتقوى خبر التهديد بمتابعة عبدالسلام بن حرب الموصولة عن عمر التي أخرجها الحاكم في «المستدرك»، لأنها طريق غير محفوظة بسبب انفراد عبدالمؤمن بن علي الزعفراني بها. وبينا أنه ليس في مرتبة الذي يُعتمد عليه عند التفرد، كما أوردنا القرائن التي

احتفت بحديثه هذا والتي تنادي عليه بالنكارة. كما نبهنا أيضاً على أن ضعف هذه المتابعة ليس من جهة أحمد بن يوسف راويها عن عبدالمؤمن؛ فإن هذا وإن أخطأ في نسبه الحاكم، إلا أنه تبين لنا أنه أحد المساتير الذين احتمل النقاد حديثه.

٧ ـ وأما متابعة أبي عمرو بن العلاء لعبدالسلام بن حرب، فبينا أنها موضوعة لتفرد بعض الكذابين بها.

٨ ـ وعلى هذا يبقى حديث محمد بن بشر العبدي فرداً غريباً، ومنهج المحدثين أن هذا النوع من الحديث لا يُقبل مطلقاً ولا يُرد مطلقاً، وإنما يدور الحكم عليه عند متقدمين الحفاظ على القرائن المحيطة به. وأشرنا إلى أن من يمشي على ظاهر الإسناد في أحكامه على التفرد فقد خرج عن سننهم وخالف منهجهم في التعليل. وعلى هذا، فالبحث يستدعي منا تسليط الأضواء على قضيتين :

الأولى : مرتبة محمد بن بشر في العدالة والضبط.

ثانياً : علاقة محمد بن بشر بعبيدالله بن عمر العمري، هل كان التلميذ معروفاً بملازمة شيخه ملازمة طويلة، أم لا ؟

٩ ـ بالنسبة للقضية الأولى وبعد حكاية أقوال أئمة الجرح والتعديل في محمد بن بشر العبدي يظهر للناقد من خلاله أن الرجل كان ثقة متقناً كثير الحديثاً، وأنه كان ثبتاً إذا حدث من كتابه.

١٠ ـ وأما تحلية محمد بن بشر بالحافظ، فقد بينتُ أنها لم توجد في عبارات المتقدمين، وإنما هي من اجتهاد الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى. واستند رحمه الله في ذلك إلى أمرين :

أحدهما : حكاية عن أبي نعيم الفضل بن دكين أنه قال : «ذاكرني محمد بن بشر بأحاديث مسعر، فأغرب علي سبعين حديثاً لم يكن عندي منها غير حديث».

والثاني : نقله «تهذيب الكمال للمزي» عن أبي عبيد الآجري أنه قال : سألت أبا داود عن سماع محمد بن بشر من ابن أبي عروبة ؟ فقال : «هو أحفظ من كان بالكوفة».

أما حكاية أبي نعيم فلا تصح من جهة سندها لتفرد محمد بن يونس الكديمي وهو متهم. هذا بالإضافة إلى نكارة لفظها كما بينته. وأما ما نقله الذهبي عن «تهذيب الكمال» للمزي، فقد بينا أنه تصحيف، وأن الصواب في جواب أبي داود السجستاني : (هو سماعه كان بالكوفة).

وعلى هذا يكون الصواب في محمد بن بشر ما ذكرناه أولاً عن أئمة الحديث كان ثبتاً إذا حدث من كتابه. ومفهوم كلامهم هذا أن محمد بن بشر إذا لم يحدث من كتابه وحدث من حفظه فليس بثقة ثبت، فيكون في هذه الحالة دون رتبة التثبت والإتقان.



١٢ ـ وأما بالنسبة للقضية الثانية : فقد ذكرتُ أن عبيدالله بن عمر حين قدم الكوفة عقد للمحدثين مجلساً للسماع؛ فاجتمع عليه ناسٌ كثير بحيث ضاق بهم المسجد، فقعد فوق بيت من البيوت، وقرأ عليهم من حديثه. ورددنا ما يحوم حوله تاريخ هذا المجلس من إشكال. وأوضحنا أن سماع الكوفيين في عمومهم من عبيدالله بن عمر كان مرة واحدة عند قدوم عبيدالله عليهم.

١٣ ـ أما كيفية سماعهم منه، فقد بينها بدقة بالغة محمد بين عبيد الطنافسي بقوله :

«قدم علينا عبيدالله بن عمر العمري، فقعد فوق بيتٍ، ثم قرأ صحيفة على الناس وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها، فقعدوا فنسخوها».

ومجموع ما قرأه عليهم مائة حديث فيما قاله ابن نمير. وذكر أنهم كانوا لا يميزون بينها وبين الأحاديث غير المقروءة عليهم. فتبين من هذا أن سماعهم ملفق من القراءة والمناولة.

١٤ ـ وبسبب هذا قال الحافظ يعقوب بن شيبة بشأن عبيدالله بن عمر :

«في سماع أهل الكوفة منه شيئاً !»

وقد بينا أن الحافظ ابن رجب حمل هذه العبارة على غير وجهها، كما أوضحنا أن مقصود يعقوب الحافظ من كلامه الإشارة إلى وجود خلل في صيغ الأداء التي استعملها الكوفيون في روايتهم عن عبيدالله. وبينا أن ذلك الخلل غير مؤثر في صحة سماعهم منه. وما دام الأمر كذلك، فلا ينبغي أن يُعل به خبر التهديد بالتحريق الذي رواه محمد بن بشر العبدي عن عبيدالله بن عمر كما يدل عليه عمل المحدثين وما هو مقرر في أصول الحديث.



١٥ ـ وأما العلة الثانية لهذا الخبر فهي النكارة؛ وذلك بسبب احتفاف إسناده بعدة قرائن تنادي عليه بذلك :

١٦ ـ أولها التفرد عن شيخه فيما يفترض أن يشاركه غيره من الكوفيين، لأنهم تساووا معه في الأخذ عن عبيدالله بن عمر زماناً ومكاناً وكمّاً وكيفاً كما قررناه، هذا بالإضافة إلى تفرده عن غيرهم من أصحابه بإطلاق وهم من الكثرة بمكان.

١٧ ـ والقرينة الثانية : أن من أتقن الناس لحديث زيد بن أسلم من أهل بلده هو مالك ابن أنس، فقد أتى على ما عند زيد بالحفظ والسماع، وكان مالك متوسعاً في الرواية عن زيد، ومع ذلك لم ينقل عنه خبر التهديد بالتحريق. الأمر الذي يشير إلى أن الخبر المذكور لم يروه زيد بن أسلم أصلاً. كما لم ينقل عن بقية أصحاب زيد، وهم كثير.

١٨ ـ والقرينة الثالثة : خطأ محمد بن بشر العبدي أحياناً في روايته عن عبيدالله بن

عمر كغيره من أهل الثقة والضبط، وذكرنا بعض النماذج على ذلك.

١٩ ـ والقرينة الرابعة : رواية عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم بتعبير أهل الحديث إسنادٌ لا يجيء، لأسباب أهمها :

ـ ندرة أحاديث عبيدالله بن عمر عن زيد بن أسلم بالنسبة إلى مجموع مرويات عبيدالله.

ـ وكونها أفراد غرائب ومناكير أتينا على تتبعها وبيان عللها.

ـ والمنافرة التي كانت بين عبيدالله بن عمر وبين زيد بن أسلم التي تكون عادة بين الأقران المتعاصرين.



٢٠ ـ والقرينة الخامسة : المخالفة؛ وهي أن قصة التهديد بالتحريق قد وردت بسياق مماثل من رواية أحد شيوخ محمد بن بشر العبدي؛ ألا وهو محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، رواها عنه النضر بن شميل وسعيد بن يحيى اللخمي في جملة حديث طويل. فالظاهر أن هذه الطريق انقلبت على محمد بن بشر، فرواها عن عبيدالله بن عمر خصوصاً مع :

٢١ ـ ثبوت تحديث ابن بشر بقصة التهديد بالتحريق إملاء، وهو ما يقوي الظن بأنه حدث بها من حفظه. فاحتمال الوهم فيه قوي كما يشير إليه مفهوم كلام الإمام أحمد وغيره في ابن بشر.

واجتماع هذه القرائن وتضافرها يدل على النكارة كما قلنا.

٢٢ ـ ورأينا أن محمد بن عمرو بن علقمة قد تكلم فيه النقاد لأسباب، منها جمعه بين الشيوخ، بحيث كان يسوق حديثهم بسياقة واحد منهم، وربما يكون حديث أحدهم موصولاً، وحديث شيخ آخر مرسلاً أو موقوفاً، وربما يكون لفظهم غير متفق. ورأينا أن حديثه في

التهديد بالتحريق هو من كلام شيخه الزهري، فأدرجه في حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن، وتصرف في لفظه.

٢٣ ـ وكلام الزهري يرجع إلى مرسل قرينه أبي الأسود يتيم عروة، فهو الأصل المعروف لخبر التهديد بالتحريق، ومنه خرج، وعنه تلقاه غيره من أهل الأخبار. وبينا أن أبا الأسود لم يكن يتقيد بالرواية عن الثقات، فمرسله شبه الريح كما تقرر في موضعه.

٢٤ ـ ومن باب استكمال الكلام على خبر التهديد بالتحريق تطرقنا لنقد شواهده، وجعلناها على أقسام:

أحدها: شواهد لمعنى التهديد بالتحريق

والثاني: شواهد لمعنى هجوم الصحابة على بيت فاطمة



والثالث: قصة تأسف أبي بكر على كشفه لبيت فاطمة.

وبينا أن هذه الشواهد بأقسامها لا يصح منها شيء، ولا يصلح فرد منها للاعتبار والاستشهاد والتقوية على قواعد الحديث المقررة.

٢٥ ـ وبناء عليه، يبقى حديث التهديد بالتحريق خبراً منكراً، لا يجوز التعويل عليه. وبهذا يُعلم عظيم غلط المحتج به اعتماداً أو استشهاداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

هذا آخر ما قصدته من هذا التحقيق، وفقنا الله للإقبال على طاعته، والكف عن معصيته، وجعلنا من أنصار ملته، الآخذين بهدي رسوله وسيرته، وأخلاقه وسننه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وعترته، والحمد الله على إنعامه ومننه.

وكان الفراغ منه في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم في

شهر جمادى الأولى من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة للهجرة، ثم أعدتُ النظر فيه بعد ذلك على فترات، والحمد لله أولاً وآخراً. وصل اللهم وسلم على نبينا المصطفى الأمين، في كل وقت وأوان وحين، آمين.



ثبت
بمراجع الكتاب



حرف الألف

الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ـ عبدالحيى بن محمد عبدالحليم اللكنوي

تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت. سنة ١٤٠٥ هـ.

الآحاد والمثاني ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني

تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة. دار الراية. الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ.



آداب الشافعي ومناقبه ـ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي

تحقيق عبدالغني عبدالخالق. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

الآداب الشرعية والمنح المرعية ـ أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي

تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام. مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الثالثة سنة ١٤١٩ هـ.

إبطال الحيل ـ أبو عبدالله عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي

تحقيق سليمان بن عبدالله العمير ـ مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ـ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري

تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم. دار الوطن. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ـ العلامة السيد محمد بن محمد الزبيدي الشهير بمرتضى

مؤسسة التاريخ العربي (بيروت). سنة ١٤١٤ هـ.

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ـ الحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني

تحقيق زهير بن ناصر الناصر. نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

الاتصال والانقطاع ـ إبراهيم بن عبدالله اللاحم

مكتبة الرشد ناشرون. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦ هـ.

أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة. نُسب جمعها ليوسف بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة

تعليق مشهور حسن سلمان. مؤسسة الريان ودار ابن حزم. الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.

أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بالمشيخة الكبرى ـ رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري المعروف بقاضي المارستان

تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد (مكة المكرمة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.



الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ـ الضياء أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي

تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش. دار خضر (بيروت). الطبعة الرابعة سنة ١٤٢١ هـ.

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ـ علاء الدين علي بن بلبان الفارسي

تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ.

الإحكام في أصول الأحكام ـ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

تقديم إحسان عباس. منشورات دار الآفاق الجديدة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ.

كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ـ الحافظ أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي

تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي. مكتبة الرشد (الرياض). سنة ١٤١٦ هـ.

أخبار المدينة النبوية ـ أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري

ويليه «الكلمات المفيدة على أخبار المدينة» لعبدالله بن محمد بن أحمد الدويش. أشرف على تصحيحها عبدالعزيز بن أحمد المشيقح. دار العليان (بريدة). الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ.

أدب الإملاء والاستملاء ـ السمعاني

إشراف علي زيعور. مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

الأدب المفرد ـ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

خرج أحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي. صنع فهارسه رمزي سعد الدين دمشقية. دار البشائر الإسلامية. طبعة ثالثة (منقحة) سنة ١٤٠٩ هـ.



الإرشاد في معرفة علماء الحديث ـ الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبدالله القزويني

تحقيق محمد سعيد إدريس. مكتبة الرشد (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ المحدث محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ.

كتاب أسامي الضعفاء ـ أبو زرعة الرازي

انظر : «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي».

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح) ـ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني

تحقيق عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ.

إسبال المطر على قصب السكر ـ الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني اليماني

ضمن مجموع بعنوان «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» للحافظ ابن حجر، يبدأ بالنخبة ويليها :

*** ثمرات النظر في علم الأثر**

* قصب السكر نظم خبة الفكر

* إسبال المطر على قصب السكر.

تحقيق وتعليق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر. دار ابن حزم (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي

تحقيق عادل مرشد. دار الأعلام (عمان). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ عز الدين ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الجزري

تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود. دار الكتب العلمية. بدون تاريخ.

كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

إخراج عز الدين علي السيد. مكتبة الخانجي (القاهرة). الطبعة الثالثة سنة ١٤١٧ هـ.



أسماء مَن عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه ـ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق عواد الخلف. مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ علي محمد محمد الصلابي

مكتبة الصحابة (الشارقة). الطبعة الجديدة المعتمدة. سنة ١٤٢٥ هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة ـ الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (عبدالسند حسن يمامة). دار هجر. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني

نشر راتب الحكمي. مطبعة الأندلس (حمص). الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦هـ.

الاعتقاد ـ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الملقب بالصدوق

تحقيق عصام عبد السيد. نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٣ هـ.

كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ـ البيهقي

حققه وعلق عليه أحمد بن إبراهيم أبو العينين. دار الفضيلة (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

الأعلام ـ خير الدين الزركلي

دار العلم للملايين (بيروت). الطبعة الخامسة عشرة سنة ٢٠٠٢.

الإعلام بوفيات الأعلام ـ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق مصطفى بن علي عوض وربيع أبو بكر عبدالباقي. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

أعيان الشيعة ـ محسن الأمين

تحقيق حسن الأمين. دار التعارف للمطبوعات (بيروت).



الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء ـ الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن قَلِيج البَكْجري

تحقيق مازن بن محمد السرساوي. دار الأزهر (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٣٤١ هـ.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن قَلِيج البَكْجري

تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. الفاروق الحديثة (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام ـ الظاهر أنه تأليف مفلح بن الحسين ابن صلاح البحراني (كذا جاء في المطبوع)

تحقيق عبد الرضا(!) النجفي. من غير ذكر اسم الطابع أو الناشر. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث ـ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي

تحقيق العربي الدائز الفرياطي. مكتبة دار المنهاج. الطبعة الثانية (مصححة) سنة ١٤٢٨ هـ.

ألفية السيوطي في علم الحديث

تصحيح وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى. نشر دار المعرفة (بيروت). بدون تاريخ.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ـ القاضي عياض بن موسى اليحصبي

تحقيق السيد أحمد صقر. دار التراث (القاهرة) والمكتبة العتيقة (تونس). الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ.

أمالي المحاملي ـ رواية ابن مهدي الفارسي

تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. دار النوادر. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

كتاب الأموال ـ أبو عبيد القاسم بن سلام

تحقيق سيد بن رجب. دار الهدي النبوي (المنصورة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.

كتاب الأموال الأموال ـ حميد بن زنجويه

تحقيق شاكر ذيب فياض. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ.



الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ـ علاء الدين بن قليط مغلطاي

اعتنى به قسم التحقيق بدار الحرمين. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ـ أبو الحسين عبدالرحيم بن عثمان الخياط المعتزلي

تحقيق نيبرج. مكتبة الدار العربية للكتاب وأوراق شرقية (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ.

الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ـ الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالبر الأندلسي

تحقيق عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

الأنساب ـ أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني

تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. دار ابن تيمية (القاهرة). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ.

أنساب الأشراف ـ أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري

تحقيق محمود الفردوس العظم. دار اليقظة العربية (دمشق). الطبعة الأولى من سنة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤.

ورجعت أيضاً إلى النسخة التي حققها وقدم لها سهيل زكار ورياض زركلي. دار الفكر (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ. وميزتُ بين الطبعتين.

الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف ـ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري

تحقيق فريق من الباحثين. مراجعة وتعليق أحمد بن سليمان بن أيوب. دار الفلاح (الفيوم). الطبعة الثانية سنة ١٤٣١ هـ.

إيضاح الإشكال ـ الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي

تحقيق باسم الجوابرة. مكتبة المعلا (الكويت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.

حرف الباء



البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ـ جلال الدين السيوطي

تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي. مكتبة الغرباء الأثرية. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

البداية في علم الدراية ـ زين الدين العاملي الملقب بالشهيد الثاني

طبع ضمن رسائل في دراية الحديث لأبي الفضل حافظيان البابلي. دار الحديث للطباعة والنشر (قم ـ إيران). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

البداية والنهاية ـ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. دار هجر. الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ محمد بن علي الشوكاني

تحقيق محمد حسن حلاق. دار ابن كثير. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

بغية الطلب في تاريخ حلب ـ كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة الحنفي المعروف بابن العديم الحلبي

حققه وقدم له سهيل زكار. دار الفكر (بيروت). بدون تاريخ.

بغية النقاد ـ أبو عبدالله بن المواق

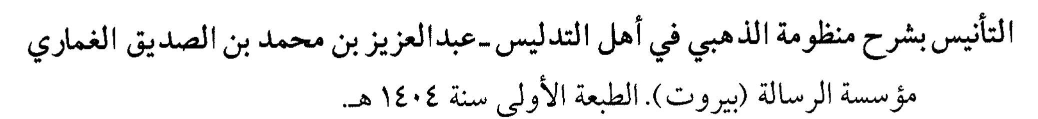
مخطوطة مكتبة دير الإسكوريال (رقم ١٧٤٩).

بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها ـ أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة الأندلسي

مطبعة الصدق الخيرية سنة ١٣٥٣ هـ. تصوير دار الجيل (بيروت). الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٠ هـ.

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ـ الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك ابن القطان الفاسي

دراسة وتحقيق الحسين آيت سعيد. دار طيبة. الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.



حرف التاء



التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس ـ عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري

مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ.

تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض ـ أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري

تحقيق سليم الهلالي. دار ابن القيم بالرياض ودار ابن عفان بالقاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس ـ السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي

بإشراف لجنة فنية بوزارة الإرشاد والأنباء الكويتية. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الأولى من سنة ١٣٨٥ هـ إلى سنة ١٤٢٢ هـ.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ عبدالرحمن بن عمرو

دراسة وتحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني. نشر مجمع اللغة العربية (دمشق). سنة ١٣٩٠ هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ـ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم ـ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين

تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ـ أبو حفص ابن شاهين

تحقيق عبدالرحيم محمد بن أحمد القشقري. بدون دار النشر. الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ.

كتاب التاريخ ـ عبدالملك بن حبيب السلمي الأندلسي

اعتناء عبدالغني مستو. المكتبة العصرية (صيدا). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.



تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم

تحقيق أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث (دمشق). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ.

تاريخ خليفة بن خياط

تحقيق أكرم ضياء العمري. دار طيبة (الرياض). الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥ هـ.

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها ـ الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر الدمشقي

تحقيق عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.

التاريخ الأوسط ـ تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ـ رواية ابن زنجويه اللباد

تحقيق تيسير بن سعد أبو حميد. مكتبة الرشد (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦ هـ.

التاريخ الأوسط ـ تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ـ رواية الخفاف

تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان. دار الصميعي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

تاريخ الرسل والملوك ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف (القاهرة). الطبعة الخامسة. بدون تاريخ.

التاريخ الكبير ـ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

تحقيق عبدالرحمن بن يحيى اليماني. طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الهند). الطبعة الأولى سنة ١٣٦١ هـ. تصوير دار الكتب العلمية.



التاريخ الكبير ـ أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب

تحقيق صلاح بن فتحي هلل. دار الفاروق الحديثة (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ـ أبو سليمان ابن زبر الربعي

تحقيق عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد. دار العاصمة (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

تاريخ واسط ـ أسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل

تحقيق كوركيس عواد. عالم الكتب (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ.

تاريخ يحيى بن معين ـ رواية العباس بن محمد بن حاتم الدوري

انظر كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ.

تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ـ برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي

تعليق جمال مرعشلي. دار عالم الكتب (الرياض). طبعة خاصة سنة ١٤٢٣ هـ.

التبصرة في التوحيد والعدل ـ المؤيد بالله أبو الحسين أحمد بن الحسين الهاروني

مكتبة التراث الإسلامي. الطبعة الأولى. صعدة. سنة ١٤٢٣ هـ.

التبيان لبديعة البيان ـ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي

تحقيق أبي عبدالله حسين بن عكاشة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

تثبيت دلائل النبوة ـ قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي

تحقيق عبدالكريم عثمان. دار العربية (بيروت). سنة ١٣٨٦ هـ.

تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط

مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

تحرير علوم الحديث ـ عبدالله بن يوسف الجديع

مؤسسة الريان (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٢٥ هـ.



تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ـ الحافظ المزي

تحقيق عبدالصمد شرف الدين. دار القيمة (الهند). الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤ هـ.

التدوين في أخبار قزوين ـ عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني

تحقيق عزيز الله العطاردي. دار الكتب العلمية (بيروت). سنة ١٤٠٨ هـ.

التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ـ أبو المحاسن محمد بن علي العلوي الحسيني

تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة الخانجي (القاهرة).

تذكرة الحفاظ ـ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد. الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ. تصوير دار الكتب العلمية (بيروت).

تسديد الملك لحكم أبي بكر في فدك ورد الفرية المزعومة مظلومية الزهراء ـ عبدالفتاح محمود سرور

أضواء السلف (الرياض). الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٧ م.

تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم

تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني ـ دار عالم الفوائد (مكة المكرمة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم ـ النسائي

انظر مجموعة رسائل في علوم الحديث.

التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ـ عبدالقادر عوده

دار الكاتب العربي (بيروت). بدون تاريخ.

تصحيح الاعتقاد ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الإمامي المعروف بالمفيد

تحقيق حسن درگاهي. نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٣ هـ.



تصحيفات المحدثين ـ أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري

تحقيق محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ.

التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق بسام عبدالوهاب الجابي. دار ابن حزم (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح ـ أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي المالكي

تحقيق أحمد لبزار. نشر وزاراة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني

تحقيق أبو إبراهيم المكي. دار ابن كثير (عمان). الطبعة الأولى نة ١٤٢٨ هـ.

تغليق التعليق ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني

تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي. المكتب الإسلامي ودار عمار. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.

تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ـ الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي

تحقيق أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

تقريب التهذيب ـ الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني

تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. دار العاصمة. الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ـ الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي

وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح للشيخ محمد راغب الطباخ. دار الحديث (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ.



تمام المنة في التعليق على فقه السنة ـ المحدث محمد ناصر الدين الألباني

المكتبة الإسلامية (عمان) ودار الراية (الرياض). الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩ هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ـ الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي

تحقيق جماعة من العلماء. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ.

كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج

انظر منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه.

التنبيه والإشراف ـ أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي

تصحيح عبدالله إسماعيل الصاوي. دار الصاوي (القاهرة). تصوير مؤسسة نشر منابع الثقافة الإسلامية (قم). بدون تاريخ.

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ـ أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الملطي

تصحيح ديدرينغ. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية (بيروت). طبعة جديدة سنة ٢٠٠٩ م.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ـ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ.

تهذيب الأسماء واللغات ـ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي

طبعة إدارة الطباعة المنيرية. تصوير دار الكتب العلمية (بيروت).

تهذيب التهذيب ـ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة. سنة ١٤١٦ هـ.

تهذيب سيرة ابن إسحاق ـ ابن هشام

انظر السيرة النبوية لابن هشام.



تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي

تحقيق بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ.

توضيح المشتبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم) ـ الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين

تحقيق محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ.

حرف الثاء

ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث

وفيها:

* رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه

* وشروط الأئمة الستة للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

* وشروط الأئمة الخمسة للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي.

تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. طبع وإخراج دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

كتاب الثقات ـ لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي

تصحيح عزيز بيك ومحمد عمران الأعظمي العمري وألطاف حسين ومحمد عبدالرشيد. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدآباد). الطبعة الأولى من سنة ١٣٩٣ هـ إلى سنة ١٤٠٣.

حرف الجيم

جامع البيان عن تأويل آي القرآن ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري

تحقيق محمود محمد شاكر. راجع أحاديثه أحمد محمد شاكر. مكتبة ابن تيمية (القاهرة). الطبعة الثانية.



جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ الحافظ صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي

تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. عالم الكتب ومكتبة النهضة الحديثة. الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق محمد عجاج الخطيب. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦ هـ.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ـ الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

اعتناء محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

الجامع الصحيح ـ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري

تصحيح وتحشية أبي نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي. تصحيح ومقابلة أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري ومحمد عزت عثمان الزعفرانبولي. المطبعة العامرة (استنبول). سنة ١٣٣٤ هـ.

الجامع لشعب الإيمان ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي

تحقيق عبدالعلي عبدالحميد حامد (١-٥) ومختار أحمد الندوي (بقية الأجزاء). مكتبة الرشد ناشرون (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

الجداول الصغرى المختصرة من الطبقات الكبرى ـ عبدالله بن الحسن بن يحيى القاسمي الضحياني الزيدي

إصدار مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية (عمان).

الجرح والتعديل ـ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي

تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن (الهند). الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ.

جزء أبي علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني

انظر الفوائد لابن منده وهو مجموع حديثي، (وجزء المدائني يوجد بآخر نسخة عبدالله بن صالح المصري).



الجزء فيه بيان علل أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح ـ الحافظ أبو الحسن علي ابن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني

تحقيق سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد. دار الصميعي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

جزء من حديث هشام بن عمار

تحقيق عبدالله بن وكيل الشيخ. دار إشبيليا (الرياض). الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي

تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. مكتبة الرشد (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

الجواب الحاسم لشبه المغني ـ بدر الدين محمد بن أحمد ابن الوليد القرشي الزيدي

انظر «المغني» للقاضي عبدالجبار.

الجوهر النقي في الرد على البيهقي ـ علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني

في ذيل «السنن الكبرى» للبيهقي. طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ ـ ١٣٥٥ هـ.

حرف الحاء

حجة الله البالغة ـ الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي

تحقيق السيد سابق. دار الجيل (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦ هـ.

الحجة الغراء على شهادة الزهراء عليها السلام ـ جعفر السبحاني

نشر مؤسسة الصادق عليه السلام. مطبعة اعتماد (قم). سنة ١٤٢٢ هـ.

حديث الزهري أبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن

تحقيق حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط. مكتبة أضواء السلف (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.



حديث هشام بن عمار

تحقيق عبدالله بن وكيل الشيخ. دار إشبيليا (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني

تصوير دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.

حرف الدال

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ـ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تصحيح محمد عبدالمعيد خان. مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدرآباد). الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ.

دلائل النبوة ـ أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني

تحقيق محمد رواس قلعجي وعبدالبر عباس. دار النفائس (بيروت). الطبعة الثانية

سنة ١٤٠٦هـ.

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي

تحقيق عبدالمعطي قلعجي. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.

حرف الذال

الذريعة إلى تصانيف الشيعة ـ آقا بزرگ الطهراني

دار الأضواء (بيروت) ـ الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ.

ذكر أخبار أصبهان ـ أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني

اعتنى به سفن ديدرنغ. طبع بريل (ليدن) سنة ١٩٣١ - ١٩٣٤. تصوير ونشر دار الكتاب الإسلامي.



الذيل على طبقات الحنابلة ـ الحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

تحقيق وتعليق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥ هـ.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي المراكشي

السفر الأول: تحقيق محمد بن شريفة. والأسفار الرابع والخامس والسادس: تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م.

حرف الراء

رجال الحاكم في المستدرك ـ أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي

مكتبة صنعاء الأثرية. الطبعة الثانية سنة ١٤٢٥ هـ.

الرحلة في طلب الحديث ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق نور الدين عتر. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ.

الرسالة ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي

تحقيق أحمد محمد شاكر. دار التراث (القاهرة). الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ.

رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه

انظر ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث.

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ـ السيد محمد بن جعفر الكتاني

فهرسة وتقديم محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية (بيروت). الطبعة السادسة سنة ١٤٢١ هـ.

الرعاية في في علم الدراية ـ زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي

تحقيق عبد الحسين(!) محمد علي البقال. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى (قم). الطبعة الثالثة سنة ١٤٣٣ هـ.

كتاب رغبة الآمل من كتاب الكامل ـ سيد بن علي المرصفي الأزهري

مطبعة النهضة (القاهرة) الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ. تصوير دار الفاروق الحديثة (القاهرة).

الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني

تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير. المكتب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.



حرف الزاي

كتاب الزهد ـ الإمام أحمد بن حنبل

تحقيق محمد جلال شرف. دار النهضة العربية (بيروت). سنة ١٩٨١ هـ.

كتاب الزهد ـ عبدالله بن المبارك المروزي

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية (بيروت). تصوير من الطبعة الهندية.

حرف السين

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين، ومعه كتاب أسامي الضعفاء

تحقيق محمد بن علي الأزهري. نشر دار الفاروق الحديثة (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠ هـ.

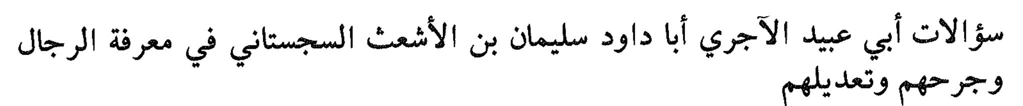
سؤالات أبي بكر البرقاني لأبي الحسن الدارقطني

تحقيق محمد بن علي الأزهري. الفاروق الحديثة (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين

تحقيق أحمد محمد نور سيف. مكتبة الدار (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.





سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم

تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. مكتبة دار الاستقامة بمكة ومؤسسة الريان ببيروت. الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل

تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. مكتبة المعارف (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ.

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل

تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. مكتبة المعارف (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ.

سؤالات السلمي للدارقطني

تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبدالله الحميد وخالد بن عبدالرحمن الجريسي. مؤسسة الجريسي. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

كتاب السقيفة وفدك ـ أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري البصري. رواية عز الدين عبدالحميد بن أبي الحديد المعتزلي (كذا)

تحقيق وتعليق محمد هادي الأميني. شركة الكتبي (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة ـ محمد ناصر الدين الألباني

مكتبة المعارف (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

كتاب السنة ـ عبدالله بن أحمد بن حنبل

تحقيق محمد بن سعيد بن سالم القحطاني. دار عالم الكتب (الرياض). الطبعة الرابعة سنة ١٤١٦ هـ.

السنة ـ أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم

تحقيق باسم بن فيصل الجوابرة. دار الصميعي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ.

السنن ـ أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني

تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. دار الرسالة العالمية (دمشق). الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠ هـ.



السنن ـ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي

تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٩٩٨ م.

كتاب السنن ـ ابن ماجه أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني

تحقيق بشار عواد معروف. دار الجيل. الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

السنن ـ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني

وبذيله التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. تحقيق شعيب الأرنؤوط، حسن عبدالمنعم شلبي، عبداللطيف حرز الله، وأحمد برهوم. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

كتاب السنن الكبرى ـ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي

تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.

السنن الكبير ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي

تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. دار هجر (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢ هـ.

السيرة أو كتاب المبتدأ والمبعث والمغازي ـ محمد بن إسحاق بن يسار

تحقيق محمد حميد الله. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (الرباط). سنة ١٣٩٦ هـ.

سير أعلام النبلاء ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ.

سير السلف الصالحين ـ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة

تحقيق كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد. دار الراية (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

السيرة النبوية ـ عبدالملك بن هشام الحميري المعافري

تحقيق عمر عبدالسلام تدمري. دار الكتاب العربي (بيروت). الطبعة الثالثة سنة ١٤١٠ هـ.

حرف الشين

الشافي ـ عبدالله بن حمزة بن سليمان الزيدي

منشورات مكتبة اليمن الكبرى. اليمن - صنعاء. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الشجرة في أحوال الرجال ـ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزجاني

تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. نشر حديث أكاديمي (فيصل آباد) ودار الطحاوي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم ـ أبو القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي

تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. دار طيبة. الطبعة السادسة سنة ١٤٢٠ هـ.

شرح أصول الكافي ـ محمد صالح المازندراني

مع تعليقات الحاج ميرزا أبو الحسن الشعراني. منشورات المكتبة الإسلامية (طهران). بدون تاريخ.

شرح ألفية الحديث ـ الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي

تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

شرح التبصرة والتذكرة ـ الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي

تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

شرح التجريد في فقه الزيدية ـ المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني الحسني

تحقيق محمد يحيى عزان وحميد جابر عبيد. مركز البحوث والتراث اليمني. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.



شرح صحيح البخاري ـ أبو الحسين علي بن خلف بن عبدالملك بن بطال

تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد (الرياض).

شرح علل الترمذي ـ الحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

تحقيق نور الدين عتر. دار الملاح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ.

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ـ أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري

تحقيق عبدالعزيز أحمد. مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ.

شرح معاني الآثار ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي

تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق. مراجعة وترقيم وفهرسة يوسف عبدالرحمن مرعشلي. عالم الكتب (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ.

شرح نهج البلاغة. عبدالحميد بن هبة الله بن أبي الحديد

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. تصوير دار الجيل (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٦ هـ.

شرف أصحاب الحديث ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلى. نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية (أنقرة). الطبعة الثانية سنة ١٩٩١ م.

كتاب الشريعة ـ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري

تحقيق عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي. دار الوطن (الرياض). الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠ هـ.

شعب الإيمان ـ البيهقي

انظر : «الجامع لشعب الإيمان».

شفاء السقام في زيارة خير الأنام ـ تقي الدين السبكي

منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت. الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨.

شيوخ البخاري ـ ابن عدي

انظر أسامي من روى عنهم البخاري.



حرف الصاد

الصارم المنكي في الرد على السبكي ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي المقدسي

تحقيق إسماعيل بن محمد الأنصاري. طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (الرياض). طبع سنة ١٤٠٣ هـ.

صحيح أبي عوانة

انظر «مسند أبي عوانة».

كتاب الصمت ـ ابن أبي الدنيا

تحقيق أبو إسحاق الحويني. دار الكتاب العربي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

حرف الضاد

الضعفاء - أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي

تحقيق مازن بن محمد السرساوي. مكتبة دار ابن عباس (المنصورة). الطبعة الثانية سنة ١٤٢٩ هـ.

كتاب الضعفاء والمتروكين - أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي

تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.

كتاب الضعفاء والمتروكين - الإمام علي بن عمر بن أحمد الدارقطني

تحقيق محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ.

كتاب الضعفاء والمتروكين - أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي

تحقيق أبو الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ.



حرف الطاء

كتاب الطبقات - خليفة بن خياط شباب العصفري رواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري

تحقيق أكرم ضياء العمري. مطبعة العاني (بغداد). الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ.

الطبقات - أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي

انظر مجموعة رسائل في علوم الحديث.

طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأهل الحديث - أبو بكر أحمد بن هارون ابن روح البرديجي

ومعه مستدرك للحسين بن أحمد بن عبدالله بن بكير الصيرفي. تحقيق سكينة الشهابي. دار طلاس (دمشق). الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ م.

الطبقات الكبير - محمد بن سعد بن منيع الزهري كاتب الواقدي

تحقيق علي محمد عمر. الناشر مكتبة الخانجي (القاهرة). طبع الشركة الدولية للطباعة. الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.

طبقات المدلسين ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني

انظر تعريف أهل التقديس.

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني

تحقيق عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ.

حرف الظاء

ظلامة الزهراءفي روايات أهل السنة دراسة تأريخية حديثية تحليلية وفق المباني السنية في علم الدراية والرجال ـ يحيى بن عبد الحسن (!) الدوخي

مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية (قم). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.



حرف العين

كتاب العظمة ـ أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني

تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ـ دار العاصمة (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.

عقائد الثلاث والسبعين فرقة ـ أبو محمد اليمني (أبو محمد اليمني من علماء القرن السادس الهجري)

تحقيق محمد بن عبدالله زربان الغامدي. مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ.

العقد الفريد ـ أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي

تحقيق محمد سعيد العريان. مكتبة الاستقامة (القاهرة). الطبعة الثانية سنة ١٣٧٢ هـ.

العلل - علي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني

تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠ هـ.

كتاب العلل - الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبدالله الحميد وخالد بن عبدالرحمن الجريسي. مؤسسة الجريسي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

علل الترمذي الكبير - رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي (واسمه عقيل بن عطية القضاعي)

تحقيق السيد صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.



العلل الصغير - الترمذي

انظر سنن الترمذي.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية - الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني

مجلدات ١-١١ : تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.

مجلدات ١٢-١٦ : تحقيق محمد بن صالح بن محمد الدباسي. دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله - رواية ابنه عبدالله

تحقيق وصي الله بن محمد عباس. دار الخاني (الرياض). الطبعة الثانية سنة ١٤٢٢ هـ.

العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله - رواية المروذي وغيره

تحقيق وصي الله بن محمد عباس. الدار السلفية (بومباي). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.

علوم الحديث - الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن

عثمان الكردي الشهرزوري.

تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر (دمشق). تصوير سنة ١٤٠٦ هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري ـ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني

دار إحياء التراث العربي (بيروت).

عيون الأخبار ـ أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري

تحقيق منذر محمد سعيد أبو شعر. المكتب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

حرف الغين

غاية النهاية في طبقات القراء ـ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي

تحقيق ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

الغدير في الكتاب والسنة والأدب ـ عبد الحسين (!) أحمد الأميني النجفي

نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ.

غريب الحديث ـ الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي

تحقيق عبدالكريم بن إبراهيم العزباوي. مركز إحياء التراث الإسلامي (جامعة أم القرى). الطبعة الثانية سنة ١٤٢٢ هـ.



حرف الفاء

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني

قراءة الأصل تصحيحاً وتحقيقاً عبدالعزيز بن عبدالله بن باز. ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. إشراف محب الدين الخطيب. نشر دار المعرفة (بيروت). ١٣٧٩-١٣٩٠ هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري - الحافظ زين الدين أبو الفرج بن رجب الحنبلي

تحقيق مجموعة من الباحثين. نشر مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة المنورة). الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

فتح الباقي بشرح ألفية العراقي - القاضي زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي الأزهري

تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث - شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي

تحقيق عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخُضير ومحمد بن عبدالله بن فهيد آل فهيد. مكتبة دار المنهاج. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦ هـ.

كتاب الفتن - أبو عبدالله نعيم بن حماد الخزاعي المروزي

تحقيق سمير بن أمين الزهيري. مكتبة التوحيد (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.



فتوح البلدان - أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري

تحقيق عبدالله وعمر أنيس الطباع. مكتبة المعارف (بيروت). سنة ١٤٠٧ هـ.

الفرج بعد الشدة - أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا

تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

الفرق بين الفرق - عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني التميمي

تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية (صيدا). الطبعة الأولى. سنة ١٤١٣ هـ.

الفصل في الأهواء والملل والنحل - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد المعروف بابن حزم

تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن عميرة. دار الجيل (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٦ هـ.

الفصل للوصل المدرج في النقل - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق عبدالسميع محمد الأنيس. دار ابن الجوزي (الدمام). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم ـ أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني

تحقيق صالح بن محمد العقيل. دار البخاري (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

كتاب فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل

تحقيق وصي الله بن محمد عباس. دار ابن الجوزي (الدمام). الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

فضائل فاطمة الزهراء ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري

تحقيق علي ضا بن عبدالله بن علي رضا. دار الفرقان (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

فضائل القرآن ـ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي

تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين. دار ابن كثير (دمشق).



فضيلة العادلين من الولاة ـ أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني

تحقيق مشهور حسن محمود سلمان. دار الوطن (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

فهرسة أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي

منشورات دار الآفاق الجديدة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ.

الفهرست ـ أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم

تحقيق أيمن فؤاد السيد. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (لندن). سنة ١٤٣٠ هـ.

الفهرست ـ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي

تحقيق جواد القيومي. مؤسسة نشر الفقاهة (قم). الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٩ هـ.

الفوائد ـ الإمام الحافظ عبدالوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني

وهو مجموع حديثي يضم عدداً كبيراً من الأجزاء الحديثية يبدأ بجزء الأنصاري

وينتهي بنزهة الحفاظ. من جملتها : نسخة أبي صالح عبدالله بن صالح المصري، وبآخر هذه النسخة جزء أبي علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني، جعله مصحح الكتاب بعنوان (آخر نسخة أبي صالح).

تحقيق خلاف محمود عبدالسميع. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ.

الجزء السابع من فوائد أبي طاهر المخلص بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس

انظر المخلصيات.

فوائد من حديث أبي الخير محمد بن أحمد البَاغِبَّان الأصبهاني

تحقيق أبو الفضل الحويني الأثري. نشر دار نور الدين. طبع دار الصحيفة. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.

فوائد مُكْرَم البزاز ـ أبو بكر مكرم بن أحمد بن محمد القاضي البغدادي

انظر مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية.





حرف القاف

قواعد الحديث ـ محيي الدين الموسوي الغُريفي

دار الأضواء (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ هـ.

حرف الكاف

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ـ الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

ومعه حاشية لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي. تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية (جدة) ومؤسسة علوم القرآن (جدة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال ـ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني

تحقيق مازن بن محمد السرساوي. مكتبة الرشد ناشرون (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤ هـ.

كرامات الأولياء ـ اللالكائي

انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة».

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ـ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (العلامة الحلي)

طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. تصحيح حسن حسن زادة الآملي. الطبعة السابعة (منقحة) سنة ١٤١٧ هـ.

كشف الغمة في معرفة الأئمة ـ أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي

دار الأضواء (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ.



كتاب الكفاية في علم الرواية ـ الخطيب البغدادي.

تصحيح محمد حبيب الله القادري الرشيد. طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية (الهند). الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠ هـ.

الكنى ـ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

تصحيح السيد هاشم الندوي وعبدالرحمن المعلمي اليماني، وآخرين. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدرآباد). سنة ١٣٦٠ هـ. تصوير دار الكتب العلمية (بيروت). سنة ١٤٠٣ هـ.

الكنى والأسماء ـ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري

تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ.

حرف اللام

لب اللباب في تحرير الأنساب ـ الحافظ جلال الدين أبو بكر السيوطي

دار صادر ـ بيروت.

لسان الميزان ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة. اعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبدالفتاح أبو غدة. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية. طبع وإخراج دار البشائر الإسلامية (بيروت). الطبعة الأولى المحققة المفهرسة. سنة ١٤٢٣ هـ.

حرف الميم

كتاب المتفق والمفترق ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي. دار القادري. الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

كتاب المتمنين ـ أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا

تحقيق محمد خير رمضان يوسف. دار ابن حزم (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.



كتاب المجروحين من المحدثين ـ ابن حبان

تحقيق حمدي بن عبدالمجيد بن إسماعيل السلفي. دار الصميعي (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي

الناشر دار الريان للتراث بالقاهرة ودار الكتاب العربي ببيروت ـ الطبعة غير متوفر. سنة ١٤٠٧ هـ.

مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية

ويتضمن :

* فوائد أبي علي الرفاء

* فوائد الخلدي

* فوائد مكرم البزاز

تحقيق نبيل سعد الدين جرار. دار البشائر الإسلامية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٣١ هـ.

مجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي وللخطيب البغدادي

ورسائل النسائي هي: تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم، الطبقات، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد. ورسائل الخطيب: الإجازة للمعدوم والمجهول، مختصر نصيحة إلى أهل الحديث، الرحلة في طلب الحديث.
تحقيق نصر أبو عطايا. مراجعة مصطفى أبو سليمان الندوي. دار الخاني (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.

المحث الفاصل بين الراوي والواعي ـ القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي

تحقيق محمد عجاج الخطيب. دار الفكر (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ).

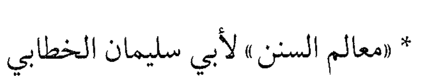
المحلى ـ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. إدار الطباعة المنيرية القاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ.

مختصر سنن أبي داود ـ الحافظ زكي الدين أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالله المنذري



وطبع معه:



* «معالم السنن» لأبي سليمان الخطابي

* و«تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته» للإمام ابن قيم الجوزية

تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر. مطبعة السنة المحمدية. سنة ١٣٦٩ هـ. تصوير دار المعرفة سنة ١٤٠٠ هـ.

المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المُخَلِّص

ويشتمل على فوائد أبي طاهر المخلص بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس وغيرها.
تحقيق نبيل سعد الدين جرار. وزارة الأوقاف القطرية. مطابع قطر الوطنية. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

مدخل إلى التاريخ الإسلامي ـ عماد الدين خليل

نشر المركز الثقافي العربي والدار العربية للعلوم (بيروت). الطبعة الأولى. سنة ١٤٢٦ هـ.

المدخل إلى السياسة الشرعية ـ عبدالعال أحمد عطوة

طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ.

المدخل إلى الصحيح ـ الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري

ومعه التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح. عمل ربيع بن هادي عمير المدخلي وغيره. دار الإمام أحمد (القاهرة). الطبعة الأولى للدار. سنة ١٤٣٠ هـ.

المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس ـ رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم

دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.

المذكر والتذكير والذكر ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني

تحقيق خالد بن قاسم الردادي. دار المنار. الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ـ أبو الحسن عبيدالله بن محمد المباركفوي

نشر إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء. الجامعة السلفية (بنارس). الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤ هـ.



كتاب المراسيل ـ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

عناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ.

مروج الذهب ومعادن الجوهر ـ أبو الحسن بن علي المسعودي

اعتناء ومراجعة كمال حسن مرعي. المكتبة العصرية (صيدا). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥ هـ.

مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ـ مكتبة ابن تيمية (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

المستدرك على الصحيحين ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري

وبذيله التلخيص للحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. إشراف يوسف عبدالرحمن المرعشلي. دار المعرفة.

المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـ محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي (الكبير)

تحقيق أحمد المحمودي. مؤسسة الثقافة الإسلامية لوكشانبور. مطبعة سلمان الفارسي (قم). الطبعة الأولى المحققة سنة ١٤١٥ هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل

أشرف على تحقيقه الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.

مسند إسحاق بن راهويه ـ الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي

تحقيق عبدالغفور عبدالحق البلوشي. مكتبة الإيمان (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائني

تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي. دار المعرفة. الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي

تحقيق حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث. الطبعة الثانية سنة ١٤١٠ هـ.



مسند البزار ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيدالله العتكي

المجلدات ١-٩ : تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.

المجلدات ١٠-١٧ : تحقيق عادل بن سعد. مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

المجلد ١٨ : تحقيق صبري عبدالخالق الشافعي. مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠ هـ. .

المسند الجامع للدارمي ـ الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي

تحقيق حسين سليم أسد الداراني. دار المغني (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.

مسند الحميدي ـ أبو بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي

تحقيق حسين سليم أسد الداراني. دار السقا (دمشق). الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦ هـ.

مسند الموطأ ـ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الجوهري

تحقيق لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بو سريح. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م.

مسند الهيثم بن كليب الشاشي

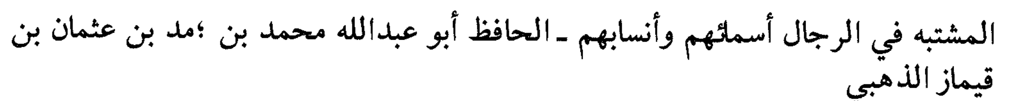
تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار ـ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي

المكتبة العتيقة (تونس) ودار التراث (القاهرة). سنة ١٣٩٧ هـ.

مشاهير علماء الأمصار ـ أبو حاتم بن حبان

تصحيح م. فلايشهمر. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ هـ.



المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم ـ الحافظ أبو عبدالله محمد بن ؛مد بن عثمان بن قيماز الذهبي



تحقيق علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢ م.

مشيخة قاضي المارستان

انظر: «أحاديث الشيوخ الثقات».

المصنف ـ أبو بكر بن أبي شيبة

تحقيق محمد عوامة. طبع دار قرطبة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.

المصنف ـ عبدالرزاق بن همام الصنعاني

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المكتب الإسلامي. طبعة المجلس العلمي. الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ.

مطلع البدور ومجمع البحور ـ أحمد صالح بن أبي الرجال

تحقيق عبدالسلام عباس الوجيه ومحمد يحيى سالم عزان. مركز التراث والبحوث اليمني.

مظلومية الزهراء عليها السلام ـ علي الحسيني الميلاني

مركز الأبحاث العقائدية (قم). الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.

معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديماً وحديثاً ـ رشيد الدين أبو جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب السروي

عني بنشره عباس إقبال. مطبعة قردين (طهران). سنة ١٣٥٣ هـ.

المعجم ـ الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن بن علي بن عاصم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ

تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ومسعد عبدالحميد السعدني. دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

المعجم الأوسط ـ الطبراني

تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين (القاهرة). سنة ١٤١٥ هـ.



معجم البلدان ـ ياقوت بن عبدالله الحموي

دار صادر (بيروت). سنة ١٣٩٧ هـ.

المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ـ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي

تحقيق زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم (المينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ.

المعجم الكبير ـ الطبراني

تحقيق وتخريج حمدي عبدالمجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية (القاهرة). الطبعة الثانية بدون تاريخ. عدد الأجزاء : (٢٥) جزء، مفقود منها الجزء (١٥) و(١٦).

وطبع الجزء (١٣) و(١٤) و قطعة من الجزء (٢١) مفرداً بتحقيق فريق من الباحثين وإشراف سعد الحميد، خالد الجريسي.

المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبَل ـ الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله المعروف بابن عساكر

تحقيق سكينة الشهابي ـ دار الفكر (دمشق). سنة ١٤٠١ هـ.

المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة ـ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق محمد شكور محمود الحاجي أمرير الميادين. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

معرفة الألقاب ـ الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي

تحقيق عدنان حمود أبو زيد. مكتبة الثقافة الدينية (بورسعيد). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

كتاب معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ـ أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب.

بترتيب نور الدين الهيثمي وتاج الدين السبكي، مع زيادات للحافظ ابن حجر. تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. مكتبة الدار (المدينة المنورة). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.



معرفة السنن والآثار ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي

تحقيق عبدالمعطي قلعجي. نشر جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ودار قتيبة ببيروت ودمشق، دار الوعي بحلب والقاهرة، ودار الوفاء بالمنصورة. الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.

معرفة الصحابة ـ أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني

تحقيق عادل يوسف العزازي. دار الوطن للنشر. الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ.

معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للحاكم النيسابوري

شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

المعرفة والتاريخ ـ يعقوب بن سفيان الفسوي

تحقيق أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار بالمدينة المنورة. الطبعة الثالثة بدون تاريخ.

المغني في الضعفاء ـ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق نور الدين عتر. إدارة إحياء التراث الإسلامي (الدوحة). سنة ١٤٠٨ هـ.

المغني في أبواب التوحيد والعدل ـ القاضي أبو الحسن عبدالجبار الأسد آبادي المعتزلي

الجزء العشرون في الإمامة (وهو على قسمين). تحقيق محمود محمد قاسم. مراجعة إبراهيم مدكور. إشراف طه حسين. دار إحياء التراث العربي. سنة ٢٠٠٢ م.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ـ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي

تحقيق محيي الدين ديب مستو ورفاقه. دار ابن كثير (دمشق). الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ.

مفهوم الطاعة والعصيان ـ عبدالله بن إبراهيم الطريقي

دار المسلم (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.

مقتل الحسين عليه السلام ـ أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكي أخطب خوارزم

تحقيق محمد السماوي ـ تصحيح دار أنوار الهدى (قم). الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.



المقدمة ـ عبدالرحمن بن محمد بن خلدون

وهي الكتاب الأول من «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس. دار القيروان للنشر (تونس). الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٦ م.

المقدمة الزهرا في إيضاح الإمامة الكبرى ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا. دار الفرقان (القاهرة). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

الملل والنحل ـ أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

تحقيق أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور. نشر دار المعرفة (بيروت). الطبعة الثالثة سنة ١٤١٤ هـ.

ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة ـ أبو عبدالله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي

الجزء الخامس: الحرمان الشريفان ومصر والإسكندرية عند الصدور. تحقيق محمد الحبيب الخوجة. دار الغرب الإسلامي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.

الملخص ـ أبو الحسن القابسي القيرواني

انظر الموطأ رواية ابن القاسم.

مناقب الأئمة الأربعة ـ القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني

تحقيق سميرة فرحات. دار المنتخب العربي (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج ـ عبدالله بن سعيد الأشج الكندي

تحقيق إسماعيل بن محمد سيد علي الجزائري. دار المغني (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.

كتاب من روى عن أبيه عن جده ـ زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا

تحقيق باسم فيصل الجوابرة. مكتبة المعلا (الكويت). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.



من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ـ رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم ابن طهمان البادي

تحقيق أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث (دمشق). بدون تاريخ.

المنتخب من العلل للخلال ـ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي

الجزء الحادي عشر منه. تحقيق وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. دار الراية. الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ.

المنتخب من مسند عبد بن حميد

تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ.

المنتظم ـ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي

تحقيق محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا. مراجعة نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.

منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ـ عمر بشير علي

وقف السلام الخيري (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥.

المنهج المقترح لفهم المصطلح ـ الشريف حاتم بن عارف العوني

دار الهجرة (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.

منهج النقد عن المحدثين نشأته وتاريخه ـ محمد مصطفى الأعظمي

ومعه كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. مكتبة الكوثر (السعودية) ـ الطبعة الثالثة سنة ١٤١٠ هـ.

كما رجعتُ في موضع لطبعة دار الإيمان بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق.

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني

طبعة دار الفكر (بيروت). الطبعة الثالثة سنة ١٤١٢هـ



الموسوعة الفقهية ـ إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دار ذات السلاسل (الكويت). الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ هـ.

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ـ مانع بن حماد الجهني

دار الندوة العالمية (الرياض). الطبعة الرابعة سنة ١٤٢٠ هـ.

كتاب الموضوعات من الأحاديث الموضوعات ـ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي

تحقيق نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار. مكتبة أضواء السلف. الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رواية يحيى بن يحيى الليثي

تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٧ هـ.

الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ـ رواية أبي مصعب الزهري المدني

تحقيق بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل. مؤسسة الرسالة (بيروت). الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ.

موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي

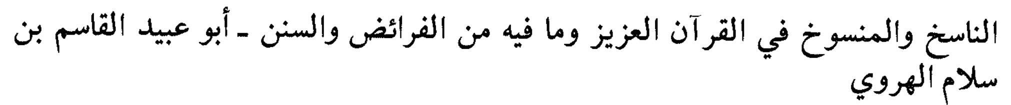
تحقيق السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي. المجمع الثقافي (أبو ظبي). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥ هـ.

الموقظة ـ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

اعتناء عبدالفتاح أبو غدة. طبع وإخراج دار البشائر الإسلامية (بيروت). الطبعة الثالثة سنة ١٤١٨ هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة (بيروت). الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ.





الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن ـ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي

تحقيق محمد بن صالح المديفر. مكتبة الرشد وشركة الرياض (الرياض). الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ.

نزهة الألباب في الألقاب. الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق عبدالعزيز بن محمد بن صالح السديري. مكتبة الرشد (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني

تحقيق نور الدين عتر. مطبعة الصباح (دمشق). الطبعة الثالثة سنة ١٤٢١ هـ.

نسب قريش ـ أبو عبدالله مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري

تحقيق ليفي بروفينسال. دار المعارف (القاهرة). الطبعة الثالثة.

النكت على كتاب ابن الصلاح ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني

تحقيق ودراسة ربيع بن هادي عمير. دار الراية. الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥ هـ.

النكت الوفية بما في شرح الألفية ـ الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي

تحقيق ماهر ياسين الفحل. مكتبة الرشد ناشرون (الرياض). الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.

حرف الواو

كتاب الوافي بالوفيات ـ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي

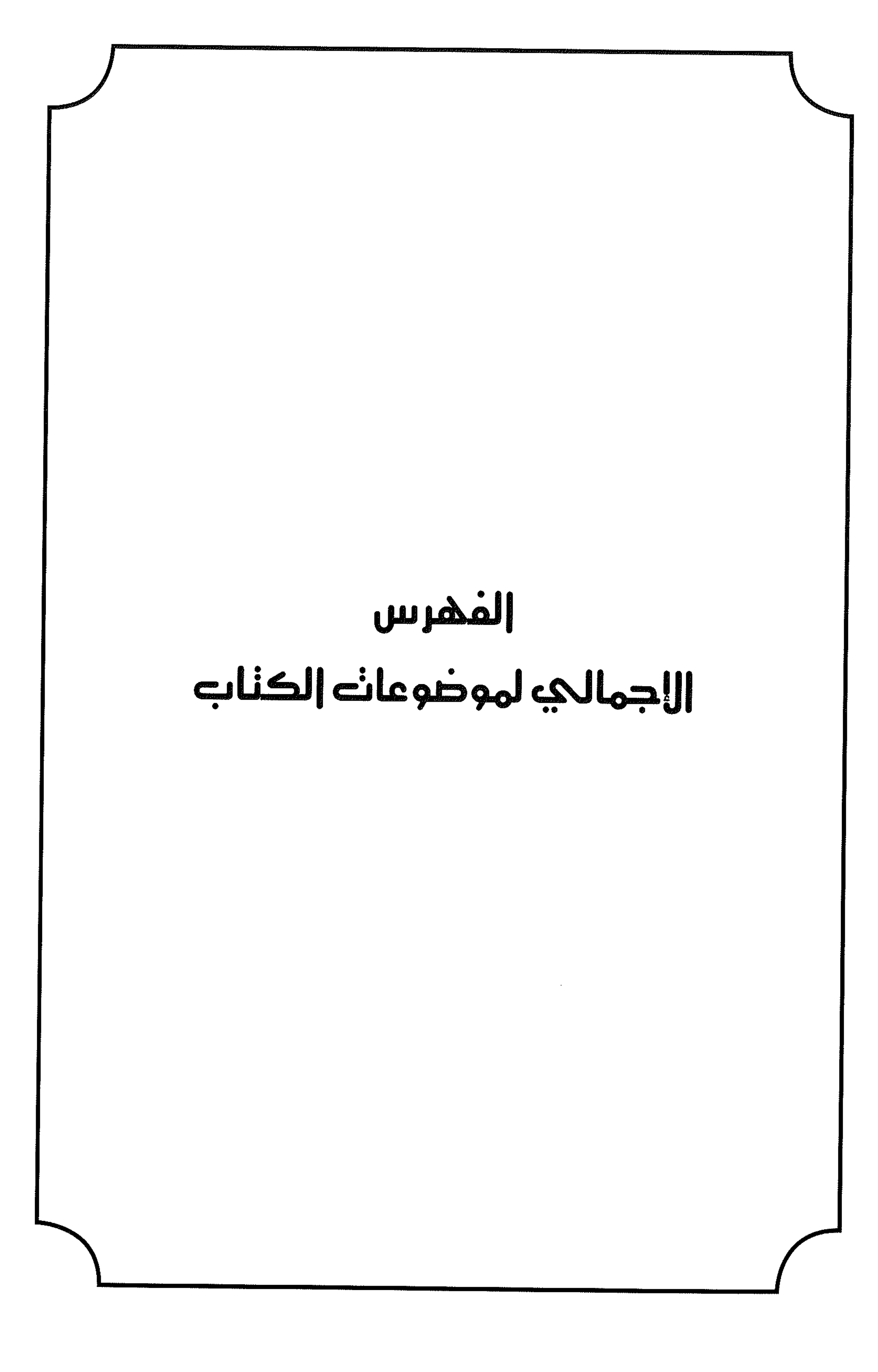
تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ.

حرف الياء

يحيى بن معين وكتابه التاريخ ـ دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز (مكة). الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ.





الفهرس
الإجمالي لموضوعات الكتاب



القسم الأول



القسم الثاني





القسم الثالث



يصدر للمؤلف قريباً إن شاء الله تعالى

الدرر البهية في الكلام على «حديث الرزية»

إتقان الصنعة في نفي تعدد البيعة

(أي بيعة علي لأبي بكر رضي الله تعالى عنهما)

الدلائل الشافية على إدراج جملة «تقتله الفئة الباغية»

(في حديث «ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار»)

سلسلة الفضائل :

التعقبات الزاهرة على كتاب «الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة» للتليدي

إرشاد الحائر إلى طرق «حديث الطائر»

توجيه العناية إلى «حديث رد الشمس» رواية ودراية

الاحتفاء بطرق «حديث الكساء»

هذا الكتاب

أجْلى الحقَّ عن خبر «تهْديد عمر بتحْريق بيت فاطمة» رضي الله تعالى عنهما؛ وهي فِرية قديمة تداولتها كتب التاريخ والأدب، واليوم بعثتْ فيها الدعاية الشيعية الحياة منْ جديد، «حتى ظنَّها من لا علم له من المسلَّمات الصِّحاح، في حين أنها زَيْفٌ لا يثبت أمام مِحَكِّ النَّقد». وقد استوعب المؤلف فيه الكلام على الخبر، «مُمَحِّصاً أسانيده، بِنَخْلِ رواياته، ونَقْدِ رجاله، مع الترجيح بين أقوال النقاد عند التعارض؛ بل تصحيح بعض الأوهام التي بَدَرَتْ منهم، وإن تسلسلتْ بها النقول، وتواصتْ بذكْرها الكتب والدفاتر. والعجيب في استيعابه : إحاطته علماً واطلاعاً بكتب أهل النِّحل الأخرى، تفْتيشاً وتقْميشاً».

هذا الكتاب

أجلى الحقَّ عن خبر «تهديد عمر بتحريق بيت فاطمة» رضي الله تعالى عنهما؛ وهي فِرية قديمة تداولتها كتب التاريخ والأدب، واليوم بعثتْ فيها الدعاية الشيعية الحياة منْ جديد، «حتى ظنَّها من لا علم له من المسلَّمات الصِّحاح، في حين أنها زَيْفٌ لا يثبت أمام مِحكِّ النَّقد». وقد استوعب المؤلف فيه الكلام على الخبر، «مُمَحِّصاً أسانيده، بِنَخْلِ رواياته، ونَقْدِ رجاله، مع الترجيح بين أقوال النقاد عند التعارض؛ بل تصحيح بعض الأوهام التي بَدَرتْ منهم، وإن تسلسلتْ بها النقول، وتواصتْ بذكْرها الكتب والدفاتر. والعجيب في استيعابه: إحاطته علماً واطلاعاً بكتب أهل النِّحل الأخرى، تفْتيشاً وتقْميشاً».

التحقيق في خبر التهديد بالتحريق

دراسة حديثية نقدية
لخبر تهديد عمر بن الخطاب بتحريق بيت فاطمة
رضي الله تعالى عنهما

تأليف
محمد العمراني حنحول الحسني

تقريظ
د. محمد بن موسى الشريف
نائب رئيس
رابطة علماء أهل السنة

د. بدر العمراني الطنجي
رئيس مركز عقبة بن نافع
للدراسات والأبحاث حول الصحابة

مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية



التحقيق
في خبر التهديد بالتحريق
محمد العمراني حلحول الحسني